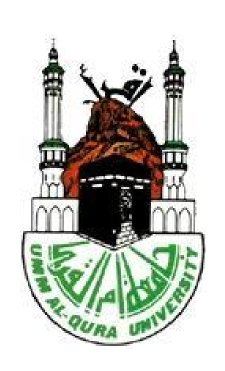
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة



الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الإمام أحمد جرحًا وتعديلاً

دراسة نظرية تطبيقية

بداية ممن اسمه عبد الله إلى نهاية باب الكنى والنساء

رسالة مقدمة لنيل الماجستير

إعداد الطالب:

خالد بن محمد بن عويد القناوي

الرقم الجامعي (٤٢٥٨٠٢٨٥)

إشراف فضيلة الشيخ:

أ.د/ محمد سعيد بن محمد حسن بخاري

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م


بسم الله الرحمن الرحيم



ملخص الرسالة

الحمد لله أولا وآخرا حمدا يليق بجلال ربنا وكماله، وكما يحب ربنا ويرضى، فقد يسر الله لي بمنه وكرمه وفضله ومنته بإتمام هذا البحث الذي عشت معه فترة من الزمن مع إمام أهل السنة والجماعة أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل في ظل كلامه في الجرح والتعديل على الرواة الذين اختلفت فيهم اقواله رحمهم الله.

وفد أشرف علي في هذا البحث فضيل الشيخ الدكتور محمد سعيد بن محمد حسن بخاري حفظه الله ورعاه والذي هو بعنوان (الروارة الذين اختلفت فيهم أقوال الإمام أحمد جرحا وتعديلا، دراسة نظرية تطبيقية من أول من اسمه عبدالله إلى آخر الكنى والنساء).

ومن أبرز النتائج التي توصلت لها من خلال هذا البحث ما يلي:

١- أن الإمام أحمد من أبرز الذين خاضوا في إبراز الأخطاء والأوهام التي وقع فيها رواة الأخبار، وكيف وقعوا فيها.

٢- أن الأمام أحمد من الأئمة المعتمدة أقوالهم في الجرح والتعديل، وهو من الأئمة المعتدلين.

٣- أن الإمام أحمد لم ينفرد في أغلب آرائه وترجيحاته عن بعض أقرانه وشيوخه.

٤- أهمية الجمع الشامل لأقوال أئمة الجرح والتعديل من المصادر المطبوعة والمخطوطة وتصنيفها ونسبتها لكل واحد منهم.

٥- أهمية الاستعانة بمرويات الراوي المتكلم فيه، ودراستها ودرسة الروايات الأخرى المتماثلة، وتنزيلها على أقوال الإمام أحمد ~ ، والخروج بنتيجة مناسبة.

٦- أن الإمام أحمد يفرق بين الرواية عن الضعفاء والكتابة عنهم، فالكتابة أعم وأوسع، فلا يروي إلا عمن تحل الرواية عنه، ويتجنب الرواية عن المتهم والمتروك فلا يكتب عنهم إلا على سبيل المعرفة لا الاحتجاج.

٧- تميز كلام الإمام أحمد في الرواة جرحا وتعديلا، بالدقة العلمية، والأمانة التامة، والخبرة الواسعة بالرواة ومروياتهم، والعدل والإنصاف.

٨- أن الألفاظ المستعملة عند الإمام أحمد في الرواة هي نتيجة لسبر مروياتهم، والحكم عليها صحة وتعديلا.

٩- تعديل الأمام أحمد قد يطلقه على بعض الرواة من حيث دينه، لا من حيث ضبطه وتثبته.



Thesis Abstract

Praise to Allah , the Lord of the worlds , for granting me the bless of finalizing this research concerning the Imam of concurrence and Sunni scholars Abi Abdullah Ahmed Ibn Mohammad Ibn Hanbal in light of his opinions of alterations of the controversial historians, may God bless them all ! .

My supervisor was the honorable Sheikh Dr. Mohammad Saeed M. Boukhari my God please him , as for the research entitled below ;

((The historians whose biography was controversial for Imam Ahmad in terms of criticism and alterations as a theoretical applied study starting from mentioning his name till the last surname)).

The main results that I have reached in this research are as follows:

1- Imam Ahmad was one of the most prominent scholars who clarified the mistakes committed by the historians and how they did so .
2- Imam Ahmad is regarded as one of the reliable scholars as for their criticizing and altering of the reports of the historians beside his being one of the moderate imams .
3- Imam Ahmad didn't separate himself in this connection away from his peer scholars.
4- The importance of the comprehensive assembling of the quotations of Imams in terms of their criticizing or altering by referring to the printed sources or manuscripts and by classifying them according to their authors.
5- The importance of the scripts of the historian and studying them as well as the other similar reports and inferring them according to the sayings of Imam Ahmad May God bless him and at last extracting a suitable results of the research.
6- Imam Ahmad discriminates between reporting about uncertain historians and writing about them and he avoids writing about the accused or the vagrants . He only writes about them in terms of definition not for criticizing them.
7- Imam Ahmad sayings about historians are characterized by scholastic accuracy , wide scope and great expertise of the historians and their scripts.
8- Imam Ahmad's diction as for the narrators is a result of his intensive reading of their reports and thus he could give his right judgment whether in terms of criticism or making alterations.
9- Imam Ahmad relied too much not only on his assertion of the historian but also on his piety .



المقدمـــــة

الحمدلله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛فإن من أعظم نعم الله على الإنسان -بعد نعمة الاسلام- نعمة طلب العلم الشرعي الذي به قوام دينه ودنياه، وصلاح قلبه وبدنه، وإذا كان شرف العلم بشرف متعلَّقه فلا شك أن العلم الذي يبحث في معرفة صحيح حديث رسول الله ﷺ، وما لا تصح نسبته إليه لمن أشرف العلوم، وأجلِّها قدرا، وأعظمها نفعا، ولا سبيل إلى معرفة صحة الأخبار من سقمها، وكشف صوابها من خطئها إلا بمعرفة أحوال رجالها، والعلم بعدالة نقلتها وضبط رواتها.

وقد هيأ الله لهذه السنة من قام بحفظها، والذود عن ذمارها، وذلك باستظهارها في الصدور، وتدوينها في السطور، وتصنيفها على المسانيد والأبواب، وإفراد ما هو صحيح وصواب، والرحلة في طلبها، ولقاء حملتها وروادها، والوقوف على حال أصحابها، نصيحة للأمة، وإحقاقا للحق، وإبطالا للباطل، فكان (فيها أئمة نقاد، يدققون في النقير والقطمير، ويتبصّرون في آثار نبيهم أشد تبصير، ويتعوذون بالله من الهوى والتقصير، ويتكلمون في مراتب الرجال وتقرير أحوالهم من الصدق والكذب، والقوة والضعف)[(١)].

ومن هؤلاء الأئمة، كان الإمام أحمد بن حنبل الشيباني غايتي ومقصدي، أترسّم ملامح منهجه، وأستنبط من كلامه معالم نقده، وأتفهّم مصطلحاته ودقيق أحكامه في الرجال الذين تعارضت أقواله فيهم بجرح وتعديل.

ولقد وقفت على جملة من الراوة اختلفت فيهم أقوال الإمام أحمد جرحا وتعديلا، وذلك بعد إرشاد أخي الفاضل عبده كداف الكد حفظه الله إلى هذا

(١) مقدمة ميزان الاعتدال ص١

الموضوع، ولقد حصرنا عدد الرواة المختلف فيهم في أقوال الإمام أحمد من خلال كتاب (موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث)، وعلى هذا الأساس تقدمت بأطروحتي في رسالتي الماجستير بعنوان (الراوة الذين اختلفت فيهم أقوال الأمام أحمد جرحا وتعديلا دراسة نظرية تطبيقية من أول من اسمه عبدالله إلى آخر باب الكنى والنساء).

ومن باب من لا يشكر الله لا يشكر الناس، فإنّي أحمده جلّ وعلا على ما وفقني وهداني لسلوك طريق طلب العلم، وأشكر جامعة أم القرى ممثلة في كلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة؛ إذ يسّروا لي وشرّفوني بالتتلمذ على أيدي أساتذتها الفضلاء، وأيضا لا أنسى الشيخ الأستاذ الدكتور: محمد سعيد بن محمد حسن بخاري -حفظه الله ورعاه- الذي كلأني بكل رعاية واهتمام، بفضل إرشاداته العلمية القيّمة، وخلقه الفاضل النبيل، فكان حقا نعم المشرف، ولا أنسى كل ما ساعدني وقدم لي المشورة والنصيحة العلمية وأخص بالذكر أخي: عبده كداف الكد الذي تقاسمت معه الموضوع.

ولا أنسى من لهم فضل علي في الدنيا لا أطيق رده مهما فعلت، وهما والدي الحبيبان، متّعني الله بهما وبصحتهما وغفر لهما في الدنيا والآخره.

وكذلك زوجتي أم عبدالعزيز التي صبرت وجاهدت وبذلت الغالي والنفيس إرضاء لي، وتتميما لرسالتي فلها مني جزيل الشكر والعرفان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي نبينا محمد وعلى آله وصحبة أجمعين.

۞ أهمية البحث:

١. يعد الإمام أحمد ~ إماماً في الجرح والتعديل، وكلامه فيه له وزنه واعتباره وقيمته عند النقاد، حتى عدّه الإمام الذهبي[1] من المعتدلين.

٢. كثرة أقوال الإمام أحمد رحمة الله وذلك يرجع لكثرة الطلاب الآخذين عنه، والذين ربما جلسوا يسألونه عن رجال الحديث، ومن ذلك:

أ- كتاب العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبدالله.

ب- كتاب العلل ومعرفة الرجال برواية المروذي وصالح بن أحمد، والميموني.

ج-كتب السؤالات مثل: سؤالات أبي داود، والأثرم.

د- كتب المسائل الفقهية وهي إن كانت في الفقه إلا أن بعضها يحوي على مسائل في الجرح والتعديل مثل: رواية صالح وعبد الله والكرماني والبغوي[2] وغيرهم.

٣. كثرة الناقلين لأقوال الإمام أحمد ~ بدءاً بالإمام البخاري في التاريخ الكبير، والإمام ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، حتى المزي[3] في تهذيب الكمال،

---

(١) هو الإمام الحافظ، محدّث العصر، ومؤرّخ الإسلام شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان قايماز التركماني ثم الدمشقي المقرئ، قال السيوطي: والذي أقوله إن المحدثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر، توفي سنة ٧٤٨ هـ.
الوافي بالوفيات (٢/ ١١٤)، طبقات الحفاظ (ص: ٥٢١)، شذرات الذهب (٦/ ١٥٣).

(٢) هو الحافظ الكبير الثقة مسند العالم أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز بن المرزبان البغوي الأصل البغدادي ابن بنت أحمد بن منيع، قال الدارقطني: كان قلّ أن يتكلم على الحديث، فإذا تكلم كان كلامه كالمسمار في الساج، ثقة جليل إمام، أقل المشايخ خطأ، توفي سنة ٣١٧ هـ.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٣٧)، طبقات الحفاظ (ص: ٣١٦)، شذرات الذهب (٢/ ٢٧٥).

(٣) هو الإمام العالم الحبر الحافظ الأوحد محدث الشام جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن بن يوسف القضاعي ثم الكلبي الشافعي، ونشأ بالمزة وتفقه قليلا ثم أقبل على هذا الشأن =

وابن حجر[1] في التهذيب.. وغيرهم مما لا يكاد أن يخلو منه كتاب.

٤. الوقوف على المبررات العلمية للاختلافات التي حصلت في أقوال الإمام أحمد ~ .

٥. أهمية ربط الدراسات النظرية بالتطبيقات، مما يُحصل تحصيلاً دقيقاً، ولعل هذا البحث سيكون محاولة لتطبيق هذا المنهج.

٦. دقة مبحث تعارض الجرح والتعديل عموماً وخاصة إذا كان مصدر التعارض واحدا، مما يستلزم بحثاً يؤصل للمسألة منهجياً على وفق النظر في تطبيقات الأئمة.

٧. قلة الدراسات التطبيقية في هذا الباب.

٨. إعانة المختصين للوصول للحكم على الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الإمام أحمد.

۞ أسباب اختيار الموضوع:

● أهمية جمع أقوال الإمام أحمد بن حنبل ~ في الرواة المختلف فيهم

= ورحل وسمع الكثير ونظر في اللغة ومهر فيها وفي التصريف وقرأ العربية وأما معرفة الرجال فهو حامل لوائها والقائم بأعبائها لم تر العيون مثله، توفي سنة ٧٤٢ هـ.

تذكرة الحفاظ (٤/١٤٩٨)، طبقات الحفاظ (ص: ٥٢١)، الشذرات (٦/١٣٦).

(١) هو الإمام وشيخ الإسلام علم الأعلام أمير المؤمنين في الحديث حافظ العصر شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد، الشهير بابن حجر، نسبة إلى آل حجر، قوم تسكن الجنوب الآخر على بلاد الجريد، وأرضهم قابس، الكناني، العسقلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة الشافعي، صنف كتبا جمّة، من أشهرها فتح الباري، الإصابة في معرفة الصحابة، توفي سنة ٨٥٢ هـ.

طبقات المفسرين (ص: ٣٣٠)، طبقات الحفاظ للسيوطي (٥٥٢)، شذرات الذهب (٧/٢٧٠).

وترتيبهم ترتيباً يسهِل على الباحثين في السنة النبوية معرفة آراء الإمام أحمد في الراوي في مكان واحد.

- الحاجة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى اختلاف أقوال هذا الناقد.
- الرغبة في ممارسة فن علم الجرح والتعديل مع الجمع فيه بين الجانب النظري والتطبيقي.
- إن هذا الموضوع والذي يعتمد على الدراسة النظرية والتطبيقية للرواة المختلف فيهم جرحاً وتعديلاً عند الإمام أحمد، لم يسبق أن طرح حسب علمي بهذه الطريقة، فأحببتُ أن أُسْهم فيه ولو بشيء يسير خدمةً للسنة النبوية، ووفاءً بإمام أهل السنة.

۞ **الدراسات السابقة**:

إنَّ الحديث عن التعارض الذي قد يقع بين أقوال الإمام الواحد في الراوي الواحد؛ يُعدُّ أمْراً قلَّ من تناوله من العلماء؛ مقارنةً بالتعارض الذي يقع بين أقوال النقاد في الراوي الواحد.

ولعلَّ من الكتب التي أفردته بالتصنيف ما يلي:

١ - **الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين وأعادهم في الثقات**، للدكتور مبارك سيف الهاجري، ط١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، وكان مجموعهم (١٥٩) راوياً، واستدرك عليه بعض الباحثين (٢٥) راوياً وذكرها على موقع ملتقى أهل الحديث في الشبكة العنكبوتية. وطريقة الدكتور الهاجري: أن يذكر ترجمة الراوي (المختلف فيه) من كتاب المجروحين ثم الثقات، وقد يخالف ذلك المنهج في بعض التراجم لأسباب خاصة، كما قال الشيخ سعدي الهاشمي في كتابه: اختلاف أقوال النقاد ص٦.

٢ - **مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة**، تأليف د/ جمال أسطيري ط١:

١٤٢٥هـ، دار أضواء السلف، وقد خصص المجلد الثاني منه في تعارض أقوال الناقد الواحد في الراوي الواحد.

وهو كتاب جيِّدٌ في بابه، حاول المؤلفُ فيه وضْعَ قواعدٍ يُسار عليها عند التعارض.

٣-**مقدمة تحقيق سؤالات أبي داود للإمام أحمد**، للدكتور /زياد منصور، ط١ ١٤١٤هـ مكتبة العلوم والحكم، يُنظر: ص ٤٩ وما بعدها، فقد اعتنى المؤلف بدراسة بعض الرواة المختلف فيهم.

٤ - **"اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين"** لفضيلة الشيخ أ. د / سعدي بن مهدي الهاشمي، وهو بحث قدَّمه المؤلف - نفع الله به- في ندوة: عناية المملكة العربية السعودية بالسنة النبوية، وقام بطبعه: مجمع الملك فهد - ~ - لطباعة المصحف الشريف، وفي الكتاب قواعد نافعة، لحلِّ التعارض الذي يحصل في أقوال الناقد الواحد، مُطبِّقاً ذلك على أقوال الإمام ابن معين- ~ -.

٥-**تعارض أقوال الإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل**، إعداد: عطا الله طلال عبدالله حمدان -نفع الله به-، وهو بحث لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في الحديث في الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ولم تنشر، وكنت قد صورتها من الجامعة الأردنية بواسطة الأخ الفاضل / مفرح بن حسن الجابري - أحْسن الله إليه-، **وهو بحث يعتني بالدراسة التنظيرية** للاختلاف الذي يقع في أقوال الإمام أحمد - / -، وقد وُفق الكاتب في أغلب ذلك، وتحتاج القواعد التي ذكرها إلى ترتيب وتبويب وإضافة.

٦ - **الرواة الذين اختلفت أقوال الحافظ ابن حجر فيهم**، وهي ثلاث رسائل علمية قد نوقشت، لنيل درجة الماجستير، مقدَّمة لقسم الكتاب والسنة - كلية الدعوة وأصول الدين- بجامعة أم القرى.

٧- **الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الإمام الدارقطني[١] جرحا وتعديلاً،** وهي رسالة ماجستير أعدها الأخ الفاضل / خالد بن عبدالمعين الشريف -نفع الله به-، مقدَّمة لقسم الكتاب والسنة - كلية الدعوة وأصول الدين- بجامعة أم القرى، حصل عليها الطالب تقدير ممتاز.

ومن الكتب التي أشارت إلى بعض الخطوات العملية في حلِّ التعارض الذي قد يقع بين أقوال الإمام الواحد في الراوي الواحد:

٨- **ضوابط الجرح والتعديل،** لفضيلة الشيخ الدكتور / عبدالعزيز بن محمد العبد اللطيف ~ ، حيث أشار في (ص ٦٧ وما بعدها) من كتابه إلى الخطوات الأساسية التي تُتَّبع في مِثْلِ هذا النوع من التعارض، وجعلها على النحو التالي:

١ / إذا تبيَّن تغير اجتهاد الإمام -الذي حصل في أقواله التعارض- فالعمل على آخر القولين.

٢ / إذا لمْ يتبيَّن ذلك فالعمل على النحو التالي:

أوَّلاً: الجمع بين الأقوال المتعارضة إنْ أمكن.

ثانياً: فإنْ لم يمكن الجمع فالترجيح بالقرائن.

ثالثاً: إذا لمْ توجد قرينة خاصة يرجَّح بها؛ فيُؤخذ بأقرب القولين إلى أقوال أهل النقد، وبالأخص المعتدلين.

رابعاً: فإن لم يتيسَّر ذلك كله فالتوقف.

٩- **خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل،** لفضيلة الشيخ الدكتور / حاتم

---

(١) هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي الإمام الحافظ الكبير، شيخ الإسلام، إليه النهاية في معرفة الحديث وعلومه، وكان يدعى فيه أمير المؤمنين، صاحب التصانيف، توفي سنة ٣٨٥ هـ.

تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٩١)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٩٣)، شذرات الذهب (٣/ ١١٦).

بن عارف الشريف -نفع الله به-، حيث أشار في (ص ٣٤ وما بعدها) إلى الخطوات الأساسية التي تُتَّبع في مِثْلِ هذا النوع من التعارض، مستفيداً ممن سبقه، وجعلها على النحو التالي:

أوَّلاً: التثبت من صحة النقل.

ثانياً: إذا نُصَّ على اختلاف اجتهاد الإمام أُخذ بآخر الاجتهادين.

ثالثاً: طلب الجمع، مع جواز التوسع في الجمع في هذه الصورة لكون الأقوال صادرة من إمام واحد، كُلُّ ذلك بلا تعسُّف.

رابعاً: الترجيح، من خلال مرجحات كثيرة.

خامساً: التوقف عند العجز عن كل ما سبق.

وبهذا قد يكون قد أضاف خطوةً؛ وهي أُولى الخطوات:(التثبت من صحة النقل)، إذْ لوْ ثبت عدم صحة ذلك النقل؛ انتفى حينها التعارض أصْلاً، والحمد لله.

وقد استفدْت في هذا البحث مما سبق، مضيفاً عليه ما توصلت إليه من خلال البحْث، كما ستراه في الفصل الثاني من الباب الثاني، والله وحْده الهادي، وهو نعم المعين.

۞ منهج البحث:

يتلخص منهج البحث فيما يلي:

١. جمع الأسانيد التي تدور عليها أقوال الإمام أحمد، ودراستها، والحكم عليها.

٢. التعريف بالإمام أحمد وكتبه وتلاميذه وأهمية أقواله في الجرح والتعديل.

٣. دراسة مسألة تعارض الجرح والتعديل من خلال استعراض منهج الأئمة وما قرره علماء المصطلح في مبحث الجرح والتعديل.

٤. دراسة منهج التعامل مع تعارض الجرح والتعديل الصادرين من إمام واحد.

٥. جمع الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الإمام أحمد ~ جرحاً وتعديلاً وذلك من خلال التتبع والاستقراء لكتب العلل ومعرفة الرجال برواياتها، كتب السؤالات والمسائل للإمام أحمد المطبوعة، مع الاستفادة من كتب الجرح والتعديل الأخرى بقدر المستطاع، مع الاقتصار على الأقوال المختلفة بين مرتبتي التعديل والتجريح في الراوي الواحد، كقوله في الراوي: (ثقة وضعيف)، أو الاختلاف في مراتب التعديل كقوله مثلاً: (ثقة و صدوق) أو الاختلاف في مراتب التجريح كقوله مثلاً: (ضعيف، ومنكر الحديث).

٦. التثبت من أن الراوي الذي اختلفت فيه الأقوال واحد بعينه.

٧. ترجمة الراوي وعرض أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه.

٨. بيان نوع التعارض في الراوي؛ هل هو بين الأئمة جميعاً، أو عند الإمام أحمد فقط.

٩. دراسة حال الراوي عند الإمام أحمد مبتدءاً بمحاولة الجمع من غير تعسف ثم الترجيح حسب ما يظهر لي.

١٠. بيان سبب اختلاف رأي الإمام أحمد في كل راوٍ قدر الإمكان وحسب ما يظهر، وهو ما يبيِّن هل التعارض حقيقي أم وهمي.

١١. الترجيح في حال الراوي عموماً بعد دراسة أقوال الإمام أحمد وأئمة الجرح والتعديل.

١٢. دراسة الأحاديث التي أعلها الإمام أحمد بسبب وجود ذلك الراوي المختلف فيه.

١٣. دراسة حال الراوي المقرون مع الراوي المختلف فيه عند الإمام أحمد.

١٤. عزو الآيات القرآنية إلى موضعها من القرآن الكريم.

١٥. تخريج الأعلام الوارد ذِكْرهم في ثنايا الدراسة التطبيقية في الهامش مع ترجمة المشاهير منهم كالصحابة والأئمة الأربعة ونحوهم، عدا ما يقتضيه البحث.

١٦. صنعُ فهارسَ فنية كاشفة تتضمن فهرساً: للآيات، والأحاديث، وأسماء الرواة المترجم لهم، والأعلام، والموضوعات.

خطة البحث:

القسم الأول: الدراسة النظرية:

الباب الأول: التعريف بالإمام أحمد ومؤلفاته وسؤالاته.

الفصل الأول: التعريف بالإمام أحمد وآثاره العلمية.

الفصل الثاني: أهيمية أقوال الإمام أحمد في الرجال

الفصل الثالث: التعريف بـ" كتب العلل ومعرفة الرجال" برواياتها، وكتب السؤالات والمسائل، التي اعتنت بأقوال الإمام أحمد.

الفصل الرابع: دراسة الرواة الناقلين عن الإمام أحمد الذين ورد ذكرهم في البحث من غير أصحاب التصانيف السابقة.

الباب الثاني: تعارض الجرح والتعديل ومنهج التعامل معه

تمهيد: مقدمة في بيان كثرة هذه المسألة والحجة إلى بيان منهج التعامل معها.

الفصل الأول: أسباب تعارض الجرح والتعديل الصادرة من أكثر من إمام وضوابطها.

الفصل الثاني: أسباب تعارض الجرح والتعديل الصادرين من إمام واحد.

الفصل الثالث: الخطوات العملية المتبعة في التعامل مع هذا التعارض

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية:

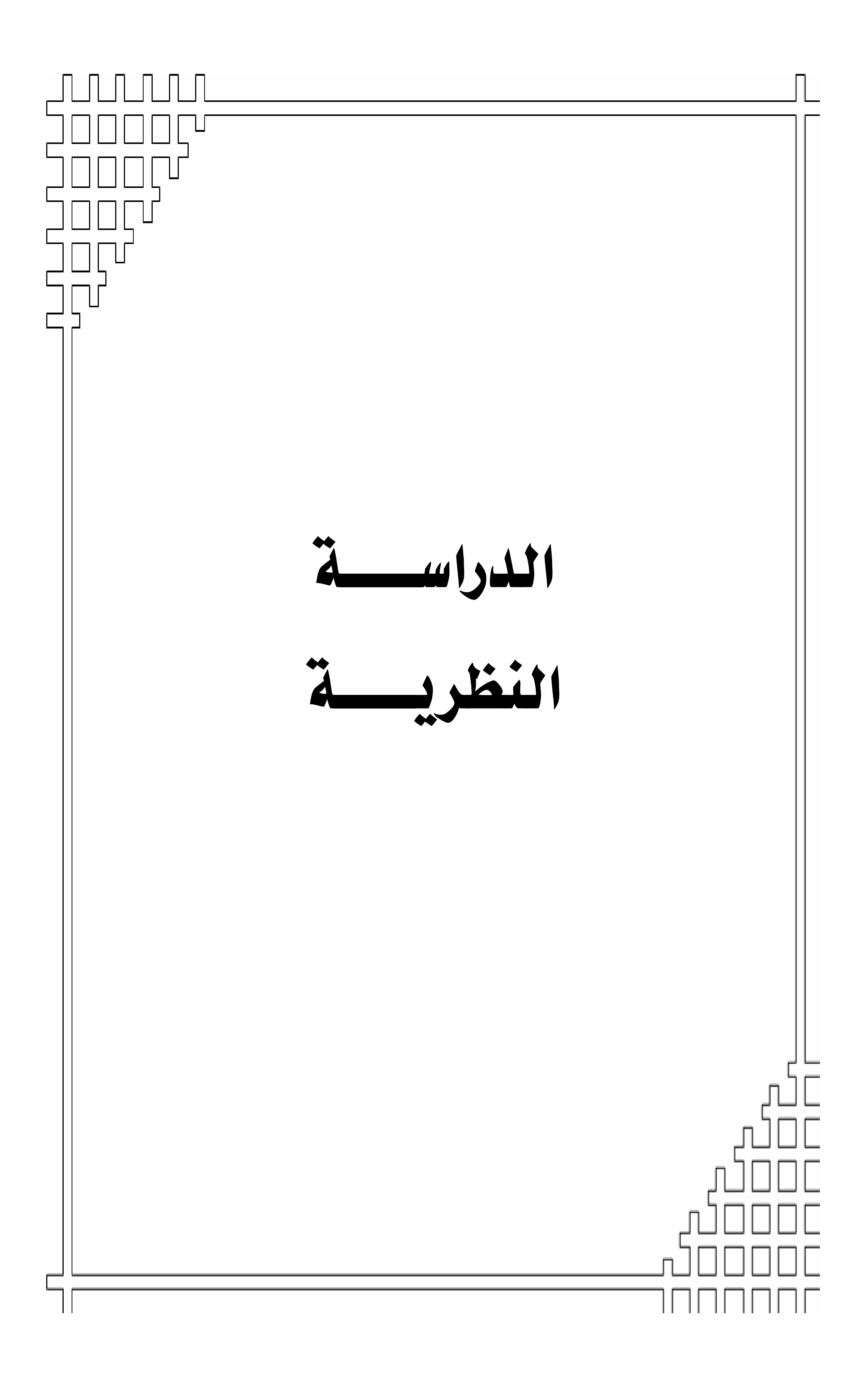
وتتضمن الرواة الذين اختلفت أقوال الإمام أحمد فيهم جرحاً وتعديلاً، من بداية حرف الألف إلى من اسمه عبدالكريم من عرف العين.

الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات.

الكشافات:

وتشمل: الأعلام المترجم لهم - المصادر والمراجع - الموضوعات.





الدراســـــة النظريــــة

الباب الأول

التعريف بالإمام أحمد ومؤلفاته وسؤالاته .

ويشتمل على فصليـن :

- ۞ **الفصل الأول : التعريف بالإمام أحمد وآثاره العلمية .**
- ۞ **الفصل الثاني : أهمية أقوال الإمام أحمد في الرجال .**
- ۞ **الفصل الثالث : التعريف المختصر بكتب العلل ومعرفة الرجال برواياتها ، وكتب السؤالات والمسائل التي اعتنت بأقوال الإمام أحمد ~ ، مع التعريف برواتها .**
- ۞ **الفصل الرابع : دراسة الرواة الناقلين عن الإمام احمد الذين ورد ذكرهم في البحث من غير أصحاب التصانيف السابقة .**

الفصل الأول

التعريف بالإمام أحمد ~

ومؤلفاته.

* *   * ** *   * *

۞ اسمه ونسبه :

هو: أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبدالله بن حيّان بن عبدالله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عُكابة بن صعب بن علي بن بكر وائل بن قاسط بن هِنب بن أفصى بن دُعميّ بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار معد بن عدنان بن أُدّ بن أُدَد بن الهَمَيسع بن حمل بن النبت بن قَيدار بن إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليهما السلام.

هكذا ساق نسبه ابنه عبدالله(١)، وتلميذه الفضل بن زياد(٢)، وقد أملاه أحمد بنفسه على حنبل بن إسحاق(٣).

وقد نسبه آخرون فجعلوه من بنى مازن بن ذهل بن شيبان بن ثعلبة بن عكابة بن صعب، كذا قال عباس الدوري، وأبو بكر بن أبي داود(٤).

قال الخطيب(٥): وقول عباس الدوري، وأبى بكر بن أبي داود: إن أحمد من بنى ذهل بن شيبان غلط، إنما كان من بنى شيبان بن ذهل بن ثعلبة، وذُهل بن ثعلبة هذا هو عم ذهل بن شيبان، حدثني من أثق به من العلماء بالنسب قال: مازن بن ذهل بن ثعلبة الحصن هو ابن عكابة بن صعب بن على ثم ساق النسب إلى ربيعة بن

---

(١) حلية الأولياء (٩/ ١٦٢)، تاريخ بغداد (٤/ ٤١٤)، مناقب الإمام أحمد (ص: ١٦).

(٢) مناقب الإمام أحمد (ص: ١٧).

(٣) مناقب الإمام أحمد (ص: ١٧).

(٤) تاريخ بغداد (٤/ ٤١٣).

(٥) هو الشيخ الإمام العلامة الحافظ المفسر شيخ الإسلام مفخر العراق، جمال الدين، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد التيمي البكري البغدادي الحنبلي الواعظ صاحب التصانيف السائرة في فنون العلم وعرف جدّهم بالجوزي، لجوزة كانت في دراهم لم يكن بواسط سواها، ولد سنة عشر وخمسمائة أو قبلها، وتوفي سنة ٥٩٧ هـ.
السير (٢١/ ٣٦٦)، طبقات الحفاظ (ص: ٤٨٠)، شذرات الذهب (٤/ ٣٢٩).

نزار قال: وهذه قبيلة أبى عبدالله[1].

وقال ابن الجوزي[2] بعد أن صحّح النسب المقدّم: وقد اجتمع فيما نصرناه ضبط عبدالله بن أحمد[3]، وهو متقن، وضَبْط أبي بكر الخلال -وهو أعلم الناس بما يتعلق بأحمد-، وضَبْط أبي الحسين[4]، وأبي بكر عبدالعزيز[5]، وابن شاهين[6]، وأبي نعيم،

---

(١) تاريخ بغداد (٤/ ٤١٣)، وانظر: مناقب الإمام أحمد (ص: ١٧-١٨).

(٢) هو الشيخ الإمام العلامة الحافظ المفسر شيخ الإسلام مفخر العراق، جمال الدين، أبو الفرج عبدالرحمان بن علي بن محمد التيمي البكري البغدادي الحنبلي الواعظ صاحب التصانيف السائرة في فنون العلم وعرف جدّهم بالجوزي، لجوزة كانت في دراهم لم يكن بواسط سواها، ولد سنة عشر وخمسمائة أو قبلها، وتوفي سنة ٥٩٧ هـ.

السير (٢١/ ٣٦٦)، طبقات الحفاظ (ص: ٤٨٠)، شذرات الذهب (٤/ ٣٢٩).

(٣) هو عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبدالرحمن وَلَدُ الإمام، ثقة، مات سنة تسعين ومائتين وله بضع وسبعون، أخرج له النسائي.

الكاشف (رقم: ٢٦٢٥)، التقريب (رقم: ٣٢٠٥)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٢٤).

(٤) هو ابن المنادي الحافظ المحدث المقرئ أبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله البغدادي، مفيد العراق، وصاحب الكتب، توفي سنة ٣٣٦ هـ.

تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٤٩)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٥٣)، شذرات الذهب (٢/ ٣٤٣).

(٥) هو الشيخ الإمام العلامة، شيخ الحنابلة، أبو بكر عبدالعزيز بن جعفر بن احمد بن يزداد البغدادي الفقيه تلميذ أبي بكر الخلال، عرف بغلام الخلال، ولد سنة خمس وثمانين ومئتين، وتوفي سنة ٣٦٣ هـ.

السير (١٦/ ١٤٣)، الوافي بالوفيات (١٨/ ٢٨٥)، شذرات الذهب (٣/ ٤٥).

(٦) هو الحافظ الإمام المفيد المكثر محدّث العراق، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي الواعظ المعروف بابن شاهين، صاحب التصانيف، قال أبو الحسين بن المهتدي بالله: قال لنا ابن شاهين صنفت ثلاث مائة مصنف وثلاثين مصنفا، توفي سنة ٣٨٥ هـ.

تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٧٨)، طبقات الحفاظ (ص:٣٩٢)، شذرات الذهب (٣/ ١١٧).

وأبي بكر الخطيب، فدلّ على أنه الصحيح[(١)].

۞ مولده ونشأته:

ولد الإمام أحمد ببغداد[(٢)] في شهر ربيع الأول من سنة أربع وستين ومائة بعد أن جيء به حملا من مرو[(٣)]، وكانت أسرته تسكن مرو بعد نزوحها من البصرة[(٤)]، فهو بصري الأصل، وبغدادي المولد والمنشأ، ولم ير أحمد جدّه، ولا أباه[(٥)].

۞ طلبه للعلم ورحلته فيه:

بدأ الإمام أحمد في طلبه للعلم منذ الصغر، وكانت أمه تعتني بهذا الجانب فيه كثيرا، وكان بدؤه لطلب الحديث وسماعه له حين بلغ خمسة عشرة من عمره

قال عبدالله: قال أبى: سمعت من على بن هاشم بن البريد[(٦)] سنة تسع

---

(١) مناقب الإمام أحمد (ص: ١٩).

(٢) هي أم الدنيا، وسيّدة البلاد، وتسمى مدينة السلام، بناها الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور، وهي عاصمة دولة العراق اليوم، قال ابن الأنباري: أصل بغداد للأعاجم، قال بعض الأعاجم: تفسيره: بستان رجل، ف"باغ" بستان، و"داد" اسم رجل، وقيل غير ذلك. معجم البلدان (١/ ٤٥٦)، معجم ما استعجم (١/ ٢٦١).

(٣) في خراسان مدينتان تسميان بمرو، وهما مرو الروذ، ومرو الشاهجان، بينهما خمسة أيام، وعند الإطلاق يراد بها مرو الشاهجان، والنسبة إلى الأولى مروذي، والنسبة إلى الأخرى مروزي على غير قياس، وهي أشهر مدن خراسان وقصبتها. معجم البلدان (٥/ ١١٢)، معجم ما استعجم (٤/ ١٢١٦).

(٤) مدينة من أشهر مدن العراق، قال ابن الأعرابي: البصرة حجارة صِلاب، وإنما سميت بصرة لغِلظها وشدّتها، معجم البلدان (١/ ٤٣٠)، معجم ما استعجم (١/ ٢٥٤).

(٥) انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٤١٥)، مناقب الإمام أحمد (ص: ١٤-١٥).

(٦) هو علي بن هاشم بن البريد الكوفي، صدوق يتشيّع، مات سنة ثمانين ومائة، وقيل في التي بعدها، =

وسبعين في أول سنة طلبت الحديث، ثم عُدت إليه المجلس الأخر وقد مات، وهى السنة التي مات فيها مالك بن أنس[1][2].

وكان قبلها يختلف إلى الكتّاب كعادة الصبية في أول ما يتعلمون، قال المروذي[3]: وقال لي أبو عبدالله: وكنت وأنا غلام أختلف إلى الكتّاب، ثم اختلفت إلى الديوان وأنا ابن أربع عشرة سنة[4]

وكان يبكر لحضور مجالس العلم مما أثار إشفاق أمّه عليه، قال أحمد: كنت ربما أردت البكور في الحديث، فتأخذ أمي بثيابي وتقول: حتى يؤذن الناس أو: حتى يصبحوا، وكنت ربما بكرت إلى مجلس أبي بكر بن عياش[5] وغيره[6].

= أخرج له مسلم، والأربعة.

الكاشف (رقم: ٣٩٧٧)، تقريب التهذيب (رقم: ٤٨١٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٤٢).

(١) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي أبو عبدالله المدني الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين، حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر، مات سنة تسع وسبعين ومائة، وكان مولده سنة ثلاث وتسعين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٥٢٤٠)، تقريب التهذيب (رقم: ٦٤٢٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٥).

(٢) تاريخ بغداد (٤/ ٤١٦).

(٣) هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبدالعزيز أبو بكر المروذي، كانت أمه مروذيه، وأبوه خوارزميا، وهو المقدم من أصحاب أحمد؛ لورعه وفضله، وكان أحمد يأنس به وينبسط إليه، وهو الذي تولى إغماضه لما مات وغسّله، وقد روى عنه مسائل كثيرة، توفي سنة ٢٧٥ هـ

طبقات الحنابلة (١/ ٥٦)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٧٣)، شذرات الذهب (٢/ ١٦٦).

(٤) مناقب الإمام أحمد (ص: ٢٣).

(٥) ستأتي ترجمته ضمن الدراسة التطبيقية.

(٦) مناقب الإمام أحمد (ص: ٣١).

وقد اشتهر بالفضل والورع منذ الصغر، قال أبو عفيف[1] - وذكر أبا عبدالله أحمد بن حنبل -: كان في الكُتّاب معنا، وهو غُلَيِّم، يعرف فضله. وكان الخليفة بالرَقَّة[2]، فيكتب الناس إلى منازلهم فيبعث نساؤهم إلى المعلّم: ابعث إلينا بأحمد بن حنبل؛ ليكتب لهم جواب كتبهم، فيبعثه، فكان يجيء إليهم مطأطئ الرأس، فيكتب جواب كتبهم، فربما أملوا عليه الشيء من المنكر، فلا يكتبه لهم[3].

وقال ابن الجوزي: كانت مخايل النجابة تظهر من أحمد ﷺ من زمان الصبا، وكان حفظه للعلم من ذلك الزمان غزيرا، وعمله به متوافرا؛ فلذلك كان مشايخه يعظمونه، فكان إسماعيل بن علية[4] يقدّمه وقت الصلاة، يصلي بهم، وضحك أصحابه يوما. فقال: أتضحكون، وعندي أحمد بن حنبل![5].

ومن قبله قال ابن مهدي: ما نظرت إليه إلَّا ذكرت به سفيان الثوري[6]، ولقد كاد هذا الغلام أن يكون إماما في بطن أمه[7].

---

(١) لم أجد له ترجمة.

(٢) مدينة من مدن العراق، أصلها كل أرض إلى جنب واد ينبسط عليها الماء، وهي مدينة مشهورة على الفرات، بينها وبين حرّان ثلاثة أيام معدودة في بلاد الجزيرة؛ لأنها من جانب الفرات الشرقي. معجم البلدان (٣/٥٩)، معجم ما استعجم (٢/٦٦٦).

(٣) صفة الصفوة (٢/٣٦٦-٣٦٧).

(٤) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري المعروف بابن علية، ثقة حافظ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة وهو ابن ثلاث وثمانين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٣٩١١)، التقريب (رقم: ٤١٦)، تهذيب التهذيب (١/٢٤١).

(٥) صفة الصفوة (٢/٣٣٨).

(٦) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبدالله الكوفي، ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، وكان ربما دلس، مات سنة إحدى وستين ومائة وله أربع وستون، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ١٩٩٦)، التقريب (رقم: ٢٤٤٥)، تهذيب التهذيب (٤/٩٩).

(٧) صفة الصفوة (٢/٣٣٨).

وأول رحلاته كانت بالعراق؛ فقد رحل إلى الكوفة سنة ثلاث وثمانين ومائة، وعمره تسع عشرة سنة، بعد موت شيخه هشيم بن بشير الواسطي[(١)]؛ وكان هدفه السماع من عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي[(٢)]، لكنه لم يظفر ببغيته؛ إذ كان عيسى حاجاً في تلك السنة، وأصيب الإمام أحمد بمرض ألجأه للعودة إلى بغداد[(٣)].

ورحل بعدها إلى البصرة خمس مرات أوّلها في رجب سنة ست وثمانين ومائة، وهو في الثانية والعشرين من عمره[(٤)]

وكانت أوّل حجة له في سنة سبع وثمانين ومائة[(٥)]، وتحسّر على أن فاته الخروج إلى الريّ[(٦)] مع رفقة له، فكان يقول: لو كان عندي خمسون درهما كنت قد خرجت إلى الريّ إلى جرير بن عبدالحميد[(٧)]، فخرج بعض أصحابنا ولم يمكني الخروج؛ لأنه

(١) هو هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة وقد قارب الثمانين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٥٩٧٩)، التقريب (رقم: ٧٣١٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ٥٣).

(٢) هو عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أخو إسرائيل، كوفي نزل الشام مرابطا، ثقة مأمون، مات سنة سبع وثمانين ومائة وقيل سنة إحدى وتسعين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٤٤٠٩)، التقريب (رقم: ٥٣٤١)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢١٢).

(٣) العلل ومعرفة الرجال - برواية عبدالله - (رقم: ١٣٣٤).

(٤) مناقب الإمام أحمد (ص: ٣١).

(٥) مناقب الإمام أحمد (ص: ٢٩).

(٦) هي مدينة كبيرة مشهورة من بلاد الديلم، بين قُومس والجبال، والنسبة إليها رازي، وألحقوا الزاي في النسب تخفيفا، ينسب إليها خلق كثير من الأئمة والعلماء. معجم البلدان (٣/ ١١٦)، معجم ما استعجم (٢/ ٦٩٠)، اللباب في تهذيب الأنساب (٢/ ٦).

(٧) هو جرير بن عبدالحميد بن قُرط الضبي الكوفي، نزيل الري وقاضيها، ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، مات سنة ثمان وثمانين ومائة وله إحدى وسبعون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

=

لم يكن عندي شيء[١].

وقال عبدالله: خرج أبي إلى طَرَسوس[٢] ماشيا على قدميه، وخرج إلى اليمن ماشيا[٣].

وقال ابن عساكر[٤]: كان قد خرج إلى الشام قاصدا لمحمد بن يوسف الفريابي[٥]، إلى قَيساريّة[٦]، فبلغته وفاته في الطريق، فعدل إلى حمص[٧]، فسمع بها أبا اليمان الحكم بن نافع[٨]، ويزيد بن عبد ربه[١]، وبشر بن شعيب بن أبي حمزة[٢]...

= الكاشف (رقم: ٧٧١)، التقريب (رقم: ٩١٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٦٥).

(١) مناقب الإمام أحمد (ص: ٣٠).

(٢) مدينة بثغور الشام بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم، على ساحل البحر الشامي، كانت ثغرا من ناحية بلاد الروم. معجم البلدان (٤/ ٢٨)، معجم ما استعجم (٣/ ٨٩٠)، اللباب في تهذيب الأنساب (٢/ ٦).

(٣) مناقب الإمام أحمد (ص: ٣٨).

(٤) هو الإمام الكبير، حافظ الشام، بل حافظ الدنيا، الثقة الثبت، الحجة أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن الحسين الدمشقي الشافعي، صاحب تاريخ دمشق، وأطراف السنن الأربعة، وغيرها، كان من كبار الحفاظ المتقنين، ومن أهل الدين والخير، غزير العلم، كثير الفضل، جمع بين معرفة المتن والإسناد، توفي سنة ٥٧١ هـ.

تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٢٨)، طبقات الحفاظ (ص:٤٧٥)، شذرات الذهب (٤/ ٢٣٩).

(٥) ستأتي ترجمته صمن الدراسة التطبيقية.

(٦) هي بلد على ساحل بحر الشام، تعدّ في أعمال فلسطين، بينها وبين طبرية ثلاثة أيام، وكانت قديما من أعيان أمهات المدن، واسعة الرقعة، طيبة البقعة، كثيرة الخير والأهل. معجم البلدان (٤/ ٤٢١)، معجم ما استعجم (٣/ ١١٠٦).

(٧) بلد مشهور قديم كبير مسوّر، وفي طرفه القبلي قلعة حصينة على تل عال كبيرة، وهي بين دمشق وحلب في نصف الطريق، يذكّر ويؤنّث، بناه رجل يقال له: حمص بن المهر بن جان بن مكنف، وقيل: حمص بن مكنف العمليقي. معجم البلدان (٢/ ٣٠٢)، معجم ما استعجم (١/ ٤٦٨).

(٨) هو الحكم بن نافع البَهراني أبو اليمان الحمصي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، يقال: إن أكثر حديثه عن =

واجتاز بدمشق، وسمع من أهل دمشق؛ من الوليد بن مسلم[٣]، وزيد بن يحيى بن عبيد[٤].

۞ شيوخه وتلاميذه:

كتب الإمام أحمد بن حنبل ~ عن جماعة كثر، وخلائق لا يحصون، وقد جمع أسمائهم كثير ممن ترجم له كابن الجوزي، والخطيب البغدادي، والمزي، وقال الحافظ الذهبي ~ : فعدة شيوخه الذين روى عنهم في "المسند" مائتان وثمانون ونيف[٥].

ولهذه الكثرة اقتصرت على ذكر أشهرهم من كل بلد[٦]:

= شعيب مناولة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ١١٩٣)، التقريب (رقم: ١٤٦٤)، تهذيب التهذيب (٢/٣٧٩).

(١) هو يزيد بن عبد ربه الزُبيدي أبو الفضل الحمصي المؤذن، يقال له: الجُرجُسي، ثقة، مات سنه أربع وعشرين ومائتين وله ست وخمسون سنة، أخرج له مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٦٣٣٣)، التقريب (رقم: ٧٧٤٥)، تهذيب التهذيب (١١/٣٠١).

(٢) هو بشر بن شعيب بن أبي حمزة دينار القرشي مولاهم أبو القاسم الحمصي، ثقة، قال ابن حبان: قال البخاري: تركناه، فأخطأ ابن حبان، وإنما قال البخاري: تركناه حيا سنة اثنتي عشرة ومائتين، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، أخرج له البخاري، والترمذي، والنسائي.
الكاشف (رقم: ٥٨٠)، التقريب (رقم: ٦٨٨)، تهذيب التهذيب (١/٣٩٥).

(٣) هو الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي، ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومائة، أخرج له الأربعة.
الكاشف (رقم: ٦٠٩٤)، التقريب (رقم: ٧٤٥٦)، تهذيب التهذيب (١١/١٣٣).

(٤) تاريخ دمشق (٥/٢٥٣).

(٥) السير (١١/١٨١).

(٦) انظر: مناقب الإمام أحمد (ص: ٤٠)، السير (١١/١٨٠)، تهذيب الكمال (١/٤٣٧).

فسمع من أهل بغداد: إبراهيم بن زياد أبو إسحاق البغدادي الملقب بسَبَلان[1]، وقُرَّان بن تمام الأسدي[2]، ومنصور بن سلمة أبو سلمة الخزاعي[3] وغيرهم.

ومن أهل واسط[4]: علي بن عاصم بن صهيب[5]، ومحمد بن يزيد[6]، وهشيم بن بشير الواسطي، ويزيد بن هارون الواسطي[7] وغيرهم.

---

(١) هو إبراهيم بن زياد البغدادي المعروف بسَبَلان، ثقة، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين، أخرج له مسلم، وأبو داود، والنسائي.
الكاشف (رقم: ١٣٦)، التقريب (رقم: ١٧٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٠٤).

(٢) هو قُرّان بن تمّام الأسدي الكوفي، نزيل بغداد، صدوق ربما أخطأ، مات سنة إحدى وثمانين ومائة، أخرج له أبو داود، والترمذي، والنسائي.
الكاشف (رقم: ٤٥٦٣)، التقريب (رقم: ٥٥٣٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٢٨).

(٣) هو منصور بن سلمة بن عبدالعزيز أبو سلمة الخزاعي البغدادي، ثقة ثبت، حافظ، مات سنة عشر ومائتين على الصحيح، أخرج له البخاري، ومسلم، والنسائي.
الكاشف (رقم: ٥٦٤٢)، التقريب (رقم: ٦٩٠١)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٧٣).

(٤) مدينة من مدن العراق، سميت واسطا لأنها متوسطة بين البصرة والكوفة، بناها الحجاج بن يوسف الثقفي سنة ١٤٨ هـ. معجم البلدان (٥/ ٣٤٨)، معجم ما استعجم (٤/ ١٣٦٣).

(٥) هو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التيمي مولاهم، صدوق يخطىء ويصرّ، ورمي بالتشيع، مات سنة إحدى ومائتين وقد جاوز التسعين، أخرج له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٣٩٣٥)، التقريب (رقم: ٤٧٥٨)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٢).

(٦) هو محمد بن يزيد الكلاعي مولى خولان أبو سعيد، أو أبو يزيد، أو أبو إسحاق الواسطي، أصله شامي، ثقة ثبت، عابد،مات سنة تسعين ومائة أو قبلها أو بعدها، أخرج له أبو داود، والترمذي، والنسائي.
الكاشف (رقم: ٣٩٣٥)، التقريب (رقم: ٦٤٠٣)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٢).

(٧) ستأتي ترجمته ضمن الدراسة التطبيقية.

ومن أهل الكوفة[1]: محمد بن خازم أبو معاوية الضرير[2]، وعبد الله بن نمير[3]، وحماد بن أسامة[4]، وكيع بن الجراح الرؤاسي[5] وغيرهم.

ومن أهل البصرة: إسماعيل بن إبراهيم بن علية ، وعبد الرحمن بن مهدى[6]، وعفان بن مسلم الصفّار[7]، ويحيى بن سعيد القطان[1] وغيرهم.

---

(١) هي المدينة المشهورة بأرض بابل من سواد العراق، ويسميها قوم: خدّ العذراء، سميت الكوفة لاستدارتها، أخذا من قول العرب: رأيت كُوفانا وكَوفانا للرميلة المستديرة. معجم البلدان (٤/ ٤٩٠)، معجم ما استعجم (٤/ ١١٤١).

(٢) هو محمد بن خازم التميمي السعدي مولاهم أبو معاوية الضرير الكوفي، عَمِي وهو صغير، ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، مات سنة خمس وتسعين ومائة وله اثنتان وثمانون سنة، وقد رمي بالإرجاء، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٤٨١٦)، التقريب (رقم: ٥٨٤١)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٢٠).

(٣) هو عبدالله بن نمير الهمداني أبو هشام الكوفي ثقة صاحب حديث من أهل السنة، مات سنة تسع وتسعين ومائة وله أربع وثمانون، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٣٠٢٤)، التقريب (رقم: ٣٦٦٨)، تهذيب التهذيب (٦/ ٥٢).

(٤) هو حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي أبو أسامة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره، مات سنة إحدى ومائتين وهو ابن ثمانين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ١٢١٢)، التقريب (رقم: ١٤٨٧)، تهذيب التهذيب (٣/٣).

(٥) هو وكيع بن الجراح بن مليح الرُؤاسي أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، مات في آخر سنة ست وأول سنة سبع وتسعين ومائة وله سبعون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة..
الكاشف (رقم: ٦٠٥٦)، التقريب (رقم: ٧٤١٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٠٩).

(٦) هو عبدالرحمن بن مهدي بن حسّان العنبري مولاهم أبو سعيد البصري، ثقة ثبت، حافظ عارف بالرجال والحديث، مات سنة ثمان وتسعين ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٣٣٢٣)، التقريب (رقم: ٤٠١٨)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٥٠).

(٧) هو عفان بن مسلم بن عبدالله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري، ثقة ثبت، قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، وربما وهم، وقال ابن معين: أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة ومائة =

ومن أهل مكة: سفيان بن عيينة أبو محمد الهلالي[٢]، ويحيى بن سليم الطائفي[٣]، ومحمد بن إدريس الشافعي الإمام الحافظ الفقيه[٤]، وغيرهم.

ومن أهل المدينة: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري[٥]، وعلي بن عبدالله بن جعفر المديني[٦]، ويوسف بن يعقوب أبو سلمة الماجشون[١]، وغيرهم.

= ومات بعدها بيسير، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٣٨٢٧)، التقريب (رقم: ٤٦٢٥)، تهذيب التهذيب (٧/٢٠٥).

(١) هو يحيى بن سعيد بن فرّوخ التميمي أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ، إمام قدوة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة وله ثمان وسبعون، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٦١٧٥)، التقريب (رقم: ٧٥٥٧)، تهذيب التهذيب (١١/١٩٠).

(٢) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه، إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلّس، لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومائة وله إحدى وتسعون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٢٠٠٢)، التقريب (رقم: ٢٤٥١)، تهذيب التهذيب (٤/١٠٤).

(٣) هو يحيى بن سليم الطائفي، نزيل مكة، صدوق سيء الحفظ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة أو بعدها، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٦١٨٠)، التقريب (رقم: ٧٥٦٣)، تهذيب التهذيب (١١/١٩٨).

(٤) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب المطلبي أبو عبدالله الشافعي المكي، نزيل مصر، وهو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين، مات سنة أربع ومائتين وله أربع وخمسون سنة، أخرج له الأربعة.
الكاشف (رقم: ٤٧١٠)، التقريب (رقم: ٥٧١٧)، تهذيب التهذيب (٩/٢٣).

(٥) هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري أبو إسحاق المدني نزيل بغداد، ثقة حجة، تكلم فيه بلا قادح، مات سنة خمس وثمانين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ١٣٨)، التقريب (رقم: ١٧٧)، تهذيب التهذيب (١/١٠٥).

(٦) هو علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم، أبو الحسن ابن المديني، بصري ثقة ثبت، إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن =

ومن أهل الريّ: جرير بن عبدالحميد الرازي، وعثمان بن عمر بن فارس العبدي[٢]، والمظفر بن مدرك[٣] وغيرهم.

ومن أهل الشام: بشر بن شعيب بن أبى حمزة الحمصي، والوليد بن مسلم الدمشقي، وأبى مسهر الدمشقي[٤] وغيرهم.

ومن أهل اليمن: إبراهيم بن خالد الصنعاني[٥]، وإبراهيم بن الحكم[٦]،

= المديني، وقال فيه شيخه ابن عيينة: كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني، وقال النسائي: كأنّ الله خلقه للحديث، عابوا عليه إجابته في المحنة، لكنه تنصل وتاب واعتذر بأنه كان خاف على نفسه، مات سنة ٢٣٤هـ.

الكاشف (رقم: ٣٩٣٧)، التقريب (رقم: ٤٧٦٠)، تهذيب التهذيب (٣٠٦/٧).

(١) هو يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون أبو سلمة المدني، ثقة، مات سنة خمس وثمانين ومائة، وقيل قبل ذلك، أخرج له أصحاب الكتب الستة إلا أبو داود.

الكاشف (رقم: ٦٤٥٩)، التقريب (رقم: ٧٨٩٥)، تهذيب التهذيب (٣٧٨/١١).

(٢) هو عثمان بن عمر بن فارس العبدي، بصري أصله من بخارى، ثقة، قيل: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه، مات سنة تسع ومائتين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٣٧٢٧)، التقريب (رقم: ٤٥٠٤)، تهذيب التهذيب (١٢٩/٧).

(٣) هو مُظفّر بن مُدرك الخراساني أبو كامل، نزيل بغداد، ثقة متقن، كان لا يحدث إلا عن ثقة، مات سنة سبع ومائتين، وقد ذكره ابن عدي وغيره في شيوخ البخاري، وهو وهم؛ فإنه لم يلحقه، أخرج له الترمذي، والنسائي.

الكاشف (رقم: ٥٤٩٤)، التقريب (رقم: ٦٧٢٢)، تهذيب التهذيب (١٦٦/١٠).

(٤) هو عبدالأعلى بن مسهر الغساني أبو مسهر الدمشقي، ثقة فاضل، مات سنة ثماني عشرة ومائتين وله ثمان وسبعون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٣٠٨٢)، التقريب (رقم: ٣٧٣٨)، تهذيب التهذيب (٩٠/٦).

(٥) هو إبراهيم بن خالد الصنعاني المؤذن، ثقة، مات على رأس المائتين، أخرج له أبو داود، والنسائي.

الكاشف (رقم: ١٣٣)، التقريب (رقم: ١٧١)، تهذيب التهذيب (١٠٢/١).

(٦) هو إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني، ضعيف وصل مراسيل، أخرج له ابن ماجه في التفسير.

التقريب (رقم: ١٦٦)، تهذيب التهذيب (١٠٠/١).

وعبدالرزاق بن همام الصنعاني[1]، وغيرهم.

ومن أهل مصر: أحمد بن صالح أبو جعفر المصري[2]، والحسن بن موسى الأشيب[3]، وعبد الله بن يزيد المقريء[4]، وغيرهم.

وأما تلاميذه[5]، فلعلّ عددهم يزيد على عدد شيوخه بكثير، لما عرف به أحمد من الفضل وحسن الديانة والورع التام، فإنه لم يكن بقصد للسماع فحسب، بل كان يقصد للتأسي به، والاقتداء به.

وقد ذُكر أنه كان يجتمع في مجالسه ما يزيد على خمسة آلاف أو يزيدون، خمسمائة

---

(١) هو عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، مات سنة إحدى عشرة ومائتين وله خمس وثمانون، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٣٣٦٢)، التقريب (رقم: ٤٠٦٤)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٧٨).

(٢) هو أحمد بن صالح المصري أبو جعفر بن الطبري، ثقة حافظ، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة، ونقل عن ابن معين تكذيبه، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشمومي، فظنّ النسائي أنه عنى ابن الطبري، مات سنة ثمان وأربعين ومائيتن وله ثمان وسبعون سنة، أخرج له البخاري، وأبو داود.

الكاشف (رقم: ٤٠)، التقريب (رقم: ٤٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٤).

(٣) هو الحسن بن موسى الأشيب أبو علي البغدادي، قاضي الموصل وغيرها، ثقة، مات سنة تسع أو عشر ومائتين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ١٠٦٩)، التقريب (رقم: ١٢٨٨)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٧٩).

(٤) هو عبدالله بن يزيد المكي، أبو عبدالرحمن المصري المقرىء، ثقة فاضل أقرأ القرآن نيفا وسبعين سنة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين وقد قارب المائة، وهو من كبار شيوخ البخاري، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٣٠٦٤)، التقريب (رقم: ٣٧١٥)، تهذيب التهذيب (٦/ ٧٤).

(٥) انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٤١٣)، مناقب الإمام أحمد (ص: ١٠٧)، تهذيب الكمال (١/ ٤٤٠).

يكتبون، والباقون يتعلمون منه حسن الأدب والسمت[١].

وقد حدّث عنه من أصحاب الكتب الستة: البخاريّ بحديث واحد[٢]، وآخر عن أحمد بن الحسن الترمذي عنه[٣]، وحدّث عنه مسلم [٤]في مواضع[٥]، وأبو داود[٦] في مواضع[٧].

واشتهر ممن روى عنه مسائل الفقه غير ابنيه عبدالله، وصالح: أحمد بن محمد بن هانئ الطائي الأثرم الإسكافي[٨]، وأبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المرُّوذي[٩]،

(١) السير (١١/٣١٦).

(٢) (رقم: ٥٨٧٩).

(٣) (رقم: ٤٤٧٣).

(٤) هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، ثقة حافظ إمام، مصنف عالم بالفقه، مات سنة إحدى وستين ومائتين وله سبع وخمسون سنة، أخرج له الترمذي.
الكاشف (رقم: ٥٤١٢)، التقريب (رقم: ٦٦٢٣)، تهذيب التهذيب (١٠/١١٣).

(٥) منها (١٦٦)، (٢١٥)، (٥٠٢)، (٥٨١)، (٧١٠)، (١٢٨٤).

(٦) هو الإمام الحافظ الحجة سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني أبو داود، مصنف السنن وغيرها من كبار العلماء، مات سنة خمس وسبعين ومائتين، أخرج له الترمذي، والنسائي.
الكاشف (رقم: ٢٠٦٩)، التقريب (رقم: ٢٥٣٣)، تهذيب التهذيب (٤/١٤٩).

(٧) منها (٢٧)، (٣٨)، (٦٠)، (٧٤)، (٨٩)، (٩٣).

(٨) هو أحمد بن محمد بن هانئ الطائي أبو بكر الأثرم الحافظ الثبت الثقة أحد الأئمة المشاهير، صنف التصانيف، وكان م[ن أذكياء الأمة، توفي سنة ٢٦١ هـ
الثقات لابن حبان (٨/٣٦)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٥٩)، شذرات الذهب (٢/١٤١).

(٩) هو الإمام القدوة الفقيه المحدث شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي نزيل بغداد وصاحب الإمام أحمد وكان والده خوارزميا وأمه مروذية، قال أبو بكر بن صدقة: ما علمت أحدا أذب عن دين الله من المروذي، توفي سنة ٢٧٥ هـ.
السير (١٣/١٧٣)، الوافي بالوفيات (٧/٢٥٦)، شذرات الذهب (٢/١٦٦).

وإسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري[1]، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب السنن، وعبدالملك بن عبدالحميد أبو الحسن الميموني، والفضل بن زياد البغدادي[2]، ومهنّا بن يحيى السلمي الشامي وغيرهم كثير[3].

وقد جمع الخلال جملة من أصحابه ممن سمع منه في جزء[4]، ولعل الإمام أبا يعلى محمد بن الحسين الفرّاء[5] قد استوعب ما فيه في كتابه طبقات الحنابلة، والله أعلم.

۞ فضله، وزهده، وورعه، وعلمه، وإمامته في الدين:

قال الربيع بن سليمان[6]: قال لنا الشافعي: أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقة، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد،

---

(١) هو إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري أبو يعقوب، وُلد أول يوم من شهر رمضان سنة (٢١٨هـ)، وخدم الإمامَ أحمد وهو ابن تسع سنين، وذكره أبو بكر الخلال فقال: كان أخا دِينٍ وَورعٍ، نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، (ت٢٧٥هـ)، ينظر: طبقات الحنابلة ١/ ٢٨٤ -٢٤٩ بتصرف.

(٢) هو الفضل بن زياد أبو العباس القطان البغدادي، قال الخلال: كان من المتقدمين عند أبي عبدالله، وكان أبو عبدالله يعرف قدره ويكرمه وكان يصلي بأبي عبدالله فوقع له عن أبي عبدالله مسائل كثيرة جياد.

تاريخ بغداد (١٢/ ٣٦٣)، طبقات الحنابلة (١/ ٢٥١)، المقصد الأرشد (٢/ ٣١٢).

(٣) انظرهم في طبقات الحنابلة للقاضي أبي يعلى.

(٤) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٨٣).

(٥) هو شيخ الحنابلة، القاضي الحبر، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف البغدادي، صاحب التصانيف، وفقيه العصر، كان إماما لا يدرك قراره، ولا يشق غباره، عاش ثمانيا وسبعين سنة، توفي سنة ٤٥٨ هـ. السير (١٨/ ٨٩)، الوافي بالوفيات (٣/ ٨)، شذرات الذهب (٣/ ٣٠٦).

(٦) هو الربيع بن سليمان بن عبدالجبار المرادي أبو محمد المصري المؤذن، صاحب الشافعي، ثقة، مات سنة سبعين ومائتين وله ست وتسعون سنة، أخرج له الأربعة.

الكاشف (رقم: ١٥٣٤)، التقريب (رقم: ١٨٩٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢١٣).

إمام في الورع، إمام في السنة.

قال القاضي أبو يعلى الفرّاء: أما قوله إمام الحديث فهذا ما لا خلاف فيه ولا نزاع، حصل به الوفاق والإجماع، أكثر منه التصنيف، والجمع والتأليف، وله الجرح والتعديل، والمعرفة والتعليل، والبيان والتأويل

قال أبو عبيد القاسم بن سلّام[1]: انتهى العلم إلى أربعة: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين[2]، وأبي بكر بن أبي شيبة[3]، وكان أحمد بن حنبل أفقههم فيه.

وقال الشافعي لأحمد يوما: أنتم أعلم بالحديث والرجال، فإذا كان الحديث الصحيح فأعلِموني، إن شاء يكون كوفيا أو شاء شاميا حتى أذهب إليه إذا كان صحيحا

وقال عبدالوهاب الوراق[4]: ما رأيت مثل أحمد بن حنبل، سئل عن ستين

(١) هو القاسم بن سلاّم البغدادي أبو عبيد، الإمام المشهور، ثقة فاضل، مصنف، مات سنة أربع وعشرين ومائتين، أخرج له أبو داود، والترمذي.
الكاشف (رقم: ٤٥١١)، التقريب (رقم: ٥٤٦٢)، تهذيب التهذيب (٢٨٣/٨).
الميزان (١٩٨/٧)، التقريب (رقم: ٧٥٩١)، تهذيب التهذيب (٢١٣/١١).

(٢) هو يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولاهم أبو زكريا البغدادي، ثقة حافظ مشهور، إمام الجرح والتعديل، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين بالمدينة النبوية وله بضع وسبعون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٦٢٥٠)، التقريب (رقم: ٧٦٥١)، تهذيب التهذيب (٢٤٦/١١).

(٣) هو عبدالله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ، صاحب تصانيف، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين، أخرج له أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي.
الكاشف (رقم: ٢٩٤٦)، التقريب (رقم: ١٨٩٤)، تهذيب التهذيب (٣/٦).

(٤) هو عبدالوهاب بن عبدالحكم بن نافع أبو الحسن الوراق البغدادي، ويقال له: ابن الحكم، ثقة مات سنة خمسين ومائتين وقيل بعدها، أخرج له أبو داود، والترمذي، والنسائي.
=

ألف مسألة فأجاب فيها بأن قال: أخبرنا، وحدثنا

وقال أبو زرعة الرازي[1]: كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث! فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته، فأخذت عليه الأبواب

وأما الخصلة الثانية: وهي قوله "إمام في الفقة" فالصدق فيه لائح، والحق فيه واضح؛ إذ كان أصل الفقة: كتاب الله، وسنة رسوله، وأقوال صحابته، وبعد هذه الثلاثة القياس، ثم قد سلم له الثلاث، فالقياس تابع، وإنما لم يكن للمتقدمين من أئمة السنة والدين تصنيف في الفقة، ولا يرون وضع الكتب ولا الكلام، إنما كانوا يحفظون السنن والآثار، ويجمعون الأخبار، ويفتون بها، فمن نقل عنهم العلم والفقه كان رواية يتلقاها عنهم، ودراية يتفهمها منهم، ومن دقّق النظر وحقق الفكر شاهد جميع ما ذكرته

وأما نقلة الفقه عن إمامنا أحمد فهم أعيان البلدان وأئمة الأزمان، وقال الأثرم: قلت يوما ونحن عند أبي عبيد القاسم بن سلام في مسألة، فقال بعض من حضر: هذا قول من؟ فقلت: من ليس بغرب، ولا شرق أكبر منه أحمد بن حنبل! قال أبو عبيد: صدق

وقال أبو ثور[2]: أحمد بن حنبل أعلم من الثوري وأفقه

وأما الخصلة الثالثة: وهي قوله "إمام في اللغة" فهو كما قاله، قال المروذي:

= الكاشف (رقم: ٣٥١٧)، التقريب (رقم: ٤٢٥٩)، تهذيب التهذيب (٦/٣٩٦).

(١) هو الامام الحافظ العصر عبيد الله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ القرشي مولاهم الرازي، وكان من أفراد الدهر حفظا وذكاء ودينا واخلاصا وعلما وعملا، توفي سنة ٢٦٤ هـ.
تذكرة الحفاظ (٣/٥٥٧)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٥٣)، شذرات الذهب (٢/١٤٨).

(٢) هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي أبو ثور الفقيه، صاحب الشافعي، ثقة، مات سنة أربعين ومائتين، أخرج له أبو داود، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ١٣٤)، التقريب (رقم: ١٧٢)، تهذيب التهذيب (١/١٠٢).

كان أبو عبدالله لايلحن في الكلام، ولما نوظر بين يدي الخليفة كان يقول: كيف أقول ما لم يقل!

وكان يقول: كتبت من العربية أكثر مما كتب أبو عمرو بن العلاء[1].

وكان يسأل عن ألفاظ من اللغة تتعلق بالتفسير والأخبار فيجيب عن ذلك بأوضح جواب وأفصح خطاب.

وأما الخصلة الرابعة: وهي قوله "إمام في القرآن" فهو واضح البيان، لائح البرهان، قال أبو الحسين بن المنادي: صنف أحمد في القرآن التفسير، وهو مائة ألف وعشرون ألفا يعني حديثا، والناسخ والمنسوخ، والمقدّم والمؤخّر في كتاب الله تعالى، وجواب القرآن وغير ذلك

وأما الخصلة الخامسة: وهي قوله "إمام في الفقر" فيا لها من خلّة مقصودة! وحالة محمودة! منازل السادة الأنبياء، والصفوة الأتقياء

وأما الخصلة السادسة: وهي قوله "إمام في الزهد" فحاله في ذلك أظهر وأشهر، أتته الدنيا فأباها، والرياسة فنفاها، عرضت عليه الأموال، وفرضت عليه الأحوال، وهو يردّ ذلك بتعفف وتعلّل وتقلّل، ويقول: قليل الدنيا يجزى، وكثيرها لا يجزى، ويقول: أنا أفرح إذا لم يكن عندي شيء، ويقول: إنما هو طعام دون طعام، ولباس دون لباس، وأيام قلائل

وأما الخصلة السابعة: وهي قوله "إمام الورع" فصدق في قوله وبرع، فمِن بعض ورعه.

---

(١) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان المازني النحوي القارىء، اسمه زبّان، أو العريان، أو يحيى، أو جزء، والأول أشهر، والثاني أصح عند الصولي، ثقة من علماء العربية، مات سنة أربع وخمسين ومائة وهو ابن ست وثمانين سنة، أخرجه البخاري تعليقا.

السير (٦/ ٤٠٧)، التقريب (رقم: ٨٢٧١)، تهذيب التهذيب (١٢/ ١٩٧).

قال أبو عبدالله السمسار[1]: كانت لأم عبدالله بن أحمد دار معنا في الدرب يأخذ منها أحمد درهما بحق ميراثه، فاحتاجت إلى نفقة لتصلحها، فأصلحها ابنه عبدالله، فترك أبو عبدالله أحمد الدرهم الذي كان يأخذه، وقال: قد أفسده علي

قلت: إنما تورّع من أخذ حقه من الأجرة خشية أن يكون ابنه أنفق على الدار مما يصل إليه من مال الخليفة.

قال حنبل: وأخبرني أبي يعني إسحاق عم أحمد: كانت تأتينا في كل يوم مائدة أمر بها المتوكل فيها ألوان الطعام والفاكهة والثلج وغير ذلك، فما نظر إليها أبو عبدالله ولا ذاق منها شيئا، وكانت نفقة المائدة في كل يوم مائة وعشرين درهما، فما نظر إليها أبو عبدالله! ودامت العلة بأبي عبدالله، وضعف ضعفا شديدا، وكان يواصل، فمكث ثمانية أيام مواصلا، لا يأكل! ولا يشرب! فلما كان في اليوم الثامن كاد أن يطفأ، فقلت: يا أبا عبدالله، ابن الزبير كان يواصل سبعة أيام، وهذا لك اليوم ثمانية أيام! فقال: إني مطيق، قلت: بحقي عليك فقال: إن حلّفتني بحقك فإني أفعل، فأتيته بسَويق فشرب.

وأما الخصلة الثامنة: وهي قوله "إمام في السنة" فلا يختلف العلماء الأوائل والأواخر أنه في السنة الإمام الفاخر، والبحر الزاخر، أوذي في الله عز وجل فصبر، ولكتابه نصر، ولسنة رسول الله ﷺ انتصر، أفصح الله فيها لسانه، وأوضح بيانه، وأرجح ميزانه، لا رهب ما حذر، ولا جبن حين أنذر، أبان حقا، وقال صدقا، ظهر على العلماء، وقهر العظماء، ففي الصادقين ما أوجهه وبالسابقين ما أشبهه! فهو للسنة كما قال الله في كتابه المبين {وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ} (الصف: ١٣).

قال علي بن المديني: أيّد الله هذا الدين برجلين، لا ثالث لهما، أبو بكر الصديق

(١) القائل هو أبو يعلى الفراء والكلام لايزال متصلا عنه.

يوم الردة، وأحمد بن حنبل في يوم المحنة.

وقيل لبشر بن الحارث[1] يوم ضرب أحمد: قد وجب عليك أن تتكلم فقال: تريدون مني مقام الأنبياء! ليس هذا عندي! حفظ الله أحمد بن حنبل من بين يديه ومن خلفه.

وقال إسحاق بن راهويه[2]: لولا أحمد بن حنبل وبَذلُ نفسه لما بذلها لذهب الإسلام[3].

(١) هو بشر بن الحارث بن عبدالرحمن بن عطاء بن هلال المروزي نزيل بغداد أبو نصر الحافي الزاهد الجليل المشهور ثقة قدوة من العاشرة مات سنة سبع وعشرين وله ست وسبعون ل عس

السير (١٠/ ٤٦٩)، التقريب (رقم: ٦٨٠)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٨٩).

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي أبو محمد بن راهويه المروزي، ثقة حافظ، مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين وله اثنتان وسبعون، أخرج له أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٢٧٦)، التقريب (رقم: ٣٣٢)، تهذيب التهذيب (١/ ١٩٠).

(٣) طبقات الحنابلة باختصار (١/ ٥-١٣).

۞ آثاره العلمية:

قال ابن الجوزي: كان الإمام لا يرى وضع الكتب، وينهى أن يكتب كلامه ومسائله، ولو رأى ذلك لكانت له تصانيف كثيرة، وصنف "المسند" وهو ثلاثون ألف حديث[١]، وكان يقول لابنه عبدالله: احتفظ بهذا المسند؛ فإنه سيكون للناس إماما، و"التفسير" وهو مئة وعشرون ألفا[٢]، و"الناسخ والمنسوخ"، و"التاريخ"، و"حديث شعبة"، و"المقدّم والمؤخّر في القرآن"، و"جوابات القرآن"، و"المناسك الكبير"، و"الصغير"، وأشياء أخر[٣].

قال الذهبي: وكتاب "الإيمان"، وكتاب "الأشربة"، ورأيت له ورقة من كتاب "الفرائض"[٤].

قال ابن الجوزي: وله من المصنفات كتاب "نفي التشبيه" مجلدة، وكتاب "الإمامة" مجلدة صغيرة، وكتاب "الردّ على الزنادقة" ثلاثة أجزاء، وكتاب "الزهد" مجلدة كبير، وكتاب "الرسالة في الصلاة"[٥]، وكتاب "فضائل الصحابة"[٦] مجلدة[٧].

وقد دوّن عنه كبار تلامذته مسائل وافرة في عدة مجلدات، ثم ساق كثيرا من أسمائهم، إلى أن قال: وخلقٌ سوى هؤلاء سماهم الخلال في أصحاب أبي عبدالله،

---

(١) بلغت بترقيم طبعة الرسالة مع زيادات ابنه عبدالله ٢٧٦٤٧ حديثا.

(٢) طعن الإمام الذهبي في ثبوته، والحق أنه ثابت بلا ريب، فقد روى منه الزجّاج بإسناده إليه في كتابه معاني القرآن وإعرابه كما في (٤/ ٨)، (٤/ ١٦٦).

(٣) مناقب الإمام أحمد (ص: ٢٦١).

(٤) السير (١١/ ٣٢٨).

(٥) قال الذهبي: هو موضوع على الإمام. السير (١١/ ٣٢٨).

(٦) قال الذهبي: فيه زيادات لعبد الله ابنه ولأبي بكر القطيعي صاحبه. السير (١١/ ٣٢٨).

(٧) السير (١١/ ٣٢٨).

نقلوا المسائل الكثيرة والقليلة، وجمع أبو بكر الخلال سائر ما عند هؤلاء من أقوال أحمد، وفتاويه، وكلامه في العلل والرجال، والسنة والفروع، حتى حصل عنده من ذلك ما لا يوصف كثرة، ورحل إلى النواحي في تحصيله، وكتب عن نحو من مئة نفس من أصحاب الإمام، ثم كتب كثيرا من ذلك عن أصحاب أصحابه، وبعضه عن رجل عن آخر عن الإمام أحمد، ثم أخذ في ترتيب ذلك وتهذيبه وتبويبه، وعمل كتاب "العلم"، وكتاب "العلل" وكتاب "السنة" كل واحد من الثلاثة في ثلاث مجلدات، ويروي في غضون ذلك من الأحاديث العالية عنده عن أقران أحمد من أصحاب ابن عيينة، ووكيع، وبقية ما يشهد له بالإمامة والتقدم، وألف كتاب الجامع في بضعة عشر مجلدة أو أكثر، وقد قال في كتاب "أخلاق أحمد بن حنبل": لم يكن أحد علمت عُني بمسائل أبي عبدالله قط ما عُنيت بها أنا، وكذلك كان أبو بكر المروذي ~ يقول لي: إنه لم يُعن أحد بمسائل أبي عبدالله ما عُنيتَ بها أنت، إلا رجل بهمذان[1] يقال له: متويه، واسمه محمد بن أبي عبدالله[2]، جمع سبعين جزءا كبارا[3].

---

(١) أكبر مدينة من مدن الجبال، يقال: سميت بهمذان بن الفلوج بن سام بن نوح عليه السلام، فتحها المغيرة بن شعبة رضي الله عنه في جمادى الأولى على رأس ستة أشهر من مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه. معجم البلدان (٥/ ٤١٠).

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) السير (١١/ ٣٣٠-٣٣١).

۞ وفاتـــه:

توفي الإمام أحمد ~ ضحوة يوم الجمعة لثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول من سنة إحدى وأربعين ومائتين، ورفعت جنازته مع العصر، ودفن مع غروب الشمس، وكان سنه من يوم ولد إلى أن توفي سبعة وسبعين رحمة الله عليه[1].

قال صالح بن أحمد: وجّه ابن طاهر[2] إليّ: من يصلي على أبي عبدالله؟ قلت: أنا، فلما صرنا إلى الصحراء إذا بابن طاهر واقف، فخطا إلينا خطوات، وعزّانا، ووُضع السرير، فلما انتظرت هنيّة تقدمتُ، وجعلنا نسوّي الصفوف، فجاءني ابن طالوت[3]، ومحمد بن نصر[4]، فقبض هذا على يدي، ومحمد بن نصر على يدي، وقالوا: الأمير، فمانعتهم، فنحّياني، وصلى هو ولم يعلم الناس بذلك، فلما كان في الغد علموا، فجعلوا يجيؤون، ويصلون على القبر، ومكث الناس ما شاء الله يأتون فيصلون على القبر[5].

قال عبيدالله بن يحيى بن خاقان[6]: سمعت المتوكل يقول لمحمد بن عبدالله:

---

(١) مناقب الإمام أحمد (ص: ٥٤٩).

(٢) هو محمد بن طاهر بن عبدالله بن الحسين الخزاعي أبو العباس الأمير، ولي إمرة خراسان بعد والده، إلى أن خرج عليه يعقوب بن الليث الصفّار، فحاربه وظفر به يعقوب، وبقي عنده في الأسر، ثم نجا محمد بن طاهر، ولم يزل خاملا ببغداد إلى أن مات سنة ٢٩٨ هـ، وهو أمير ابن أمير ابن أمير ابن أمير.
العبر في خبر من غبر (٢/ ١١٨)، الوافي يالوفيات (٣/ ١٣٨)، الشذرات (٢/ ١١٨).

(٣) لم أتمكن من تعيينه.

(٤) هو الإمام شيخ الاسلام أبو عبدالله محمد بن نصر المروزي الفقيه، برع في هذا الشأن، وكان من أعلم الناس باختلاف الصحابة ومن بعدهم في الأحكام، قال الحاكم: إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة، توفي سنة ٢٩٤ هـ.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٥٠)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٨٩)، الشذرات (٢/ ٢١٦).

(٥) مناقب الإمام أحمد (ص: ٥٥٥)، السير (١١/ ٣٣٨).

(٦) هو الوزير الكبير أبو الحسن عبيد الله بن يحيى بن خاقان التركي ثم البغدادي وزر للمتوكل وللمعتمد =

طوبى لك يا محمد، صليت على أحمد بن حنبل رحمة الله عليه[1].

وكانت جنازته يوما مشهودا، وأجمع من شاهد جنازته على أنه لم ير جنازة أكثر جمعا منها.

قال موسى بن هارون الحافظ[2]: يقال: إن أحمد لما مات مسحت الأمكنة المبسوطة التي وقف الناس للصلاة عليه، فحزر مقادير الناس بالمساحة على التقدير ست مئة ألف أو أكثر، سوى ما كان في الأطراف والحوالي والسطوح والمواضع المتفرقة، أكثر من ألف ألف[3].



= وجرت له امور وقد نفاه المستعين إلى برقة ثم قدم بغداد بعد خمس سنين ثم وزر سنة ست وخمسين ومائتين، وتوفي سنة ٢٦٣ هـ. السير (١٣/ ١٠)، الشذرات (٢/ ١٤٧).

(١) مناقب الإمام أحمد (ص: ٥٥٦)، السير (١١/ ٣٣٩).

(٢) هو الحافظ الإمام الحجة موسى بن هارون بن عبدالله بن مروان أبو عمران بن المحدث أبي موسى الحمال البغدادي البزاز محدث العراق، صنّف وجمع، قال الصبغي: ما رأينا في حفاظ الحديث أهيب ولا أورع منه، توفي سنة ٢٩٤ هـ.

تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٦٩)، التقريب (رقم: ٧٠٢٢)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٩٦).

(٣) مناقب الإمام أحمد (ص: ٥٥٨)، السير (١١/ ٣٣٩).

الفصل الثاني

أهمية أقوال الإمام أحمد ~

في الرجــال

* *   * ** *   * *

وذلك يتبيّن مما اتصّف به الإمام أحمد من مزايا جعلت كلامه في الرجال بالغ الأهمية، وقد أجملنا هذه الأوصاف التي تميّز بها فيما يلي:

١ - شهادة أئمة الحديث له بالتقدّم في هذا العلم:

وهذه جملة من المنقول عن أئمة الحديث في بيان ذلك

قال يحيى القطان: ما قدم علينا مثل هذين: أحمد، ويحيى بن معين، وما قدم عليّ من بغداد أحب إليّ من أحمد بن حنبل(١).

وقال أبو عاصم النبيل(٢) لرجل بغدادي: من تعدون عندكم اليوم من أصحاب الحديث؟ قال: عندنا أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو خيثمة(٣)، حتى عدّ له جماعة بالكوفة أيضا وبالبصرة، فقال أبو عاصم: قد رأيت جميع من ذكرت، وجاءوا إليّ، لم أر مثل ذاك الفتى(٤).

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن علي بن المديني وأحمد بن حنبل، أيّهما أحفظ؟ فقال: كانا في الحفظ متقاربين، وكان أحمد أفقه، إذا رأيت من يحب أحمد فاعلم أنه صاحب سنة(٥).

---

(١) السير (١١/١٨٩).

(٢) هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني أبو عاصم النبيل البصري ثقة ثبت، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين أو بعدها، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٢٤٣٦)، التقريب (رقم: ٢٩٧٧)، تهذيب التهذيب (٤/٢٩٥).

(٣) هو زهير بن حرب بن شداد أبو خيثمة النسائي نزيل بغداد، ثقة ثبت، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين وهو ابن أربع وسبعين، أخرج له الستة إلا الترمذي.

الكاشف (رقم: ١٦٦٠)، التقريب (رقم: ٢٠٤٢)، تهذيب التهذيب (٣/٢٩٦).

(٤) السير (١١/١٩٠).

(٥) السير (١١/١٩٨).

قال البرذعي[1]: يا أبا زرعة، أأنت أحفظ أم أحمد؟ قال: بل أحمد، قلت: كيف علمت؟ قال: وجدت كتبه ليس في أوائل الأجزاء أسماء الذين حدّثوه، فكان يحفظ كل جزء ممن سمعه، وأنا لا أقدر على هذا[2].

وقال أبو زرعة: حزرت كتب أحمد يوم مات، فبلغت اثني عشر حِملا وعدلا، ما كان على ظهر كتاب منها حديث فلان ولا في بطنه حدثنا فلان، كل ذلك كان يحفظه[3].

وقال ابن وارة[4]: كان أحمد صاحب فقه، صاحب حفظ، صاحب معرفة[5].

وقال صالح بن محمد جزرة[6]: أفقه من أدركت في الحديث أحمد بن حنبل[7].

وقال أحمد بن سعيد الدارمي[8]: ما رأيت أسود الرأس أحفظ لحديث رسول

---

(١) هو الحافظ الناقد أبو عثمان سعيد بن عمرو الأزدي، توفي سنة ٢٩٢ هـ.
السير (١٤/ ٧٧)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٤٣)، طبقات الحفاظ (ص: ٣١٦).

(٢) السير (١١/ ١٨٧).

(٣) السير (١١/ ١٨٨).

(٤) هو محمد بن مسلم بن عثمان بن عبدالله الرازي المعروف بابن وَاره، حافظ، مات سنة سبعين ومائتين وقيل قبلها، أخرج له النسائي.
الكاشف (رقم: ٥١٥٣)، التقريب (رقم: ٦٢٩٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٩٩).

(٥) السير (١١/ ١٩٩).

(٦) هو الحافظ العلامة الثبت شيخ ما وراء النهر أبو علي صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الأسدي مولاهم البغدادي نزيل بخاري، وقال أبو سعيد الإدريسي: ما أعلم بعصر صالح بالعراق ولا بخراسان في الحفظ مثله دخل ما وراء النهر فحدث مدة من حفظ وما أعلم أخذ عليه خطأ فيما حدث، توفي سنة ٢٩٣ هـ.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٤٢)، طبقات الحفاظ (ص:٢٨٦)، شذرات الذهب (٢/ ٢١٦).

(٧) السير (١١/ ١٩٩).

(٨) هو أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي أبو جعفر السرخسي، ثقة حافظ، مات سنة ثلاث وخمسين =

الله ﷺ، ولا أعلم بفقهه ومعانيه من أبي عبدالله أحمد بن حنبل[1].

٢ - ورعه التامّ:

وصلة الورع بالكلام في الرجال وثيقة؛ فإن الورع يحمل صاحبه على تحرّي الصواب في أحكامه، قال الذهبي: الكلام في الرجال يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله[2].

والإمام أحمد كان آية في الورع، وحسبك بشهادة الشافعي له بالإمامة في ذلك[3]، وهو القائل: خرجت من بغداد وما خلّفت بها أحدا أورع، ولا أتقى، ولا أفقه، ولا أعلم من أحمد بن حنبل[4].

ومما يؤثر عنه في ذلك ما حكاه جعفر بن محمد بن يعقوب[5] أن أحمد بن حنبل جاءه يوما رسول يذكر له أن أبا عبدالرحمن[6] عليل واشتهى الزبد، فناول رجلا من أصحابه قطعة، وقال: اشتر له بها زبدا، فجاء به على ورق سِلق، فلما أن نظر إليه قال: من أين هذا الورق؟ قال: أخذته من عند البقال، فقال: استأذنته في

= ومائتين أيضا، أخرج له أصحاب الكتب الستة إلا النسائي.

الكاشف (رقم: ٣٢)، التقريب (رقم: ٣٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٨).

(١) تهذيب الكمال (١/ ٤٥٦).

(٢) الموقظة (ص: ٨٢)، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٨٥)..

(٣) تقدم في قوله: الإمام أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث،....

(٤) تاريخ بغداد (٤/ ٤١٩).

(٥) هو جعفر بن محمد بن يعقوب أبو الفضل الصندلي، ثقة بغدادي زاهد، قال القواس: كان يقال إنه من الأبدال، توفي سنة ٣١٨ هـ.

طبقات الحنابلة (٢/ ١٧)، تاريخ الإسلام (٢٣/ ٥٥٨).

(٦) هو عبدالله ابنه.

ذلك؟ قال: لا، قال: ردّه[١].

وقال عبدالله بن أحمد: كان ها هنا شيخ قال: رأيت على أبي عبدالله جرَبا، فجئت بدواء فقلت: ضع هذا عليه، فأخذه ثم ردّه، فقلت له: لِم رددته؟ فقال: أنتم تسمعون مني![٢]

٣- خبرته التامة بالحديث وعلومه:

ومن نصب نفسه للكلام في الرجال يجب عليه أن يكون ذا دراية تامّة بذلك، حتى يعرف مواطن الضعف من غيره، فلا يجرح بما ليس بجارح، ولا يوثق من ليس أهلا، عالما بما يصلح أن يكون علة، وما ليس كذلك، والإمام أحمد إليه المرجع في ذلك كلّه

قال الأثرم: كنا عند أبي عبيد وأنا أناظر رجلا عنده فقال: من قال بهذه المسألة؟ قلت: من ليس في شرق ولا غرب مثله! قال: من؟ قلت: أحمد بن حنبل

قال: صدق، من ليس في شرق ولا غرب مثله، ما رأيت أعلم بالسنة منه[٣].

وقال علي بن المديني: ليس في أصحابنا أحفظ من أحمد، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب ولنا فيه أسوة[٤].

وقال النسائي[٥]: لم يكن في عصر أحمد بن حنبل مثل هؤلاء الأربعة: علي بن

(١) حلية الأولياء (٩/ ١٨١).

(٢) مناقب الإمام أحمد (ص: ٣٥٥).

(٣) مناقب الإمام أحمد (ص: ١٥١).

(٤) السير (١١/ ١٩٦).

(٥) هو الإمام الحافظ الحجة أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار أبو عبدالرحمن النسائي، صاحب السنن، مات سنة ثلاث وثلاثمائة وله ثمان وثمانون سنة.
الكاشف (رقم: ٣٩)، التقريب (رقم: ٤٧)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٢).

المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأعلمهم بالرجال وأكثرهم حديثا يحيى بن معين، وأحفظهم للحديث والفقه إسحاق بن راهويه إلا أن أحمد بن حنبل كان عندي أعلم بعلل الحديث من إسحاق، وجمع أحمد المعرفة بالحديث، والفقه، والورع، والزهد، والصبر[١].

٤ - براءته من البدع، والأهواء، والتعصّب:

فإنّ من مال إلى رأي وتعصّب له أو بدعة حمله ذلك على الاجتهاد في تقريرها والذبّ عنها، وربما كان ذلك في ردّ ما يخالفها من الحق، والإمام أحمد ملأ حبّ الحديث قلبه، وكان شديد النفور من البدع والآراء

قال الحسن بن ثواب[٢]: قال لي أحمد بن حنبل: ما أعلم الناس في زمان أحوج منهم إلى طلب الحديث من هذا الزمان، قلت: ولِمَ؟ قال: ظهرت بدع، فمن لم يكن عنده حديث وقع فيها[٣].

وقد قال غير واحد من السلف كقتيبة بن سعيد[٤]، وأبي حاتم الرازي، وأبي داود السجستاني[٥]: إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل فاعلم أنه صاحب سنة[١].

---

(١) مناقب الإمام أحمد (ص: ١٧٠).

(٢) هو الحسن بن ثواب الفقيه أبو علي الثعلبيّ صاحب أحمد بن حنبل، سمع يزيد بن هارون وعمّار بن عثمان الحلبيّ وعنه أبو جعفر بن البختريّ وإسماعيل الصّفّار، قال الدّارقطنيّ: ثقة، وقال أبو بكر الخلالّ: شيخ جليل القدر.

طبقات الحنابلة (١/ ١٣١)، تاريخ الإسلام (٢٠/ ٧٧).

(٣) مناقب الإمام أحمد (ص: ١٧٠).

(٤) هو قتيبة بن سعيد بن جَمَيل بن طريف الثقفي أبو رجاء البَغلاني، يقال: اسمه يحيى، وقيل: علي، ثقة ثبت، مات سنة أربعين ومائتين عن تسعين سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٤٥٥٥)، التقريب (رقم: ٥٥٢٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٢١).

(٥) هو الإمام الحافظ الحجة سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني أبو

وقال ابن المديني: إن الله أعزّ هذا الدين برجلين ليس لهما ثالث؛ أبو بكر الصديق يوم الردّة، وأحمد بن حنبل يوم المحنة[٢].

٥ - تحرّيه في الرجال، ودقّته:

وقد شهد له بذلك أئمة الحديث، قال يعقوب بن سفيان: أبو عبدالله متحرّ في مذهبه، مذهبه أحمدُ من مذهب غيره[٣].

ومن أمثلة ذلك في أحكامه

قوله في إبراهيم بن الحكم بن أبان: وقت ما رأيناه لم يكن به بأس[٤].

وقال عبدالله بن أحمد: وسألته عن وهب بن إسماعيل الأسدي[٥] قال: كتبنا عنه أحاديث، فقلت له: ترجو أن يكون صالح الحديث؟ قال: ما أدري، فراجعته. فقال: روى بعدنا أحاديث مناكير عن وِقاء بن إياس[٦][٧].

وقال أبو طالب: كنت عند أبي عبدالله، وجاءه رجل فسلم عليه، وقال: أنا

= داود، مصنف السنن وغيرها من كبار العلماء، مات سنة خمس وسبعين ومائتين، أخرج له الترمذي، والنسائي.

الكاشف (رقم: ٢٠٦٩)، التقريب (رقم: ٢٥٣٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٤٩).

(١) مناقب الإمام أحمد (ص: ١٠٣، ١٦٤، ١٨٤).

(٢) مناقب الإمام أحمد (ص: ١٤٨).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢).

(٤) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٩١٨).

(٥) ستأتي ترجمته ضمن الدراسة التطبيقية.

(٦) هو وِقاء بن إياس الأسدي أبو يزيد الكوفي، لين الحديث، أخرج له النسائي.

الكاشف (رقم: ٦٠٥٣)، التقريب (رقم: ٧٤١١)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٠٧).

(٧) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٤١٤).

من أهل المدينة، وقال: يا أبا عبدالله كيف كان حديث أبي البختري[1]؟ فقال: كان كذابًا يضع الحديث، فقال: أنا ابن عمه لحًا[2]، قال أبو عبدالله: الله المستعان! ولكن ليس في الحديث محاباة[3].

٦ - التوسّط والاعتدال في الحكم[4]:

فقد كان ~ معتدلا في أحكامه، لا يغلّب جانب الجرح على العدالة إذا لم يصل حد الترك، ولا يغلب جانب الخطأ على كثرة الصواب ما لم يبلغ ذلك، ومن أمثلة اعتداله وتوسّطه:

قوله في إبراهيم بن طهمان[5]: هو صحيح الحديث مقارب، يرى الإرجاء، وكان شديدا على الجهمية[6].

فلم يجعل قوله بالإرجاء سببا لترك حديثه ما دام صدوقا في الحديث، وأشاد مع ذلك بفضله في الردّ على الجهمية.

---

(١) هو وهب بن وهب بن كثير بن عبدالله بن زمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبدالعزى بن قصي القاضي أبو البختري القرشي المدني، كذبه وكيع، وأحمد، ويحيى بن معين، وقال ابن الجارود: كذاب خبيث كان عامة الليل يضع الحديث.

المجروحين (٣/ ٧٤)، الكامل (٧/ ٦٣)، لسان الميزان (٦/ ٢٣٢).

(٢) أي: لاصق النسب. تاج العروس، مادة: لحح.

(٣) الكامل (٧/ ٦٣).

(٤) الموقظة (ص: ٨٣)، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧٢)، (ص: ١٨٥)، فتح المغيث (٣/ ٣٤٨-٣٤٩).

(٥) هو إبراهيم بن طهمان الخراساني أبو سعيد، سكن نيسابور، ثم مكة، ثقة يغرب، وتكلم فيه للإرجاء، ويقال: رجع عنه، مات سنة ثمان وستين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ١٤٨)، التقريب (رقم: ١٨٩)، تهذيب التهذيب (١/ ١١٢).

(٦) تاريخ بغداد (٦/ ١٠٨).

وقال المروذي: تكلم يحيى بن معين بحضرة عبدالرحمن بن مهدي، فقال يحيى: إبراهيم بن مهاجر[1]، وذكر رجلاً آخر، ضعيفين مهينين، فحمل عليه عبدالرحمن حملاً شديدًا، وجعل أبو عبدالله يعجب من هذا الكلام، ويقول: مهينين!![2].

فأنكر مبالغة يحيى بن معين في جرحهما؛ إذ كونهما مهينين.

وقال أبو داود: سمعت أحمد، قيل له: إبراهيم بن نافع[3]؟ قال: ثقة، وشِبل[4] ثقة، أصحاب ابن أبى نجيح[5]، ولكن كان رأيهم القدر[6].

٧- كثرة كلامه في الرواة[7]:

وهذا ظاهر بيّن لا يخفى على من كانت له أقلّ عناية بهذا العلم، فإن الناظر في تراجم الرواة يجدها لا تكاد تخلو من قولٍ له في كل راو، إلا النزر اليسير، سيّما من اشتهر بالرواية وعرف بها، وقد بلغ حجم أقواله المجموعة في موسوعة أقواله أربع

---

(١) هو إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي، صدوق لين الحفظ، أخرج له مسلم، والأربعة.
الكاشف (رقم: ٢٠٩)، التقريب (رقم: ٢٥٤)، تهذيب التهذيب (١/ ١٤٦).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ٨٦).

(٣) هو إبراهيم بن نافع المخزومي المكي، ثقة حافظ، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٢١٦)، التقريب (رقم: ٢٦٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٥٢).

(٤) هو شِبل بن عباد المكي القارىء، ثقة، رمي بالقدر، قيل: مات سنة ثمان وأربعين ومائة، وقيل بعد ذلك، أخرج له البخاري، وأبو داود، والنسائي.
الكاشف (رقم: ٢٢٣٣)، التقريب (رقم: ٢٧٣٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٦٨).

(٥) هو عبدالله بن أبي نجيح يسار المكي أبو يسار الثقفي مولاهم، ثقة رمي بالقدر، وربما دلس، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة أو بعدها، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٣٠٢٠)، التقريب (رقم: ٣٦٦٢)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٩).

(٦) سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٢٢٩).

(٧) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧١).

مجلدات.

٨ - اعتناء أهل العلم بنقل كلامه وجمعه:

ولم يبلغنا عن أحد من أئمة الجرح والتعديل ما بلغنا عن الإمام أحمد، إلا ما نقل عن قرينه يحيى بن معين، ولعلهما متقاربان، وسيأتي في المبحث الذي يليه بيان الكتب التي اعتنت بنقل كلامه في الرواة.



الفصل الثالث

التعريف بكتب السؤالات
والمسائل التي اعتنت بأقوال الإمام أحمد

* *   * ** *   * *

١ /العلل ومعرفة الرجال[١] رواية ابنه عبدالله:

الكتاب يحتوي روايات متباينة، يجمع بينها التعريف برجال الحديث؛ كذكر كناهم أو الإخوة منهم، أو سِنيِّ وفياتهم، أو رحلاتهم، أو أخبار مِحنهم، أوْ ذِكر صفاتهم، أو سماعاتهم، أو منزلتهم في الجرح والتعديل، كما يعرض لبعض الآراء الفقهية، وفي الكتاب جُملة نافعةٌ تتعلَّق بعلل الحديث[٢]، والكتاب غير مرتب على أساس معين[٣]، وهو بهذا يُشبه كتب السؤالات، كما أنَّ في الكتاب مادةً يرويها عن غير أبيه[٤]، واستفاد من الكتاب جماعة من النقاد[٥] ممن حرصوا على أقوال الإمام أحمد.

---

(١) طُبع الكتاب عِدَّة طبعات؛ منها: طبعة المكتبة الإسلامية بتركيا، تحقيق: أ.د/ طلقت قوج، وأ.د/إسماعيل أوغلي، سنة(١٩٨٧م وهي طبعة ناقصة، كما قام فضيلة الشيخ أ.د/ وصي الله بن محمد عباس بإعادة تحقيق الكتاب مع إكمال النقص، وكانت الطبعة الأولى منه عام (١٤٠٨هـ)، ثمَّ قام بإعادة التحقيق مع إضافات لطيفة ونَشَر ذلك عام (١٤٢٧هـ)، وذَكر أنَّ الكتاب يحتاج إلى خدمة أكثر، ولعلَّه - بالفعل- بحاجة إلى فهارس أدق، تُظهر للباحث فرائد الفوائد من الكتاب، كما قامت - أيضاً- مؤسسة الكتب الثقافية بإخراج الكتاب، خالياً من الحواشي عام (١٤١٠هـ)، ضِمن كتاب: الجامع في كتابه العلل ومعرفة الرجال.

(٢) وقد طبعت رسالة علمية في هذا الباب؛ بعنوان: منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل - من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال-، للدكتور/ أبو بكر بن الطيب كافي.

(٣) بتصرف من كتاب: بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص١٣٥.

(٤) ومنها أقوال في الجرح والتعديل عن يحيى بن معين، أفردت بالطبع مؤخرا. انظر: العلل مثلا: الأرقام ما بين: (٣٨٠٨- ٣٩٢٢)

(٥) وتجد ذلك- مثلاً- في: الجرح والتعديل، والضعفاء للعقيلي، والكامل في الضعفاء، وتاريخ بغداد، وتهذيب الكمال، وإكمال تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، وللاستزادة يُنظر: منهج الإمام أحمد في التعليل (ص: ١٣٢)،

٢ / العلل ومعرفة الرجال[١]، رواية المروذي، والميموني، وصالح:

والكتاب من رواية ثلاثة من تلامذة الإمام أحمد - رحمة الله عليهم -، وأمَّا عن منهج الكتاب؛ فهو قريبٌ من الكتاب الأول في مادَّتِهِ، وطريقة عرضه، ففيه التعريف برجال الحديث، وأخبارهم، ومنزلتهم في الجرح والتعديل، والكلام عن بعض علل الحديث، وفيه أحاديث وحكايات

وقد استظهر محقق الكتاب حفظه الله أن أسئلة المروذي كانت متقدمة في الزمن عن أسئلة ابنه صالح، وعبد الله، ومستنده في ذلك أن الإمام أحمد سئل عن رواة فأجاب بأنه لا يدري عنهم أو أنه لم يخبر أمرهم، بينما يحكم عليهم في الروايا ت الأخرى[٢].

وأكثر سؤالات المروذي عن الرجال، وفيها أسئلة عن جملة من الأحاديث[٣]، وفيه أسئلة عن كتاب في الإخوة عرضه المروذي على أحمد[٤]، وتنتهي سؤالاته بالنص رقم: ٣١١.

ثم تليه سؤالات صالح ابنه، ويتخللها حكايات وأخبار أسندها الحافظ أبو عوانة الإسفرائيني[٥] عن الفسوي، تبدأ من النص رقم: ٣٢٨، وتنتهي بالنص

---

(١) طُبع الكتاب بتحقيق فضيلة الشيخ أ.د/ وصي الله بن محمد عباس - نفع الله به - سنة (١٤٠٨هـ) بالدار السلفية في الهند، ثمَّ أعاد طبعه مع تعديلات وزيادة إضافات عام (١٤٢٧هـ) بدار الإمام أحمد، كم قام بطبعة المحقق/ صبحي السامرائي عام (١٤٠٩هـ)، بمكتبة المعارف،، كما قامت - أيضاً - مؤسسة الكتب الثقافية بإخراج الكتاب، خالياً من الحواشي عام (١٤١٠هـ)، ضِمن كتاب: الجامع في كتابه العلل ومعرفة الرجال.

(٢) مقدمة تحقيق الكتاب (ص: ٣٢).

(٣) انظر الأسئلة ما بين (٢٥٥-٢٧٨).

(٤) انظر الأسئلة ما بين (٢٩٣-٢٩٧).

(٥) هو الحافظ الكبير يعقوب بن إسحاق بن يزيد الإسفراييني النيسابوري الأصل صاحب المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم وله فيه زيادات عدة، طوّف الدنيا، وعُني بهذا الشأن، قال =

رقم: ٣٣٦.

ويليها سؤالات الميموني ما بين أخبار يرويها عن أحمد، وأسئلة يسأله عنها، وتنتهي بالنص رقم: ٥١٤.

وتليه بعدها أخبار وحكايات يرويه الحافظ أبو عوانة الإسفرائيني يرويها عن عدد من مشايخه تنتهي مع آخر الكتاب بالنص رقم: ٥٨٣.

ويظهر لي -والعلم عند الله- أن هذا الكتاب من جمع الحافظ أبي عوانة الإسفرائيني، وما أضافه في الكتاب يمثل قرابة السدس، وهي: ٧٧ نصا.

وقد استفاد من الكتاب جماعة من النقاد[١] ممن حرصوا على جمع أقوال الإمام أحمد.

٣/سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم[٢]:

وتسميتنا لها بالحديثية تمييزا لها عن مسائل أخرى لأبي داود السجستاني، أغلبها في الفقه، بخلاف هذه فهي الحديث وعلومه فقط، وقد سميت هذه بالسؤالات، والأخرى بالمسائل، ويأتي الحديث عنها ضمن كتب المسائل.

وأما الحديثية فقد جاء اسمها في ال[طبعة التي قام بتحقيقها د/زياد محمد منصور: (سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم)، وفي

= الحاكم: من علماء الحديث وأثباتهم، أخذ كتب لشافعي عن الربيع والمزني، وهو أول من أدخل مذهبه إسفراين، وهو ثقة جليل، توفي سنة ٣١٦ هـ.

تذكرة الحفاظ (٧٧٩/٣)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٢٩)، شذرات الذهب (٢٧٤/٢).

(١) كالخطيب في تاريخ بغداد، وابن عساكر في تاريخ دمشق، والمزي في تهذيب الكمال، وللاستزادة يُنظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث ص٥٨ وما بعدها.

(٢) وقد حققه د/ زياد محمد منصور باسم: (سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم) عام (١٤١٤هـ) ونشرته مكتبة العلوم والحكم.

مخطوطة الكتاب نقص في أوله[1]، وقد قام المحقق بجمع النصوص الساقطة من المخطوط والتي وقف عليها من تاريخ بغداد؛ ثمَّ وضعها في ملحق مستقل آخر الكتاب، وقد بلغت ٢٥ نصا[2].

أمَّا منهج الكتاب: فالكتاب يُعتبر بمادته قريباً من كتب العلل، ومعرفة الرجال، والسؤالات[3]، ومعظم النصوص المذكورة في الكتاب عن أحمد، وبعضها مما أضافه أبو داود، أو الحسين بن إدريس[4] راوية الكتاب[5].

وهذه السؤالات من أهمّ المصادر في علوم الحديث بأنواعه، وقدر ذلك يرجع إلى إمامة السائل والمسؤول، ومما لا شكّ فيه أن الإمام في هذا الفن والمبرّز فيه إذا سأل من هو أعلم منه في ذلك فإنه لا يسأله إلا في دقائق الأمور، وعويصها، ومستغلقها، فأسئلته سؤال ناقد متبصر، ولذا كان أبو داود ربما خالف أحمد فيما أجابه فيه أو نقله عنه[6].

والكتاب يختلف عن غيره من الكتب في هذا الفن في ترتيبه وتقسيمه، فقد جاء مرتّبا على ثلاثة أبواب، الأول منه وقد وقع فيه سقط من أوّله كما سبق يتعلق بعلم العلل، ولم يعثر على تسميته لهذا الباب، وقد حوى ١٢ نصا سوى ما سبق.

ويليه باب التاريخ، وفيه ما يتعلق بالمواليد، والوفيات، والأسنان، وقد حوى

---

(١) مقدمة المحقق ص١٠٢.

(٢) المصدر السابق ص١٤٧.

(٣) المصدر السابق ص١٠٤.

(٤) هو الحافظ الثقة الحسين بن إدريس بن المبارك بن الهيثم أبو علي الأنصاري الهروي، قال الذهبي: وكان أحد من عنى بهذا الشأن وحصل وعمل تاريخا على هيئة تاريخ البخاري، توفي سنة ٣٠١ هـ الجرح والتعديل (٣/٤٧)، تذكرة الحفاظ (٢/٦٩٥)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٠٥).

(٥) انظر: مقدمة التحقيق (ص: ١٢٩).

(٦) انظر: مقدمة التحقيق (ص: ١٢٧).

١٧ نصا، ينتهي بالنص رقم: ٢٩.

ثم يليه باب في الأسماء، وقد أبدع أبو داود في هذا التبويب فقد أودع فيه أنواعا من علوم الحديث تتصل بهذه التسمية، فقد ذكر المتفق والمفترق، والجرح والتعديل، والكنى، والألقاب، والأنساب، والإخوة(١).

وقد استفاد النقاد من الكتاب(٢) ممن حرصوا على أقوال الإمام أحمد.

٤ /من سؤالات أبي بكر الأثرم لأبي عبدالله أحمد بن حنبل(٣):

الكتابُ غيرَ مُرتبٍ، والمخطوط منه ناقص، وهو يحوي أقوالاً في الرجال، وعلل الأحاديث، والتواريخ، والوفيات، وأخبار المحدثين أكثرها للإمام أحمد، وبعضها عن غيره كالقطان وابن مهدي(٤)، وقد استفاد من الكتاب جماعة من النقاد(٥) ممن حرصوا على جمع أقوال الإمام أحمد.

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق (ص: ١٢٧).

(٢) مثل: العقيلي في الضعفاء، والخطيب في التاريخ، والمزي في: تهذيب الكمال، والذهبي في السير والميزان، وابن حجر: في تهذيب التهذيب، وابن عبدالهادي في بحر الدم، يُنظر: مقدمة المحقق ص١٣٤ وما بعدها.

(٣) طبع الكتاب عِدة طبعات، منها: طبعة دار العاصمة سنة(١٤٢٢هـ) تحقيق خير الله الشريف، وطبعة دار البشائر سنة (١٤٢٥هـ) تحقيق د/عامر صبري، وطبعة الفاروق الحديثة سنة(١٤٢٨هـ) تحقيق محمد الأزهري.

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق د/عامر صبري ص١٤.

(٥) من أشهرهم - على سبيل المثال-: ابن أبي حاتم في كتابه: الجرح والتعديل، والعقيلي في كتابه: الضعفاء، والخطيب في تاريخه، وابن عساكر في تاريخه، والمزي في: تهذيب الكمال، والذهبي في السير والميزان، ومغلطاي في إكمال تهذيب الكمال، وابن حجر: في تهذيب التهذيب، وللاستزادة يُنظر: طبعة د/ عامر حسن صبري ص١٦.

٥ /تاريخ أبي زرعة الدمشقي[(١)(٢)]:

والكتاب يحتوي على معلومات قيِّمة عن القرنين الأول والثاني، كما يحوي أيضاً تراجم وأخبار المحدثين، اعتمد فيها على ما سمعه من شيوخه مباشرة، وعلى أسئلة كان يوجهها لبعضهم؛ كشيخه أبي مسهر، والإمام أحمد بن حنبل، والإمام أحمد بن صالح، وهو غير مرتّب، وفيه أقوال ربما تتكرر من موضع لآخر[(٣)]، وقد استفاد من الكتاب جماعة من النقاد[(٤)] ممن حرصوا على جمع أقوال الإمام أحمد.

٦ /مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبدالله[(٥)]:

وتمتاز هذه المسائل في جمعها واحتوائها، وترتيبها، وذِكر الزيادات التي هي من عمل عبدالله في كتب أبيه التي رواها عنه، وكذلك ذِكر مروياته عن غير أبيه، وغالب هذه المسائل فقهية، كما أن فيها نصوص يذكر فيها عبدالله هَدي الإمام أحمد في أفعاله في العبادة والأخلاق، كما أنها تحوي على نصوص سمعها عبدالله من بعض تلامذة أبيه، عن أبيه، مما قد فاته سماعها منه[(٦)]، وفي الكتاب نصوص منه في الكلام على تعليلات بعض الأحاديث، والحكم على بعض الرجال، وإنْ كان ذلك قليلٌ بالنسبة لكتاب العلل بروايته.

---

(١) هو الحافظ الثقة محدث الشام عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله بن صفوان بن عمرو النصري، أبو زرعة الدمشقي، توفي سنة ٢٨١ هـ.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٥٠)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٧٠)، شذرات الذهب (٢/ ١٧٧).

(٢) طُبع الكتابُ بتحقيق الشيخ/ شكر الله بن نعمة الله، وهو عبارة عن رسالة علمية نوقشت عام (١٩٧٣م) وقام بنشر الكتاب: مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٣) بتصرف من مقدمة المحقق ١/ ١٢٠-١٢٨.

(٤) من أشهرهم - على سبيل المثال -: الخطيب في تاريخه، والسمعاني في الأنساب، وابن عساكر في تاريخه، والمزي في: تهذيب الكمال، والذهبي في تاريخ الإسلام وغيرِهم، وللاستزادة يُنظر: مقدمة الكتاب تحقيق / شكر الله بن نعمة الله ١/ ٥١ وما بعدها، وَ١/ ١١٢ وما بعدها.

(٥) وطبع الكتاب بتحقيق د/ على المهنا، عام (١٤٠٦هـ) نشر مكتبة الدار.

(٦) بتصرف يسير من مقدمة د/ على المهنا ١/ ١٥٧ وَ١٦٠.

٧/ مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه[١]، رواية الكرماني[٢]:

الكتاب مسائل مروية عن الإمامين، أغلبها يتعلق بالفقهيات، وهو مرتب على أبواب، والمطبوع منه، يشتمل على كتاب النكاح، ولعل فيه سقطا من أوله[٣]، ثم كتاب الطلاق، وما يتصل به كالخلع، والظهار، والإيلاء، واللعان، والعِدد، والنفقات، والرضاع، كتاب اللباس، وختم بكتاب الآداب، وتلك الكتب على شكل أبواب لمسائل مختلفة، يبتديء فيها بذكر قول أحمد فإسحاق غالبا، ثم يتبع ذلك أحاديث مرفوعة، وأخبار موقوفة تتعلق بتلك المسألة، ثم أتبع ذلك بكتاب في العقائد بوّبه بعدّة أبواب جاء في ٩١ صفحة، ثم ختمه بمسائل في علم الرجال في ٥٠ صفحة، وهي في الأغلب نقول عن الإمام أحمد تتضمن أحكاما على الرواة.

٨/ مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابن هانئ[٤]

هو كتاب يحوي في أغلبه مسائل عن الإمام أحمد في الفقهيات، وقد جاء مرتّبا في على حسب ترتيب كتب الفقه، يبتدئ بكتاب الطهارة، وختم بكتاب الأطعمة، والصيد، والطب، واللباس، ثم أتبعه بكتاب في السنة، ثم باب الأدب، ثم باب في تفسير الأحاديث، ثم كتاب التاريخ، وكتاب العلل.

والذي يتصل ببحثنا ما ذكره في الكتابين الأخيرين، ففي الأول كل ما يتعلق

---

(١) طُبع جزء من الكتاب، سنة (١٤٢٥هـ) تحقيق د/ ناصر السلامة، بمكتبة الرشد.

(٢) هو حرب بن إسماعيل الكرماني الفقيه الحافظ صاحب الإمام أحمد، قال الخلال: كان رجلا جليلا حثني المروذي على الخروج إليه، توفي سنة ٢٨٠ هـ.
السير (١٣/ ٢٤٤)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦١٣)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٧٤).

(٣) انظر (ص: ٢٣) من الكتاب.

(٤) وقام زهير الشاويش بتحقيق الكتاب من سنة (١٣٩٤ هـ إلى ١٤٠٠هـ) ونشره المكتب الإسلامي، كما نشرته مؤخراً دار التأصيل سنة (١٤٢٩هـ) بعناية أحمد المصري.

بعلم التاريخ: من ذكر المواليد، والوفيات، وتواريخ الرحلات والسماع، وربما ذكر فيه ما يتعلق بعلم الرجال كالكنى، والجرح والتعديل، ثم كتاب العلل وهو لا يختلف كثيرا عن سابقه إلا أنه أفرد بهذه التسمية لأن غالبه في الكلام على الأحاديث وأسانيدها مع وجود كلام عن الرواة أيضا

هذا وقد توجد نصوص في غير هذين البابين الأخيرين تتعلق بعلوم الحديث[1].

٩ / مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية أبي داود[2]:

وهو على طريقة مسائل ابن هانئ، بدئ بكتاب الطهارة، وختم بباب الطب، واللباس، ثم أتبعه بأبواب في مسائل عقدية، ثم باب الأدب، ثم باب في تفسير الأحاديث، ثم باب في القراءات، ثم باب في ذكر بعض المحدثين، ثم باب في بيان أحاديث.

وما يتصل بموضوعنا هو ما ذكر في البابين الأخيرين، والأول مخصص للكلام على الرواة، والذي بعده في الكلام على الأحاديث وأسانيدها وعللها، وربما وجد كلام في علوم الحديث في غير هذين البابين[3].

١٠ / مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه صالح[4]

وتمتاز مسائل صالح بأنها: جامعة لعلوم شتى، فيها الفقه، والأحاديث والآثار، والعلل ومعرفة الرجال، والتفسير لغرائب النصوص، ورسائل الإمام أحمد

(١) انظر مثلا في باب تفسير الأحاديث الأرقام: ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٨، وفي كتاب الطهارة الأرقام: ١٦، ١٠٩، ١٦٤، ٢١٠.

(٢) وطبع الكتاب بتحقيق طارق عوض الله سنة (١٤٢٠هـ) ونشرته مكتبة ابن تيمية.

(٣) انظر مثلا النصوص: ٦، ٧، ١٣، ٢٢.

(٤) والكتاب طُبع في الدار العلمية بالهند سنة (١٤٠٨هـ) تحقيق د/ فضل الرحمن دِين محمد، كما طبع في دار الوطن سنة (١٤٢٠هـ) تحقيق هشام بن علي، وعلي بن إبراهيم، وشاركهما طارق عوض الله.

في العقيدة وغيرها، وَوصاياه[١]، وكلٌّ ذلك من غير ترتيب معيَن.

١١ / جزءٌ في مسائل عن أبي عبدالله رواية البغوي [٢]:

هو جزء صغير بلغت نصوصه ١٠٢ نصا، أغلبها في الفقهيات، وقليل منها في الحديث وعلومه، وبعض تلك النصوص ليست عن الإمام أحمد، مما رواه البغوي عن جدّه، وعن بعض شيوخه كشيبان، وأبي بكر بن أبي شيبة، والحكم بن موسى، وكلّها أحاديث مرفوعات، وأخبار موقوفات[٣]، وأضاف لها المحقق نصوصا أخرى مما ذكره ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة وغيره، وليست من الكتاب؛ إذ إسنادها إلى البغوي يختلف عن إسناد الكتاب[٤].

١٢ / بحر الدم فيمن تكلَّم فيه الإمام أحمد بمدحٍ أو ذمٍّ لابن عبدالهادي[٥][٦]:

هو كتاب شرط فيه المؤلف أن يجمع كل الرواة الذين تكلم فيهم الإمام أحمد بمدح أو ذم مرتبين على حروف المعجم، فإن كان في الراوي مدحا وذما ذكرهما معا.

وقد ذكر المحقق حفظه الله فيما أخذه على المؤلف أنه ألحق بعض الأقوال التي

---

(١) بتصرف يسير من مقدمة د/ على المهنا لكتاب مسائل الإمام أحمد ~ برواية عبدالله ١/ ١٥٦.

(٢) وقد طُبع الكتاب تحقيق: محمود الحداد سنة (١٤٠٧هـ)، ونشرته دار العاصمة.

(٣) والغريب أن النص رقم: ٧٤، جاء فيه عن أحمد حكم قضاء رمضان مفرّقا، ثم أعقبه بأقوال عن السلف في المسألة عن أبي بكر بن أبي شيبة إلى النص رقم: ٩٧.

(٤) انظر: جزء في مسائل عن أحمد رقم: ١٠٣ فما بعده.

(٥) هو يوسف بن الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن عبدالهادي، أبو المحاسن، جمال الدين، ويُعرف بابن المِبرَد، وُلد سنة ٨٤٠هـ، وتوفي سنة ٩٠٩هـ، الضوء اللامع (٥/ ٣٠٨)، مقدمة المحقق (١/ ١٩).

(٦) طبع الكتاب بتحقيق فضيلة الشيخ أ.د/ وصي الله بن محمد عباس - نفع الله به- سنة (١٤٠٩هـ) بدار الراية في مجلد واحد، ثمَّ أعاد طبعه مع تعديلات وإضافات سنة (١٤٢٧هـ) بدار الإمام أحمد.

هي للحافظ العجلي -وهي يسيرة جدا- فنسبها لأحمد حنبل، والسبب في ذلك أن كليهما اسمه أحمد[1].

وقد لا يلتزم المؤلف بذكر نص أحمد في التوثيق أو التليين، فيقول في الأولى: وثقه أحمد[2]، وفي الأخرى ضعفه أحمد[3]، كما أنه لا يذكر غالبا الناقل للحكم عن أحمد.

١٣ / موسوعة أقوال الإمام أحمد[4]:

هو كتاب عُني بالاستقصاء في جمع أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل من كتبٍ معينة[5]، رتبت الأعلام فيه على الحروف الأبجدية، وهو جهد قيّم مشكور كبير الفائدة، غير أنه قد يعتريه من النقص ما يلحق سائر أعمال البشر، فقد فاتهم

---

(١) مقدمة التحقيق (ص: ٣٢).

(٢) انظر مثلا الأرقام: (٢٦٠، ٢٧٢، ٢٩١، ٢٩٥).

(٣) انظر مثلا الأرقام: (٢٥٩، ٢٦٤، ٢٧١).

(٤) وهو كتاب قام بجمعه وترتيبه: السيد أبو المعاطي النوري، وأحمد عبدالرزاق، ومحمود محمد خليل، وطبع الكتاب سنة (١٤١٧هـ) دار عالم الكتب.

(٥) وهي: ١ /العلل ومعرفة الرجال رواية عبدالله.
٢ / العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي والميموني وصالح.
٣ /سؤالات أبي داود.
٤ /تاريخ أبي زرعة الدمشقي.
٥ /مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابن هانئ.
٦ /بحر الدم، لابن عبدالهادي.
٧ /التاريخ الكبير للبخاري.
٨ /أحوال الرجال للجوزجاني.
٩ /الضعفاء للعقيلي.
١٠ /الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.
١١ /المجروحون لابن حبان.
١٢ /الكامل في الضعفاء لابن عدي.
١٣ /تاريخ بغداد للخطيب البغدادي.
١٤ /ميزان الاعتدال.
١٥ /تهذيب الكمال.
١٦ /تهذيب التهذيب.

بعض أقوال الإمام أحمد من الكتب التي اعتمدها المؤلفون، وهي موجودة في نفس المصادر، وإنْ كان ذلك قليلاً، كما فاتهم النقل من بعض المصادر أخرى للإمام أحمد كانت مطبوعة كمسائل صالح، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، وذكر من اختلف فيه النقاد له أيضا، تاريخ دمشق، والكتاب مفيدٌ في بابه، لا يستغني عنه الباحث، والله أعلم.

هذا ما أردت بيانَه في هذا المبحث، والله الموفق.





دراسة الرواة الناقلين عن الإمام أحمد الذين ورد ذكرهم في البحث من غير أصحاب التصانيف السابقة

* * * * * * * *

± إبراهيم بن هانىء أبو إسحاق النيسابوري، نقل عن أحمد مسائل كثيرة، وكان ورعا صالحا صبورا على الفقر، توفي سنة ٢٦٥ هـ[١].

± إبراهيم بن يعقوب أبو إسحاق السعدي نزيل دمشق ومحدثها، قال الدارقطني: كان من الحفاظ الثقات المصنفين، وفيه انحراف عن علي، له كتاب في الضعفاء، توفي سنة ٢٥٩ أو ٢٥٦ هـ[٢].

± أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس أبو بكر الإسماعيلي الجرجاني، كبير الشافعية بناحيته، قال الحاكم[٣]: كان الإسماعيلي واحد عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء، توفي سنة [٤]٣٧١ هـ.

± أحمد بن أبي يحيى أبو بكر الأنماطي البغدادي، قال إبراهيم بن أورمة الأصبهاني: أبو بكر بن أبي يحيى كذاب، وقال ابن عدي[٥]: ولأبي بكر بن أبي يحيى هذا غير حديث منكر عن الثقات، وقد روى عن يحيى بن معين وأحمد بن حنبل تاريخا في الرجال[٦].

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٩٧)، صفة الصفوة (٢/ ٤٠١)، شذرات الذهب (٢/ ١٤٩).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٤٩)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٤٨)، شذرات الذهب (٢/ ١٣٩).

(٣) هو الحافظ الكبير إمام المحدثين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع، صاحب التصانيف، توفي سنة ٤٠٥ هـ.
تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٣٩)، طبقات الحفاظ (ص: ٤١٠)، شذرات الذهب (٣/ ١٧٦).

(٤)تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٧)، البداية والنهاية (١١/ ٢٩٨)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٨٢).

(٥) هو الامام الحافظ الكبير أبو أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد بن مبارك الجرجاني، ويعرف أيضا بابن القطان، صاحب كتاب "الكامل في الجرح والتعديل"، كان أحد الاعلام، توفي سنة ٣٦٥ هـ.
تاريخ جرجان (ص: ٢٦٦)، تاريخ دمشق (٣١/ ٥)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٠).

(٦) الكامل (١/ ١٩٥)، لسان الميزان (١/ ٣٢١).

± أحمد بن الحسن بن جُنَيدب الترمذي أبو الحسن، ثقة حافظ، مات سنة خمسين ومائتين تقريبا، أخرج له البخاري، والترمذي[١].

± أحمد بن حميد أبو طالب المشكاني روى عن أحمد مسائل كثيرة تفرد بها ولم تقع مسائله إلى الأحداث مما نقل عن أبي عبد الله وكانت وفاة أبي طالب سنة ٢٤٤ ه[٢]

± أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران المهراني الأصبهاني الصوفي الأحول، قال الخطيب: لم أر أحدا أطلق عليه اسم الحفظ غير أبي نعيم، وأبي حازم، وقال ابن مردويه: لم يكن في أفق من الآفاق أحفظ ولا أسند منه، توفي سنة ٤٣٠ هـ[٣].

± أحمد بن محمد بن عبدالله ابن صدقة أبو بكر البغدادي، حدث عن أحمد بن حنبل بمسائل، وعن إسماعيل بن مسعود الجحدري، وجماعة، وعنه عبدالباقي بن قانع وأبو بكر الشافعي، وكان نقالا لكتب من القراءات ومسائله عن الإمام أحمد مدونة وكان موصوفا بالإتقان والتثبت، توفي سنة ٢٩٣ هـ[٤].

± أحمد بن محمد بن هارون أبو بكر البغدادي الحنبلي المشهور بالخلال، مؤلف علم أحمد بن حنبل، وجامعه، ومرتّبه، توفي سنة ٣١١ ه[٥]

± حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد الحافظ الثقة أبو علي الشيباني، ابن عمّ الإمام أحمد، قال الخطيب: كان ثقة ثبتا، توفي سنة ٢٧٣ هـ[٦].

---

(١) الكاشف (رقم: ٢٠)، التقريب (رقم: ٢٥)، تهذيب التهذيب (١/ ٢١).

(٢) طبقات الحنابلة(١/ ٣٩)، معجم الكتب(١/ ١٦)

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٢)، طبقات الحفاظ (ص: ٤٢٣)، شذرات الذهب (٣/ ٢٤٥).

(٤)طبقات الحنابلة (١/ ٦٤)، السير (١٤/ ٨٣)، الشذرات (٢/ ٢١٥).

(٥)تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٨٥)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٣١)، شذرات الذهب (٢/ ٢٦١).

(٦) تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٠٠)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٧٢)، شذرات الذهب (٢/ ١٦٣).

± زكريا بن يحيى بن إياس أبو عبدالرحمن السجزي، يعرف بخياط السنة، توفي ٢٨٩ هـ[١].

± سعيد بن أبي سعيد أبو نصر الأرطائي، نقل عن أحمد مسائل، وذكرها ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في مواضع، وقد تصحف في أغلب المصادر بين الأنماطي، والأراطي، والتصويب من طبقات الحنابلة[٢].

± عباس بن محمد بن حاتم أبو الفضل الهاشمي مولاهم الدوري البغدادي، صاحب يحيى بن معين، قال الأصم: لم أر في مشايخي أحسن حديثا منه، قال الذهبي: وكتابه في الرجال عن ابن معين مجلد كبير نافع ينبىء عن بصره بهذا الشأن، توفي سنة ٢٧١ هـ[٣].

± عبدالرحمن ابن الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر أبو محمد التميمي الحنظلي الرازي، كان بحرا في العلوم ومعرفة الرجال ثقة حافظا زاهدا يعد من الأبدال، توفي سنة ٣٢٧ هـ[٤].

± عبدالملك بن عبدالحميد بن عبدالحميد بن ميمون بن مهران أبو الحسن الجزري الميموني الرقى، عالم بلده ومفتيه، وكان من كبار أصحاب أحمد بن حنبل، توفي سنة ٢٧٤ هـ[٥].

± عبدالملك بن محمد بن عدي الحافظ الحجة أبو نعيم الجرجاني الأسترابادى، قال أبو الوليد حسان بن محمد: لم يكن في عصرنا من الفقهاء أحفظ للفقهيات

---

(١)تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٥٠)، طبقات الحفاظ (ص:٢٨٨)، شذرات الذهب (٢/ ١٩٥).

(٢)طبقات الحنابلة (١/ ١٦٨).

(٣)تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٧٩)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٦١)، شذرات الذهب (٢/ ١٦١).

(٤)تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٢٩)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٤٦)، شذرات الذهب (٢/ ٣٠٨).

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٨)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٠٣)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٦٧).

وأقوال الصحابة بخراسان من أبي نعيم الجرجاني، توفي سنة ٣٢٣ هـ[١].

± عبيد الله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ القرشي مولاهم الرازي، وكان من أفراد الدهر حفظا وذكاء ودينا واخلاصا وعلما وعملا، توفي سنة ٢٦٤ هـ[٢].

± عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد أبو حفص البغدادي الواعظ المعروف بابن شاهين، صاحب التصانيف، قال أبو الحسين بن المهتدي بالله: قال لنا بن شاهين صنفت ثلاث مائة مصنف وثلاثين مصنفا، توفي سنة ٣٨٥ هـ[٣].

± الفضل بن زياد أبو العباس القطان البغدادي، قال الخلال: كان من المتقدمين عند أبي عبدالله، وكان أبو عبدالله يعرف قدره ويكرمه وكان يصلي بأبي عبدالله فوقع له عن أبي عبدالله مسائل كثيرة جياد[٤].

± محمد بن أبي عتاب الحسن بن طريف أبو بكر البغدادي أحد الأثبات، وقال أحمد بن حنبل لمّا بلغه موته: إني لأغبطه، مات وما يعرف غير الحديث، توفي سنة ٢٤٠ هـ[٥].

± محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي أبو عبدالله البخاري، جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث، مات سنة ست وخمسين ومائتين في شوال وله اثنتان وستون سنة[٦].

± محمد بن إسماعيل بن سالم الصائغ الكبير أبو جعفر البغدادي، نزيل مكة،

---

(١) تاريخ جرجان (ص: ٢٧٦)، تذكرة الحفاظ (٨١٦/٣)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٤١).

(٢) الكاشف (رقم: ٣٥١٧)، التقريب (رقم: ٤٢٥٩)، تهذيب التهذيب (٣٩٦/٦).

(٣) تذكرة الحفاظ (٩٧٨/٣)، طبقات الحفاظ (ص:٣٩٢)، شذرات الذهب (١١٧/٣)

(٤) تاريخ بغداد (٣٦٣/١٢)، طبقات الحنابلة (٢٥١/١)، المقصد الأرشد (٣١٢/٢).

(٥) التاريخ الأوسط للبخاري (/٣٧٢)، تذكرة الحفاظ (٥٥/٢)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٥٠).

(٦) الكاشف (رقم: ٤٧١٩)، التقريب (رقم: ٥٧٢٧)، تهذيب التهذيب (٤١/٩).

صدوق، مات سنة ست وسبعين ومائتين وله ثمان وثمانون سنة، أخرج له أبو داود[1]..

± محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ أبو حاتم التميمي البستي الشافعي، صاحب الصحيح، كان حافظا ثبتا إماما حجة، أحد أوعية العلم صاحب التصانيف، توفي سنة ٣٥٤ هـ[2].

± محمد بن علي بن عبدالله بن مهران الوراق أبو جعفر البغدادي، يقال له: حمدان بن علي، قال الخطيب: كان فاضلا حافظا عارفا ثقة[3].

± محمد بن عوف بن سفيان الطائي الحمصي، قال ابن عدى: هو عالم بحديث الشام، الصحيح منه والضعيف، وعليه كان اعتماد ابن جوصا، ومنه يُسأل حديث أهل حمص خاصة، توفي بحمص سنة ٢٧٢ هـ[4].

± محمود بن غيلان العدوي مولاهم أبو أحمد المروزي نزيل بغداد، ثقة، مات سنة تسع وثلاثين ومائتين، وقيل بعد ذلك، أخرج له الستة إلا أبو داود[5].

± معاوية بن صالح بن أبي عبيد الله الأشعري أبو عبيد الله الدمشقي، صدوق، مات سنة ثلاث وستين ومائتين، أخرج له النسائي[6].

± مهنا بن يحيى الشامي السلمي أبو عبدالله، قال الخلال: من كبار أصحاب أبي عبدالله أحمد، روى عنه من المسائل ما فخر به، وكان أبو عبدالله يكرمه ويعرف له

---

(١)التقريب (رقم: ٥٧٣١)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٩).

(٢)طبقات الحفاظ (ص: ٣٧٥)، لسان الميزان (٥/ ١١٢)، شذرات الذهب (٣/ ١٦).

(٣)الثقات لابن حبان (٩/ ١٤٣)، سؤالات السلمي للدارقطني (رقم: ٣٥١)، تاريخ بغداد (٣/ ٦١).

(٤) تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٨١)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٦٢)، شذرات الذهب (٢/ ١٦٣).

(٥)الكاشف (رقم: ٥٣٢٣)، التقريب (رقم: ٦٥١٦)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٥٨).

(٦) الكاشف (رقم: ٥٥٢٧)، التقريب (رقم: ٦٧٦٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٩١).

حق الصحبة، ورحل معه إلى عبدالرزاق وصحبه إلى أن مات، ومسائله أكثر من أن تحد من كثرتها، توفي سنة ٢٤٨ هـ[١].

± يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، أبو يوسف من أهل فسا، كان ممن جمع وصنف وأكثر مع الورع والنسك والصلابة في السنة، توفي سنة ٢٧٧ هـ[٢].



(١) الثقات لابن حبان (٩/ ٢٠٤)، طبقات الحنابلة (١/ ٣٤٥)، لسان الميزان (٦/ ١٠٨).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٠٨)، الثقات لابن حبان (٩/ ٢٨٧)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٨٢).

الباب الثاني

ظاهرة تعارض الجرح والتعديل
ومنهج التعامل معها

ويشتمل على:

- مقدمة في بيان كثرة وقوع هذه المسألة، والحاجة إلى بيان منهج التعامل معها.
- الفصل الأول: أسباب تعارض الجرح والتعديل الصادرة من أكثر من إمام.
- الفصل الثاني: أسباب تعارض الجرح والتعديل الصادرة من إمام واحد.
- الفصل الثالث: الخطوات العملية المتبعة في حل هذا التعارض.

± تعريف الجرح لغة :

هو مصدر (جَرَحَه يَجرَحُه جَرحا بالفتح)؛ وهو شق البطن[١]، والجُرح بالضم الاسم[٢]، ويطلق مجازا على جرح الشاهد، وهو الطعن في عدالته، إذا أظهرت فيه ما تردّ به شهادته[٣].

وقال بعض فقهاء اللغة: الجُرح -بالضم- يكون في الأبدان بالحديد ونحوه، والجَرح بالفتح يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها.

قال الزَّبيدي[٤]: هذا هو المتداول بينهم وإن كانا في أصل اللغة بمعنى واحد[٥].

± تعريف الجرح اصطلاحا :

يتبين من التعريف اللغوي، أن الجرح في الاستعمال اللغوي قد يطلق على ما تردّ به شهادة الرجل، أو روايته.

وقد تضمن التعريف الاصطلاحي هذا المعنى؛ فعرفوه بأنه: وصف الراوي

---

(١) مقاييس اللغة (١/ ٤٥١)، مادة (جرح).

(٢) النهاية في غريب الحديث (١/ ٢٥٥).

(٣) (تاج العروس) (٦/ ٣٢٧) مادة (جرح)، المصباح المنير (١/ ٥٥) مادة (جرح).

(٤) هو محمد بن محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسينى الزبيدى، أبو الفيض، الملقب بمرتضى: علامة باللغة، والحديث، والرجال، والأنساب، من كبار المصنفين، أصله من واسط (في العراق)، ومولده بالهند (في بلجرام)، ومنشأه في زبيد (باليمن)، رحل إلى الحجاز، وأقام بمصر، فاشتهر فضله وانهالت عليه الهدايا والتحف، وكاتبه ملوك الحجاز والهند، واليمن، والشام، والعراق، والمغرب الأقصى، والترك، والسودان، والجزائر، توفي بالطاعون في مصر سنة ١٢٠٥ هـ.

الأعلام للزركلي (٧/ ٧٠)، معجم المؤلفين (١١/ ٢٨٢).

(٥) (تاج العروس) (٦/ ٣٢٧) مادة (جرح).

بما يقتضي ردّ روايته، أو تليينها، أو تضعيفها[١].

± تعريف التعديل لغة:

هو مأخوذ من (العَدْل) وهو ما قام في النفوس أنه مستقيم[٢]، وتعديل الشهود أن تقول: إنهم عدول[٣]، و(عدّل الرجل) زكاه[٤]، ومنه: (رجل عدْل) أي: مقنع في الشهادة[٥].

± تعريف التعديل اصطلاحا:

يتبين أن الأصل في الاستعمال اللغوي لكلمة (تعديل) هو نسبة الرجل إلى العدالة، وتزكيته والشهادة باستقامة سيرته.

وأما مدلولها الاصطلاحي عن أهل الجرح والتعديل فهو: وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته[٦].

وكلمة (التعديل) في الأصل تعني الحكم على عدالة الراوي، لكنها استعملت بمعنى أشمل وهو: والحكم بعدالة الراوي وضبطه معاً.

والمراد بالعدالة: ملكة تحمل المرء على ملازمة التقوى والمروءة[٧].

والتقوى هي: اجتناب الأعمال السيئة من شرك، أو بدعة، أو فسق[١].

---

(١) انظر: ضوابط الجرح والتعديل(ص ٢١-٢٢)، خلاصة التأصيل (ص٦).

(٢) انظر: لسان العرب (١١/ ٤٣٠) مادة (عدل).

(٣) الصحاح للجوهري(٥/ ١٧٦١) مادة (عدل).

(٤) لسان العرب (١١/ ٤٣١) مادة (عدل).

(٥) الصحاح للجوهري (٥/ ١٧٦٠) مادة (عدل)

(٦) ضوابط الجرح والتعديل (ص٢٢-٢٣).

(٧) نزهة النظر (ص: ٢٩).

والمروءة هي: آداب نفسية تحمل الانسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات، ويرجع معرفتها للعرف، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص والبلدان[(٢)].

والعدل هو المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة[(٣)].

أما علم الجرح والتعديل فهو ينقسم إلى قسمين، نظري وتطبيقي.

والمقصود من علم الجرح والتعديل النظري هو: القواعد التي تنبني عليها معرفة الرواة الذين تقبل رواياتهم أو ترد ومراتبهم في ذلك.

وأما علم الجرح والتعديل التطبيقي فهو: إنزال كل راو منزلته التي يستحقها من القبول وعدمه[(٤)].



---

(١) نزهة النظر (ص: ٢٩).

(٢) انظر: فتح المغيث (١/ ٢٨٨)، المصباح المنير (٢/ ٢٣٤)، مادة (مرأ).

(٣) انظر: علوم الحديث (ص: ٢١٨)، فتح المغيث (١/ ٢٨٧)

(٤) خلاصة التأصيل(ص: ٦-٧).



أسباب تعارض الجرح والتعديل الصادرة من أكثر من إمام وضوابطها

* * * ** * * *

أسباب تعارض الجرح والتعديل الصادرة من أكثر من إمام وضوابطها[1] :

۞ تصرف الناقل في قول الناقد:

ومن ذلك ماجاء في ترجمة حبيب بن أبي ثابت[٢]، قال الأزدي: روى ابن عون[٣]: تُكُلِّمَ فيه[٤].

ومن خلال الرجوع إلى المصادر التي نقلت قول ابن عون تبين أن هناك تصرفا من ناقل كلام ابن عون في حبيب بين أبي ثابت.

قال البخاري: قال أحمد [بن سليمان[٥]] قال ابن عون: حدثنا إسماعيل السُّدي[٦]

---

(١) هذا الفصل والذي يليه مستفاد من الكتب التالية: مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة لجمال أسطيري، ضوابط الجرح والتعديل للعبد اللطيف، وضوابط الجرح والتعديل عند الإمام الذهبي لمحمد الثاني، وخلاصة التأصيل لشيخ حاتم الشريف.

(٢) هو حبيب بن أبي ثابت قيس، ويقال: هند بن دينار الأسدي مولاهم، أبو يحيى الكوفي، ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس، مات سنة تسع عشرة ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٩٠٢)، التقريب (رقم: ١٠٨٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٥٦).

(٣) هو عبدالله بن عون بن أرطبان أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل، من أقران أيوب في العلم، والعمل، والسن، مات سنة خمسين ومائة على الصحيح، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٢٨٩٦)، التقريب (رقم: ٣٥١٩)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٠٣).

(٤) تهذيب التهذيب (٢/ ١٥٦).

(٥) هو أحمد بن أبي الطيب سليمان البغدادي أبو سليمان المعروف بالمروزي، صدوق حافظ، له أغلاط ضعفه بسببها أبو حاتم، مات في حدود الثلاثين ومائتين، أخرج له البخاري، والنسائي.
الكاشف (رقم: ٤٣)، التقريب (رقم: ٥١)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٩).

(٦) هو إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة السُدّي أبو محمد الكوفي، صدوق يهم، ورمي بالتشيع، مات سنة سبع وعشرين ومائة، أخرج له مسلم، والأربعة.
الكاشف (رقم: ٣٩١)، التقريب (رقم: ٤٦٣)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٧٣).

وحبيب بين أبي ثابت جميعا أعورين[1].

ولهذا قال الحافظ ابن حجر معقّبا على قول الأزدي: وهو خطأ من قائله، إنما قال ابن عون: حدثنا حبيب وهو أعور[2].

وقد شدّد الذهبي على من فهم هذا الفهم حتى قال: وقد تناكد الدولابي[3] بذكره في الضعفاء لمجرد قوله ابن عون فيه: كان أعور، وإنما هذا نعت لبصره لا جرح له[4].

وقد ذهب إلى توثيق حبيب بن أبي ثابت جمهور النقاد، حتى قال الذهبي: احتج به كل من أفرد الصحاح بلا تردد[5].

وبهذا يعلم أن أحد أسباب التعارض بين أقوال النقاد تصرف نقلة ألفاظ الجرح والتعديل عن الأئمة.

---

(١) التاريخ الكبير (٢/ ٣١٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ١٥٦).

(٣) هو الحافظ العالم أبو بشر محمد بن أحمد بن سعيد بن مسلمة الأنصاري الرازي الوراق، رحل وصنف، مات في ذي القعدة سنة ٣١٠ هـ، بين مكة والمدينة.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٥٩)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٢٢)، الشذرات (٢/ ٢٦٠).

(٤) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٩١) وانظر نحوه في الميزان (١/ ٤٥١).

(٥) الميزان (٢/ ١٨٩).

۞ وقوع تصحيف في مصطلح أو اسم راو:

فمن الضرب الأول ما نقل عن ابن المبارك[1] في يزيد بن أبي زياد[2] أنه قال فيه: أكرِم به[3].

وهي صيغة تعجب من الإكرام تفيد المدح والثناء عليه، وبالنظر في ترجمته نجد أن أكثر الأئمة على تضعيفه[4]، مما يشعر بالارتياب في صحة هذا النقل، وهو حقيق بذلك، فالعبارة محرّفة من "ارم به"، فزيد فيها كاف، فصارت: أكرم به.

قال ابن حجر: وقال ابن المبارك "ارم به"، كذا هو في تاريخه ووقع في أصل المزي "أكرِم به" وهو تحريف، وقد نقله على الصواب أبو محمد بن حزم في "المحلى"[5]، وأبو الفرج بن الجوزي في "الضعفاء"[6] له[7].

ومن الضرب الثاني ما جاء في ترجمة مُعاذ بن رِفاعة[8]، أن الأزدي حكى عن

---

(١) هو عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم أبو عبدالرحمن المروزي، ثقة ثبت فقيه، عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، مات سنة إحدى وثمانين ومائة وله ثلاث وستون، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٢٩٤١)، التقريب (رقم: ٣٥٧٠)، تهذيب التهذيب (٣٣٤/٥).

(٢) هو يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي، ضعيف، كبر فتغير وصار يتلقن، وكان شيعيا، مات سنة ست وثلاثين ومائة، أخرج له مسلم، والأربعة.

الكاشف (رقم: ٦٣٠٥)، التقريب (رقم: ٧٧١٧)، تهذيب التهذيب (٢٨٧/١١).

(٣) تهذيب التهذيب (٢٨٨/١١).

(٤) انظر: ترجمته من التهذيب (٢٨٨/١١).

(٥) (٢٤١/٧).

(٦) (رقم: ٣٧٨١).

(٧) تهذيب التهذيب (٢٨٨/١١).

(٨) هو معاذ بن رفاعة بن رافع الأنصاري الزرقي المدني صدوق، أخرج له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

=

عباس الدوري عن ابن معين أنه قال فيه: ضعيف[(١)].

والواقع أن هذا الذي نقله الأزدي عن عباس عن يحيى في معاذ خطأ، سببه وقوع التصحيف لأبي الفتح الأزدي، وذلك أن ما نقله عن عباس هو في مُعان بن رفاعة السَّلاَمي[(٢)] (بنون في آخره).

ويدل على وقوع التصحيف في هذا الراوي للأزدي أمور هي:

١ - هكذا نقله الدوري[(٣)] عن ابن معين، ونقله عن الدوري ابن عدي في الكامل[(٤)]، وابن الجوزي[(٥)]، وابن القطان الفاسي[(٦)] [(٧)]، والمزي[(٨)].

= الكاشف (رقم: ٥٥٠٠)، التقريب (رقم: ٦٧٣٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٧٢).

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ١٨١).

(٢) هو مُعان بن رفاعة السلاَمي الشامي، ليّن الحديث، كثير الإرسال، مات بعد الخمسين ومائة، أخرج له ابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٥٥١٣)، التقريب (رقم: ٦٧٤٧)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٨١).

(٣) في الأصل المطبوعمن تاريخ يحيى بن معين (رواية الدوري) (رقم: ٥١٣٤): معاذ بن رفاعة، وقال محقق الكتاب د.أحمد نور سيف في هامش الكتاب: كتب أعلاه معان، والمثبت في الأصل هو الصواب، وما صوّبه خلاف الصواب، لأن معاذ خطأ من ناسخ الكتاب وقد صوّبه بعد المقابلة، فكان لزاما الأخذ به.

(٤) الكامل (٦/ ٣٢٨).

(٥) الضعفاء والمتروكين (رقم: ٣٣٥٣).

(٦) هو الحافظ العلامة قاضي الجماعة أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك بن يحيى بن إبراهيم الحميري الكتامي الفاسي، قال ابن الأبّار: كان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء رجاله وأشدهم عناية في الرواية معروفا بالحفظ والإتقان، توفي سنة ٦٢٨ هـ.

تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٠٧)، طبقات الحفاظ (ص: ٤٩٨)، شذرات الذهب (٥/ ١٢٨).

(٧) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام (٣/ ٤٠).

(٨) تهذيب الكمال (٢٨/ ١٥٨).

٢ - متابعة محمد بن عثمان بن أبي شيبة[١] لعباس الدوري على روايته عن يحيى بن معين قوله «ضعيف» في معان بن رفاعة[٢].

٣ - لم يعلم ليحي بن معين ولا لغيره قول بالتضعيف في معاذ (بالذال المعجمة) بن رفاعة، فهذه روايات أصحابه عنه ليس فيها قول لابن معين في معاذ الزرقي المدني.

٤ - جمهور النقاد على تضعيف معان بن رفاعة السلامي الدمشقي، وهذه أقوال بعضهم فيه:

قال الجوزجاني: ليس بحجة[٣].

وقال علي بن المديني: كان شيخا ضعيف[٤].

وقال أبو حاتم الرازي: شيخ يروي عن أبي الزبير[٥]، وعلي بن يزيد[٦]،

---

(١) هو الإمام الحافظ المسند أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي الكوفي، قال الذهبي: وجمع وصنف، وله تاريخ كبير، ولم يرزق حظا بل نالوا منه، وكان من أوعية العلم، توفي سنة ٢٩٩ هـ.
سير أعلام النبلاء (٢١/١٤)، لسان الميزان (٢٨٠/٥)، شذرات الذهب (٢٢٦/٢).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٢٥٦/٤).

(٣) تهذيب التهذيب (١٨١/١٠).

(٤) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبه لعلي بن المديني (رقم: ٢٢٥).

(٥) هو محمد بن مسلم بن تَدْرُس الأسدي مولاهم أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يدلس، مات سنة ست وعشرين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٥١٤٩)، التقريب (رقم: ٦٢٩١)، تهذيب التهذيب (٣٩٠/٩).

(٦) هو علي بن يزيد بن أبي زياد الألهاني أبو عبدالملك الدمشقي صاحب القاسم بن عبدالرحمن، ضعيف، مات سنة بضع عشرة ومائة، أخرج له الترمذي، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٣٩٨٣)، التقريب (رقم: ٤٨١٧)، تهذيب التهذيب (٣٤٦/٧).

يكتب حديثه، ولا يحتج به[1].

وقال الفسوي: ليّن الحديث[2].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه[3].

وقال ابن حبان: منكر الحديث، يروي مراسيل كثيرة، ويحدث عن أقوام مجاهيل، لا يشبه حديثه حديث الأثبات، فلما صار الغالب على روايته ما تنكر القلوب استحق تَرْكَ الاحتجاج به[4].

وهذا بخلاف معاذ بن رفاعة؛ فإنه لم يُنقل عن أحد من النقاد قول فيه بالتضعيف، بل هو من رجال البخاري كما تقدم[5]

---

(١) الجرح والتعديل (٨/٤٢٢)

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/٤٥١).

(٣) الكامل (٦/٣٢٩).

(٤) المجروحين (٣/٢٦).

(٥) وانظر أمثلة أخرى في: اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم (ص: ١٣)، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (١/٩٣).

۞ كون الجرح الحمل فيه على غير الراوي:

قد يُروى عن راو ما أحاديث وروايات معلولة، ويكون في الطريق إليه راو هو أسوء حالا من المروي عنه، فالحق أن تنسب هذه الروايات إليه لا إلى من راوها عنه، هذا شأن المحققين من أئمة العلل والنقد

وقد يقع القصور في ذلك من بعض الأئمة فيلزق الوهم في تلك الروايات بمن هو براء منها، فينسب بسببه إلى الضعف ونحو ذلك

ومن ذلك ما جاء في ترجمة مطرف بن عبدالله[1]، فقد قال فيه ابن عدي: يحدث عن ابن أبي ذئب، وأبي مودود[2]، وعبد الله بن عمر[3] وغيرهم بالمناكير[4].

---

(١) هو مطرف بن عبدالله بن مطرف اليَساري أبو مصعب المدني، ابن أخت مالك، ثقة لم يصب ابن عدي في تضعيفه، مات سنة عشرين ومائتين على الصحيح وله ثلاث وثمانون، أخرج له البخاري، والترمذي، وابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٥٤٧٩)، التقريب (رقم: ٦٧٠٧)، تهذيب التهذيب (١٠/١٥٨).

(٢) هو عبدالعزيز بن أبي سليمان الهذلي مولاهم، أبو مودود المدني القاص، مقبول، أخرج له أبو داود، والترمذي، والنسائي.

الكاشف (رقم: ٣٣٩٠)، التقريب (رقم: ٤٠٩٩)، تهذيب التهذيب (٦/٣٠٣).

(٣) هو عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عبدالرحمن العمري المدني، ضعيف عابد، مات سنة إحدى وسبعين ومائة وقيل بعدها، أخرج له مسلم، والأربعة.

الكاشف (رقم: ٢٨٧٠)، التقريب (رقم: ٣٤٨٩)، تهذيب التهذيب (٥/٢٨٥).

(٤) الكامل (٦/٣٧٧).

وقد وثق مطرفا جمهور النقاد بعبارات بيّنة في التعديل، فقد وثقه ابن سعد[1][2]، والدارقطني[3].

وبالرجوع إلى المناكير التي سردها ابن عدي في ترجمة مطرف يتبين أن العهدة فيها من الراوي عنه، وهو أحمد بن داود بن عبدالغفار الحرّاني[4].

ولذا قال الذهبي في ترجمة مطرف: هذه أباطيل حاشى مطرّفا من روايتها، وإنما البلاء من أحمد بن داود، فكيف خفي هذا على ابن عدي؟ فقد كذبه الدارقطني! ولو حوّلت هذه إلى ترجمته كان أولى[5][6].

---

(١) هو محمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولاهم البصري نزيل بغداد كاتب الواقدي، صدوق فاضل، مات سنة ثلاثين ومائتين وهو ابن اثنتين وستين، أخرج له أبو داود.
الكاشف (رقم: ٤٨٦٧)، التقريب (رقم: ٥٩٠٣)، تهذيب التهذيب (٩/١٦١).

(٢) الطبقات الكبرى (٥/٥٠٤).

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (رقم: ٤٩٣).

(٤) هو أحمد بن داود بن عبدالغفار أبو صالح الحراني المصري كذبه الدارقطني، وغيره، وقال ابن حبان: كان بالفسطاط يضع الحديث.
المجروحين (١/١٤٦)، لسان الميزان (١/١٦٨).

(٥) الميزان (٦/٤٤٣).

(٦) وانظر: ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (١/٥٤٣-٥٥٢).

۞ جرح الأقران:

وربما خرج كلام بعض أهل العلم في بعضهم لا على وجه النقد، فيكون فيما يقولونه تحامل وتنافر سببه التنافس العلمي الذي يحصل عادة من الأقران، ومثل هذا الكلام إذا صح أن هذا سببه يُطوى ولا يُروى، ولا يأخذ به.

ولهذا كان عبدالله بن عباس[١] يقول: استمعوا إلى العلماء، ولا تصدقوا بعضهم على بعض، فو الذي نفسي بيده لهم أشد تغايرا من التيوس في زربها[٢].

وقال مالك بن دينار[٣]: يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض، فإنهم أشد تحاسدا من التيوس تنصب بهم شاة، فَيَنِبُّ[٤] هذا من ههنا، وهذا من ههنا[٥].

وقال الحافظ ابن عبدالبر[٦]: هذا باب غلط فيه كثير من الناس وضلت به

---

(١) هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم رسول الله ﷺ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسول الله ﷺ بالفهم في القرآن فكان يسمى البحر والحبر لسعة علمه، مات سنة ثمان وستين بالطائف، وهو أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة.

الكاشف (رقم: ٢٨٠٠)، التقريب (رقم: ٣٤٠٩)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٤٢).

(٢) رواه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٨٥).

(٣) هو مالك بن دينار البصري الزاهد أبو يحيى، صدوق عابد، مات سنة ثلاثين ومائة أو نحوها، أخرج له الأربعة.

الكاشف (رقم: ٥٢٤٨)، التقريب (رقم: ٦٤٣٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٣).

(٤) قال ابن الأثير: النبيب صوت التيس عند السفاد. النهاية (٥/ ٤).

(٥) رواه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٨٥-١٨٦).

(٦) هو شيخ الإسلام حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي، قال أبو الوليد الباجي لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر في الحديث، توفي سنة ٤٦٣ هـ.

تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٣٠)، طبقات الحفاظ (ص: ٤٣١)، شذرات الذهب (٣/ ٣١٤).

نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحَّت عدالته وثبتت في العلم إمامته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببيّنة عادلة تصح بها جرحته[١].

ومن أمثلة ذلك ما نقل في ترجمة أحمد بن صالح المصري الذي قال فيه أبو نعيم الفضل بن دُكَين[٢]: ما قدم علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز من هذا الفتى، يريد أحمد بن صالح[٣].

وقال أبو زرعة الدمشقي: قدمت العراق فسألني أحمد بن حنبل: من خَلَّفْتَ بمصر؟ قلت: أحمد بن صالح فسرّ بذكره، وذكر خيرا، ودعا له الله[٤].

وقال العجلي، وأبو حاتم الرازي: ثقة[٥].

وقال محمد بن عبدالله بن نمير: حدثنا أحمد بن صالح فإذا جاوزت الفرات فليس أحد مثله[٦].

وقال الفسوي: كان من خيار المتقنين[٧].

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/١٨٦-١٨٧).

(٢) هو الفضل بن دُكَين الكوفي، واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الأحول أبو نعيم المُلائي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، مات سنة ثماني عشرة ومائة، وقيل: تسع عشرة، وكان مولده سنة ثلاثين، وهو من كبار شيوخ البخاري، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٤٤٦٣)، التقريب (رقم: ٥٤٠١)، تهذيب التهذيب (٨/٢٤٣).

(٣) الكامل (١/١٨٠).

(٤) الكامل (١/١٨٠).

(٥) الجرح والتعديل (٢/٥٦).

(٦) الجرح والتعديل (٢/٥٦).

(٧) المعرفة والتاريخ (٢/٤٣٤).

وقال أبو عبدالله الغزال[(١)]: كان من حفاظ الحديث، واعيا رأسا في علم الحديث وعلله، وكان يصلي بالشافعي، ولم يكن في أصحاب ابن وهب أحد أعلم منه بالآثار[(٢)].

وقال صالح بن محمد بن حبيب[(٣)]: لم يكون بمصر أحد يحسن الحديث ولا يحفظ غير أحمد بن صالح -كان يعقل الحديث ويحسن أن يأخذ - وكان رجلا يعرف الفقه والحديث والنحو، ويتكلم[(٤)] في حديث الثوري وشعبة[(٥)] وأهل العراق.

وكان قدم وكتب عن عفان وهؤلاء، وكان يذاكر بحديث الزهري[(٦)]

---

(١) هو الحافظ الإمام المقرئ أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن بن سهل ابن مخلد الأصبهاني، صاحب التصانيف في القراءات والحديث، قال أبو نعيم: هو أحد من يرجع إلى حفظه ومعرفته، مات سنة تسع وستين وثلاثمائة.

تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٦٤)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٨٥)، الشذرات (٣/ ٤٧).

(٢) تاريخ بغداد (٤/ ٤٢١).

(٣) هو الحافظ العلامة الثبت شيخ ما وراء النهر صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الأسدي مولاهم البغدادي، نزيل بخارى، قال الإدريسي: ما أعلم في عصره بالعراق ولا بخراسان مثله في الحفظ، دخل ما وراء النهر فحدث مدة من حفظه، ولم يأخذ عليه أحد خطأ فيما حدث، مات في ذي الحجة سنة ثلاث وتسعين ومائتين .

تذكرة الحفاظ (٢/ ٢٤١)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٨٦)، الشذرات (٢/ ٢١٦).

(٤) يعني يذاكر به.

(٥) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذبّ عن السنة، وكان عابدا، مات سنة ستين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٢٢٧٨)، التقريب (رقم: ٢٧٩٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٩٤).

(٦) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب بن عبدالله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري أبو بكر الفقيه، الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، مات سنة خمس وعشرين ومائة =

ويحفظه[١].

ومع هذا الثناء كلّه فقد جرحه النسائي جرحا شديدا فقال: أحمد بن صالح المصري ليس بثقة[٢].

ولم يلتفت أحد من أهل العلم إلى هذا الجرح، لكونه لم يكن مستندا إلى أصل صحيح في النقد، وإنما كان ناتجا عن قصد آخر من حظوظ النفس، حيث إن النسائي ناله جفاء من أحمد بن صالح.

قال العقيلي[٣] مبينا ذلك: كان أحمد بن صالح لا يحدث أحدا حتى يسأل عنه، فلما أن قدم النسائي مصر جاء إليه، وقد صحب قومًا من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد فأبى أن يحدثه فذهب النسائي فجمع الأحاديث التي وَهِم فيها أحمد وشرع يشنع عليه، وما ضرَّه ذلك شيئا. وأحمد بن صالح إمام ثقة[٤].

وقال محمد بن هارون بن حسان البرقي[٥]: هذا الخراساني -يعني النسائي- يتكلم في أحمد بن صالح، وحضر مجلس أحمد بن صالح، وطرده من مجلسه، فحمله

= وقيل: قبل ذلك بسنة أو سنتين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٥١٥٢)، التقريب (رقم: ٦٢٩٦)، تهذيب التهذيب (٩/٣٩٥).

(١) تاريخ بغداد (٤/٢٠٠).

(٢) الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٦٩).

(٣) هو الحافظ الامام أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي صاحب كتاب الضعفاء الكبير، قال مسلمة بن القاسم: كان العقيلي جليل القدر، عظيم الخطر، ما رأيت مثله، وكان كثير التصانيف، توفي سنة ٣٢٢ هـ.
السير (١٥/٢٣٦)، تذكرة الحفاظ (٣/٨٣٣)، الوافي بالوفيات (٤/٢٠٤).

(٤) هدي الساري (ص٣٨٦).

(٥) لم أجد له ترجمة.

ذلك على أن تكلم فيه[١].

وقال أبو سعيد ابن يونس المصري[٢]: ولم يكن عندنا بحمد لله كما قال[٣]، ولم يكن له آفة غير الكِبْر[٤].

وقال الخطيب البغدادي: احتج سائر الأئمة بحديث أحمد بن صالح، سوى أبي عبدالرحمن النسائي، فإنه ترك الرواية عنه وكان يطلق لسانه فيه...

ويقال: كان آفة أحمد بن صالح الكبر وشراسة الخلق، ونال النسائي منه جفاءٌ في مجلسه، فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما[٥].

وقال الخليلي[٦]: اتفق الحفاظ على أن كلام النسائي فيه، فيه تحامل[٧].

وقال ابن الصلاح[٨]: ... من ذلك جرح أبي عبدالرحمن النسائي لأحمد بن

(١) الكامل لابن عدي (١/ ١٨٣).

(٢) هو الحافظ الإمام الثبت عبدالرحمن بن أحمد بن الإمام يونس بن عبدالأعلى الصدفي المصري، صاحب تاريخ مصر، ولم يرحل ولا سمع بغير مصر، لكنه إمام في هذا الشأن متيقظ، توفي سنة ٣٤٧ هـ.
تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٩٨)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٦٧)، شذرات الذهب (٢/ ٣٧٥).

(٣) يعني النسائي.

(٤) تاريخ بغداد (٤/ ٤٢٣).

(٥) تاريخ بغداد (٤/ ٤٢٢).

(٦) هو القاضي الحافظ الإمام أبو يعلى الخليل بن عبدالله بن أحمد القزويني، مصنف الإرشاد في معرفة المحدثين، قال الذهبي: كان ثقة حافظا، عارفا بكثير من علل الحديث ورجاله، عالي الإسناد، كبير القدر، ومن نظر في كتابه عرف جلالته، توفي سنة ٤٤٦ هـ.
تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٢٤)، طبقات الحفاظ (ص: ٤٣٠)، شذرات الذهب (٣/ ٢٧٤).

(٧) تهذيب التهذيب (١/ ٣٦).

(٨) هو الإمام الحافظ المفتى شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن المفتى صلاح الدين عبدالرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الشافعي، صاحب كتاب علوم الحديث، قال ابن خلكان: كان أحد فضلاء عصره في التفسير، والحديث، والفقه، وله مشاركة في عدة فنون، وكانت فتاواه =

صالح، وهو حافظ ثقة، لا يعلق به جرح، أخرج عنه البخاري في صحيحه. وقد كان من أحمد إلى النسائي جفاء أفسد قلبه عليه(١).

وقال الذهبي: ... وقد سمع منه النسائي ولم يحدث عنه، ووقع بينهما، وآذاه أحمد بن صالح، فآذى النسائي نفسه بوقوعه في أحمد بن صالح(٢).

وقال ابن عدي: وأحمد بن صالح من حفاظ الحديث، وبخاصة حديث الحجاز، ومن المشهورين بمعرفته، وحدَّث عنه البخاري مع شدة استقصائه، ومحمد بن يحي، واعتمادهما عليه في حديث الحجاز، وعلى معرفته، وحدّث من الثقات واعتمدوه حفظا وإتقانا...

وهذا أحمد قد أثنى عليه، فالقول ما قاله أحمد، لا ما قاله غيره فيه(٣)(٤).

= مسددة، توفي سنة ٦٤٣ هـ.

تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣١)، طبقات الحفاظ (ص: ٥٠٣)، الشذرات (٥/ ٢٢١).

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٩٠-٣٩١).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٦١).

(٣) الكامل (١/ ١٨٣).

(٤) وانظر: ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (٢/ ٦٤٩).

۞ التعصب المذهبي:

قد يكون المتكلم في الرواة متلبّسا ببدعة، أو متعصبا لرأي، فيتعدى انتسابه إليها وحمله لها خاصَّة نفسه، بل يوالي ويعادي عليها، وينافح عنها ويدعو إليها، وربما قدح في مخالفه لأجلها، والجرح الذي يصدر ممن هذا شأنه لا قيمة له، ولا عبرة به.

قال ابن دقيق العيد[(١)]: ومن هذا الوجه - أعني وجه الكلام بسبب المذاهب - يجب أن تتفقد مذاهب الجارحين والمزكين مع مذاهب من تكلموا فيه، فإن رأيتها مختلفة، فتوقف عن قبول الجرح غاية التوقف، حتى يتبين وجهه بيانا لا شبهة فيه[(٢)].

وقال الحافظ ابن حجر: واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق[(٣)].

وممن تكلم في الرجال مع التلبس بالبدعة الحافظ عبدالرحمن بن يوسف بن خِراش[(٤)] (ت٢٨٣هـ)، فقد كان على سعة علمه وحفظه رافضيا -نعوذ بالله من

---

(١) هو الإمام الفقيه المجتهد المحدث الحافظ العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي الصعيدي المالكي والشافعي صاحب التصانيف، قال الحافظ قطب الدين الحلبي: كان إمام أهل زمانه، وممن فاق بالعلم والزهد على أقرانه، عارفا بالمذهبين، إماما في الأصلين، حافظا متقنا في الحديث وعلومه، ويضرب به المثل في ذلك، وكان آية في الحفظ والإتقان والتحري، توفي سنة ٧٠٢ هـ.

تذكرة الحفاظ (٤/١٤٣١)، طبقات الحفاظ (ص: ٥١٦)، الشذرات (٥/٣٢٤).

(٢) الاقتراح (ص: ٣٣٧).

(٣) هدي الساري (ص: ٣٨٥).

(٤) هو الحافظ البارع الناقد أبو محمد عبدالرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزي ثم البغدادي، قال عبدان: كان يوصل المراسيل، قال أبو زرعة محمد بن يوسف: خرّج ابن خراش مثالب الشيخين وكان رافضيا، توفي سنة ٢٨٣ هـ.

=

الخذلان- متحاملا على أهل السنة.

قال ابن عقدة(١): كان ابن خراش عندنا إذا كتب شيئا من باب التشيع يقول: هذا لا ينفق إلا عندي وعندك(٢).

وقال عنه أبو زرعة محمد بن يوسف الجرجاني(٣): كان خرَّج مثالب الشيخين، وكان رافضيا(٤).

حتى قال الذهبي ~ فيه: هذا معثّر مخذول، كان علمه وبالا عليه، وسعيه ضلالا، نعوذ بالله من الشقاء(٥).

وقال أيضا: فأما أنت أيها الحافظ البارع الذي شربت بولك -إن صدقت- في الترحال فما عذرك عند الله؟ مع خبرتك الأمور، فأنت زنديق فلا رضي الله عنك(٦).

= تذكرة الحفاظ (٢/٦٨٥)، لسان الميزان (٣/٤٤٤)، شذرات الذهب (٢/١٨٤).

(١) هو حافظ العصر والمحدث البحر أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي مولى بني هاشم، وكان أبوه نحويا صالحا يلقب بعقدة، قال الذهبي: كان إليه المنتهى في قوة الحفظ وكثرة الحديث، وصنف وجمع، وألف في الأبواب والتراجم، ورحلته قليلة، ولهذا كان يأخذ عن الذين يرحلون إليه، ولو صان نفسه وجوّد لضربت إليه أكباد الإبل، ولضرب بإمامته المثل، لكنه جمع فأوعى، وخلط الغثّ بالسمين، والخرز بالدر الثمين، ومقت لتشيعه، توفي سنة ٣٣٢ هـ.
تذكرة الحفاظ (٢/٦٨٥)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٥٠)، شذرات الذهب (٢/٣٣٢).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/٦٨٥).

(٣) هو الحافظ الإمام محمد بن يوسف بن محمد بن الجنيد الجرجاني أبو زرعة الكشي، جمع الأبواب والشيوخ وأملى بالبصرة وكان يحفظ ويفهم، مات بمكة سنة ٣٩٠ هـ.
تذكرة الحفاظ (٣/٩٩٧)، الوافي بالوفيات (٥/١٦١)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٥٠).

(٤) تاريخ بغداد (١٠/٢٨٠)، سير أعلام النبلاء (١٣/٥٠٩).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٣/٥١٠).

(٦) تذكرة الحفاظ (٢/٦٨٥).

وقال الحافظ ابن حجر: ويلتحق به[1] عبدالرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ، فإنه من غلاة الشيعة، بل نسب إلى الرفض فيتأنى في جرحه لأهل الشام؛ للعداوة البينة في الاعتقاد[2].

ومن الأمثلة على تحامله، ما جاء في ترجمة أحمد بن عبدة الضبي[3]، فقد وثقه أبو حاتم[4]، والنسائي[5]، لكن قال ابن خراش: تكلم الناس فيه[6].

ولم يبين من تكلم فيه، ولا سبب الكلام فيه، فلم يعتبر النقاد كلام ابن خراش مؤثرا في أحمد بن عبدة، بل حملوه على التحامل المذهبي.

قال الحافظ ابن حجر: وتكلم فيه ابن خراش فلم يلتفت إليه أحد للمذهب[7].

وقال الذهبي: فلم يصدق ابن خراش في قوله هذا، فالرجل حجة[8][9].

---

(١) يعني بأبي إسحاق الجوزجاني في جرح الرواة للعداوة بسبب الاختلاف في الاعتقاد.

(٢) لسان الميزان (١/ ١٠٩).

(٣) هو أحمد بن عبدة بن موسى الضبي أبو عبدالله البصري، ثقة، رمي بالنصب، مات سنة خمس وأربعين ومائتين، أخرج له مسلم، والأربعة.

الكاشف (رقم: ٦٠)، التقريب (رقم: ٧٤)، تهذيب التهذيب (١/ ٥١).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٦٢).

(٥) تهذيب التهذيب (١/ ٥١).

(٦) ميزان الاعتدال (١/ ١١٨).

(٧) تهذيب التهذيب (١/ ٥١).

(٨) ميزان الاعتدال (١/ ١١٨).

(٩) وانظر غير ذلك من الأمثلة في: ضوابط الجرح والتعديل (ص: ٧٤)، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (١/ ١٧٣-١٨٣)، ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (٢/ ٦٥٧).

۞ اختلاف مناهج النقاد:

علم الجرح والتعديل أحد مجالات علوم الشربعة التي يدخلها الاجتهاد، وعليه فقد تختلف أنظار أهل الحديث في الرواة بناء على اختلاف اجتهادهم في الحكم عليه، فكان لزاما على الناظر في أقوالهم أن يطلع على مداركهم وطرائقهم

قال الحافظ المنذري[1]: واختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص، اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا؟ وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص، ونقل إليه فيه جرح، اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا؟

ويجري الكلام عنده فيما يكون جرحا في تفسير الجرح وعدمه وفي اشتراط العدد في ذلك كما يجري عند الفقيه، ولا فرق بين أن يكون الجارح مخبرا بذلك للمحدث مشافهه أو ناقلا له عن غيره بطريقة، والله عز وجل أعلم[2].

والاجتهاد الذي يترتب عليه التعارض بين أقوال المزكين وأقوال المجرِحين يشمل أمورا منها:

- النتيجة التي يصل إليها هذا المزكي أو ذلك المجرِّح من خلال استقراء مرويات الراوي وسبرها.

---

(١) هو الحافظ الكبير الإمام الثبت عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله بن سلامة بن سعد، شيخ الإسلام زكى الدين أبو محمد المنذري الشامي ثم المصري، قال الشريف عز الدين الحافظ: كان شيخنا عديم النظير في علم الحديث على اختلاف فنونه، عالما بصحيحه وسقيمه ومعلوله وطرقه، متبحرا في معرفة أحكامه ومعانيه ومشكله، قيّما بمعرفة غريبه وإعرابه واختلاف ألفاظه، إماما حجة ثبتا ورعا متحريا فيما يقوله، توفي سنة ٦٥٦ هـ.

تذكرة الحفاظ (١٤٣٦/٤)، طبقات الحفاظ (ص: ٥٠٤)، شذرات الذهب (٢٧٧/٥).

(٢) جواب المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل (ص: ٨٣).

- ترجيح صواب الراوي على خطئه، أو العكس.

- الاختلاف في قدر الاعتبار الذي يصلح معه حديث الراوي في المتابعات أو الشواهد.

- الاختلاف في أسباب الجرح.

- الاختلاف في اشتراط تفسير الجرح وعدمه.

- الاختلاف بين مناهج النقاد، فمنهم المتشدد الذي يترك حديث الراوي لغلطه أو غلطتين أو ثلاث غلطات إلى جانب كثرة صوابه.

ومنهم المتساهل الذي يزكي كل من حمل العلم وإن لم تتوفر فيه شروط الثقة من عدالة وتمام ضبط، أو يحتمل كثرة خطئه إلى جانب قلة صوابه

وبين الطائفتين فئة معتدلة من أهل النقد، اعتمدت في توثيق الرواة سبر مروياتهم والموازنة بين ما أخطأ فيه الراوي وما أصاب فيه، فتركت وردَّت ما أخطأ فيه الرواة، وقبلت ما دل الدليل على إصابتهم فيه، ونتج عن هذا الاختلاف بين مناهج النقاد تباين في مصطلحاتهم في الراوي الواحد.

قال الذهبي: اعلم -هداك الله- أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام:

١ - قسم تكلموا في أكثر من الرواة، كابن معين، وأبي حاتم الرازي.

٢ - وقسم تكلموا في كثير من الرواة، كمالك وشعبة.

٣ - وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل، كابن عيينة، والشافعي.

والكل أيضًا على ثلاثة أقسام:

١ - قسم منهم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويليّن بذلك حديثه.

فهذا إذا وثّق شخصا فَعُضَّ علي قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلا فانظر، هل وافقه غيره على تضعيفه؟ فإن وافقه، ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق، فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسّرا، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا: «هو ضعيف» ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تضعيف حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني متعنتون.

٢ - وقسم في مقابلة هؤلاء، كأبي عيسى الترميذي، وأبي عبدالله الحاكم وأبي بكر البيهقي: متساهلون.

١ - وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي: معتدلون منصفون[١].

وهذا التفاوت بين مناهج النقاد أمر ملحوظ من غير الذهبي أيضا من أهل الاستقراء والتحقيق في نقد الرواة.

قال الحافظ ابن حجر ~ : كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط.

فمن الأولى: شعبة، وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه.

ومن الثانية: يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحي أشد من عبدالرحمن.

ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد، ويحيي أشد من أحمد.

ومن الرابعة: أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري.

فأما إذا واثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلا فإنه لا يترك لما عرف من

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل الذهبي (ص: ١٧١ - ١٧٢).

تشديد يحيى، ومن هو مثله في النقد[1].

ومما يشهد على تشدد يحيى القطان قول علي بن المديني: إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا بقول عبدالرحمن بن مهدي؛ لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد[2][3].

وفي نقد أبي حاتم الرازي للرواة يقول شيخ الإسلام ابن تيمية[4]: وأما قول أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في الرجال صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في اصطلاح جمهور أهل العلم[5].

وقال الذهبي: يعجبني كثيرا كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يبين عليه الورع والمخبرة، بخلاف رفيقه أبي حاتم؛ فإنه جرّاح[6][7].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٨٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٥٢).

(٣) وانظر: ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (٢/ ٧٩٤-٨٣٨)، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (١/ ٢٢٣-٢٥٢).

(٤) هو الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد الفقيه المجتهد المفسر البارع شيخ الإسلام، علَم الزهّاد، نادرة العصر، تقي الدين أبو العباس أحمد بن المفتي شهاب الدين عبدالحليم ابن الإمام المجتهد شيخ الإسلام مجد الدين عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم الحراني، عُني بالحديث، وخرّج وانتقى، وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه، وفي علوم الإسلام وعلم الكلام، وغير ذلك، وكان من بحور العلم، ومن الأذكياء المعدودين، والزهّاد والأفراد، ألف ثلاثمائة مجلدة، وامتحن وأوذي مرارا، مات في العشرين من ذي القعدة سنة ٧٢٨ هـ.

الوافي بالوفيات (٧/ ١١)، طبقات الحفاظ (ص: ٥٢١)، الشذرات (٦/ ٨٠).

(٥) الفتاوى (٢٤/ ٣٥٠).

(٦) السير (١٣/ ٨١).

(٧) وانظر أمثلة على تشدده في مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (١/ ٢٥٩-٢٧٥).

الاختلاف في أسباب الجرح:

ومما ينبغي للناظر في أقوال الجرح والتعديل أن يكون على دراية بالأسباب التي يختلف التجريح بها عند المتكلمين في الرجال، فمنهم من يجرح بسبب لا يكون سببا للجرح عند آخر، ومن تلك الأمور التي جرى الخلاف فيها بين المحدثين هل تكون من موجبات الجرح أولا قضايا منها:

۞ الاتصال بالأمراء والسلاطين:

وإنما جرح به من جرّح لكونه باب شرّ عظيم لمن اعتاده؛ فإن مخالطة الملوك والسلاطين مدعاة لرقة الدين، وما زال السلف وأهل الفضل والعلم يتحاشونه وينهون عنه، إلا لمن عُرف بصلابة دينه، وقوة شكيمته، ولم يكن منه عادة[(١)].

ولهذا فقد أطلق بعض الأئمة الجرح في جماعة من الرواة بسبب ذلك، وهم عند غيرهم في حكم الثقات، ومن ذلك ما جاء في ترجمة حميد بن هلال البصري[(٢)]، فقد أجمع أهل الحديث على توثيقه[(٣)]، حتى قال يحيى بن معين لما سئل عنه: ثقة لا يسأل عن مثل هؤلاء[(٤)]، ولكن قال يحيى بن سعيد القطان: كان ابن سيرين لا يرضى حميد بن هلال[(٥)].

وقد بين أبو حاتم أن ذلك بسبب دخوله في عمل السلطان، قال ابن أبي حاتم معقّبا على حكاية القطان: فذكرت ذلك لأبي، فقال: دخل في شيء من عمل السلطان، فلهذا كان لا يرضاه، وكان في الحديث ثقة[(٦)].

---

(١) انظر للتوسع في هذا الباب: جامع بيان العلم (١/ ٢٢٧)، شرح حديث ما ذئبان لابن رجب (ص: ٣٩-٤٤)، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (١/ ٢٨٥).

(٢) هو حميد بن هلال العدوي أبو نصر البصري، ثقة عالم، توقف فيه ابن سيرين لدخوله في عمل السلطان، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ١٢٦١)، التقريب (رقم: ١٥٦٣)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٥).

(٣) تهذيب التهذيب (٣/ ٤٥).

(٤) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (رقم: ٢٩١، ٢٩٢).

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٢٣٠).

(٦) الجرح والتعديل (٣/ ٢٣٠).

۞ أخذ الأجرة على التحديث:

فقد منع ذلك بعض المحدثين، وأجازه آخرون، وتوسط فريق فأجازه بشروط، وقد لخّص ابن الصلاح ذلك فقال: من أخذ على التحديث أجرا منع ذلك من قبول روايته عند قوم من أئمة الحديث، رُوّينَا عن إسحاق بن إبراهيم أنه سئل عن المحدث يحدث بالأجر فقال: لا يكتب عنه، وعن أحمد بن حنبل[1]، وأبي حاتم الرازي نحو ذلك.

وترخّص أبو نعيم الفضل بن دُكين، وعلي بن عبدالعزيز المكي[2] وآخرون في أخذ العوض على التحديث، وذلك شبيه بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه.

غير أن في هذا من حيث العرف خَرما للمروءة، والظن يساء بفاعله، إلا أن يقترن ذلك بعذر ينفي ذلك عنه[3].

وممن تعارضت فيه أقوال النقاد لأجل أخذ الأجر على التحديث: علي بن عبدالعزيز البغوي؛ فإنه على أخذه الأجر لم يكن بمنأى عن الصدق والعدالة والأمانة، إلى جانب كبير من الحفظ والضبط.

قال أبو حاتم الرازي: كتب إلينا بكتب أبي عبيد وكان صدوقا[4].

وقال الدارقطني: ثقة مأمون[5].

---

(١) انظر الكفاية للخطيب البغدادي (ص: ١٥٤).

(٢) هو علي بن عبدالعزيز بن المرزبان بن سابور، الإمام الحافظ الصدوق أبو الحسن البغوي نزيل مكة، ثقة، لكنه كان يطلب علي التحديث ويعتذر بأنه محتاج، قال الدارقطني ثقة مأمون، توفي سنة ٢٨٠ هـ. السير (١٣/ ٣٤٨)، لسان الميزان (٤/ ٢٤١)، الشذرات (٢/ ١٩٣).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١١٨-١١٩)، وانظر: توضيح الأفكار (٢/ ٢٥١)، تدريب الراوي (١/ ٣٣٧)، فتح المغيث (٢/ ٨٦).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ١٩٦).

(٥) سؤالات حمزة السهمي للدار قطني (رقم: ٣٨٩).

إلا أن أبا بكرا بن السني[1] قال: سمعت النسائي يُسأل عن علي بن عبدالعزيز، فقال: قبّحه الله، ثلاثا. فقيل أتروي عنه؟ قال: لا.

فقيل: أكان كذابا؟

قال: لا، ولكنّ قوما اجتمعوا ليقرءوا عليه شيئا، وبَرُّوهُ بما سهل، وكان فيهم إنسان فقير، لم يكن في جملة من برّه، فأبى أن يحدث بحضرته، فذكر أنه ليس معه إلا قصعة، فأمره بإحضارها، وحدث[2].

وهذا الذي ذكره النسائي غير قادح في هذا الراوي لسببين اثنين:

أحدهما: أن علي بن عبدالعزيز كان فقيرا، فأخذه كان للحاجة.

قال أبو بكر السني: بلغني أنهم عابوه على الأخذ، فقال: يا قوم: إنا قوم بين الأخشبين[3]، إذا خرج الحاج نادى أبو قبيس قُعَيْقَعان، يقول: من بقي؟ فيقول: بقي المجاورون، فيقول: أطبِق[4].

وقد اعتذر له الذهبي بقوله: ويعتذر بأنه محتاج[5].

ثانيهما: أن أخذ الأجر على التحديث لم يكن عيبا عندهم، فطلبه لا يسقط المروءة وإن كان الأحوط تركه.

---

(١) هو الحافظ الامام الثقة أبو بكر احمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط الدينوري مولى جعفر بن أبي طالب الهاشمي ويعرف بابن السني، توفي ٣٦٤ هـ.
تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٠)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٨٠)، الشذرات (٢/ ٤٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٤٩)، والزيادات بين المعقوفين عن معجم الأدباء (٤/ ١٥٦-١٥٧).

(٣) الأخشبان: الجبلان المطبقان بمكة، وهما أبو قيس والأحمر، وهو جبل مشرف وجهه على قُعَيْقعَان، والأخشب كل جبل خشن غليظ الحجارة. انظر النهاية في غريب الحديث (٢/ ٣٢).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٤٩)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٢٣).

(٥) الميزان (٣/ ١٤٣).

قال محمد بن عبدالملك بن أيمن[1]: أدركت علي بن عبدالعزيز بمكة، وكان يعامل الناس، فقلت: لو رأيته أعطيته مائة درهم صحاحا، عَلَيَّ إنْ أقرأنا، فقيل لابن أيمن: فهل يعيبون مثل هذا؟ قال: لا إنما العيب عندهم الكذب، وهذا كان ثقة[2].

(١) هو الحافظ محمد بن عبدالملك بن أيمن بن فرج أبوعبد الله القرطبي، مسند الأندلس، كان عالما بالفقه مفتيا، بصيرا بالحديث حافظا، له السنن مخرج على سنن أبي داود، توفي سنة ٣٢٣هـ.
تذكرة الحفاظ (٣/٨٣٦)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٤٩)، الشذرات (٢/٣٢٧).

(٢) لسان الميزان (٤/٢٨١).

۞ البدعة:

وقد اختلف المحدثون في حكم رواية المبتدع اختلافا كبيرا، أشار إلى بعضه الحافظ ابن حجر - إجمالا - بقوله: ثم البدعة إما بمكفر، أو بمفسق، فالأول لا يقبل صاحبهما الجمهور، والثاني يقبل من لم يكن داعية في الأصح، إلا إن روى ما يُقَوِّي بدعته فيرد على المختار...[(١)].

وقال أيضا: وأما البدعة الموصوف بها إما أن يكون ممكن يكفر بها، أو يفسق، فالمكفّر لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك... والمفسّق بها كبدع الخوارج، والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأهل السنة خلافا ظاهرا لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ: فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب، مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفا بالديانة والعبادة، فقيل: يقبل مطلقا، وقيل: يرد مطلقا، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية، فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر، ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك وبعضهم زاده تفصيلا، فقال: ان اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينها ويحسنها[(٢)] ظاهرا فلا تقبل، وإن لم تشتمل فتقبل، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية، فقال إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل، وإلا فلا.

---

(١) نزهة النظر (ص:٥٠-٥١)، وانظر: الاقتراح (ص:٣٣٣-٣٣٥)، التبصرة والتذكرة (١/ ٣٣٠)، فتح المغيث (٢/ ٥٨)، تدريب الراوي (١/ ٣٢٤).

(٢) في المطبوع من هدي الساري (ص: ٣٨٥): ويزينه ويحسنه، وما أثبتناه أنسب للسياق.

وعلى هذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لك يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلا هل ترد مطلقا أو تقبل مطلقا، مال أبو الفتح القشيري[1] إلى تفصيل آخر فيه، فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه، هو إخمادا لبدعته وإطفاء لناره، وإن لم يوافقه أحد يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه، وتحرزه عن الكذب، واشتهاره بالدين، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته، فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته والله أعلم[2].

وممن تعارضت فيه أقوال الجرح والتعديل فيه لأجل بدعته أبان بن تغلب[3]، فقد وثقه يحيى بن معين[4]، وأحمد[5]، وأبو حاتم الرازي[6]، والنسائي[7]، وابن سعد[8]، والحاكم[9]، لكن قال الجوزجاني: أبان بن تغلب مذموم المذهب، مجاهر زائغ[10].

---

(١) هو ابن دقيق العيد، وانظر قوله في الاقتراح (ص: ٣٣٦-٣٣٧).

(٢) هدي الساري لابن حجر (ص: ٣٨٥).

(٣) هو أبان بن تغلِب أبو سعد الكوفي، ثقة، تكلم فيه للتشيع، مات سنة أربعين ومائة، أخرج له مسلم، والأربعة.

الكاشف (رقم: ١٠٤)، التقريب (رقم: ١٣٦)، تهذيب التهذيب (١/ ٨١).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٢٩٧).

(٥) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٥٢٦٠).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٢٩٧).

(٧) تهذيب التهذيب (١/ ٨١).

(٨) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٤٢).

(٩) تهذيب التهذيب (١/ ٨١).

(١٠) أحوال الرجال (رقم: ٧٤).

وهذا تهويل منه ~ سببه ما تلبّس به أبان بن تغلب من بدعة التشيّع، ولهذا قال ابن عدي: ولأبان أحاديث ونسخ وأحاديثه عامتها مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وهو من أهل الصدق في الروايات، وان كان مذهبه مذهب الشيعة، وهو معروف في الكوفة، وقد روى نحوا أو قريبا من مائة حديث، وقول السعدي: مذموم المذهب مجاهر، يريد به أنه كان يغلو في التشيع، لم يرد به ضعفا في الرواية، وهو في الرواية صالح لا بأس به[1].

(١) الكامل (١/٣٨٩).

۞ شرب النبيذ متأولا:

ومما جرى الخلاف فيه بين النقاد مما يقدح في العدالة شرب النبيذ[1]، فأهل الكوفة كانوا يرون جوازه خلافا لجمهور أهل العلم، فقد كانوا يرونه حراما، ويسمونه خمرا، فمن كان يرى حرمته ربما جرح من تأوّل شربه لما يراه من حرمته.

ومن ذلك ما جاء في ترجمة إسماعيل بن عُلَيَّة، وهو الثقة الذي لا يختلف فيه حتى قال شعبة فيه: ابن علية سيّد المحدثين[2]، ومع ذلك فقد قال علي بن خشرم[3]: قلت لوكيع: رأيت ابن علية يشرب النبيذ حتى يحمل على الحمار، يحتاج من يرده إلى منزله! فقال: إذا رأيت البصري يشرب فاتهمه، وإذا رأيت الكوفي يشرب فلا تتهمه

قلت: وكيف؟

قال: إن الكوفي يشربه تدينا، والبصري يتركه تدينا[4].

وقد تعقب الذهبي قول علي بن خشرم في إسماعيل بقوله: وهذه حكاية غريبة، ما علمنا أحدا غمز إسماعيل بشرب المسكر قط، وقد انحرف بعض الحفاظ عنه بلا حجة...[5].

---

(١) قال ابن الأثير في تعريف النبيذ: «وهو ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك، يقال نَبَذْتُ التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذا... وسواء كان مسكرا أو غير مسكر فإنه يقال له نبيذ» النهاية ٥/ ٧.

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٢١٦).

(٣) هو علي بن خَشرم المروزي، ثقة، مات سنة سبع وخمسين ومائتين أو بعدها وقارب المائة، أخرج له مسلم، والترمذي، والنسائي.

الكاشف (رقم: ٣٥٠)، التقريب (رقم: ٤٧٢٩)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٧٨).

(٤) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه (٦/ ٢٣٥ -٢٣٦).

(٥) سير أعلام النبلاء (٩/ ١١٧).

وعلى فرض صحة هذه الحكاية فإن مثلها يحتمل من مثل هذا الحافظ الحجة، لأن فعله ذلك يكون حينئذ على مذهب أهل الكوفة في جواز شرب النبيذ، ويبقى ذلك من الاجتهاد الذي لا تسقط معه عدالة من فعله ما دام قد ثبت صدقه .

۞ اختلاف دلالات ألفاظ الجرح والتعديل:

ومن الأسباب التي ينشأ عنها التعارض بين مصطلحات الجرح والتعديل اختلاف دلالة الألفاظ التي يستعملها النقاد في نقد الرواي، ومردّ ذلك إلى سعة لغة العرب فيما تطلق عليه ألفاظ الجرح والتعديل، واختلاف الحقائق العرفية في دلالاتها بين أقوام وآخرين، ومن ذلك:

١ - استعمال لفظة الكذب في الخطأ غير المتعمد:

وقد اشتهر بذلك أهل الحجاز[(١)]، ومن استعمالاتهم فيه قول سعيد بن المسيب لمولاه بُرْد: لا تكذب عليَّ كما يكذب عكرمة[(٢)] على ابن عباس[(٣)].

يريد لا تخطئ عليَّ كما يخطئ عكرمة على ابن عباس، قال ابن حبان في ترجمته: كان يخطئ، وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذبا[(٤)].

ولذلك قال أبو جعفر بن جرير[(٥)]: ولم يكن أحد يدفع عكرمة عن التقدم في

---

(١) الثقات لابن حبان (٦/ ١١٤).

(٢) هو عكرمة أبو عبدالله مولى ابن عباس ، أصله بربري، ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ، ولا تثبت عنه بدعة، مات سنة أربع ومائة، وقيل: بعد ذلك، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٣٨٦٧)، التقريب (رقم: ٤٦٧٣)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٤).

(٣) رواه أحمد في العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ١٥٨٣)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٥).

(٤) الثقات (٦/ ١١٤).

(٥) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الإمام العلم الحافظ أبو جعفر الطبري، قال الخطيب: كان أحد الأئمة، يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه، لمعرفته وفضله، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، فكان حافظا لكتاب الله، بصيرا بالمعاني، فقيها في أحكام القرآن، عالما بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، ناسخها ومنسوخها، عارفا بأقوال الصحابة والتابعين، بصيرا بأيام الناس =

العلم بالفقه، والقرآن وتأويله، وكثرة الرواية للآثار، وأنه كان عالما بمولاه، ... ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح، وما تسقط العدالة بالظن، وبقول فلان لمولاه: لا تكذب عليّ وما أشبهه من القول الذي له وجوه، وتصاريف، ومعان غير الذي وجهه إليه أهل الغباوة، ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب[(١)][(٢)].

٢ - استعمال الكذب بمعنى الكذب في الرأي:

ومن ذلك ما جاء في ترجمة الحارث الأعور، فقد قال فيه الشعبي: حدثني الحارث الأعور[(٣)]، وكان كذاباً[(٤)]

يريد رأيه في التشيع، قال أحمد بن صالح العجلي: لم يكن يكذب في الحديث، إنما كذبه في رأيه[(٥)].

٣ - استعمال لفظة الكذب بمعنى الابتداع:

فمنها قول يحيى بن سعيد القطان في عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رّوَّاد[(٦)]:

= وأخبارهم، له "تاريخ الإسلام" و"التفسير" الذي لم يصنف مثله، توفي سنة ٣١٠ هـ.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٧١٠)، طبقات الحفاظ (ص: ٣١٠)، الشذرات (٢/ ٢٦٠).

(١) هدي الساري (ص: ٤٢٩).

(٢) وانظر أمثلة أخرى في مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (١/ ٣٨٠-٣٩١).

(٣) هو الحارث بن عبدالله الأعور الحُوتي الكوفي أبو زهير، صاحب علي، كذّبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، وليس له عند النسائي سوى حديثين، مات في خلافة ابن الزبير، أخرج له الأربعة.

الكاشف (رقم: ٨٥٩)، التقريب (رقم: ١٠٢٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٢٦).

(٤) ذكر من اختلف فيه النقاد (ص: ٥٥).

(٥) ذكر من اختلف فيه النقاد (ص: ٥٥).

(٦) هو عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوّاد، صدوق يخطىء، وكان مرجئا، أفرط ابن حبان، فقال: متروك، مات سنة ست ومائتين، أخرج له مسلم، والأربعة.

=

«كذاب»[1]، وهو معارض بتوثيق أئمة آخرين، فقد وثقه يحيى بن معين[2]، وأحمد[3]، والنسائي[4]، و الخليلي[5]، وقال أبو داود: ثقة، داعية إلى الإرجاء[6].

ومع كون عبدالمجيد ثقة عند كثير من النقاد إلا أن بعضهم ضعفه ضعفا قريبا محتملا يصلح حديثه معه للاعتبار، ومعظم من ضعفه أخذ عليه بدعة الإرجاء، والذي حمل القطان على إطلاق الكذب عليه غلوّه في بدعته.

قال ابن الجنيد: سمعت يحيى بن معين وذكر عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي روَّاد، فذكر من نبله وهيبته.

ثم قال: قال لي علي بن المديني: ما بدع عبدالمجيد إلا بحال الحميدي[7]، كان الحميدي ينهى عنه.

ثم قال يحي: وكان عبدالمجيد صدوقا، ما كان يرفع رأسه إلى السماء.

قال: وكانوا يعظمونه[8].

= الكاشف (رقم: ٣٤٣٥)، التقريب (رقم: ٤١٦٠)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٣٩).

(١) رواه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ٥٢).

(٢) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٣٤، ٣٦٠).

(٣) الكامل (٥/ ٣٤٤).

(٤) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٣٩).

(٥) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٣٩).

(٦) ميزان الاعتدال (٢/ ٦٤٨)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٣٩).

(٧) هو عبدالله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي أبو بكر، ثقة حافظ، فقيه، أجلّ أصحاب ابن عيينة، مات بمكة سنة تسع عشرة ومائتين، وقيل: بعدها، قال الحاكم: كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه إلى غيره، أخرج له أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٢٧٢١)، التقريب (رقم: ٣٣٢٠)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٨٩).

(٨) سؤالات ابن الجنيد ليحي بن معين (رقم: ٣٣٣).

وقال يحيى بن معين أيضا: إنما كان الحميدي وأولئك يقعون فيه، أرادوا أن يبذل لهم فلم يفعل، وهو ثقة في نفسه، إلا أنه كان يرى رأي الإرجاء، إلا أنه كان يروي عن قوم ضعفاء، وأما في نفسه فهو ثقة، يعني عبدالمجيد[1].

قال المَرُّوذي: سألته -يعني أحمد بن حنبل- عن عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد كيف هو؟

فقال: كان مرجئا، قد كتبت عنه، وكانوا يقولون: أفسد أباه[2] وكان منافرا لابن عيينة وكان أبو عبدالله يحدث عن المرجئ؟ إذا لم يكون داعية أو مخاصما[3].

وقال الفسوي: عبدالمجيد بن عبدالعزيز كان مبتدعا عنيدا داعية[4]. ثم ذكر قول ابن القطان السابق.

فهذا كله يدل على أن سبب ضعف عبدالمجيد عند من ضعفه يرجع إلى بدعته، ولهذا قال ابن عدي: وعامة ما أنكر عليه الإرجاء[5].

والمقصود أن قول يحيى القطان في عبدالمجيد «كذاب» يعني مبتدع وحينئذ فلا مانع أن يكون الراوي ثقة مع بدعته على ما تقدم في حكم رواية المبتدع.

فعبد المجيد هذا -عند التحقيق- يكون حسن الحديث بعيدا عن الوضع والترك

---

(١) سؤالات ابن الجنيد ليحي بن معين (رقم: ٦٧٢).

(٢) دعاه للإرجاء.

(٣) العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل -رواية المروذي- (رقم: ٢١٣).

(٤) المعرفة والتاريخ (٣/٥٢).

(٥) الكامل (٥/٣٤٦).

٤ - «مُنْكَرُ الحديث» بمعنى مطلق التفرد:

والمنكر في الغالب كما قال الذهبي: هو ما انفرد الراوي الضعيف به[١]، وقد يطلق على تفرد الثقة،: قال أبو بكر البَرْدِيجي الحافظ[٢]: المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين عن الصحابة لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث، إلا من الطريق الذي رواه فيكون منكرا.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي[٣]: ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة[٤]، أو هشام الدستوائي[٥] بحديث عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ، وهذا كالتصريح بأن ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك

---

(١) الموقظة (ص:٤٢).

(٢) هو الحافظ الإمام الثبت أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي البرذعي، نزيل بغداد، طوّف وصنّف، ثقة جليل، توفي في رمضان سنة ٣٠١ هـ.
تذكرة الحفاظ (٢/٧٤٦)، طبقات الحفاظ (ص:٣١٧)، شذات الذهب (٢/٢٣٤).

(٣) هو الإمام الحافظ المحدث الفقيه الواعظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد ابن رجب بن الحسن بن محمد بن مسعود السلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي، ولد في بغداد في ربيع الأول سنة ست وثلاثين وسبعمائة، وأكثر الاشتغال حتى مهر، وصنف شرح الترمذي وشرح علل الترمذي وشرح قطعة من البخاري وطبقات الحنابلة مات في رجب سنة ٧٩٥ هـ.
الدرر الكامنة (٣/١٠٨)، طبقات الحفاظ (ص:٥٤٠)، شذات الذهب (٦/٣٣٩).

(٤) هو سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري، ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة، مات سنة ست، وقيل: سبع وخمسين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ١٩٣٣)، التقريب (رقم: ٢٣٦٥)، تهذيب التهذيب (٤/٥٦).

(٥) هو هشام بن أبي عبدالله سَنبر أبو بكر البصري الدَستوائي، ثقة ثبت وقد رمي بالقدر، مات سنة أربع وخمسين ومائة وله ثمان وسبعون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٥٩٦٩)، التقريب (رقم: ٧٢٩٩)، تهذيب التهذيب (١١/٤٠).

الطريق فهو منكر، كما قاله الإمام أحمد في حديث عبدالله بن دينار[1] عن ابن عمر عن النبي ﷺ في النهي عن بيع الولاء وهبته[2][3].

وقد يطلق هذا الحكم أيضا، ويراد به مطلق التفرد، ومن ذلك ما جاء في ترجمة قَيْسِ بن أبي حازم[4] الثقة المشهور، تفرد كثير الرواية عن صحابة رسول الله ﷺ، حتى تفرد بالرواية عن تسعة من العشرة المبشرين بالجنة.

قال سفيان بن عيينة: ما كان بالكوفة أحد أروى عن أصحاب رسول الله ﷺ من قيس بن أبي حازم[5].

وقال أبو داود: أجود التابعين إسنادا قيس بن أبي حازم، روى عن تسعة من العشرة، لم يرو عن عبدالرحمن بن عوف، روى عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد[6].

---

(١) هو عبدالله بن دينار العدوي مولاهم أبو عبدالرحمن المدني مولى ابن عمر، ثقة، مات سنة سبع وعشرين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٢٧٠٨)، التقريب (رقم: ٣٣٠٠)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٩٨)، ومسلم (١٥٠٦) عن عبدالله بن دينار به.

(٣) شرح العلل (٢/ ٢٥٣).

(٤) هو قيس بن أبي حازم البجلي أبو عبدالله الكوفي، ثقة مخضرم، ويقال: له رؤية، وهو الذي يقال إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة، مات بعد التسعين أو قبلها وقد جاز المائة وتغير، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٤٥٩٦)، التقريب (رقم: ٥٥٦٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٤٦).

(٥) سير أعلام النبلاء (٤/ ١٩٩)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٤٦).

(٦) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم (رقم: ٣٩٧)، لم يذكر في هذا النص أبو عبدة بن الجراح وهو من العشرة اتفاقا، وهو داخل ضمنا لأن صاحب النص إنما استثنى عبدالرحمن بن عوف، وقد ذكر في «التهذيب» لقيس بن أبي حازم رواية عن أبي عبيدة، فلعله لم يذكر اختصارا للعلم بالمستثنى أو سقط على الناسخ.

وقال ابن خراش: كوفي جليل، وليس من التابعين أحد روى عن العشرة إلا قيس بن أبي حازم[1].

وهذا كله معارض بما روى علي بن المديني أن يحيى بن سعيد قال له: قيس بن أبي حازم منكر الحديث، ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير منها حديث «كِلاب الحَوْأب»[2] يعني أنه تفرد بأحاديث.

قال يعقوب بن شيبة[3]: أدرك قيس أبا بكر الصديق، وهو رجل كامل إلى أن قال: وهو متقن في الرواية، وقد تكلم أصحابنا فيه، فمنهم من رفع قدره وعظمه، وجعل الحديث عنه من أصح الأسانيد.

ومنهم من حمل عليه وقال: له أحاديث مناكير، والذين أَطْرَوْهُ حملوا عنه هذه الأحاديث على أنها عندهم غير مناكير،وقالوا هي غرائب.

ومنهم من لم يَحْمِلْ عليه في شيء من الحديث، وحمل عليه في مذهبه، وقالوا كان يحمل على علي، والمشهور أنه كان يقدم عثمان، ولذلك تجنب كثير من قدماء

---

(١) تهذيب التهذيب (٣٤٧/٨)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٠٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٠٠)، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٩٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٨٨)، والحَوْاب موضع بئر بين مكة والبصرة.

والحديث المشار إليه أخرجه الإمام أحمد المسند (٦/ ٥٢، ٩٧)، وصححه ابن حبان (٦٧٣٢)، والحاكم (٤٦١٣) من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس قال: لما أقبلت عائشة بلغت مياه بني عامر ليلا نبحت الكلاب، قالت: أي ماء هذا؟ قالوا: ماء الحوأب، قالت: ما أظنني إلا راجعة، فقال بعض من كان معها: بل تقدمين،فيراك المسلمون، فيصلح الله عز وجل ذات بينهم قالت: إن رسول الله ﷺ قال لها ذات يوم: وكيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوأب.

وقال ابن حجر في الفتح (١٣/ ٥٥): سنده على شرط الصحيح.

(٣) هو الحافظ العلامة يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور أبو يوسف السدوسي البصري، نزيل بغداد، صاحب المسند الكبير المعلل، ما صنف مسند أحسن منه، ولكنه ما أتمه، توفي سنة ٢٦٢ هـ. تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٧٧)، طبقات الحفاظ (ص:٢٥٨)، شذرات الذهب (٢/ ١٧٤).

الكوفيين الرواية عنه.

ومنهم من قال: إنه مع شهرته لم يرو عنه كبير أحد وليس الأمر عندنا كما قال هؤلاء، وأرواهم عنه إسماعيل بن أبي خالد(١)، وكان ثقة ثبتا، وبيان بن بِشْر، وكان ثقة ثبتا وذكر جماعة(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: ومراد القطان بالمنكر الفرد المطلق(٣).

وقال الحافظ الذهبي: ثقة حجة، كاد أن يكون صحابيا، وثقة ابن معين والناس، وقال علي ابن المديني، عن يحيى بن سعيد «منكر الحديث» ثم سمى له أحاديث استنكرها فلم يصنع شيئا، بل هي ثابتة، لا ينكر له التفرد في سعة ما روى، من ذلك حديث كلاب الحَوْأبِ(٤)(٥).

٥ - «مجهول» بمعنى صحابي لم يرو عنه أئمة التابعين:

ورواية المجهول بأقسامها لا تقبل عند أهل الحديث(٦)، كما أنه لا يسأل عن عدالة الصحابة رضوان الله عليهم، لتعديل الله لهم في كتابه(٧)، وعليه فلا يستقيم وصفهم بالجهالة، ومن أطلقه من حفاظ أهل الحديث أراد به معنى خاصا، وممن اشتهر بذلك الإمام أبو حاتم الرازي، فإنه وصف جماعة ممن ثبتت لهم الصحبة

---

(١) هو إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم البجلي، ثقة ثبت، مات سنة ست وأربعين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٣٦٩)، التقريب (رقم: ٤٣٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٥٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤/ ١٩٩-٢٠٠).

(٣) تهذيب التهذيب (٨/ ٣٤٧).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٩٢-٣٩٣).

(٥) وانظر أمثلة أخرى في مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (١/ ٤٠٩-٤٢٣).

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة (١/ ٣٢٤)، فتح المغيث (١/ ٣١٣)، توضيح الأفكار (٢/ ١٨٦-١٩٢).

(٧) انظر: الكفاية (ص: ٤٦)، فتح المغيث (٣/ ١٠٨).

بالجهالة.

قال في مدلاج بن عمرو: مجهول[1]، مع أن الحافظ ابن سعد قال فيه: شهد بدرا، وأحدا، والمشاهد كلها[2].

قال ابن حجر في توجيه كلامه: والمصنف أي: الذهبي ~ تبع ابن الجوزي في ذكره في الضعفاء؛ لكن صنع ابن الجوزي أخف؛ فإنه قال: قال أبو حاتم: مجهول، وكذا هو في كتاب ابن أبي حاتم، لكنه عدّه في جماعة من الصحابة في الأفراد من حرف الميم، وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة، لا يريد جهالة العدالة، وإنما يريد أنه من الأعراب الذي لم يرو عنهم أئمة التابعين[3][4].

وحينئذ لا يكون لهذا الوصف تأثير في الحكم على حديثه من هذا حاله.

٦- «ليس بالقوي» بمعنى « لا بأس به» أو «صدوق» أو «صالح» أو «ثقة»:

والأصل في هذا اللفظ أن يستعمل في الجرح، ودلالته اللغوية واضحة في ذلك، ولذلك جعله ابن أبي حاتم في المرتبة الثانية من مراتب الجرح حيث قال: وإذا أجابوا في الرجل

١- «بليّن الحديث» فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا.

٢- وإذا قالوا «ليس بقوي» فهو بمنزلة الأولى في كتبه حديثه إلا أنه دونه.

٣- وإذا قالوا «ضعيف الحديث» فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

---

(١) الطبقات الكبرى (٣/٩٨).

(٢) الجرح والتعديل (٨/٤٢٧).

(٣) لسان الميزان (٦/١٢).

(٤) وانظر أمثلة أخرى في مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (١/٤٣٠-٤٣٤).

٤ - وإذا قالوا «متروك الحديث» أو «ذاهب الحديث» أو «كذاب » فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديث، وهي المنزلة الرابعة[١].

ثم قال بعد ذلك: وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هنا إلى العارفين به العالمين له متأخرا بعد متقدم إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة رحمهما الله...[٢].

وقد يختلف استعمال كثير من النقاد لمصطلح «ليس بقوي» عما ذكره ابن أبي حاتم.

قال الذهبي: وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم «ليس بالقوي» يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثَّبت.

والبخاري قد يطلق على الشيخ «ليس بالقوي» ويريد أنه ضعيف[٣].

فهذا الإطلاق الواحد قد اختلف بين البخاري وأبي حاتم

وقال الذهبي أيضا: وقد قيل في جماعات: «ليس بالقوي» واحتُجَّ به، وهذا النسائي قد قال في عدة «ليس بالقوي». ويخرّج لهم في كتابه، قال: قولنا «ليس بالقوي» ليس بجرح مفسد[٤].

وحينئذ لا تعارض بين قول الحافظ في راو: ليس بالقوي، وقوله عنه أو قول آخر: صدوق، أو لا بأس به، أو صالح.

وهذا الاستعمال شائع بكثرة عند الإمام النسائي، ومن ذلك قوله

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣٨).

(٣) الموقظة (ص:ص٨٣).

(٤) الموقظة (ص:ص٨٢).

في الحسن بن الصباح البزار[1]: ليس بالقوي[2]، أي: ليس كأقوى ما يكون، وإلا فمطلق القوة ثابتة له، ولذلك قال فيه في موضع آخر: صالح»[3].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني متعقبا قول النسائي: وثقه أحمد، وأبو حاتم، وقال النسائي: صالح، وقال في «الكنى»: ليس بالقوي، قلت: هذا تليين هين[4][5].

(١) هو الحسن بن الصباح البزار أبو علي الواسطي، نزيل بغداد، صدوق يهم، وكان عابدا فاضلا، مات سنة تسع وأربعين ومائتين، أخرج له البخاري، والترمذي، والنسائي.
الكاشف (رقم: ١٠٣٨)، التقريب (رقم: ١٢٥١)، تهذيب التهذيب (٢/٢٥٢).

(٢) الميزان (١/٤٩٩)، التهذيب (٢/٢٥٢)، هدي الساري (ص: ٣٩٧).

(٣) الميزان (١/٤٩٩)،التهذيب (٢/٢٥٢)، هدي الساري (ص: ٣٩٧).

(٤) هدي الساري (ص: ٣٩٧).

(٥) وانظر أمثلة أخرى في مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (١/٤٣٩-٤٦٤).

۞ اختصاص أحد الحكمين بشيء معين:

ومما ينشأ عنه تعارض في مصطلحات الجرح والتعديل أن يكون الراوي في الأصل ثقة، وقد ضعف في حالة ما دون غيرها، فيوثقه جماعة من النقاد على حسب ذاك الأصل بعبارات مطلقة في التعديل، بينما يجرحه آخرون بعبارات مطلقة في الجرح حسب ما اختل فيه ضبطه، فتتعارض الأقوال والمصطلحات لذلك، فيحصل الإشكال، وذلك يستوجب النظر في دواعي هذا التعارض حتى يحكم على الراوي بحكم فصل.

وهذه الحالات قد تكون ضعفا في أحاديث معينة، أو في مكان دون مكان، أو زمان دون زمان، أو حال دون حال.

۞ حمل أحد الحكمين على أحاديث معينة:

ومن ذلك ما جاء في ترجمة إبراهيم بن بشار الرمادي[(١)]؛ فإن الجمهور على توثيقه وقبول روايته مطلقا، وغيرهم يجرحه بما يحمل على شيء معين.

فمما ورد في توثيقه قول الطيالسي[(٢)]: صدوق[(٣)].

وقول أبي عوانة[(٤)]: كان إبراهيم بن بشار ثقة من كبار أصحاب ابن عيينة، وممن سمع منه قديمًا[(٥)].

وقد أتقن إبراهيم حديث ابن عيينة واستوعب حفظه لكثرة سماعه وطول ملازمته.

قال يحيى بن معين: كان الحميدي لا يكتب عند سفيان بن عيينة، وإبراهيم ابن بشار أحفظهما[(٦)].

---

(١) هو إبراهيم بن بشار الرمادي أبو إسحاق البصري، حافظ له أوهام، مات في حدود الثلاثين ومائتين، أخرج له أبو داود، والترمذي.
الكاشف (رقم: ١٢٢)، التقريب (رقم: ١٥٥)، تهذيب التهذيب (١/ ٩٤).

(٢) هو سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي البصري، ثقة حافظ، غلط في أحاديث، مات سنة أربع ومائتين، أخرج له مسلم، والأربعة.
الكاشف (رقم: ٢٠٨٢)، التقريب (رقم: ٢٥٥٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٦٠).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٩٤).

(٤) هو وضّاح اليشكري الواسطي البزاز أبو عوانة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، مات سنة خمس أو ست وسبعين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٦٠٤٩)، التقريب (رقم: ٧٤٠٧)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٠٣).

(٥) تهذيب التهذيب (١/ ٩٥).

(٦) الثقات لابن حبان (٨/ ٧٣).

وقال يحيى بن الفضل[1]: ثنا إبراهيم الرمادي، وكان والله ثقة[2].

وقال أبو حاتم الرازي: صدوق[3].

وقال ابن عدي: وهو عندنا من أهل الصدق[4].

وقال ابن حبان: كان متقنًا ضابطًا، صحب ابن عيينة سنين كثيرة، وسمع أحاديثه مرارًا[5].

وقال أبو عبدالله الحاكم: ثقة من الطبقة الأولى من أصحاب ابن عيينة، جالس ابن عيينة نيفا وأربعين سنة[6].

وكلّ هذا معارض بقول البخاري فيه: يهم في الشيء بعد الشيء[7]، وهو محمول على أحاديث يسيرة بعينها، ولفظ البخاري مشعر بذلك.

وقد ذكر ابن عدي إبراهيم بن بشار في كتابه في الضعفاء، ولم ينقل فيه جرحا سوى ما قاله البخاري، ولم يذكر له حديثا أخطأ فيه إلا حديثا واحدا ساقه بإسناده إلى البخاري قال: قال لي إبراهيم الرمادي: حدثنا سفيان بن عيينة عن بريد[8] عن

---

(١) هو يحيى بن الفضل بن يحيى بن كيسان العنزي البصري الخِرقي، صدوق، مات سنة ست وخمسين ومائتين، أخرج له أبو داود، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٦٢٢٧)، التقريب (رقم: ٧٦٢٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٣١).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٩٥).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٩٠).

(٤) الكامل (١/ ٢٦٧).

(٥) الثقات لابن حبان (٨/ ٧٢).

(٦) نصب الراية (١/ ٤٠٣)، وذكره ابن حجر في التهذيب باختصار وبزيادة ثقة [مأمون]...انظر تهذيب التهذيب (١/ ٩٤).

(٧) التاريخ الكبير (١/ ٢٧٧).

(٨) هو بريد بن عبدالله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي، ثقة، يخطىء قليلا، أخرج له أصحاب =

أبي بردة[1] عن أبي موسى، عن النبي ﷺ: كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته[2] وَهَمٌ، وكان ابن عيينة يرويه مرسلاً[3].

ثم قال ابن عدي عقبه: وإبراهيم بن بشار هذا لا أعلم أنكر عليه إلا هذا الحديث الذي ذكره البخاري، وباقي حديثه عن ابن عيينة وأبي معاوية وغيرهما من الثقات مستقيم[4]، وهو عندنا من أهل الصدق.

فتبين بهذا أن البخاري يقصد بقوله: «يهم في الشيء بعد الشيء»، وهما معينًا وهو الحديث المذكور.

وقول النسائي في إبراهيم: ليس بالقوي[5] -ينبغي أن يحمل على هذا الجرح المعين، أو على ما رواه عن ابن عيينة، وهو رأى لبعض الأئمة في الرمادي، يرون تضعيفه فيما روى عن سفيان بن عيينة.

قال يحيى بن معين: ليس بشيء، لم يكن يكتب عند سفيان، وما رأيت في يده قلمًا قط، وكان يملي ما لم يقله سفيان[6].

= الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٥٥٢)، التقريب (رقم: ٦٥٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٧٧).

(١) هو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، قيل: اسمه عامر، وقيل: الحارث، ثقة، مات سنة أربع ومائة، وقيل غير ذلك، جاز الثمانين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٦٥٠٨)، التقريب (رقم: ٧٩٥٢)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢١).

(٢) أخرجه البخاري (٨٥٣)، ومسلم (١٨٢٩) من حديث ابن عمر.

(٣) الكامل (١/ ٢٦٧)، والحديث المذكور صحيح من غير هذا الطريق أخرجه البخاري في عدة مواضع منها: (رقم: ٧١٣٨)، ومسلم (رقم: ١٨٢٩) كلاهما من حديث ابن عمر.

(٤) في المطبوع من الكامل (١/ ٢٦٧): وهو مستقيم، وهو غير مستقيم، والمثبت من التهذيب (١/ ٩٤).

(٥) الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ١٧).

(٦) رواه العقيلي في الضعفاء (١/ ٤٧ -٤٨) من طريق معاوية بن صالح.

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي ذكر إبراهيم بن بشار الرمادي قال: كان يحضر معنا عند سفيان بن عيينة فكان يملي على الناس ما يسمعون من سفيان، فكان ربما أملى عليهم ما لم يسمعوا، يقول كأنه يغير الألفاظ، فتكون زيادة ليس في الحديث» -أو كما قال أبي- فقلت له يومًا: «ألا تتقي الله ويحك تُمِلَّ[1] عليهم ما لم يسمعوا

ولم يحمده أبي في ذلك، وذمه ذمًا شديدًا[2].

أفاد النصان عن يحيى وأحمد طعنًا في إبراهيم بن بشار الرمادي في سفيان بن عيينة لسببين هما:

١ - أن الرمادي لم يكن يكتب شيئا في مجلس سفيان، ولا يعبأ بتصحيح سماعه منه.

٢ - أنه كان يملي على الناس ألفاظًا لم يسمعوها في مجلس سفيان، يُغَيِّر ويزيد وينقص.

وذلك يطعن في ضبطه وأمانته -لو ثبت فعلاً-.

أما عن عدم كتابة إبراهيم في مجلس سفيان فمرده إلا أنه جالسه زمانا طويلا يقارب نصف قرن -كما تقدم من قول الحاكم- سمع فيه أحاديثه وحفظها، فصار بذلك في أعلى طبقات أصحابه، فمن كان هذا شأنه في الملازمة الطويلة والاستيعاب لحديث الشيخ لا يُلام إذا انشغل عن تصحيح وسماع ما حصَّله عدة مرات.

قال ابن حبان: كان متقنا ضابطا، صحب ابن عيينة سنين كثيرة، وسمع

---

(١) قال في المصابح المنير: أمللت الكتاب على الكاتب إملالا ألقيته عليه، وأمليت عليه إملاء، وجاء الكتاب العزيز بهما [وليملل الذي عليه الحق] البقرة٢٨٢ [فهي تملى عليه بكرة وأصيلا] الفرقان الآية ٥ .

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٥٨٦٥).

أحاديثه مرارا، ومن زعم أنه كان ينام في مجلس ابن عيينة فقد صدق، وليس هذا مما[1] يجرح مثله في الحديث، وذلك أنه سمع حديث ابن عيينة مرارا، والقائل بهذا رآه ينام في المجلس، حيث كان يجيء إلى سفيان ويحضر مجلسه للاستئناس لا للاستماع[2]، فنوم الإنسان عند سماع شيء قد سمعه مرارا ليس مما يقدح فيه، ولقد حدثنا أبو خليفة[3] ثنا إبراهيم الرمادي قال: ثنا سفيان بمكة وعَبَّادان[4] وبين السماعين أربعون[5] سنة[6].

وأما كون إبراهيم كان يملي على أصحاب سفيان يملي عدة مرات، عَلِمَ من خلالها عدم التزامه المجيء بلفظ الحديث وتساهله في الرواية بالمعنى، وهو مذهب سائغ عند كثير من المحدثين يرون جواز الرواية بالمعنى -بشروط- منهم سفيان بن عيينة.

قال علي بن خشرم: كان ابن عيينة ثقة يحدثنا فإذا سئل عنه بعد ذلك حدثنا

---

(١) في المطبوع من الثقات «ممن» والمثبت من تهذيب التهذيب (١/ ٩٥)، وهو أنسب؛ لأن الإشارة إلى النوم في المجلس هو المقصود بعدم الجرح في إبراهيم.

(٢) كذا في المطبوع من الثقات، والصواب «للسماع» لأنه المصطلح المستعمل عندهم.

(٣) هو الإمام الثقة محدث البصرة الفضل بن الحباب الجمحي البصري، محدث صادق مكثر عن طبقة الوقت، مات في جمادى الأولى سنة ٣٠ هـ، عن نحو مائة سنة.

تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٧٠)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٩٦)، شذرات الذهب (٢/ ٢٤٦).

(٤) هي موضع تحت البصرة قرب البحر الملح، نسبت إلى قوم مقيمون للعبادة والانقطاع، أو إلى عبّاد الرجل الكثير العبادة، وأما إلحاق الألف والنون فهو لغة مستعملة في البصرة ونواحيها، إذا سموا موضعا أو نسبوه إلى رجل أو صفة يزيدون في آخره ألفا ونونا، وقيل: هو حصن منسوب إلى عباد الحبطي

معجم البلدان (٤/ ٧٤)، معجم ما استعجم (٣/ ٩١٦).

(٥) في المطبوع (أربعين سن) وهو خطأ.

(٦) الثقات (٨/ ٧٢-٧٣).

بغير لفظه الأول، والمعنى واحد[١].

وقال يحيى بن سعيد القطان: قلت لابن عيينة: كنت تكتب الحديث وتحدث اليوم وتزيد في إسناده، أو تنقص منه؟ فقال: عليك بالسماع الأول فإني قد سئمت[٢].

وبهذا يعلم أن الذي أنكره يحيى وأحمد على إبراهيم لا يوجب قدحا، لأنه أوسع رواية منهما عن سفيان، وقد قال الإمام أحمد نفسه: كأن سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار ليس هو سفيان بن عيينة، يعني مما يغرب عنه وكان مكثرا عنه[٣].

والإغراب إنما يضر الراوي إذا لم يكن مكثرا ولم يكن عارفا بمن يفرد عنه، أما إبراهيم فقد كان راوية مكينا في سفيان، ولذلك كان أصحاب ابن عيينة يجتمعون عليه ليعيد عليهم الإملاء.

ونخلص من هذا كله إلى أن إبراهيم الرمادي ثقة كما ثبت ذلك عن عدد من النقاد، وما عارض ذلك من تجريح نقاد آخرين محمول على وهم في حديث معين، وأسوأ أحوال إبراهيم أن يحمل كلام النقاد فيه -لو صح- على روايته عن ابن عيينة[٤].

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي (ص: ٢١٠).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ١٠٧)، فتح المغيث (٤/ ٣٨٦).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٩٤).

(٤) وانظر مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (١/ ٤٨١)، ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (٢/ ٧٠٥-٧١٠).

۞ حمل الضعف على ما حدث به الراوي حال الاختلاط:

ومن ذلك ما وقع لعطاء بن السائب[1]، فإنه كان قد اختلط، وقبل ذلك كان ثقة صدوقا في الرواية، وقد قال فيه أحمد: ثقة ثقة رجل صالح[2]، ووثقه يحيى بن معين[3]، وقد عورض هذا كله بقول الدار قطني: تركوه[4].

وهذا الترك الذي عناه الدارقطني محمول على ما كان منه بعد اختلاطه، ولهذا قال ابن حجر: ولعله أراد بالترك ما يتعلق بحديثه في الاختلاط[5].

قال الإمام أحمد: من سمع منه قديما كان صحيحا، ومن سمع منه حديثًا لم يكن بشيء

وقال أبو حاتم الرازي: كان عطاء بن السائب محله الصدق قديمًا قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغير حفظه في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من عطاء سفيان وشعبة، وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضيل[6] ففيه غلط

---

(١) هو عطاء بن السائب أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي صدوق اختلط من الخامسة مات سنة ست وثلاثين ومائة، أخرج له البخاري، والأربعة.
الكاشف (رقم: ٣٧٩٨)، التقريب (رقم: ٤٥٩٢)، تهذيب التهذيب (١٨٣/٧).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٣٤/٦).

(٣) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٢٤٩).

(٤) سؤالات الحاكم للدار قطني في الجرح والتعديل (رقم:٤٤٨).

(٥) تهذيب التهذيب (١٨٥/٧).

(٦) هو محمد بن فضيل بن غَزْوان الضبي مولاهم أبو عبدالرحمن الكوفي، صدوق عارف، رمي بالتشيع، مات سنة خمس وتسعين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٥١١٥)، التقريب (رقم: ٦٢٢٧)، تهذيب التهذيب (٣٥٩/٩).

واضطراب رفع أشياء كان يرويها عن التابعين فرفعها إلى الصحابة[1][2].

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٤)، ووقع فيه (...كان يرويه... فرفعه إلى الصحابة) والمثبت من تهذيب التهذيب (٧/ ١٨٥).

(٢) وانظر مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (١/ ٤٩٢).

حمل الضعف على رواية الراوي عن أهل بلد معين:

ومن ذلك ما جاء في ترجمة إسماعيل بن عياش[1]، فإنه ثقة في روايته عن أهل الشام، ضعيف في رواية غيرهم من أهل الحجاز والعراق، وقد أثنى على حفظه في الجملة أئمة، وأطلق تضعيفه أئمة، وفصل فيه آخرون.

ومما جاء في توثيقه قول يزيد بن هارون: ما رأيت عربيًا أحفظ من إسماعيل بن عياش[2].

وقال عبدالله بن أحمد: قال أبي لداود بن عمرو[3] وأنا أسمع: كم كان يحفظ إسماعيل؟، قال: شيئًا كثيراً، قال: كان يحفظ عشرة آلاف؟ قال: عشرة آلاف، وعشرة آلاف، وعشرة آلاف! فقال أبي: هذا كان مثل وكيع[4].

وقال أبو اليمان: كان أصحابنا لهم رغبة في العلم وطلب شديد بالشام والمدينة ومكة، وكانوا يقولون: نجهد في الطلب، ونتعب أبداننا ونغيب، فإذا جئنا وجدنا كل ما كتبنا عند إسماعيل[5].

---

(١) هو إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي أبو عتبة الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلّط في غيرهم، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائة وله بضع وسبعون سنة، أخرج له الأربعة.
الكاشف (رقم: ٤٠٠)، التقريب (رقم: ٤٧٣)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٨٠).

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود (رقم:١٧٢٢).

(٣) هو داود بن عمرو بن زهير بن عمرو بن جميل الضبي أبو سليمان البغدادي، ثقة، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين، وهو من كبار شيوخ مسلم، أخرج له مسلم، والنسائي.
الكاشف (رقم: ١٤٥٥)، التقريب (رقم: ١٨٠٣)، تهذيب التهذيب (١٦٩/٣).

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٢٨١).

(٥) رواه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٢٣).

وقال يحيى بن معين: ثقة[١].

وقال علي بن المديني: رجلان هما صاحبا حديث بلدهما: إسماعيل بن عياش، وعبد الله ابن لهيعة[٢].

وقال الفسوي: ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام، ولا يدفعه داع، وأكثر ما تكلموا قالوا: يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين[٣].

ومما جاء في تضعيفه قول عمرو بن علي الفلاَّس[٤]: كان عبدالرحمن لا يحدث عنه[٥].

وقول ابن المبارك: لا أستحْلي حديثه[٦].

وقال أبو إسحاق الفزاري[٧]: ذاك رجل لا يدري ما يخرج من رأسه[٨].

---

(١) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٥٠٣٢).

(٢) رواه العقيلي في الضعفاء (١/٨٩).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/٤٢٤).

(٤) هو الحافظ الإمام الثبت عمرو بن علي بن بحر بن كنيز أبو حفص الباهلي البصري الصيرفي الفلاس أحد الأعلام، قال أبو زرعة: ذاك من فرسان الحديث، لم نر بالبصرة أحفظ منه ومن ابن المديني والشاذكوني، توفي بسامرا سنة ٢٤٩ هـ.

تذكرة الحفاظ (٢/٤٨٧)، طبقات الحفاظ (ص: ٢١٤)، شذرات الذهب (٢/١٢٠).

(٥) رواه ابن عدي في الكامل (١/٢٩١)، والعقيلي في الضعفاء (١/٩٠).

(٦) تهذيب التهذيب (١/٢٨٣).

(٧) هو إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري الإمام أبو إسحاق، ثقة حافظ له تصانيف، مات سنة خمس وثمانين ومائة وقيل بعدها، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ١٨٦)، التقريب (رقم: ٢٣٠)، تهذيب التهذيب (١/١٣١).

(٨) رواه العقيلي في الضعفاء (١/٨٩).

وقال أيضًا: ولا تكتبوا عن إسماعيل بن عياش عن من يعرف، ولا عن من لا يعرف[1].

وهذا غلو منه ~ وإسراف، يعارض كلام أئمة هذا الشاة، كما تقدم، ولعله من قبيل كلام الأقران في بعضهم بعض؛ فإن كليهما من أهل الشام.

وقال أبو حاتم الرازي: هو لين يكتب حديثه لا أعلم أحدًا كفّ عنه إلا أبو إسحاق الفزاري[2].

وقال النسائي: ضعيف[3].

وقال ابن خزيمة[4]: لا يحتج به[5].

وقال الحاكم: هو مع جلالته انفرد بحديث لم يقبل منه لسوء حفظه[6].

ومما جاء في تفصيل أمره، قول الإمام أحمد: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايتُه عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح[7].

وقال مُضَرّ بن محمد الأسدي[8]: سألت يحيى بن معين عن إسماعيل بن

---

(١) رواه العقيلي في الضعفاء (١/ ٩٠).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ١٩٢).

(٣) الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٣٤).

(٤) هو الحافظ الكبير امام الأئمة شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، قال أبو علي النيسابوري: كان بن خزيمة يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارىء السورة، توفي سنة ٣١٠ هـ.

تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٢١)، طبقات الحفاظ (ص: ٣١٣)، شذرات الذهب (٢/ ٢٦٢).

(٥) الميزان (١/ ٢٤٤)، التهذيب (١/ ٢٨٣).

(٦) التهذيب (١/ ٢٨٣).

(٧) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ١٩٢).

(٨) هو مضر بن محمد بن خالد بن الوليد بن مضر أبو محمد الأسدي، قال الدارقطني: بغدادي ولي قضاء =

عياش.

فقال: عن الشاميين حديثه صحيح: وإذا حدث عن العراقيين والمدنيين خَلَّطَ وما شئتَ[1].

وقال الجوزجاني: كان من أروى الناس عن الكذابين، وهو في حديث الثقات من الشاميين أحمد منه في حديث غيرهم[2].

وقال علي المديني: كان يوثَّق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام، ففيه ضعف[3].

وقال البخاري: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غيرهم ففيه نظر[4].

وقال دُحيم[5]: إسماعيل بن عياش في الشاميين غاية، وخلَّط عن المدنيين[6].

= واسط وكان راوية لحروف القراءات، ووثقه، توفي سنة ٢٧٧ هـ.

المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/ ٧٩)، تاريخ بغداد (١٣/ ٢٦٨)، تاريخ دمشق (٥٨/ ٢٨٨).

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٢٤٣).

(٢) أحوال الرجال (رقم: ٣١٢).

(٣) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني (رقم: ٢٣٣).

(٤) سير أعلام النبلاء (٨/ ٣١٩)، وانظر نحوه التاريخ الكبير (١/ ٣٦٩-٣٧٠)، ففيه النص باختصار.

(٥) هو الحافظ الفقيه الكبير عبدالرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون القرشي أبو سعيد الأموي مولاهم الدمشقي المعروف بدحيم، الأوزاعي المذهب محدث الشام، قال أبو داود: حجة لم يكن بدمشق في زمنه مثله، مات بالرملة سنة ٢٤٥ هـ.

تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٨٠)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢١١)، شذرات الذهب (٢/ ١٠٨).

(٦) سير أعلام النبلاء (٨/ ٣١٩).

وقال الفلاس: إذا حدث عن أهل بلده، فصحيح، وليس بشيء في المدنيين[1].

وقال أبو زرعة الرازي: صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين[2].

وقال النسائي: صالح في حديث أهل الشام[3].

وقال العقيلي: إذا حدث عن غير أهل الشام اضطرب وأخطأ[4].

وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث التي أمليتها من رواية ابن عياش عن أهل الشام يحمل بعضها بعضًا، وسوى هذه الأحاديث، إذا رواه ابن عياش عن أهل الشام فهو مستقيم، وإنما يخلط ويغلط في حديث العراق والحجاز[5].

وحينئذ يجب حمل قول من أطلق تضعيفه أو توثيقه على هذا التفصيل، وبه يزول التعارض.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٨/٣١٩).

(٢) الجرح والتعديل (٢/١٩٢).

(٣) التهذيب (١/٢٨٣).

(٤) التهذيب (١/٢٨٢).

(٥) الكامل (١/٢٩٦).

حمل التضعيف على ما حدث به الراوي من حفظه:

ومن ذلك ما قيل في حفص بن غياث[١] فقد أثنى عليه الأئمة

قال يحيى بن معين: حفص بن غياث ثقة[٢].

وقال عبدالخالق بن منصور عن ابن معين: صاحب حديث له معرفة[٣].

وقال أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي[٤]: قلت لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: من أثبت عندك شعبة أو حفص بن غياث، يعني في جعفر بن محمد[٥]؟

فقال: ما منهما إلا ثَبْتُ، وحفص أكثر رواية، والقليل من شعبة كثير[٦].

قال العجلي: ثقة، مأمون، فقيه، وكان على قضاء الكوفة وكان وكيع ربما يسأل عن الشيء فيقول: اذهبوا إلى قاضيها فاسألوه، وكان سَخِيًّاً عفيفا مسلما[٧].

---

(١) هو حفص بن غِياث بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي القاضي، ثقة فقيه، تغير حفظه قليلا في الآخر، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة وقد قارب الثمانين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ١١٦٥)، التقريب (رقم: ١٤٣٠)، تهذيب التهذيب (٢/٣٥٨).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/١٨٥).

(٣) تهذيب التهذيب (٢/٣٥٨).

(٤) هو محمد بن الحسين بن إبراهيم العامري أبو جعفر بن إشكاب البغدادي الحافظ، صدوق، مات سنة إحدى وستين ومائتين، أخرج له البخاري، وأبو داود، والنسائي.

الكاشف (رقم: ٤٨٠٠)، التقريب (رقم: ٥٨٢١)، تهذيب التهذيب (٩/١٠٦).

(٥) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو عبدالله المعروف بالصادق، صدوق فقيه إمام، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، أخرج له مسلم، والأربعة.

الكاشف (رقم: ٧٩٨)، التقريب (رقم: ٩٥٠)، تهذيب التهذيب (٢/٨٨).

(٦) تهذيب التهذيب (٢/٣٥٩).

(٧) الثقات للعجلي (رقم: ٣١٠)، ووقع في السير (٩/٢٣): «شيخا» من المشيخة بدل سخيا من السخاء =

وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونا ثَبْتا إلا أنه كان يدلس[(١)].

وقال أبو حاتم الرازي: حفص أتقن وأحفظ من أبي خالد الأحمر[(٢)][(٣)].

وقال أبو داود: كان عبدالرحمن بن مهدي لا يقدِّم بعد الكبار من أصحاب الأعمش[(٤)] غير حفص بن غياث[(٥)].

وقال ابن خراش: ثقة[(٦)].

وقال النسائي: ثقة[(٧)].

ومع هذا كله فقد قال داود بن رُشَيد[(٨)]: حفص كثير الغلط[(٩)].

= الذي هو الجود.

(١) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٦٢).

(٢) هو سليمان بن حيان الأزدي أبو خالد الأحمر الكوفي، صدوق يخطىء، مات سنة تسعين ومائة أو قبلها وله بضع وسبعون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٢٠٨٠)، التقريب (رقم: ٢٥٤٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٥٩).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ١٨٦).

(٤) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع لكنه يدلس، مات سنة سبع وأربعين ومائة أو ثمان، وكان مولده أول سنة إحدى وستين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٢١٣٢)، التقريب (رقم: ٢٦١٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٩٥).

(٥) سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ١٨٧٩).

(٦) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٥٨).

(٧) سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٥٨).

(٨) هو داود بن رُشَيد الهاشمي مولاهم الخوارزمي، نزيل بغداد، ثقة، مات سنة تسع وثلاثين ومائتين، أخرج له أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي.

الكاشف (رقم: ١٤٣٨)، التقريب (رقم: ١٧٨٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٥٩).

(٩) سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٥)، ميزان الاعتدال (١/ ٥٦٧)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٥٨).

وقال ابن عمار: كان لا يحفظ حسنا وكان عَسِرا[1].

وهذا محمول على ما حدث به من حفظه؛ فإنه قد ساء حفظه بعد ما تولى القضاء، وذلك لهجره كتبه، وعدم تعاهدها ومراجعتها.

قال أبو داود: كان حفص بأَخَرَه دخله وكان يحفظ[2].

وقال أبو زرعة الرازي: حفص بن غياث ساء حفظه بعد ما استقضى، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح وإلا فهو كذا[3]

وقال صالح بن محمد: حفص لما وَلِيَ القضاء جفا كتبه[4].

وقال يعقوب: ثقة ثبت إذا حدث من كتابه ويُتَّقى بعض حفظه[5][6].



(١) تهذيب التهذيب (٢/٣٥٨-٣٥٩).

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ٥٨٠).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/١٨٦).

(٤) تهذيب التهذيب (٢/٣٥٩).

(٥) تهذيب التهذيب (٢/٣٥٨).

(٦) وانظر مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (١/٥١٦).

الفصل الثاني

أسباب تعارض الجرح والتعديل

الصادرة من إمام واحد

* *   * ** *   * *

۞ أسباب تعارض الجرح والتعديل الصادرة من إمام واحد:

عدم ثبوت الجرح عن الناقد:

ومن ذلك ما جاء في ترجمة أبان بن يزيد العطار[1].

قال يحيى بن معين: كان يحيى بن سعيد يروي عن أبان بن يزيد العطار، ومات وهو يروي عنه[2].

وقد عارض هذا النقل عن يحيى القطان قول محمد بن يونس (الكُديمي)[3]: سمعت علي بن عبدالله يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: لا أروي عن أبان العطار[4]

فهذا النقل الأخير عن يحيى القطان لا يثبت عنه. لأنه من رواية الكديمي، وهو متكلم فيه، متهم بوضع الحديث[5].

قال الذهبي ~ : وروي عن يحيى القطان أنه قال: لا أحدث عنه،

(١) هو أبان بن يزيد العطار البصري أبو يزيد، ثقة له أفراد، مات في حدود الستين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه.
الكاشف (رقم: ١١١)، التقريب (رقم: ١٤٣)، تهذيب التهذيب (١/ ٨٧).

(٢) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٧٦٨).

(٣) هو محمد بن يونس بن موسى بن سليمان الكُديمي أبو العباس السامي البصري، ضعيف ولم يثبت أن أبا داود روى عنه، مات سنة ست وثمانين ومائتين.
السير (١٣/ ٣٠٢)، التقريب (رقم: ٦٤١٩)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٨٥).

(٤) رواه ابن عدي في الكامل (١/ ٣٩٠).

(٥) قال ابن عدي في الكديمي: «اتهم بوضع الحديث وسرقته وادعى رواية قم لم يرهم ورواية عن قوم لا يعرفون وترك عامة مشايخنا الرواية عنه الكامل (٦/ ٢٩٢).

وهذا لم يصح[1].

وقال أيضاً: روى الكديمي، وليس بمعتمد[2].

وقال الحافظ ابن حجر -بعد أن ذكر النص السابق عن الكديمي- والكديمي ليس بمعتمد[3].

وبذلك يتبين أن ليحيى القطان قول واحد لا يختلف في أبان بن يزيد العطار[4].

---

(١) الثقات الذين تكلم فيهم بما لا يوجب الرد للذهبي (رقم: ٥٤).

(٢) ميزان الاعتدال (١/١٦).

(٣) تهذيب التهذيب (١/٨٧).

(٤) وانظر أمثلة أخرى في: ضوابط الجرح والتعديل (ص: ٧٦)، أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم (ص: ٤٢-٤٦)، (ص: ٤٧-٥٠)، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (٢/٥٣٥-٥٤٦)، ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (٢/٦٨١).

۞ التشابه بين أسماء النقاد:

ومن ذلك ما جاء في ترجمة أسامة بن زيد الليثي[١].

قال عباس الدوري، وابن أبي مريم[٢] عن يحيى بن معين: ثقة[٣]، وقال في رواية الدارمي عنه: ليس به بأس[٤]، وقال في رواية ابن الجنيد عنه: مديني صالح ليس بذاك[٥].

وهذا كلّه يتعارض مع ما نقله ابن الجوزي من أن يحيى بن معين ترك حديثه بأخرة[٦].

وعند التحقيق يتبين أن هذا ما ذهب إليه يحيى بن سعيد القطان لا يحيى بن معين، والسبب في ذلك الخطأ من الناقل حيث اشتبه عليه الاسمين، لتشابهما في الاسم الأول.

وبيان ذلك ما جاء في سؤالات الحاكم للدارقطني أنه قال: قد كان يحيى القطان حدث عنه، ثم تركه، وقال إنه حدث عن عطاء عن جابر أن النبي ﷺ قال:

---

(١) هو أسامة بن زيد الليثي مولاهم أبو زيد المدني، صدوق يهم، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة وهو ابن بضع وسبعين، أخرج له مسلم، والأربعة.
الكاشف (رقم: ٢٦٣)، التقريب (رقم: ٣١٧)، تهذيب التهذيب (١/ ١٨٣).

(٢) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء أبو محمد المصري، ثقة ثبت فقيه، مات سنة أربع وعشرين ومائتين وله ثمانون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ١٨٦٨)، التقريب (رقم: ٢٢٨٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٦).

(٣) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٦٦٥)، الكامل (١/ ٣٩٤).

(٤) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ١١٨).

(٥) سؤالات ابن الجنيد (رقم: ٥٤٧).

(٦) الضعفاء والمتروكين (رقم: ٢٨٩).

منى كلها منحر[١]، فقال يحيى: اشهدوا عليّ أني تركت حديثه[٢].

وقد نبه الحافظ الذهبي على ذلك فقال: وجاء عن يحيى بن معين أنه ثقة، وجاء عنه قال: ترك حديثه بأخرة، وهذا وهم، بل هذا القول الأخير هو قول يحيى بن سعيد فيه، وقد روى عباس عن يحيى: ثقة، وروى أحمد بن أبي مريم عن يحيى: ثقة حجة، فابن معين حسن الرأي في أسامة[٣][٤].

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨) عن حقص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر.

(٢) سؤالات الحاكم (رقم: ٢٨٥).

(٣) السير (٣٤٣/٦).

(٤) أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم (ص: ١٢-١٨)، ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (٦٩٤/٢).

۞ وقوع سقط في كلام الناقد:

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في ترجمة زياد بن عبدالله البكائي[(١)].

قال البخاري في ترجمة زياد بن عبدالله: وقال ابن عقبة السدوسي[(٢)] عن وكيع: هو أشرف من أن يكذب[(٣)].

وقال الترمذي[(٤)]: وسمعت محمد بن إسماعيل يذكر عن محمد بن عقبة قال: قال وكيع: زياد بن عبدالله مع شرفه يكذب في الحديث[(٥)].

فالتعارض ظاهر بين النصين، ولا مجال للجمع بينهما بضرب من التأويل إذ مخرجهما واحد، والذي في الترمذي خطأ، سببه وقوع سقط - ولعله من الناسخ - في سياق كلام وكيع، وأصل الكلام: زياد بن عبدالله مع شرفه لا يكذب في الحديث، فسقط من الكلام لفظ «لا».

---

(١) هو زياد بن عبدالله بن الطفيل العامري البَكّائي أبو محمد الكوفي، صدوق، ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعا كذبه، وله في البخاري موضع واحد متابعة، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة، أخرج له البخاري، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ١٦٩٦)، التقريب (رقم: ٢٠٨٥)، تهذيب التهذيب (٣/٣٢٣).

(٢) هو محمد بن عقبة بن هَرِم السدوسي البصري، صدوق يخطىء كثيرا، أخرج له البخاري في الأدب المفرد.
التقريب (رقم: ٦١٤٤)، تهذيب التهذيب (٩/٣٠٨).

(٣) التاريخ الكبير (٣/٣٦٠)، وعنه العقيلي في الضعفاء (٢/٨٠)، وابن حبان في المجروحين (١/٣٠٧)، وابن عدي في الكامل (٣/١٩١).

(٤) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي أبو عيسى، صاحب الجامع، أحد الأئمة، مات سنة تسع وسبعين ومائتين.
الكاشف (رقم: ٥١٠٢)، التقريب (رقم: ٦٢٠٦)، تهذيب التهذيب (٩/٣٤٤).

(٥) سنن الترمذي (رقم: ١٠٩٧)، كتاب النكاح: باب ما جاء في الوليمة.

وهذا الخطأ قديم من الناسخ، وقد نبه عليه الحافظ ابن حجر، فقد قال: ووقع في جامع الترمذي في النكاح عن البخاري عن محمد بن عقبة عن وكيع قال: زياد مع شرفه يكذب في الحديث ، والذي في تاريخ البخاري عن ابن عقبة عن وكيع: زياد أشرف من أن يكذب ، وكذا ساقه الحاكم أبو أحمد في الكنى بإسناده عن وكيع، وهو الصواب ولعله سقط من رواية الترمذي « لا »، وكان فيه «... مع شرفه لا يكذب في الحديث، فتتفق الروايات والله أعلم(١).

(١) تهذيب التهذيب (٣/٣٢٤).

۞ تصرف الناقل في عبارة الجرح أو التعديل:

ومن ذلك ما جاء في ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي[1] أن عثمان بن أبي شيبة نقل عن ابن مهدي قوله فيه: لصّ يسرق الحديث[2]، وهذا جرح شديد يسقط به حديث الراوي.

وهو معارض بما نقل عن عبدالرحمن بن مهدي نفسه أنه قال: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة، والثوري[3].

فشعبة، والثوري جبلان في الحفظ، ومع ذلك فإسرائيل أضبط منهما لحديث أبي إسحاق السبيعي.

والتحقيق: أن ابن مهدي قال: كان إسرائيل في الحديث لصّا، وما بعده تفسير من عثمان بن أبي شيبة لقول ابن مهدي أدرجه ضمن كلامه

وبيان ذلك أن أبا بكر بن شيبة، قال سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: كان إسرائيل في الحديث لصاً ، وقال ابن أبي شيبة عقبها: لم يرد أن يذمه[4].

ونقل هذا ابن أبي حاتم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، وقال: يعني أنه يتلقف العلم تلقفاً[5].

---

(١) هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي، ثقة تكلم فيه بلا حجة، مات سنة ستين ومائة وقيل بعدها، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٣٣٦)، التقريب (رقم: ٤٠١)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٢٩).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٢٣٠).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٢٣٠).

(٤) رواه عبدالله بن أحمد عن أبيه في العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٥٦٠٩).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٠).

فكل هذا يبين أن عثمان بن أبي شيبة فسّر نص ابن مهدي بما لم يرده، ونسبه إليه، وحينئذ فلا تعارض في كلام يحيى القطان في إسرائيل بن أبي إسحاق[1].

(١) وانظر مضطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (٢/٥٦١-٥٧١).

التصحيف في أقوال الجرح والتعديل أو في أسماء الرواة:

فمن الضرب الأول ما جاء في ترجمة يحيى بن يمان[1]، قال أبو بكر بن عياش[2] فيه: ذاك ذاهب [الحديث][3].

هكذا نقل هذا النص في ميزان الاعتدال للذهبي، وأشار محقق الكتاب إلى أن الزيادة بين المعقوفين ليست في نسخة «س »، وهذا جرح شديد، يوجب وهاء حديثه.

وقد عارض ما نقل عن أبي بكر بن عياش نفسه في يحيى بن يمان قوله: ذاك راهب[4] ، تشبيهاً له بالراهب في كثرة عبادته وانقطاعه للطاعة.

فالقولان معاً عن أبي بكر بن عياش، أحدهما جرح في ابن يمان، والآخر توثيق له، وثناء على عدالته، والتعارض بينهما واضح باعتبار صدورهما من ناقد واحد.

والتحقيق أن النص الأول عن أبي بكر بن عياش تصحيف من الناسخ أو من المحقق، أو منهما فإن المحقق أشار إلى زيادة [الحديث] ليس في بعض النسخ.

---

(١) هو يحيى بن يمان العجلي الكوفي، صدوق عابد يخطىء كثيرا، وقد تغير، مات سنة تسع وثمانين ومائة، أخرج الستة إلا البخاري.

الكاشف (رقم: ٦٢٧٤)، التقريب (رقم: ٧٦٧٩)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٦٧).

(٢) هو أبو بكر بن عيّاش بن سالم الأسدي الكوفي المقرىء الحناط، مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه، وقيل: في اسمه عشرة أقوال، ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح، مات سنة أربع وتسعين ومائة، وقيل: قبل ذلك بسنة أو سنتين وقد قارب المائة، وروايته في مقدمة مسلم، وعند الأربعة.

الكاشف (رقم: ٦٥٣٥)، التقريب (رقم: ٧٩٨٥)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٣٧).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ٤١٦).

(٤) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠٦).

وأصل الكلام « ذاك راهب» من الرهبانية، استدارت الراء قليلاً فصارت دالاً، فقرئت « ذاك ذاهب » بالمعجمة، ثم أضاف إليها ناسخ آخر باجتهاد كلمة [الحديث]، لبيان المعنى.

وقد وردت العبارة على الصواب في «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين[(١)]، وجاءت في «تهذيب التهذيب» موضحة المعنى خشية وقوع التصحيف فيها: ذاك راهب يعني: لعبادته[(٢)].

ومن الضرب الثاني ما جاء في ترجمة عثمان البَتّي[(٣)]، وفيها أن معاوية بن صالح قال سمعت ابن معين يقال: عثمان البتي ضعيف[(٤)]، بينما نقل عباس الدوري عن يحيى بن معين قوله: البتي ثقة[(٥)].

والتعارض ظاهر بين النصين، والتحقيق أنهما في راويين مختلفين يشتبهان في الاسم والنسبة.

أحدهما: عثمان البتي، وهو ثقة عند ابن معين وعند غيره.

والآخر: عثمان البُري[(٦)] بضم الباء ثم راء بعدها ياء نسبة، وهذا ضعيف عند

---

(١) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (رقم: ١٦١٢)، وانظر سير أعلام النبلاء (٣٥٧/٨).

(٢) تهذيب التهذيب (٢٦٧/١١).

(٣) هو عثمان بن مسلم البَتّي أبو عمرو البصري، ويقال: اسم أبيه سليمان، صدوق، عابوا عليه الإفتاء بالرأي، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، أخرج له الأربعة.
الكاشف (رقم: ٣٧٤٠)، التقريب (رقم: ٤٥١٨)، تهذيب التهذيب (١٣٩/٧).

(٤) تهذيب التهذيب (١٣٩/٧).

(٥) تاريخ يحيى بن معين - رواية عباس الدوري - (رقم: ٣٦٨٢).

(٦) هو عثمان بن مقسم البري أبو سلمة الكندي البصري أحد الأئمة الاعلام على ضعف في حديثه، أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما.
المجروحين (١٠١/٢)، الكامل (١٥٥/٥)، لسان الميزان (١٥٥/٤).

ابن معين وغيره، غير أن معاوية بن صالح تصحّف عليه البري إلى البتي، فنقل كلام ابن معين في «البري» في «البتي» خطأ.

قال النسائي: عثمان البتي أنا معاوية بن صالح عن ابن معين قال: عثمان البتي ضعيف.

وقال النسائي: هذا عندي خطأ، ولعله أراد عثمان البري[١].

ويؤيد ما قال النسائي أمور:

١ - أن الدوري نقل قول ابن معين ضعيف في البري[٢]، ونقل فيه أيضاً قوله: ليس بشيء[٣]، ونقل ذلك أيضا ابن محرز عن ابن معين[٤].

٢ - أن ابن عدي نقل تضعيف ابن معين لعثمان البري من طريق معاوية بن صالح عنه[٥].

وهذا يدل على أن معاوية اضطرب فيه، فتارة كان يحدث به على الصواب، وتارة يقع له فيه التصحيف إن ثبت النقل عنه.

وقد تابع ابن معين على توثيق عثمان البتي سائر النقاد، فقد وثقه أحمد[٦]، وابن سعد[٧]، والدارقطني[٨].

---

(١) تهذيب التهذيب (١٣٩/٧).

(٢) تاريخ يحيى بن معين - رواية عباس الدوري - (رقم: ٣٤٨٣).

(٣) معرفة الرجال ليحي بن معين -رواية ابن محرز- (رقم: ٧٩).

(٤) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٣٠٠).

(٥) الكامل (١٦٥/٥).

(٦) الجرح والتعديل (١٦٨/٦).

(٧) الطبقات الكبرى (١٩١/٧).

(٨) تهذيب التهذيب (١٥٤/٧).

وأما البري فكما ضعفه ابن معين، ضعفه غيره من النقاد.

قال الإمام أحمد: عثمان البري حديثه منكر، وكان رأيه رأي سوء(١).

وقال الجوزاني: عثمان البري كذاب، كذبه الثوري على سهولته(٢).

وقال عمرو بن علي: صدوق، ولكن أكثر الغلط والوهم، وكان صاحب بدعة(٣).

وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث(٤).

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة وذكر عثمان البري فأومى إلى لسانه وقبض عليه، فقلت: يقول: أبي كذاب، قال: هو مثل أبي جزي(٥)(٦)(٧).

---

(١) في الجرح والتعديل (٦/١٦٨).

(٢) أحوال الرجال (رقم: ١٥٠).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/١٦٨).

(٤) الجرح والتعديل (٦/١٦٩).

(٥) هو نصر بن طريف أبو جزى القصاب الباهلى بصرى روى عن قتادة وحماد بن سليمان، وعنه مؤمل بن إسماعيل وعبد الغفار الحراني وأبو عمرو الضرير، ذاهب الحديث.
الجرح والتعديل (٨/٤٦٦)، المجروحين (٣/٥٢)، اللسان (٦/١٥٣).

(٦) الجرح والتعديل (٦/١٦٩).

(٧) وانظر: أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم (ص: ٥٢)، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (٢/٥٨٤).

۞ التشابه في الأسماء:

ومن ذلك ما جاء في ترجمة أحمد بن صالح المصري، قال البخاري: كان يحيى يقول: سلوا أحمد فإنه أثبت[(١)].

وهو معارض بما رواه النسائي عن معاوية بن صالح قال: سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح فقال: رأيته كذاباً يخطب في جامع مصر[(٢)].

والتحقيق في هذا التعارض أن النص الثاني الذي نقله النسائي عن ابن معين في راو آخر اشتبه بالأول في الاسم واسم الأب، وهو أحمد بن صالح الأشمومي أو الشمومي، كان مشهوراً بالوضع

قال ابن حبان مبينا ذلك: والذي روى معاوية بن صالح الأشعري عن يحيى بن معين: أن أحمد بن صالح كذاب، فإن ذاك أحمد بن صالح الشمومي[(٣)]، شيخ كان بمكة يضع الحديث، سأل معاوية بن صالح يحيى بن معين عنه، فأما هذا فإنه مقارن يحيى بن معين في الحفظ والإتقان[(٤)].

وبهذا يتبين أن قول ابن معين لم يختلف في أحمد بن صالح المصري[(٥)].

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٤/ ٤٢٣).

(٢) رواه ابن عدي في الكامل (١/ ١٨٠).

(٣) هو أحمد بن صالح الشمومي أبو جعفر، شيخ من أهل مكة، قال ابن حبان: كان ممن يأتي عن الأثبات المعضلات، وعن المجروحين الطامات، يجب مجانبة ما روى من الأخبار، وترك ما حدّث من الآثار؛ لتنكبه الطريق المستقيم في الرواية، وركوبه أضل السبيل في التحديث، وهذا شيخ لم يكن يكتب عنه أصحاب الحديث، ولايكاد يوجد حديثه إلا عند أهل خراسان الذين كانوا يكتبون عنه بمكة، لكني ذكرته ليعرف فيتجنب روايته.

المجروحين (١/ ١٤٩)، لسان الميزان (١/ ١٨٦).

(٤) الثقات (٨/ ٢٥-٢٦).

(٥) وانظر أمثلة أخرى في: أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم (ص: ٤٦)، مصطلحات الجرح والتعديل =

۞ تغير اجتهاد الناقد:

فقد يحكم الناقد على راو بحكم ويختلف حكمه فيه وقت آخر، بناء على تغير اجتهاده فيه، وعليه يجب على الناظر في أقوال الأئمة إدراك ذلك، فيحكم بأوفق الاجتهادين وأقربهما إلى الحق، ولا يطرحها بحجة التعارض[1].

ومما يشهد بتغير اجتهاد أئمة النقد في حكمهم على الرجال ما نقل عن ابن معين في ترجمة داود بن عمرو الضبي، قوله: «لا أعرفه» رواه عنه ابن محرز[2].

فقوله « لا أعرفه» يقصد به يحيى بن معين عدم معرفة حاله في الحديث من جهة الاحتجاج به أو لا.

قال ابن عدي: كان يحيى إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته يقول: لا أعرفه[3].

غير أن يحيى بن معين قد وقف على مروياته وأخباره بعد ذلك وأثنى عليه

قال ابن محرز: ثم بلغني عن يحيى بن معين بعد، أو سمعته وسئل عنه فقال: لا بأس به، وبلغني أن يحيى سأل سعدويه[4] عنه

= المتعارضة (٢/٥٩١-٦٠٥)، ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (٢/٦٩٥).

(١) وانظر: اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم (ص: ٣).

(٢) معرفة الرجال ليحي بن معين رواية ابن محرز (رقم: ١٩٣).

(٣) انظر: تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري - (١/١١٩) (قسم الدراسة». وانظر هناك بعض الأمثلة التي ساقها المحقق دليلا على قول ابن عدي.

(٤) هو سعيد بن سليمان الضبي أبو عثمان الواسطي، نزيل بغداد البزاز، لقبه سعدويه، ثقة حافظ، مات سنة خمس وعشرين ومائتين وله مائة سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ١٩٠٢)، التقريب (رقم: ٢٣٢٩)، تهذيب التهذيب (٤/٣٨).

فحمده[1].

وهذا الحكم موافق لما رواه عبدالخالق بن منصور عن يحيى بن معين من قوله في داود هذا: ليس به بأس[2][3].

---

(١) معرفة الرجال ليحي بن معين -رواية ابن محرز- (رقم:١٩٣).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ١٧).

(٣) وانظر أمثلة أخرى لذلك في مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (٢/ ٦١٥-٦٣١)، ضوابط الجرح والتعديل عند الحفاظ الذهبي (٢/ ٥٩٣-٥٩٧)، (٢/ ٩٤٢-٩٥٠).

۞ **حمل أحد الحكمين على حديث أو أحاديث:**

وحينئذ لا يحكم بعموم ذلك النص فيكون حاكما على ما سواه، بل يخصّ الحكم الذي ثبت تقيّده بذلك، ويأخذ بالحكم العام فيه.

ومن أمثلة ذلك في كلام أئمة الحديث ما جاء في ترجمة عمرو بن أبي عمرو[١]، فقد نقل عن يحيى بن معين قوله فيه: ليس به بأس[٢]، وذلك يعارض ما نقله عباس الدوري قوله فيه: في حديثه ضعف[٣]، وقوله أيضاً: ليس بحجة[٤].

والتحقيق في هذا التعارض أن هذا الراوي ثقة عند يحيى بن معين، وإنما ضعف في حديث أو حديثين رواهما - وأصلهما واحد - عن عكرمة عن ابن عباس، و هو فيما سوى ذلك ثقة.

وبيان ذلك فيما رواه ابن عدي من طريق ابن أبي مريم قال: سمعت يحيى بن معين يقول: عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ثقة، يُنكَر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: اقتلوا الفاعل والمفعول به[٥][٦].

---

(١) هو عمرو بن أبي عمرو ميسرة مولى المطلب المدني أبو عثمان، ثقة ربما وهم، مات بعد الخمسين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٤٢٠٢)، التقريب (رقم: ٥٠٨٣)، تهذيب التهذيب (٨/ ٧٢).

(٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٢٥٧٩).

(٣) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٩٣٥).

(٤) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٠٥١).

(٥) أخرجه أحمد (١/ ٣٠٠)، والترمذي (١٤٥٦)، والحاكم (٨٠٥٠).

والحديث ضعفه أبو داود، والترمذي، والنسائي.

نصب الراية (٣/ ٣٤٢)، التلخيص الحبير (٤/ ٥٤).

(٦) الكامل (٥/ ١١٦).

ويؤيد ذلك أن بعض الأئمة حكم عليه بمثل ذلك

وقد ذهب في هذا الراوي مذهب ابن معين - من تضعيفه فيما روى عن عكرمة - جماعة من النقاد.

قال الترمذي: سألت البخاري عن حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس؟

فقال: عمرو بن أبي عمرو صدوق، ولكن روى عن عكرمة مناكير، ولم يذكر في شيء من ذلك أنه سمع عن عكرمة[١].

وقال العجلي: ثقة ينكر عليه حديث البهيمة[٢][٣].

---

(١) علل الترمذي الكبير (ص: ٢٣٦).

(٢) الثقات للعجلي (رقم: ١٢٧٦).

(٣) وانظر أمثلة أخرى لذلك في مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (٢/ ٦٤٥-٦٦٢)

۞ حمل أحد الحكمين على حال دون حال:

فمن الرواة من يكون حديثه مختلفا باختلاف حاله، فتارة يكون ضعيفا في شيخ، ثقة فيما سواه، وتارة يكون ثقة في روايته عن أهل بلد ضعيفا في غيرهم، وتارة يكون ضعيفا فيما حدث من حفظه، ثقة في باقي أحواله، فيحمل أحد الحكمين على ما يوافق تلك الحالة الخاصة، والآخر على أغلب أحواله، ولا يطرح الحكمان بحكم التعارض بينهما

ومن أمثلة الصورة الأولى ما جاء في ترجمة جرير بن حازم[(١)]، فقد نقل عن أحمد قوله فيه: ثقة[(٢)]، وذلك معارض بما نقل عنه أيضاً أنه قال فيه: جرير كثير الغلط[(٣)]، ومن كان كثير الغلط كان ضعيفا، فالحكمان على هذا من الإمام أحمد متعارضان.

والتحقيق في هذا التعارض أن يحمل تضعيفه إياه على حالة خاصة فقط، وهي فيما إذا روى عن قتادة، وهو ثقة فيما سواه، تتنزل عليها الرواية الأخرى

وبيان ذلك فيما نقله الميموني عن أحمد أنه قال: كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يوقف أشياء، ويسند أشياء، ثم أثنى عليه وقال: صالح صاحب سنة[(٤)].

---

(١) هو جرير بن حازم بن زيد بن عبدالله الأزدي أبو النضر البصري، والد وهب، ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، مات سنة سبعين ومائة بعد ما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٧٦٨)، التقريب (رقم: ٩١١)، تهذيب التهذيب (٢/ ٦٠).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم:١١٩٧).

(٣) تهذيب التهذيب (٢/ ٦٢).

(٤) تهذيب التهذيب (٢/ ٦٢).

وقال الأثرم قال أحمد: جرير بن حازم حدث بالوهم بمصر ولم يكن يحفظ(١).

ويتأيد ذلك بأن جمعا من الأئمة حكموا عليه بنحو ذلك

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى عن جرير بن حازم فقال: ليس به بأس، فقلت له: إنه يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير؟ فقال: ليس بشيء(٢)، هو عن قتادة ضعيف(٣).

وقال ابن عدي: وجرير بن حازم له أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث صالح فيه، إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره(٤)(٥).

ومن الصورة الثانية والثالثة معا ما جاء في ترجمة أيوب بن عتبة(٦).

قال أبو زرعة الرازي: ضعيف(٧).

وظاهر قوله هذا يقتضي رد كل حديث أيوب بن عتبة، وهذا المفهوم معارض بقول آخر لأبي زرعة، وفيه: وحديث أهل العراق عن أيوب بن عتبة ضعيف،

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٦٢).

(٢) أي: ما اعترضت به ليس بشيء ينتقض به الحكم الذي ذكره.

(٣) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٩١٢).

(٤) الكامل (٢/ ١٣٠).

(٥) وانظر أمثلة أخرى في: ضوابط الجرح والتعديل (ص: ٨٤)، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (٢/ ٦٦٧-٦٧٢).

(٦) هو أيوب بن عتبة اليمامي أبو يحيى القاضي، من بني قيس بن ثعلبة ضعيف، مات سنة ستين ومائة، أخرج له ابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٥٢١)، التقريب (رقم: ٦١٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

(٧) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٣).

ويقال: حديثه باليمامة صحيح[(١)].

فبين هذا النص أن تضعيفه ذاك في حالة خاصة، وهي فيما إذا روى عنه أهل العراق، وأنه ثقة فيما سواها، وذلك لأنه كان يحدث باليمامة بحضرة أصوله، ولما خرج إلى العراق لم تكن معه كتب فحدث من حفظه - وكان لا يحفظ - فأخطأ، فكل ما رواه عنه أهل العراق فهو فيه ضعيف، وما رواه باليمامة هو فيه صحيح؟ لاعتماده أصوله.

قال أبو زرعة الرازي: قال لي سليمان بن داود بن شعبة اليمامي[(٢)]: وقع أيوب ابن عتبة إلى البصرة وليس معه كتب، فحدث من حفظه وكان لا يحفظ، فأما حديث اليمامة ما حدث به ثمة فهو مستقيم[(٣)].

وروى نحو هذا الكلام عن أبي حاتم الرازي[(٤)] رفيق أبي زرعة[(٥)].

---

(١) «أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي» (ضمن: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) د.سعدي الهاشمي٢/٥٤٩.

(٢) هو سليمان بن داود بن محمد بن شعبة بن يزيد بن النجار اليمامي أبو أيوب، قال أبو حاتم: صدوق، وأثنى عليه ابن معين خيرا وقال: قلّ من رأيت أفهم بحديث اليمامة منه.

الجرح والتعديل (٤/١١٤)

(٣) الجرح والتعديل (٢/٢٥٣).

(٤) الجرح والتعديل (٢/٢٥٣).

(٥) وانظر أمثلة أخرة في: ضوابط الجرح والتعديل (ص: ٨٥-٨٧)، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (٢/٦٧٩-٦٨٧).

۞ كون أحد الحكمين نسبياً:

وذلك أن الحكم الصادر من إمام ابتداء يختلف عن الحكم الذي يصدر منه حال مقارنة الراوي بغيره، فعلى الناظر في الأقوال التي تنقل عن الأئمة في الرواة مراعاة ذلك، فما أطلق في حال المقارنة ونحوها لا يكون حكما عاما، إلا إذا دل الدليل على أن الحكم في الراوي لا يختلف في حال المقارنة التي نقلت مع غيرها.

ومن ذلك ما جاء في ترجمة شبابة بن سوَّار[١] أن أبا علي الحسين بن فهم[٢] قال: سمعت يحيى بن معين في جنازة علي بن الجعد[٣] يقول: ما روى عن شعبة - أُراه يعني من البغداديين، أثبت من هذا يعني علي بن الجعد.

فقال له رجل: ولا أبو النضر[٤]؟

قال له: ولا أبو النضر .

---

(١) هو شبابة بن سوار المدائني، أصله من خراسان، يقال: كان اسمه مروان، مولى بني فزارة، ثقة حافظ، رمي بالإرجاء، مات سنة أربع أو خمس أو ست ومائتين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٢٢٢٩)، التقريب (رقم: ٢٧٣٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٦٤).

(٢) هو الحافظ الكبير أبو علي الحسين بن محمد بن عبدالرحمن بن فهم بن محرز البغدادي، قال ابن كامل: كان حسن المجلس، مفننا في العلوم، كثير الحفظ للحديث، مسنده ومقطوعه، ولأصناف الأخبار، والنسب، والشعر، والمعرفة بالرجال، فصيحا، متوسطا في الفقه، توفي سنة ٢٨٩ هـ.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٨٠)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٠٠)، شذرات الذهب (٢/ ٢٠١).

(٣) هو علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي، ثقة ثبت رمي بالتشيع، مات سنة ثلاثين ومائتين، أخرج له البخاري، وأبو داود.
الكاشف (رقم: ٣٨٨٨)، التقريب (رقم: ٤٦٩٨)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٥٦).

(٤) هو هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم البغدادي أبو النضر، مشهور بكنيته، ولقبه قيصر، ثقة ثبت، مات سنة سبع ومائتين وله ثلاث وسبعون، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٥٩٣١)، التقريب (رقم: ٧٢٥٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٨).

فقال له: ولا شبابة؟

فقال: خرّب الله بيت أمه إن كان مثل شبابة!.

قال أبو علي: فعجبنا منه[(١)].

فكلام ابن معين دعاء على علي بن الجعد بخراب البيت إن نزل إلى منزلة شبابة بن سوار، وهذا يشير إلى الذم وعدم الرضا.

وذلك معارض هذا بما نقله عثمان الدارمي عن يحيى بن معين وهو يسأله عن جملة من أصحاب شعبة، فقال: قلت: فشبابة؟ قال: ثقة[(٢)].

ومعنى هذا أن شبابة وإن كان ثقة كما نقل عن ابن معين هنا - وهذا حكمه المطلق فيه - فهو دون الطبقة الأولى من أصحاب شعبة من البغداديين كما ذكر الحسين بن فهم، ولا تعني بذلك حكما عاما مطردا في جميع أحواله[(٣)].

(١) رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١١/٣٦٥).

(٢) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي (رقم: ١٠٨).

(٣) وانظر أمثلة أخرة في: ضوابط الجرح والتعديل (ص: ٦٨)، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (٢/٦٩١-٧٢١).

۞ كون أحد الحكم مستعملاً على خلاف ظاهره:

إطلاقهم «ضعيف» على سبيل المزاح:

ومثال ذلك ما جاء في ترجمة عفان بن مسلم الصفار، فقد نقل عن علي بن المديني أنه ذكر عنده فقال: كيف أذكر رجلاً يشك في حرف: فيضرب على خمسة أسطر[1]، وهو يفيد الثناء على كمال التثبت والتيقظ من عفان، وذلك يتعارض مع ما نقله عمر بن أحمد الجوهري[2] قال: سمعت جعفر بن محمد الصائغ[3] يقول: اجتمع علي بن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، وعفان بن مسلم فقال عفان: ثلاثة يضعَّفون في ثلاثة: علي بن المديني في حماد بن زيد[4]، وأحمد بن حنبل في إبراهيم بن سعد، وأبو بكر بن أبي شيبة في شريك[5].

(١) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه (١٢/ ٢٦٧)، وانظر في السير -أيضا- (١٠/ ٢٤٦).

(٢) هو الحافظ عمر بن أحمد بن علي بن عبدالرحمن أبو حفص الجوهري المعروف بابن علك المروزي، قال صالح بن أحمد بن محمد الحافظ: كان ثقة صدوقا يحسن الحديث فقيها بمتون الاخبار متقنا متيقظا، توفي سنة ٣٢٥ هـ.

تاريخ بغداد (١١/ ٢٢٧)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٥٢)، شذرات الذهب (٢/ ٣٠٧).

(٣) هو جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ أبو محمد البغدادي ثقة عارف بالحديث من الحادية عشرة مات في آخر سنة تسع وسبعين وله تسعون سنة، أخرج له أبو داود.

التقريب (رقم: ٩٥٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ٨٧).

(٤) هو حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه، قيل: إنه كان ضريرا، ولعله طرأ عليه؛ لأنه صح أنه كان يكتب، مات سنة تسع وسبعين ومائة وله إحدى وثمانون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ١٢١٩)، التقريب (رقم: ١٤٩٨)، تهذيب التهذيب (٣/ ٩).

(٥) هو شريك بن عبدالله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة أبو عبدالله صدوق يخطىء كثيرا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة، أخرج له البخاري تعليقا، ومسلم، والأربعة.

=

فقال علي بن المديني: ورابع معهم

قال عفان: من ذاك؟

قال: عفان في شعبة[١].

فهذا الكلام، وذلك التضعيف لأولئك الرواة في أولئك الشيوخ هو من باب المزاح، وليس قدحاً، ولا طعناً فيهم ولهذا عقب الجوهري على ذلك بقوله: وكلّ هؤلاء أقوياء ليس فيهم ضعيف، ولكن قال هذا على وجه المزاح[٢].

وقال الذهبي: قلت: ولأنهم كتبوا وهم صغار عن المذكورين[٣].

وقال في موضع آخر: هذا منهم على وجه المباسطة، لأن هؤلاء من صغار من كتب عن المذكورين[٤].

إطلاقهم «كذاب» على سبيل المزاح:

مثال ذلك ما جاء في ترجمة شُجاع بن الوليد أبي بدر[٥]، فقد وثقه يحيى بن معين فيما رواه الدوري[٦]، وأبو بكر بن أبي خيثمة عنه[٧]

= الكاشف (رقم: ٢٢٧٦)، التقريب (رقم: ٢٧٨٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٩٣).

(١) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه (١٢/ ٢٦٧)، وانظر السير -أيضا- (١٠/ ٢٤٦).

(٢) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه (١٢/ ٢٦٧)، وانظر السير -أيضا- (١٠/ ٢٤٦).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٤٦).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٨٢).

(٥) هو شجاع بن الوليد بن قيس السكوني أبو بدر الكوفي، صدوق ورع له أوهام، مات سنة أربع ومائتين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٤٧١٨)، التقريب (رقم: ٢٧٥٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٧٥).

(٦) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٢٨١).

(٧) الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٩).

وذلك يعارض ما نقل عن أحمد أن يحيى بن معين لقي شجاع بن الوليد يوماً فقال له: « يا كذاب».

فقال له الشيخ: إن كنت كذاباً وإلا فهتكك الله

قال أبو عبدالله: فأظن دعوة الشيخ أدركته[١].

وهذا الوصف من يحيى بن معين ليس على ظاهره، وهو ظاهر من سياق النص، ولذلك قال الحافظ ابن حجر العسقلاني معقبا: فكأنه كان مازحه فما احتمل المزاح[٢].

إطلاق "الكذب" والمراد به الكذب في اللهجة لا الكذب في الحديث[٣]:

ومن ذلك ما جاء في ترجمة يحيى بن أبي طالب جعفر بن عبدالله بن الزبرقان البغدادي[٤].

قال أبو حاتم: محله الصدق[٥]

وقال الخطيب: سألت البرقاني عن يحيى بن أبي طالب، والحارث بن أبي أسامة[٦]، ففضّل يحيى، وقال: أمرني أبو الحسن الدارقطني أن أخرج عنهما في

---

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٢٧٥)، هدي الساري (ص: ٤٠٩).

(٢) هدي الساري (ص: ٤٠٨).

(٣) وانظر ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (١/ ٤١٣).

(٤) هو يحيى بن أبي طالب جعفر بن الزبرقان محدث مشهور، وثقه الدارقطني وغيره.
الجرح والتعديل (٩/ ١٣٤)، تاريخ الإسلام (٢٠/ ٤٨٩)، لسان الميزان (٦/ ٢٦٢).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ١٣٤).

(٦) هو الحارث بن محمد بن أبي أسامة داهر الإمام أبو محمد التميمي البغدادي، الحافظ صاحب المسند، وثقه إبراهيم الحربي مع علمه بأنه يأخذ الدراهم، وابن حبان، وقال الدارقطني صدوق وأما أخذه على الرواية فكان فقيرا كثير البنات، توفي سنة ٢٨٢ هـ.
تذكرة الحفاظ (٢/ ٦١٩)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٧٦)، الشذرات (٢/ ١٧٨).

الصحيح[١].

وقال الدارقطني: لا بأس به، ولم يطعن فيه أحد بحجة[٢].

ولكن قال موسى بن هارون الحمال: أشهد على يحيى بن أبي طالب أنه يكذب[٣].

قال الذهبي مبينا معنى ذلك: يريد في كلامه لا في الرواية، نسأل الله لسانا صادقا[٤].

قولهم « قد عرفته » بمعنى « أهلكته »:

ومثال ذلك ما جاء في ترجمة عبدالسلام بن حرب[٥]، قال الحسن بن عيسى[٦]: سمعت عبدالله بن المبارك، وسألته عن عبدالسلام بن حرب المُلائي فقال: قد عرفته[٧].

فقوله هذا لا يفهم منه الجرح في ظاهره، لكن ذلك معارض بقول آخر لابن

---

(١) تاريخ بغداد (١٤/ ٢٢١).

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٥٩).

(٣) تاريخ بغداد (١٤/ ٢٢٠).

(٤) السير (١٢/ ٦٢٠).

(٥) هو عبدالسلام بن حرب بن سلم النهدي المُلائي أبو بكر الكوفي، أصله بصري، ثقة حافظ له مناكير، مات سنة سبع وثمانين ومائة وله ست وتسعون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٣٣٦٥)، التقريب (رقم: ٤٠٦٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٢).

(٦) هو الحسن بن عيسى بن ماسَرجِس أبو علي النيسابوري، ثقة، مات سنة أربعين ومائتين، أخرج له مسلم، وأبو داود، والنسائي.
الكاشف (رقم: ١٠٥٨)، التقريب (رقم: ١٢٧٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٧١).

(٧) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٦٠٧٧)، وعنه العقيلي في الضعفاء (٣/ ٦٩).

المبارك فيه: ما تَحْمِلُني رِجْلٌ إليه[1].

وهذا يدل على أن ابن المبارك كان لا يرضى هذا الراوي، بل يهجره مبالغة في الطعن فيه، ولا يكون ذلك إلا في حق من هو مجروح العدالة متروك الرواية، فتعارض القولان - ظاهراً - عن هذا الناقد في هذا الراوي

وعند التأمل يتضح أن هذه الصيغة عن ابن المبارك مستعملة على غير ظاهرها.

قال الحسن بن عيسى: وكان - يعني ابن المبارك - إذا قال «قد عرفته» فقد أهلكه[2].

« حديثه ضعيف » بمعنى مسلكه في الاستنباط ضعيف:

ومثال ذلك ما جاء في ترجمة الأوزاعي[3]، الإمام الثقة المشهور، فإن إبراهيم الحربي[4] قال: سألت أحمد بن حنبل عن الأوزاعي، فقال: حديثه ضعيف[5].

فهذا يفهم من ظاهره ضعف حديث، وأنه غير صالح للاحتجاج، وهذا

---

(١) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٦٠٧٧)، وعنه العقيلي في الضعفاء (٣/ ٧٠)، بلفظ «رجلي».

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٦٠٧٥)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٦٩).

(٣) هو عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي أبو عمرو الفقيه، ثقة جليل، مات سنة سبع وخمسين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٣٢٧٨)، التقريب (رقم: ٣٩٦٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢١٦).

(٤) هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق البغدادي، كان إماما في العلم، رأسا في الزهد، عارفا بالفقه، بصيرا بالأحكام، حافظا للحديث، مميّزا لعلله، قيّما بالأدب، جمّاعا للغة، صنّف غريب الحديث وغيره، مات في ذي الحجة سنة ٢٨٥ هـ.

تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٨٤)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٦٣)، شذرات الذهب (٢/ ١٩٠).

(٥) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٤١).

المعنى المتبادر من هذه الصيغة غير مقصود من كلام الإمام أحمد، وإنما قصد أن الأوزاعي باعتباره فقيهاً - يعتمد على استنباط الأحكام بالمقاطيع، ومراسيل أهل الشام وذلك تساهل منه، وضعفٌ في المأخذ

قال البيهقي بعد حكاية لقول أحمد المتقدم: يريد أحمد بذلك بعض ما يحتج به، لا أنه ضعيف في الرواية[١]، والأوزاعي إمام في نفسه ثقة؛ لكنه يحتج في بعض مسائله بأحاديث من لم يقف على حاله، ثم يحتج بالمقاطيع[٢].

وقال الذهبي: يريد أن الأوزاعي يحتج بالمقاطيع وبمراسيل أهل الشام، وفي ذلك ضعف، لا أن الإمام في نفسه ضعيف[٣].

« منكر الحديث » بمعنى مطلق التفرد:

ومثال ذلك ما جاء في ترجمة موسى بن نافع[٤]، قال أبو داود: سمعت أحمد قيل له: أبو شهاب موسى بن نافع؟ قال: ما أرى به بأس، أو قال: ليس به بأس[٥].

وقد عارض هذا التوثيق - ظاهراً - ما رواه أبو جعفر الجمال[٦] عن الإمام

---

(١) في المطبوع من التهذيب «يريد أحمد بذلك بعض ما يحتج لأنه أضعف في الرواية» وهو تصحيف مطبعي واضح.

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٤١-٢٤٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (٧/ ١١٤).

(٤) هو موسى بن نافع الأسدي، ويقال: الهذلي أبو شهاب الحناط، مشهور بكنيته البصري، وهو الأكبر، صدوق، أخرج له البخاري، ومسلم، والنسائي.
الكاشف (رقم: ٥٧٣٨)، التقريب (رقم: ٧٠١٨)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٤).

(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل (رقم:٤١١).

(٦) هو محمد بن مِهران الجمال أبو جعفر الرازي، ثقة حافظ، مات سنة تسع وثلاثين ومائتين أو في التي قبلها، أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود.
الكاشف (رقم: ٥١٧٣)، التقريب (رقم: ٦٣٣٣)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٢٢).

أحمد أنه قال: موسى بن نافع منكر الحديث[1].

و"منكر الحديث" تطلق غالبا ويراد بها شدة الضعف، غير أنها في هذا الموضع على غير ظاهرها، وإنما المراد بها أنه يتفرد بأشياء، ومطلق التفرد ليسا قدحا في الراوي.

قال الحافظ بن حجر: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له[2].

وعلى هذا المعنى فلا تعارض بين قولي الإمام أحمد في أبي شهاب الحناط، فهو ثقة، أولا بأس به على تعبير الإمام أحمد روى أفراداً.

منكر بمعنى داه متيقظ فطن:

مثال ذلك ما جاء في ترجمة القاسم بن الفضل الحُدّاني[3]، قال يحيى القطان: كان قاسم منكراً، فإن ظاهره التضعيف، وهو معارض بقول عمرو بن علي الفلاس قال: سمعت يحيى بن سعيد يحسن الثناء على القاسم بن الفضل الحداني قال: وكان ثقة[4].

وعند التأمل يتبين أن قول القطان: كان قاسم منكرا، على غير ظاهره والغالبِ في استعمالاته، وإنما أراد به شدة فطنته وتيقظه، وهو أحد معانيه في اللغة[5]، فهو إذا ثناء عليه لا جرح.

وبهذا المعنى فسرها الإمام أبو داود السجستاني.

---

(١) الجرح والتعديل (٨/١٦٥).

(٢) هدي الساري (ص: ٤٣٧).

(٣) هو القاسم بن الفضل بن معدان الحُدّاني أبو المغيرة البصري، ثقة، رمي بالإرجاء، مات سنة سبع وستين ومائة، أخرج له مسلم، والأربعة.

الكاشف (رقم: ٤٥٢٣)، التقريب (رقم: ٥٤٨٢)، تهذيب التهذيب (٨/٢٩٥).

(٤) الجرح والتعديل (٧/١١٧).

(٥) انظر: لسان العرب (مادة: نكر) (٥/٢٣٢).

قال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن القاسم بن الفضل الحداني فقال: كان صاحب حديث، قال يحيى القطان: كان قاسم منكراً: يعني من فطنته[1][2].

"الترك" بمعنى ترك الكتابة عن الراوي لا ترك الاحتجاج[3]:

ومن ذلك ما جاء في ترجمة عطاء بن أبي رباح[4] أن علي بن المديني قال: كان عطاء اختلط بأخرة، تركه ابن جريج[5]، وقيس بن سعد[6].

قال الذهبي: لم يعن علي بقوله تركه هذان الترك العرفي، ولكنه كبر وضعفت حواسه، وكانا قد تكفّيا منه وتفقها، وأكثرا عنه، فبطّلا، فهذا مراده بقوله تركاه[7].

وثال في موضع آخر: لم يعن الترك الاصطلاحي، بل عنى أنهما بطّلا الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضيّ[8].



(١) سؤالات أبي عبيد الآجري (رقم: ٨٩٥).

(٢) وانظر مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة (٢/ ٧٤٢).

(٣) ضوابط الجرح والتعديل (ص: ١٩١)، ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (٢/ ٦٨٨).

(٤) هو عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي، ثقة، فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال، مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور، وقيل: إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٣٧٩٧)، التقريب (رقم: ٤٥٩١)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٧٩).

(٥) هو عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، مات سنة خمسين ومائة أو بعدها وقد جاز السبعين، وقيل: جاز المائة ولم يثبت، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٣٤٦١)، التقريب (رقم: ٤١٩٣)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٧).

(٦) السير (٥/ ٨٧).

(٧) السير (٥/ ٨٧).

(٨) الميزان (٣/ ٧٠).

الفصل الثالث

الخطوات العملية المتبعة

في التعامل مع هذا التعارض

* * * ** * * *

۞ الخطوات العملية المتّبعة في التعامل مع تعارض نصوص الجرح والتعديل:

من خلال ما تم عرضه من أسباب وجود التعارض بين أقوال الأئمة في الجرح والتعديل، سواء كان من إمام واحد، أو من أئمة مختلفين، نخلص إلى جملة من الخطوات، يمكن اتباعها للخروج من هذا التعارض، وهي على الترتيب التالي:

الخطوة الأولى: التثبت مِن أن التعارض حقيقي، وليس وهمياً، ومن وسائل ذلك:

أولاً: التثبت من صحة القول المعارِض، فإذا لم يثبتْ ذلك القول لمْ يكنْ هناك تعارضٌ أصلاً، ومِنْ أسباب عدم ثبوت ذلك القول:

١ / أن يكون صادراً ممن لا يُقبل قوله في الجرح والتعديل[١]:

كالذي ينقل عن أبي الفتح الأزدي[٢].

٢ /عدم صحة ذلك سنداً.

ومثال هذا: ما جاء عن يحيى البكاء[٣] أنه قال: سمعت ابن عمر يقول لنافع: اتق الله! ويْحك يا نافع، ولا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس.

قال الحافظ الذهبي: البكَّاء واهٍ[٤].

---

(١) للاستزادة في معرفة من يقبل قوله في الجرح والتعديل؛ يُنظر: كتاب (ذِكْر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل) للحافظ الذهبي، وكتاب (المتكلمون في الرجال) للحافظ السخاوي، وكتاب (المزكون لرواة الأخبار عند ابن أبي حاتم) للشيخ / هشام بن عبدالعزيز الحلاف.

(٢) ضوابط الجرح والتعديل (ص: ٧٧)، ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (٢ / ٦٤٣).

(٣) هو يحيى بن مسلم، أو ابن سُلَيم، وهو ابن أبي خليد البصري، المعروف بيحيى البكّاء، الحُدّاني مولاهم، ضعيف، مات سنة ثلاثين ومائة، أخرج له الترمذي، وابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٦٢٤٧)، التقريب (رقم: ٧٦٤٥)، تهذيب التهذيب (١١ / ٢٤٤).

(٤) السير (٥ / ٢٢).

وقال الحافظ ابن حجر: فقول ابن عمر لم يثبت عنه؛ لأنه من رواية أبي خلف الخراز[1] عن يحيى البكاء،... و يحيى البكاء متروك الحديث[2].

٣/ خطأ النقلة عن الناقد، كما تقدم

٤/ خطأ الناقد نفسه؛ بأن يجمعَ راويين متفرقين، أو فرَّق واحداً، فيخْتلَّ الحكم.

مثاله: ما وقع للحافظ عبدالغني بن سعيد، حيث جعل حجاج بن الأسود القسملي، وهو الذي يقال له: زق العسل[3]؛ هو: حجاج الباهلي الأحول[4]، لكنَّ الحفاظ على التفريق بينهما، وسار على هذا التفريق الإمام أحمد، وأبو حاتم، وأبو داود، والمزي.

قال الذهبي: وذكر الحافظ عبدالمغني بن سعيد أنه هو حجاج بن الأسود فوَهِمَ، بل حجاج بن الأسود هو القسملي، رجل صالح عابد، يقال له: زق العسل.

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة حجاج بن حجاج الباهلي: وزعم عبدالغني بن سعيد هو حجاج الأسود زق العسل القسملي، وفرق بينهما ابن أبي حاتم وغيره، وهو الصواب[5].

---

(١) هو عبدالله بن عيسى بن خالد الخزاز أبو خلف، وقد ينسب إلى جدّه، ضعيف، أخرج له النسائي. الكاشف (رقم: ٢٩٠١)، التقريب (رقم: ٣٥٢٤)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٠٩).

(٢) هدي الساري (ص: ٥٩٧).

(٣) هو حجاج الأسود وهو بن أبي زياد من القسامل ويقال له زق العسل، وثقه أحمد وغيره. سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ٥٣٨)، الجرح والتعديل (٣/ ١٦٠)، السير (٧/ ٧٦).

(٤) هو حجاج بن حجاج الباهلي البصري الأحول، ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي. الكاشف (رقم: ١١٢٣)، التقريب (رقم: ١١٢٣)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٠٩)

(٥) تهذيب التهذيب (٢/ ١٧٥).

بينما ذكر عبدالغني بن سعيد أنهما واحد[١].

٥ / تفسير الجرح أو التعديل بما لا يصح معه الجرح أو التعديل، وذلك كمن عدَّل بحُسْن الهيئة واللحية، أو جرّح بركوب البرذون.

ثانياً: إمكانية الجمع بين الأقوال بدون تعسُّف، فإن حصل ذلك؛ فلا تعارض، ومن الأمور التي ينبغي مراعاتها في ذلك:

١ / مراعاة شمول عبارات الجرح والتعديل عند الأئمة المتقدمين لمعانٍ ومراتب أوسع مما عليه العمل عند المتأخرين من المصنفين، فهي عندهم تعني القبول أو الرد، دون الاهتمام بمراتب الألفاظ، وهي عند المتأخرين أكثر تحديداً لدرجة الراوي، "ومن ذلك أنَّ بعض المتقدمين قد يطلق لفظ (ثقة) على الثقة وعلى الصدوق"[٢].

٢ / مراعاة سياق الكلام الذي ترد فيه ألفاظ الجرح والتعديل، وقرائن الأحوال التي اقتضت ورودها، (كأن يكون المراد بأحد المصطلحين حديثاً ما، أو رواية معينة، أو شِبْه ذلك)

٣ / مراعاة الاصطلاحات الخاصة لبعض الأئمة، ومما ذُكر في هذا: اصطلاح ابن معين في قوله: (لا بأس به)، وعند البخاري: (سكتوا عنه)[٣].

٤ / مراعاة الدلالة اللغوية وسعتها واحتمالها لأكثر من مرتبة، إذ قد تستخدم اللفظة بمعناها اللغوي، أو بأسلوب عربي مجازي، ومن ذلك ما تقدم من إطلاق لفظة المنكر على الفطن.

---

(١) ينظر: العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ١٣١٨)، الجرح والتعديل (١٥٧/٣)، تاريخ الإسلام (٨٤٢/٣)، تهذيب الكمال (٥٩/٢) وما بعدها، وتهذيب التهذيب (٥٠٣/١).

(٢) ضوابط الجرح والتعديل (ص: ٩٠).

(٣) ضوابط الجرح والتعديل (ص: ١٨٦ - ٢٠٤)، خلاصة التأصيل (ص: ٢٩).

٥ /التأكد من أن الجرح أو التعديل خرج من قائله بإنصاف، وليس سببه الاختلاف المذهبي أو المنافسة بين الأقران، فقد قال الحافظ الذهبي: وقد كان بعض المحدثين يتنطعون فيمن له هفوة صغيرة تخالف السُّنة[١].

وقال الحافظ ابن حجر: وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرَّحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد،... ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب، فكثيراً ما يقع بين العصرِيَّيْنِ الاختلاف والتباين لهذا وغيره، فكل هذا ينبغي أن يتأنَّى فيه ويُتأمل، وما أحسن ما قال أبو الفتح القشيري: أعراض الناس حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان: الحكام والمحدثون، هذا أوْ معناه"[٢] ،نسأل الله السلامة.

٦ / العمل بالمتأخر من الحكمين[٣]:

ومن ذلك ما جاء في ترجمة ثواب بن عتبة[٤]، قال الدوري: سمعت يحيى يقول: ثواب بن عتبة شيخ صدق، حدث عنه أبو عبيدة الحداد[٥] وغيره.

قال الدوري: فإن كنتُ كتبتُ عن أبي زكريا فيه شيئا أنه ضعيف فقد رجع أبو زكريا، وهذا هو القول الأخير من قوله[٦].

---

(١) السير (١٠/ ٤٦٦).

(٢) لسان الميزان (١/ ٢١٢)، وانظر عبارة ابن دقيق العيد في كتابه: الاقتراح (ص: ٣٠٢).

(٣) ضوابط الجرح والتعديل (ص: ٦٧).

(٤) هو ثواب بن عتبة المَهري البصري، مقبول، أخرج له الترمذي، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٧٢٠)، التقريب (رقم: ٨٥٧)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٧).

(٥) هو عبدالواحد بن واصل السدوسي مولاهم أبو عبيدة الحداد البصري، نزيل بغداد، ثقة تكلم فيه الأزدي بغير حجة، مات سنة تسعين ومائة، أخرج له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.
الكاشف (رقم: ٣٥٠٨)، التقريب (رقم: ٤٢٤٩)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٠).

(٦) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٤٣٣٣).

الخطوة الثانية: الترجيح، فيُقدّم الجرح إذا فسّر بجارح، وكذلك إذا كان مبهماً وصدر من عارف بأسباب الجرح، فإنَّ جَرْحَه مُقدَّمٌ على التعديل، لأن مع الجارح زيادة علم، وفي ذلك عمل بالقولين، وعدم اتهام أحد[1]، لكن يُقدم التعديل على الجرح المبهم إذا لاحت قرائن تدل على قوة التعديل على الجرح المبهم، - وفي ثبوت بعضها خلافٌ عند بعض العلماء- ومن هذه القرائن[2]:

١- كثرة عدد المعدِّلين.

٢- جلالة المُعدِّل، وزيادة علمه على علم الجارح.

٣- إنصاف المُعدِّل في مقابل تشدد الجارح.

٤- أن يكون المُعدِّل معاصرا للمتكلَّم فيه، خلافا للجارح.

٥- أن يكون المُعدِّل بلدياً للمتكلَّم فيه، وليس كذلك الجارح.

٦- قوة عبارة التعديل ووضوحها.

٧- الأخذ برواية الأكثر ملازمة للإمام المنقول عنه الحكم وترجيحها على رواية غيره إذا كان التعارض من إمام واحد[3].

الخطوة الثالثة: التوقف، عند العجز عن كل ما سبق.

وهناك ضوابط كثيرة في الجرح والتعديل سار عليها العلماء؛ يُمكن الاستفادة منها، فمن ذلك - على سبيل المثال -[4]:

---

(١) علوم الحديث (ص: ١٠٩)، نزهة النظر (ص: ١٣٦)،وضوابط الجرح والتعديل (ص: ٥٦)، خلاصة التأصيل (ص: ٢٧).

(٢) فتح المغيث (٢/ ١٩٠)، ضوابط الجرح والتعديل (ص: ٦٥)، خلاصة التأصيل (ص: ٣٢).

(٣) ضوابط الجرح والتعديل (ص: ٦٨)، ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (٢/ ٥٩٦).

(٤) للاستزادة ينظر: ضوابط الجرح والتعديل ص٦٥، وخلاصة التأصيل ص٢٧ وما بعدها، وأشير هنا إلى كتاب: ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي، لمحمد الثاني بن عمرو، فهو كتاب نافع جداً في هذا الباب.

١ / لا عبرة بتكذيب الراوي مجازفة أو مبالغة في جرحه.

٢ / لا عبرة باتهام راوٍ لم يعرف بتعمد الكذب.

٣ / قد يكون التوثيق أو التضعيف مقيداً بحالة معينة (كحديث مُعَيَّن، أو روايته عن شيخ مُعيَّن، أو في روايته عن أهل بلد مُعيَّن، أو في ما رواه عنه أهل بلد مُعيَّن، أو ما حدَّث به الراوي من حفظه، أو في زمن مُعيَّن..).

٤ / ليس من شرط الثقة أن لا يغلط ولا يَهِمُ.

٥ / نُدرةُ الوَهْمِ في روايةِ مُكثرٍ؛ دليلٌ على حفظِه وإتقانِه.

٦ / يغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه.

٧ / من كان في سعة علم فلا ينكر تفرده.

٨ / من لا زم شيخه مدة فلا ينكر تفرده عنه بحديث.

٩ / لا عبرة بتوثيق الراوي مع توافر من تركه.

١٠ / لا عبرة بجرح مجروح إذا عارضه توثيق معتَبر.

١١ / لا عبرة بتوثيق مبالغ فيه.

١٢ / لا عبرة بتوثيق مبني على عدم العلم.

١٣ / لا يؤثر الجرح فيمن ثبتت عدالته وإمامته.

١٤ / لا يلتفت فيمن تكلم في راوٍ بلا حجة.

١٥ / لا عبرة بجرح مخالف لتوثيق مجمع عليه.



الدراسة التطبيقية

عبد الحميد بن عبدالرحمن الحِمّاني ، أبو يحيي الكوفي[1]، لقبه: بشمين. ت (٢٠٢).

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال ابن عدي: عبدالحميد يروي عن النضر بن عبدالرحمن أبي عمر الخراز[2] عن عكرمة[3] عن ابن عباس أحاديث لا يرويها غيره بهذا الإسناد ، وقد ضعفه أحمد بن حنبل، وضعّف ابنه يحيى[4] ، وابنُ معين يوثقه، ويوثق ابنه، وهما ممن يكتب حديثهما[5].

وقال يعقوب بن سفيان: وأما الحماني فإن أحمد بن حنبل سيئ الرأي فيه، وأبو عبدالله متحرّ في مذهبه، مذهبه أحمدُ من مذهب غيره[6].

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات لخليفة بن خياط (ص: ١٧٢)، تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٢٧٣)، تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٦٧٤)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٣٩٩/٦)، التاريخ الكبير (٤٥/٦)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٣٦٨٤)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٠١٠)، الجرح والتعديل (١٦/٦)، الثقات لابن حبان (١٢١/٧)، الكامل (٣٢١/٥)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ٩١٢)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ١٨٣٢)، تاريخ الإسلام (٢٢٨/١٤)، السير (٥٤٠/١٠)، تهذيب التهذيب (١٠٩/٦).

(٢) هو النضر بن عبدالرحمن أبو عمر الخزاز، متروك، أخرج له الترمذي.
الكاشف (رقم: ٥٨٣٧)، التقريب (رقم: ٧١٤٤)، تهذيب التهذيب (٣٩٤/١٠).

(٣) هو عكرمة أبو عبدالله مولى ابن عباس ﷺ، أصله بربري، ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ﷺ، ولا تثبت عنه بدعة، مات سنة أربع ومائة، وقيل: بعد ذلك، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٣٨٦٧)، التقريب (رقم: ٤٦٧٣)، تهذيب التهذيب (٢٣٤/٧).

(٤) هو يحيى بن عبدالحميد بن عبدالرحمن بن ميمون بن عبدالرحمن الحِمَّاني أبو زكريا الكوفي، لقب جدّه بَشمين، حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين، أخرج له مسلم.

(٥) الكامل(٣٢١/٥).

(٦) المعرفة والتاريخ (٨٢/٢).

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال الميموني: حدثنا أبو عبدالله[1] قال: حدثنا عبدالحميد بن عبدالرحمن أبو يحيي، ثم قال لنا : كان صدوقا في الحديث -إن شاء الله- ولكنا كنا نأتيه بالكوفة، ليس عنده إلا صبيان، وكان ربما جاء إلى أبي معاوية، فقال له أبو معاوية[2] الكلام الذي يمازحه

ثم قال أبو عبدالله يفحش له فيه أكره أن أتكلم به، فقلت له: فابنه[3] هذا؟ قال: لا أدري، ثم نفض يده في وجهي غير مرة يدفعه[4].

وجه الاختلاف:

ظاهر من تضعيفه إياه فيما نقله عنه ابن عدي مع ذكره سبب ذلك في كونه روى أحاديث لا يرويها غيره عن النضر بن عبدالرحمن أبي عمر الخراز عن عكرمة ، عن ابن عباس، وذلك يتعارض مع قوله في رواية الميموني: كان صدوقا.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر لي -والعلم عند الله- أن أبا يحيى الحمّاني ضعيف في الرواية عند أحمد، وأما ما ذكره الميموني من قوله عنه: حسن الحديث، فالمراد به -إن شاء الله- صدقه وعدم اتّهامه لا ضبطه، وإنما قلنا بذلك لأنه قال ذلك في مقابل ما يذكر عن ابنه من اتّهامه بسرقة الحديث[5]، فكأنّه يقول: هو ليس كابنه، فإنه حسن الحديث، ولعلّ تضعيف الإمام أحمد إيّاه اشتهر عنه بحيث لم يعرف عنه غيره، حتى قال يعقوب الفسوي: وأما الحماني فإن أحمد بن حنبل سيئ الرأي فيه، وأبو عبدالله متحرّ

(١) هو أحمد بن حنبل.

(٢) هو الصرير.

(٣) في الضعفاء: أبوه، وهو تحريف.

(٤) العلل ومعرفة الرجال- رواية المروذي وغيره-(٣٤٧) ١٩٦، الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤١٤).

(٥) انظر ترجمة يحيى بن عبدالحميد فيما يأتي من الرواة المدروسين في البحث.

في مذهبه، مذهبه أحمدُ من مذهب غيره[1].

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال ابن أبي مريم: سألت يحيى بن معين عن عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني فقال: ضعيف ليس بشيء[2].

قال العجلي[3]: كوفي ضعيف الحديث مرجئ[4].

وقال أبو حفص الأبّار[5]: رأيتهم -أي: أهل العلم- يستثقلون أبا يحيى الحماني، ويتحفَّظون من حديثه[6].

قال أبو داود: كان داعية في الإرجاء[7].

قال النسائي: ليس بقوي[8].

وقال ابن سعد: ضعيف[9].

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢).

(٢) الكامل (٥/ ٣٢١).

(٣) هو الإمام الحافظ الأوحد الزاهد أبو الحسن أحمد بن عبدالله ابن صالح بن مسلم العجلي الكوفي نزيل مدينة أطرابلس المغرب، قال الذهبي: روى عنه ابنه صالح كتابه المصنَّف بالجرح والتعّديل، وهو كتاب مفيد يدّل على إمامة الرجل وسعة حفظه.

سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٠٥)، تاريخ الإسلام (٢٠/ ٤٩)، بغية الطلب في تاريخ حلب (٢/ ٩١٣).

(٤) الثقات (رقم: ٢٨٥).

(٥) هو عمر بن عبدالرحمن بن قيس أبو حفص الأبّار الكوفي، نزيل بغداد، صدوق وكان يحفظ، وقد عمي، أخرج له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٤٠٨٦)، التقريب (رقم: ٤٩٣٧)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤١٦).

(٦) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٧٦).

(٧) سؤالات الآجري (٣/ ١٧٧). تهذيب التهذيب (٦/ ١٠٩).

(٨) تهذيب التهذيب (٦/ ١٠٩).

(٩) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٣٩٩).

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال الدوري: قال ابن معين: أبو يحيى الحماني ثقة[١].

قال الدوري: ولم يزل يحيى يقول هذا في أبي يحيى الحماني وابنه حتى مات، وحدّث عن أبي يحيى[٢].

وقال الدورقي[٣]: قال يحيى بن معين: يحيى بن عبدالحميد الحماني ثقة، وأبوه ثقة[٤].

وقال عثمان بن سعيد[٥]: قلت ليحيى بن معين: فأبو الحماني عبدالحميد؟ فقال: ثقة[٦].

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت يحيى بن معين عن يحيى بن عبدالحميد، فقال: ثقة، وكان أبوه عبدالحميد بن عبدالرحمن ثقة[٧].

---

(١) الدوري (٢/٣٤٣/ برقم: ١٢٧٣).

(٢) هذا النص لا يوجد في تاريخ يحيى بن معين المطبوع الذي برواية الدوري، وإنما وقفت عليه في الأسماء والكنى للدولابي (٣/١١٩١).

(٣) هو أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد الدورقي النُكري البغدادي، ثقة حافظ، مات سنة ست وأربعين ومائتين، أخرج له مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٢)، التقريب (رقم: ٣)، تهذيب التهذيب (١/٩).

(٤) الكامل (٥/٣٢١).

(٥) هو الحافظ الامام الحجة أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي السجستاني محدث هراة وتلك البلاد، وله سؤالات عن الرجال ليحيى بن معين وله مسند كبير وتصانيف في الرد على الجهمية وهو الذي قام على بن كرام وطرده من هراة، توفي سنة ٢٨٠ هـ.
تذكرة الحفاظ (٢/٦٢٢)، طبقات الحفاظ (ص:٢٧٧)، شذرات الذهب (٢/١٧٦).

(٦) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٦٧٤).

(٧) تاريخ بغداد (١٤/١٦٩).

وقال عبدالله بن محمد بن منيع[١]: كنا على باب يحيى بن عبدالحميد الحماني فجاء يحيى بن معين على بغلته، فسأله أصحاب الحديث يعنى أن يحدثهم فأبى، وقال: وجئت مسلّما على أبى زكريا، فدخل ثم خرج، فسألوه عنه فقال: ثقة ابن ثقة[٢].

وقال البرقي[٣]: قال ابن معين: كان ثقة، ولكنه ضعيف العقل[٤].

وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، وأخرج له في صحيحه حديثا واحدا على سبيل الاحتجاج[٦].

وقال ابن شاهين: أبو يحيى الحماني ثقة، وابنه ثقة[٧].

وقال ابن عدي[٨]: هو وابنه ممن يكتب حديثهما[٩].

---

(١) هو الحافظ البغوي.

(٢) تاريخ بغداد (١٤/١٦٩-١٧٠).

(٣) هو أحمد بن عبدالله بن عبدالرحيم بن سعيد أبو بكر بن البرقيّ المصريّ الحافظ مولى بني زهرة، له كتاب في معرفة الصّحابة وأنسابهم، وكان إماماً حافظاً متقناً، رفسته دابّته في شهر رمضان سنة سبعين ومائتين فمات منها رحمه الله.

تاريخ الإسلام (٢٠/٥٢)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٥٦)، شذرات الذهب (٢/١٥٨).

(٤) تهذيب التهذيب (٦/ ١٠٩).

(٥) الثقات (٧/١٢١).

(٦) (رقم: ٤٥٧٧).

(٧) تاريخ أسماء الثقات (رقم: ٩١٢).

(٨) هو الامام الحافظ الكبير أبو أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد بن مبارك الجرجاني، ويعرف أيضا بابن القطان، صاحب كتاب "الكامل في الجرح والتعديل"، كان أحد الاعلام، توفي سنة ٣٦٥ هـ.

تاريخ جرجان (ص: ٢٦٦)، تاريخ دمشق (٣١/٥)، تذكرة الحفاظ (٣/٩٤٠).

(٩) الكامل (٥/٣٢١).

وذكره الحاكم في باب معرفة جماعة من الرواة التابعين فمن بعدهم، لم يحتج بحديثهم في الصحيح، ولم يسقطوا[1].

وأخرج له البخاري في صحيحه حديثا على سبيل الاحتجاج[2].

قال ابن حجر: صدوق يخطئ، ورمي بالإرجاء[3].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن أبا يحيى الحمّاني وسط بين الضعيف، والصدوق، ولم يكن بالقوي، كما قال النسائي، ومن هذا حاله قد يطلق الأئمة فيه الضعف، وقد يوصف بالصدق المجرّد؛ لأن كلا المرتبتين متقاربتان، فلا هو بالثقة الذي يحتج بحديثه، ولا هو بالضعيف الذي يردّ حديثه مطلقا، بل يقبل أحيانا، ويردّ أخرى حسب ما يرويه، ولهذا ذكره الحاكم فيمن لا يحتج بهم في الصحيح ولم يسقطوا.



(١) معرفة علوم الحديث (ص: ٢٥٥).

(٢) (رقم: ٤٧٦١).

(٣) تقريب التهذيب (رقم: ٣٧٧١).

عبد الرحمن بن ثَرْوان ، أبو قيس الأودي ، الكوفي[1]. ت (١٢٠)

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال عبدالله بن أحمد: سألته - يعني أباه - عن أبي قيس عبدالرحمن بن ثروان؟ فقال : هو كذا وكذا ، روى عنه الأعمش، وشعبة، وسفيان، وهو يخالف في أحاديث[2].

وقال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن حديث أبي قيس الأودي مما روى عن المغيرة بن شعبة[3] عن النبي ﷺ: أنه مسح على النعلين والجوربين[4]،

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: التاريخ الكبير (٥/ ٢٦٥)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٣٢٢)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٠٢٥)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٢٨٠٧)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣٢٧)، الجرح والتعديل (٥/ ٢١٨)، الثقات لابن حبان (٥/ ٩٦)، الأنساب للسمعاني (١/ ٢٢٧)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ١٨٥٨)، تاريخ الإسلام (٧/ ٤١٢)، الوافي بالوفيات (١٨/ ٧٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٣٨).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٨٧٠).

(٣) هو المغيرة بن شعبة بن مسعود بن معتب الثقفي، صحابي مشهور، أسلم قبل الحديبية، وولي إمرة البصرة، ثم الكوفة، مات سنة خمسين على الصحيح، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٥٥٩٢)، التقريب (رقم: ٦٨٤٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٣٤).

(٤) أخرجه أحمد (٤/ ٢٥٢)، ابن ابي شيبة(١/ ١٨٨) وأبو داود (١٥٩)، الترمذي (٩٩) وصححه، وابن ماجه (٥٥٩)، والنسائي (١٣٠)، وابن خزيمة (١٩٨)، وابن حبان (١٣٣٨) من طريق وكيع، بهذا الاسناد.

وأخرجه عبد بن حميد (٣٩٨) من طريق الضحاك بن مخلد، وابن خزيمة (١٩٨) من طريق زيد بن الحباب، وابن حبان(١٣٣٨) عن ابن خزيمة من طريق زيد بن الحباب، والعقيلي في الضعفاء(١/ ٣٢٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار(١/ ٩٧)، والطبراني في الكبير(٢٠/ ٩٩٥)، وفي الأوسط(٢٦٦٦)، والبيهقي في السنن(١/ ٢٨٤-٢٨٣ من طريق أبي عاصم، والطبراني في الكبير أيضا(٢٠/ ٩٩٦) من طريق عبد بن حميد الحماني وابن المبارك وزيد بن الحباب، ستتهم عن سفين به

فقال لي: المعروف عن النبي ﷺ أنه مسح على الخفين[1]، ليس هذا إلا من أبي قيس، إن له أشياء مناكير[2].

وقال أحمد : لا يحتج بحديثه[3].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال أحمد : ليس به بأس[4].

وجه الاختلاف:

يظهر من قوله في رواية عبدالله: كذا وكذا، يخالف في أحاديث وقوله في رواية الميموني: له أشياء مناكير، وذلك كلّه يفيد أن في أبي قيس ضعفا يردّ معه حديثه.

قال الذهبي: هذه العبارة يستعملها عبدالله بن أحمد كثيرا فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عمّن فيه لين[5].

وقد فسّرها قبله العقيلي: يعني: ضعيف[6].

بينما قال في رواية أخرى: ليس به بأس، وذلك يفيد قبول حديثه

الجمع بين القولين:

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب: بدء الوحي، باب: الوضوء بالمد، (١/ ٦٢) (٢٠٢) ومسلم، باب: المسح على الخفين (١/ ٢٨٢) (٦٥٠)، وأبو داود، كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين، (١/ ٦٠) (٤٥٦)، والترمذي، أبواب الطهارة، باب: المسح على العمامة، (١/ ١٧٢) (١٠١)، والنسائي، كتاب الطهارة، باب: المسح على الخفين، (١/ ٨٢) (١٢١)، وابن ماجه، كتاب: الطهارة، باب: ماجاء في المسح على الخفين، (١/ ٣٤٣) (٥٤٧).

(٢) العلل ومعرفة الرجال - رواية المروذي وغيره - (رقم: ٤١٧).

(٣) المستدرك على الصحيحين (١/ ٢٣٤).

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٢٩).

(٥) السير (٨/ ١٦٩).

(٦) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣٤٠).

الذي يظهر أن أبا قيس عند الإمام أحمد وسط، صدوق، لا بأس به، كما صرّح به، وذلك لا يتعارض مع وجود المناكير في روايته؛ لأن تلك المناكير هي التي حطّت من منزلته فصار في حكم الصدوق، ولكنها لم تغلب على حديثه حتى يردّ معها رواياته، وما نقل عن أحمد إنما قاله لما روى أبو قيس أحاديث خالف بها غيره من الثقات، أو تفرد بنقل حكم فقهي[1].

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي[2] عن أبي قيس الأودي فقال: ليس بقوي، هو قليل الحديث، وليس بحافظ. قيل له كيف حديثه؟ قال: صالح هو لين الحديث[3].

وذكره العقيلي في الضعفاء، وساق له من طريقه عنه عن المغيرة في المسح على الجوربين وقال: الرواية في الجوربين فيها لين[4].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل

عن الدوري عن يحيى بن معين أنه قال: يقدّم أبو قيس على عاصم[5](1).

---

(١) انظر: المستدرك على الصحيحين (١/ ٢٣٤).

(٢) هو الامام الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي أحد الاعلام، كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات مشهورا بالعلم مذكورا بالفضل، توفي سنة ٢٧٧ هـ.
تذكرة الحفاظ (٢/٥٦٩)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٥٩)، شذرات الذهب (٢/١٧١).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٢١٨).

(٤) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣٢٨).

(٥) هو عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النجود الأسدي مولاهم، الكوفي أبو بكر المقرىء، صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون، مات سنة ثمان وعشرين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٢٤٩٦)، التقريب (رقم: ٣٠٥٤)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٥).

وعن إسحاق بن منصور[٢] عن يحيى بن معين قال: أبو قيس ثقة[٣].

وقال العجلي: ثقة ثبت[٤].

وأخرج له البخاري في صحيحه على سبيل الاحتجاج حديثين[٥]، وصحح له الترمذي حديثا في جامعه[٦].

وقال النسائي: ليس به بأس[٧].

وذكره ابن حبان في الثقات[٨].

وقال الحاكم[٩] عن الدارقطني: ثقة[١٠].

وقال ابن حجر: صدوق ربما خالف[١١].

خلاصة أقوال الأئمة:

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٢١٨).

(٢) هو إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي، ثقة ثبت، مات سنة إحدى وخمسين ومائتين، أخرج له الستة إلا أبو داود.
الكاشف (رقم: ٣٢٢)، التقريب (رقم: ٣٨٤)، تهذيب التهذيب (١/ ٢١٨).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٢١٨).

(٤) الثقات (رقم: ٧٩٧).

(٥) (رقم: ٦٣٥٥)، (رقم: ٦٣٧٢).

(٦) الجامع (رقم: ١١٢٠).

(٧) تهذيب التهذيب (٦/ ١٣٨).

(٨) الثقات (٧/٦٥).

(٩) هو الحافظ الكبير إمام المحدثين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع، صاحب التصانيف، توفي سنة ٤٠٥ هـ.
تذكرة الحفاظ (٣/١٠٣٩)، طبقات الحفاظ (ص: ٤١٠)، شذرات الذهب (٣/١٧٦).

(١٠) سؤالات الحاكم (رقم: ٣٩٠).

(١١) تقريب التهذيب (رقم: ٣٨٢٣).

بالنظر إلى أقوال الأئمة فيه نجد أن أغلبها في توثيقه، إلا ما كان من الإمام أحمد، وقد سبق الجواب عنه، فبقي ما نقل عن أبي حاتم الرازي مقارنة مع أقوال غيره من الأئمة.

والذي يترجح أن كلامه يحمل على ما حمل عليه قول الإمام أحمد، وأن المراد به الخطأ منه في أحاديث معدودة، سيما وقد اشتهر بالمخالفة في حديث مشهور، وزاد فيه أمرا يثبت فيه حكما شرعيا لم ينقل عن غيره، وهو المسح على النعلين، وذلك لا يقدح في الحكم عليه في الجملة بكونه صدوقا؛ إذ الثقة لا يخلو من الخطأ، فكيف بمن هو أقل شأنا منه، ولذلك فإن الإمام أحمد كان دقيقا في حكمه حيث قال: يخالف في أحاديث، ولم يقل: يخالف في الحديث؛ فإن الحكم الأول مشعرٌ بكون المخالفة في أحاديث معدودة معلومة، والآخر يقتضي الشهرة بالمخالفة.

على أن الإمام أبا حاتم الرازي قد عُرف بتشدّده في إطلاق الأحكام، وحتى يتبيّن ذلك أكثر، فإن ابن معين قد قّدم ابن ثروان على عاصم بن أبي النجود كما تقدم، وقد قال في ابن أبي النجود: لا بأس به، وقال مرة: ثقة لا بأس به من نظراء الأعمش[1]، بينما قال أبو حاتم فيه: صالح، وهو أكثر حديثا من أبي قيس الأودي، وأشهر وأحبّ إليّ منه[2].

وقد مضى أن عبدالرحمن بن ثروان قد وثقه ابن معين، والعجلي، والدارقطني، وقال النسائي: لا بأس به، وصحح له البخاري، والترمذي، وناهيك بهم جلالة، والله أعلم.



(١) تهذيب التهذيب (٥/ ٣٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٥/ ٣٥).

عبد الله بن شريك العامري ، الكوفي[1].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق الخفيف:

قال عبدالله بن أحمد : عبدالله بن شريك ما أعلم به بأسا[2].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل عن عبدالله بن شريك؟ فقال : كوفي ثقة[3].

وجه الاختلاف:

يظهر في قوله في رواية عبدالله: ما أعلم به بأسا، ومثل هذا الحكم يطلق غالبا على من كان صدوقا حسن الحديث، وهو أخف منزلة من الثقة، وذلك يتعارض مع توثيقه في رواية أبي طالب.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر -والعلم عند الله- أنه لا تعارض بين القولين، ذلك أن توثيقه إياه مطلقا هو الحكم النهائي فيه، وأما قوله: ما أعلم به بأسا في الأصل، إنما تفيد نفي وجود بأس في الراوي فقط، كأنه يجيب السائل عن نفي بأس متوهّم فيه، وكلّ ذلك لا ينافي كونه ثقة، فالثقة ثقة، ولا بأس به.

ثم وجدت ما يؤكد ذلك -إن شاء الله- وهو أن عبدالله بن شريك كان

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: التاريخ الكبير (١١٥/٥)، الضعفاء للعقيلي (٢٦٦/٢)، الجرح والتعديل (٨٠/٥)، المجروحين (٢٦/٢)، الثقات لابن حبان (٤١/٧)، الكامل (١٧٤/٤)، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (رقم: ٦٧٩)، سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم: ٢٥١)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٢٠٤٤)، تاريخ الإسلام (١٤٩/٨)، تهذيب التهذيب (٢٢٣/٥).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣١٩٣).

(٣) الجرح والتعديل(٨١/٥).

متشيعا، من أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب[1]، فاحتاج لذلك الإمام أحمد أن ينفي عنه الجرح، لوجود تلك البدعة فيه، وأن بدعته لم تؤثر في صدقه وضبطه.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال ابن عرعرة[2] : كان عبدالرحمن بن مهدي قد ترك الحديث عن عبدالله بن شريك

قال أبو محمد[3]: لمذهبه فإنه كان

مختاريا[4] على ما حكاه ابن عيينة قال: (كان عبدالله بن شريك مختاريا) - وكان لا يحدث عنه[5].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عبدالله بن شريك فقال: ليس بقوي[6].

وقال الجوزجاني: مختاري كذاب[7].

وقال النسائي: ليس بالقوي مختارى[8].

---

(١) انظر مصادر ترجمته السابق ذكرها.

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن عرعرة بن البرند بن النعمان بن علجة السامي أبو إسحاق البصري نزيل بغداد، ثقة حافظ، تكلم أحمد في بعض سماعه، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين، أخرج له مسلم، والنسائي.

الكاشف (رقم: ١٩٤)، التقريب (رقم: ٢٣٨)، تهذيب التهذيب (١/ ١٣٥).

(٣) هو ابن أبي حاتم.

(٤) أي: من أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب.

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ٨٠-٨١).

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ٨١).

(٧) أحوال الرجال (رقم: ٢٥).

(٨) الضعفاء والمتروكون (رقم: ٣٤٨).

وقال في "خصائص علي": ليس بذاك[1].

وقال أبو الفتح الأزدي[2]: من أصحاب المختار[3]، لا يكتب حديثه[4].

وقال ابن عدي: مختاري كوفي، وليس له من الحديث إلا الشيء اليسير[5].

وقال ابن حبان في الضعفاء: كان غاليا في التشيع يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، وقد كان مع ذلك مختاريا[6].

ولما ذكره في الثقات قال: عداده في أهل الكوفة[7].

قال ابن حجر: فكأنه ظنه آخر[8].

أقوال الأئمة الدالة على التوثيق:

قال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: عبدالله بن شريك ثقة[1].

---

(١) خصائص علي (رقم: ٤٠)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٣).

(٢) هو الحافظ العلامة محمد بن الحسين بن أحمد بن عبدالله بن بريدة الموصلي، قال الخطيب: كان حافظًا، صنف في علوم الحديث، وسألت البرقاني عنه فضعفه، حدثني النجيب عبدالغفار الأرموي قال: رأيت أهل الموصل يوهنونه ولا يعدونه شيئا، وقال الذهبي: له مصنف كبير في الضعفاء، وهو قوي النفس في الجرح، وهاه جماعة بلا مستند طائل، توفي سنة ٣٧٤ هـ.
تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٧)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٨٦)، شذرات الذهب (٣/ ٨٤).

(٣) هو المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب أسلم في حياة النبي ﷺ ولم تُعلم له صحبة، قال الذهبي: كان من كبراء ثقيف، وذوي الرأي والفصاحة، والشجاعة، والدهاء، وقلة الدين، وقد قال النبي ﷺ: يكون في ثقيف كذاب ومبير، فكان الكذاب هذا ادعى أن الوحي يأتيه، وأنه يعلم الغيب، وكان المبير الحجاج قبحهما الله، قتله طريف الحنفي وأخوه طراف في رمضان سنة سبع وستين.
المنتظم (٦/ ٦٧)، السير (٣/ ٥٣٨)، الشذرات (١/ ٧٤).

(٤) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٣).

(٥) الكامل (٤/ ١٧٤).

(٦) الضعفاء (٢/ ٢٦).

(٧) الثقات لابن حبان (٧/ ٤١).

(٨) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٣).

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن عبدالله بن شريك العامري فقال: كوفي ثقة[٢].

وقال النسائي في موضع آخر: ليس به بأس[٣].

وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

وقال البرقاني[٥] عن الدارقطني: لا بأس به[٦].

وقال يعقوب بن سفيان: ثقة، من كبراء أهل الكوفة، يميل إلى التشيع[٧].

وقال ابن حجر: صدوق يتشيع، أفرط الجوزجاني فكذبه[٨].

خلاصة أقوال الأئمة:

بعد التأمل في هذه النصوص والأقوال يترجح لي أن عبدالله بن شريك وسط، صدوق، لا بأس به، فقد وثقه يحيى بن معين، وأحمد، وأبو زرعة، والفسوي، وقال النسائي، والدارقطني: لا بأس به، وهذا يدل على أن قولهم: ليس بالقوي، وليس بذاك ليس تضعيفا مطلقا، فإن النسائي قالها جميعا في عبدالله بن شريك، وبه يظهر

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٨٠)..

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٨٠).

(٣) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٣).

(٤) الثقات (٥/ ٢٢).

(٥) هو الإمام الحافظ شيخ الفقهاء والمحدثين أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي الشافعي، شيخ بغداد، قال الخطيب كان ثقة ورعا ثبتا لم نر في شيوخنا أثبت منه عارفا بالفقه كثير الحديث حريصا على العلم له حظ من العربية، توفي سنة ٤٢٥ هـ.

تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٧٤)، طبقات الحفاظ (ص: ٤١٩)، شذرات الذهب (٣/ ٢٢٨).

(٦) سؤالات البرقاني (رقم: ٢٥١).

(٧) المعرفة والتاريخ (٣/ ٩٨).

(٨) تقريب التهذيب (رقم: ٣٣٨٤).

أن قول أبي حاتم قريب من قولهم.

وأما ترك ابن مهدي له فهو لبدعته، هجرا له، وأما تكذيب الجوزجاني له فهو تشدّد منه عرف به[1]، ولذلك قال ابن حجر: أفرط الجوزجاني فكذّبه، وقال الذهبي: وأما ابراهيم الجوزجاني فعقره[2]، ويجوز أن يكون مراده بدعته أيضا، فيكون المقصود الكذب في رأيه، وقد سبق أن عبدالله بن شريك من أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي الذي لقّب بالكذاب، وقول أبي الفتح الأزدي: لا يكتب حديثه، فهو غلو منه كغلو الجوزجاني[3]، والله أعلم.



(١) الثقات لابن حبان (٨/ ٨٢)، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص:١٥٩، ١٧٩).

(٢) تاريخ الإسلام (٨/ ١٥٠).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٧١)، تهذيب التهذيب (١/ ٣١).

عُفَير بن مَعْدان الحضرمي، ويقال: اليَحْصُبي، أبو عائذ، ويقال: أبو معدان، الحِمْصِي المؤذن[(١)]. ت (١٦٨).

القول المروي عن الإمام أحمد:

قال أحمد بن أبي يحيى: سمعت أحمد بن حنبل يقول: عفير بن معدان، منكر الحديث، ضعيف[(٢)].

وجه الاختلاف:

يظهر بين جمعه بين التضعيف الشديد في قوله: منكر الحديث، والتضعيف الأخف في قوله: ضعيف.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أنه لا تعارض بينهما؛ فإن الضعيف منازل، فمنه شديد الضعف منكر الحدبث، متروك الرواية، لا يكتب حديثه، ومنه ما هو أقل ضعفا، يكتب حديثه لبعتبر به، ولذا نجد في ألفاظ الجرح والتعديل الجمع بين قولهم ضعيف وبين غيرها من عبارات الجرح، وكل ذلك شائع دارج عندهم.

أقوال الأئمة:

قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: عفير بن معدان لا شيء[(١)].

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٥٠٨٨)، التاريخ الكبير (٨١/٧)، أحوال الرجال (رقم: ٣٠٢)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٣٧٢/١)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٢٦٣٦)، الأسماء المفردة (رقم: ٣٣٨)، الضعفاء للعقيلي (٤٣٠/٣)، الجرح والتعديل (٣٦/٧)، المجروحين (١٩٨/٢)، الكامل (٣٧٩/٥)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٢٣٢٥)، تهذيب الكمال (١٧٦/٢٠)، تاريخ الإسلام (٣٦٠/١٠).

(٢) الكامل (٣٨٠/٥).

شيء[1].

وقال إبراهيم بن الجنيد[2]: قال قال لي يحيى بن معين: عفير بن معدان، وأبو مهدي سعيد بن سنان[3]، وأبو حفص القاص عثمان بن أبي العاتكة[4] هؤلاء ليسوا بشيء[5].

وقال عبدالله بن أحمد الدورقي[6]، وعباس الدوري: قال يحيى بن معين: عفير بن معدان حمصي، وليس بثقة[7].

وقال الجوزجاني: أبو المهدي سعيد بن سنان الحمصي أحاديثه أخاف أن تكون موضوعة، لا تشبه أحاديث الناس، كان أبو اليمان يثني عليه في فضله وعبادته، قال:

---

(١) الجرح والتعديل (٧/٣٦).

(٢) هو الحافظ العالم أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد الختلي نزيل سامرا، صنف وجمع، وسأل يحيى بن معين عن الرجال، وثقه الخطيب، قال الذهبي: لم أظفر له بوفاة، وكأنها في حدود الستين ومائتين.
السير (١٢/٦٣١)، تذكرة الحفاظ (٢/٥٨٦)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٦٣).

(٣) هو سعيد بن سنان الحنفي أو الكندي أبو مهدي الحمصي، متروك، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع، مات سنة ثلاث أو ثمان وستين ومائة، أخرج له ابن ماجه.
الكاشف (رقم: ١٩٠٥)، التقريب (رقم: ٢٣٣٣)، تهذيب التهذيب (٤/٤١).

(٤) هو عثمان بن أبي العاتكة سليمان الأزدي أبو حفص الدمشقي القاص، صدوق، ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني، مات سنة ثنتين وخمسين ومائة، أخرج له أبو داود، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٤٤٨٣)، التقريب (رقم: ٢٧٣)، تهذيب التهذيب (٧/١١٥).

(٥) سؤالات ابن الجنيد (رقم: ٥١٢).

(٦) هو عبدالله بن أحمد بن إبراهيم بن كثير أبو العباس العبدي الدورقى، الامام، المحدث، قال ابن أبي حاتم: كتب إليّ بجزء من حديثه، وكان صدوقا، ووثقه الدارقطني، توفي سنة ٢٧٦ هـ.
الجرح والتعديل (٥/٦)، تاريخ بغداد (٩/٣٧١)، السير (١٣/٥٣).

(٧) الكامل (٥/٣٧٩)، تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٥٠٨٨).

كنا نستمطر به، فنظرت في حديثه، فإذا أحاديثه معضلة، فأخبرت أبا اليمان بذلك، فقال: أما إن يحيى بن معين لم يكتب منها شيئا، فلما رجعت إلى العراق ذكرت أبا المهدي ليحيى بن معين، وقلت: ما منعك يا أبا زكريا أن تكتبها؟ قال: من يكتب تلك الأحاديث! من أين وقع عليها! لعلك كتبت منها يا أبا إسحاق! قلت: كتبت منها شيئا يسيرا لأعتبر به، قال: تلك لا يعتبر بها، هي بواطيل.

قلت ليحيى: عفير بن معدان تضمه إليه؟ قال: هو قريب منه[١].

وقال البخاري: قال يزيد بن عبد ربه: مات أبو مهدى وهو سعيد سنة ثمان وستين، ومات عفير بن معدان قبل أبى مهدى بسنتين أو نحوه، كانا كلاهما بكائين، كنية عفير أبو عائذ الحضرمي، ويقال: اليحصبي الحمصي، وكلاهما منكر الحديث[٢].

قال دحيم: عفير بن معدان ليس بشيء، لزم الرواية عن سليم بن عامر[٣]، وشبّهه بجعفر بن الزبير[٤]، وبشر بن نمير[٥][٦].

---

(١) أحوال الرجال (رقم: ٣٠١).

(٢) التاريخ الأوسط (٢/ ١٧٤).

(٣) هو سليم بن عامر الكلاعي، ويقال: الخبائري أبو يحيى الحمصي ثقة، غلط من قال إنه أدرك النبي ﷺ، مات سنة ثلاثين ومائة، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم، والأربعة.
الكاشف (رقم: ٢٠٦٤)، التقريب (رقم: ٢٥٢٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٤٦).

(٤) هو جعفر بن الزبير الحنفي أو الباهلي الدمشقي نزيل البصرة، متروك الحديث، وكان صالحا في نفسه، مات بعد الأربعين ومائة، أخرج له ابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٧٨٩)، التقريب (رقم: ٩٣٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ٧٨).

(٥) هو بشر بن نمير القشيري، بصري متروك متهم، مات بعد الأربعين ومائة، أخرج له ابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٥٩٧)، التقريب (رقم: ٧٠٦)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٠٣).

(٦) الجرح والتعديل ٧/ ٣٦. (١٩٥).

وقال محمد بن شعيب[(١)]: أبرأ إليكم من حديث عفير، وسعيد بن سنان[(٢)].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عفير بن معدان فقال: هو ضعيف الحديث يكثر الرواية عن سليم بن عامر عن أبى أمامة[(٣)] عن النبي ﷺ بالمناكير ما لا أصل له، لا يشتغل بروايته[(٤)].

وقال في موضع آخر: وعفير فواهي الحديث، لا يشتغل بروايته وبحديثه، منكر الحديث، حدّث عن سليم بن عامر عن أبي أمامة عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة، منها ما لا أصل لها، ومنها ما يرويه الثقات عن سليم قال: قال أبو الدرداء مرسل، ومنها ما يرويه الثقات[(٥)].

وقال البرذعي لأبي زرعة: عفير بن معدان؟ قال: منكر الحديث جدا إلا أنه رجل فاضل، كان مؤذنهم بحمص، وكان من أفاضلهم إلا أن حديثه ضعيف جدا[(٦)].

وقال أبو عبيد الآجري[(٧)]: سألت أبا داود عن عفير بن معدان، فقال: شيخ

---

(١) هو محمد بن شعيب بن شابور الأموي مولاهم الدمشقي، نزيل بيروت، صدوق صحيح الكتاب، مات سنة مائتين وله أربع وثمانون، أخرج له الأربعة.

الكاشف (رقم: ٤٩٠٥)، التقريب (رقم: ٥٩٥٨)، تهذيب التهذيب (٩/١٩٧).

(٢) الكامل (٥/ ٣٨٠).

(٣) هو صُدَيّ بن عجلان أبو أمامة الباهلي، صحابي مشهور، سكن الشام ومات بها سنة ست وثمانين.

الكاشف (رقم: ٢٣٩٠)، التقريب (رقم: ٢٩٢٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٦٨).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٣٦).

(٥) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ١٧٢).

(٦) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (١/ ٣٧٢).

(٧) لم أجد له ترجمة.

صالح، ضعيف الحديث، قال: وسألته أيضا فقال: هكذا[1].

وقال الترمذي: عُفَيْرُ بن مَعْدَانَ يُضَعَّف في الحديث[2].

وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[3].

وقال ابن حبان: ممن يروي المناكير عن أقوام مشاهير، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره[4].

وقال أبو أحمد بن عدي: وعامة رواياته غير محفوظة[5].

قال ابن حجر: ضعيف[6].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن عفير بن معدان شديد الضعف، منكر الحديث، متروك الرواية، لا يعتبر بحديثه، وذلك لاتفاق الحفاظ على هذا الوصف له كما تقدم، ولا ينافي هذا وما قالوه قول الإمامين أحمد، والترمذي بأنه ضعيف الحديث، ذلك أن الضعيف مراتب، منه من يعتبر بحديثه، ومنه من هو متروك لا يعتبر بحديثه كعفير هذا، وقد صرّح بهذا المعنى يحيى بن معين، وأبو حاتم، والنسائي، ولهذا السبب جمع بينهما الإمام أحمد في قوله: ضعيف منكر الحديث.

---

(١) تهذيب الكمال (٢٠/١٧٦).

(٢) الجامع (رقم: ١٥١٧).

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي (٤٦٧).

(٤) المجروحين (٢/١٩٨).

(٥) تهذيب الكمال (٢٠/١٧٦).

(٦) تقريب التهذيب (رقم: ٤٦٢٦).

عقبة بن عبدالله الأصم الرفاعي، البصري، العبدي[1]. ت (١٦٦)

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال عبدالله بن أحمد سئل - يعني أباه - عن عقبة - يعني الأصم - فقال: البراء بن عبدالله الغنوي[2] أحبّ إليّ منه، ويزيد بن إبراهيم ثقة أكبر من هؤلاء[3].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال ابن أبي حاتم: قيل لأبي: إن محمد بن عوف حكى عن أحمد بن حنبل أن عقبة بن الأصم ثقة! فقال: كيف بما يروى عن عطاء، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: أنه نهى عن النظر في النجوم، وحديث آخر جميعا منكرين[4].

---

(١)ترجمته في المصادر التالية: تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٢٨٨، ٣٥٦٤)، التاريخ الكبير (٦/٤٤١)، الجرح والتعديل (٦/٣١٤)، الضعفاء للعقيلي (٣/٣٥٣)، المجروحين (١٩٩/٢)، الكامل (٥/٢٧٨)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٠٣٧)، ذكر من اختلف فيه النقاد (رقم: ٢٨)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٢٣٢٧)، تاريخ الإسلام (١٠/٣٦٢)، تهذيب التهذيب (٢١٧/٧).

(٢) هو البراء بن عبدالله بن يزيد الغنوي البصري، وربما نسب إلى جده، وقيل: هما اثنان، ضعيف، أخرج له البخاري في الأدب المفرد.

تهذيب الكمال (٤/٣٧)، التقريب (رقم: ٦٤٩)، تهذيب التهذيب (١/٣٧٣).

(٣) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ١٥١٣).

(٤) الجرح والتعديل (٦/٣١٤)

والحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٩/٤٩٣) (١١٧٩)، وفي الأوسط (١٣١/٨) (٨١٨٢)، وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٦/١٣٤-١٣٣) من طريق البغوي، ثنا أبو نصر التمار.

وأخرجه ابن حبان في المجروحين (٢/١٩٩)، وابن عدي في الكامل (١٩١٦/٥) من طرق عن عقبة الأصم .

وأخرجه العقيلي في لاالضعفء (٣٥٣/٣) من طريق محمد ين عوف الرمادي، قال حدثنا عقبة بن عبد الله الأصم به.

وجه الاختلاف:

يظهر في تقديم البراء الغنوي على عقبة الأصم، وقد جاء عن أحمد أنه قال: سمع سعيد بن أبي عروبة من ذاك الشيخ الضعيف البراء بن عبدالله الغنوي[1]، وهذا يفيد التضعيف على أقل تقدير، وذلك يتعارض مع ما نقله محمد بن عوف من توثيقه إيّاه.

الجمع بين القولين:

لا يمكن الجمع بين القولين إلا على جهة الترجيح بينهما، أو كونهما أحدهما قبل الآخر؛ لأن القول الأول يقتضي تضعيف عقبة الأصم تضعيفا شديدا؛ لأنه قد قال في البراء بن عبدالله الغنوي ضعيف، وفي الرواية الأخرى توثيق له، ولا يمكن الجمع بينهما على قول يجمع بين الروايتين، فلزم المصير إلى أحد القولين، والأليق بمذهب الإمام أحمد فيه أن يكون قوله وفاقا لقول عامة أهل العلم الذي قضوا بتضعيفه، ولم يوثقه إلا أحمد بن صالح المصري كما سيأتي.

على أن قول الإمام أحمد لم يصلنا نصّه حتى ينظر فيه، فلعله أراد به معنى معينا، أو كان في سياق خاص.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدال على التضعيف:

قال الدوري عن يحيى بن معين: ليس بشيء[2].

وقال الدوري أيضا: قال ابن معين: عقبة الأصم ليس بثقة، قال أبو سلمة

---

(١) تهذيب التهذيب (١/٣٧٣).

(٢) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٢٨٨).

التبوذكي[١]: أخبرني الحسين بن عربي[٢] قال: نظرنا في كتاب عقبة الأصم، فإذا أحاديثه هذه التي يحدث بها عن عطاء إنما هي في كتابه عن قيس بن سعد[٣] عن عطاء[٤].

وعن حسين بن عربي قال: وعدني عقبة الأصم أن يخرج إليّ كتاب عطاء، فأخرج إليّ كتابه، فإذا في أوّله عامر الأحول[٥] عن عطاء، قال: فجعل يقول: حدثنا عطاء، فقلت له، فقال: بلى حدثنا عطاء[٦].

وقال ابن المديني: كان ضعيفا[٧].

---

(١) هو موسى بن إسماعيل المِنقري أبو سلمة التَبوذكي، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، ولا التفات إلى قول ابن خراش تكلم الناس فيه، مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٥٦٧٧)، التقريب (رقم: ٦٩٤٣)، تهذيب التهذيب (١٠/٢٩٦).

(٢) هو الحسين بن محمد بن عربي، روى عن حجاج بن حسان، وعنه زيد بن الحباب وموسى بن اسماعيل، قال أبو حاتم: مجهول.

التاريخ الكبير (٢/٣٩٠)، الجرح والتعديل (٣/٦٤).

(٣) هو قيس بن سعد المكي، ثقة، مات سنة بضع عشرة ومائة، أخرج له مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٤٦٠٣)، التقريب (رقم: ٥٥٧٧)، تهذيب التهذيب (٨/٣٥٤).

(٤) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٥٦٤).

(٥) هو عامر بن عبدالواحد الأحول البصري، صدوق يخطىء، وهو عامر الأحول الذي يروي عن عائذ بن عمرو المزني الصحابي، ولم يدركه، أخرج له مسلم، والأربعة.

الكاشف (رقم: ٢٥٤٢)، التقريب (رقم: ٣١٠٣)، تهذيب التهذيب (٥/٦٧).

(٦) الكامل (٥/٢٧٨).

(٧) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (رقم: ٢٤٨).

وقال الفلاس: روى عن الحسن[1]، وعطاء، كان ضعيفا، واهي الحديث، ليس بالحافظ، وما سمعت أحدا يحدث عن عقبة بن عبدالله الرفاعي إلا أبو قتيبة، سمعته مرة يقول: حدثنا عقبة الرفاعي[2].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عقبة الأصم فقال: ليّن الحديث، ليس بقوي، وأبو هلال[3] أحبّ إلينا منه[4].

قال أبو داود: ضعيف[5].

وقال الفسوي: ضعيف[6].

قال النسائي: ليس بثقة[7].

وساق ابن عدى له أحاديث، ثم قال: وبعض أحاديثه مستقيمة، وبعضها مما لا يتابع عليه[8].

---

(١) هو الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار، الأنصاري مولاهم، ثقة فقيه، فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرا ويدلس، مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ١٠٢٢)، التقريب (رقم: ٨١٨)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٣١).

(٢) الكامل (٥/ ٢٧٨).

(٣) هو محمد بن سليم أبو هلال الراسبي البصري، قيل: كان مكفوفا، وهو صدوق فيه لين، مات في آخر سنة سبع وستين ومائة، وقيل: قبل ذلك، أخرج له البخاري تعليقا، والأربعة.

الكاشف (رقم: ٤٨٨١)، التقريب (رقم: ٥٩٢٣)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٧٣).

(٤) الجرح والتعديل ٦/ (١٧٤٧).

(٥) تهذيب التهذيب (٧/ ٢١٧).

(٦) المعرفة والتاريخ (٢/ ٧١).

(٧) الضعفاء والمتروكين(٤٦٦).

(٨) الكامل (٥/ ٢٧٨).

قال ابن حجر: ضعيف، وربما دلس، ووهم من فرق بين الأصم والرفاعي كابن حبان[1].

أقوال الأئمة الدال على التوثيق:

سئل أحمد بن صالح المصري عن عقبة الأصم، فقال: ثقة[2].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر -والعلم عند الله- أنه ضعيف؛ لأنه قول عامة أهل العلم، وأما توثيق الإمام أحمد فقد سبق الجواب عنه، وأما توثيق أحمد بن صالح إيّاه فلا عبرة به إن كان المراد التوثيق الذي يقبل به حديث الراوي؛ لأنه قول مخالف لقول عامة أهل العلم، وهم أخبر به منه، ولعله أراد به أنه ثقة في دينه.



(١) تقريب التهذيب (رقم: ٤٦٤٢).

(٢) ذكر من اختلف فيه النقاد (ص: ٧١).

عكرمة بن عمار العجلي، أبو عمار اليمامي البصري الأصل[1]. ت (١٥٩)

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال عبدالله بن أحمد: قال أبي: عكرمة بن عمار مضطرب عن غير إياس بن سلمة[2]، وكان حديثه عن إياس بن سلمة صالحا[3].

قال عبدالله بن أحمد: قال أبي: أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير[4] ضعاف ليس بصحاح،قلت له: مِن عكرمة؟ أو من يحيى؟ قال: لا، إلا من عكرمة

قال عبدالله: وقال في موضع آخر: أتقن حديث إياس بن سلمة يعني

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٤٩٤، ٤٣٠٤)، تاريخ ابن معين -رواية الدارمي- (رقم: ١٢٣)، تاريخ ابن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ١٦٧)، الطبقات لخليفة (ص: ٢٩٠)، التاريخ الكبير (٧/ ٥٠)، التاريخ الأوسط (٢/ ١٣٩)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٢٣٩٤)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٢٧١)، سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (رقم: ٣٦١)، المعرفة والتاريخ (٢/ ١٠٢)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/ ٦٦٩)، الضعفاء للعقيلي (٣/ ٣٧٨)، الجرح والتعديل (٧/ ١٠)، الثقات لابن حبان (٥/ ٢٣٣)، الكامل (٥/ ٢٧٢)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٠٧٤)، سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم: ٤٠٣)، تاريخ بغداد (١٢/ ٢٥٧)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٢٣٣٧)، ذكر من تكلم فيه وهو موثق (رقم: ٢٤٧)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٢).

(٢) هو إياس بن سلمة بن الأكوع الأسلمي أبو سلمة، ويقال: أبو بكر المدني، ثقة، مات سنة تسع عشرة ومائة وهو ابن سبع وسبعين سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٤٩٨)، التقريب (رقم: ٥٨٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٠).

(٣) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٧٣٣).

(٤) هو يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وقيل: قبل ذلك، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٦٢٣٥)، التقريب (رقم: ٧٦٣٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٥).

عكرمة[1].

قال أبو زرعة الدمشقي: سمعت أحمد بن حنبل يضعّف راوية أيوب بن عتبة، وعكرمة بن عمار عن يحي بن أبي كثير، وقال: عكرمة أوثق الرجلين[2].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال زكريا بن يحيى الساجي: عكرمة بن عمار هو صدوق، روى عنه شعبة، والثوري، ويحيى بن سعيد القطان، ووثقة يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، إلا أن يحيى القطان ضعفه في أحاديث عن يحيى بن أبي كثير، وقدّم ملازما[3] على عكرمة بن عمار[4].

وقال الفضل بن زياد: سألت أبا عبدالله: هل كان باليمامة أحد يقدَّم على عكرمة اليمامي، مثل أيوب بن عتبة،وملازم بن عمرو،وهؤلاء، فقال: عكرمة فوق هؤلاء، أو نحو هذا ثم قال: روى عنه شعبة أحاديث[5].

وقال في رواية حرب: عكرمة بن عمار ليس هو في يحيى بن أبي كثير بذاك، وقدّم هشاما[6] عليه في يحيى، قال: وهو في غير يحيى ثبت[7].

وجه الاختلاف:

التعارض يظهر في موطنين:

---

(١) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٢٥٥).

(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٤٥٣).

(٣) هو ملازم بن عمرو بن عبدالله بن بدر أبو عمرو اليمامي، صدوق، أخرج له الأربعة. الكاشف (رقم: ٥٧٥١)، التقريب (رقم: ٧٠٣٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٤٣).

(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ٢٦٠).

(٥) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٢).

(٦) أي: الدستوائي

(٧) مسائل حرب الكرماني لأحمد (ص: ٤٨٠)، شرح العلل للترمذي (٢/ ٧٩٥).

١ / بين قوله: عكرمة بن عمار مضطرب عن غير إياس بن سلمة ، وقوله: هو في غير يحيى ثبت، فالرواية الأولى نصت على جميع حديثه مضطرب سوى ما كان عن إياس بن سلمة، والثانية نصّت على أن جميع روايته هو فيها ثقة إلا ما كان عن يحيى بن أبي كثير، وهذا تعارض ظاهر.

٢ / بين حكاية الساجي التوثيق المطلق عن أحمد، وبين ما نقل عنه من تضعيف روايته عن يحيى بن أبي كثير.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن قول الإمام أحمد: مضطرب عن غير إياس بن سلمة، ليس على إطلاقه، وأن المراد به روايته عن يحيى بن أبي كثير كما جاء منصوصا عنه في روايته ابنه عبدالله، وحرب؛ ولأنه موافق لقول عامة أهل العلم.

وأما ما حكاه الساجي من توثيق مطلق فهو محمول على ما كان من روايته عن غير يحيى بن أبي كثير.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال ابن المديني: أحاديث عكرمة عن يحيى بن أبي كثير ليست بذاك، مناكير، كان يحيى بن سعيد يضعفها(١).

وقال في موضع آخر: كان يحيى يضعف رواية أهل اليمامة(٢) مثل عكرمة

---

(١) الكامل (٥/ ٢٧٢).

(٢) قرية معدودة من نجد، وقاعدتها حَجَر، بينها وبين البحرين عشرة أيام، وكان اسمها قديما جوا فسميت اليمامة باليمامة بنت سهم بن طسم، وتسمى العَروض، وفتحها أمير المسلمين خالد بن الوليد عنوة ثم صولحوا. معجم البلدان (٥/ ٤٤٢).

وضربه[١].

وقال البخاري: مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير ولم يكن عنده كتاب[٢].

وقال محمد بن علي الآجري: سألت أبا داود عن أصحاب يحيى بن أبي كثير من أعلاهم في يحيى، فقال: هشام الدستوائي[٣]، والأوزاعي، قلت: ومعمر[٤]؟ قال: لا، قلت: عكرمة بن عمار؟ قال: عكرمة مضطرب الحديث، قال يحيى: أعلمهم به ملازم بن عمرو[٥].

وقال في موضع آخر: سألت أبا داود عن عكرمة بن عمار فقال: ثقة، في حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، كان أحمد بن حنبل يقدم عليه ملازم بن عمرو[٦].

وقال أبو حاتم: كان صدوقا، وربما وهم في حديثه، وربما دلس، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط[٧].

قال صالح بن محمد أيضا: إن عكرمة بن عمار صدوق، إلا أن في حديثه شيئا،

---

(١) سؤالات ابن شيبة لابن المديني (رقم: ١٣٣).

(٢) التاريخ الكبير (٧/٢٢٦).

(٣) هو هشام بن أبي عبدالله سَنبر أبو بكر البصري الدَستوائي، ثقة ثبت، وقد رمي بالقدر، مات سنة أربع وخمسين ومائة وله ثمان وسبعون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٥٩٦٩)، التقريب (رقم: ٧٢٩٩)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٠).

(٤) هو معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا، وكذا فيما حدث به بالبصرة، مات سنة أربع وخمسين ومائة وهو ابن ثمان وخمسين سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٥٥٦٧)، التقريب (رقم: ٦٨٠٩)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢١٨).

(٥) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٢).

(٦) سؤالات الآجري(رقم: ٣٦١).

(٧) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٢).

روى عنه الناس[١].

وقال صالح بن محمد الأسدي: كان يتفرد بأحاديث طوال، ولم يشركه فيها أحد[٢].

وقال ابن خراش: كان صدوقا، وفي حديثه نُكرة[٣].

قال النسائي: ليس به بأس إلا في حديث يحيى بن أبي كثير[٤].

قال الساجي: صدوق، وثقه أحمد ويحيى، إلا أن يحيى بن سعيد ضعفه في أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير وقدم ملازما عليه[٥].

وقال الترمذي: عكرمة ربما يهم في حديث يحيى[٦].

وقال إسحاق بن أحمد بن خلف البخاري[٧]: ثقة روى عنه الثوري وذكره بالفضل، وكان كثير الغلط، ينفرد عن إياس بأشياء[٨].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: في روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب كان يحدث من غير كتابه[٩].

---

(١) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٢).

(٤) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٢).

(٥) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٢).

(٦) الجامع (رقم: ١٠٢٤).

(٧) لم أجد له ترجمة.

(٨) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٢).

(٩) الثقات (٥/ ٢٣٣).

وقال أبو أحمد الحاكم[1]: جلّ حديثه عن يحيى، وليس بالقائم[2].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال عثمان بن سعيد قال: سألت يحيى بن معين قلت: أيوب بن عتبة أحبّ إليك أو عكرمة بن عمار؟ قال: عكرمة أحبّ إليّ، أيوب ضعيف[3].

قال أبو بكر بن أبي خيثمة[4]: سمعت يحيى بن معين يقول: عكرمة بن عمار صدوق ليس به بأس[5].

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: قال يحيى بن معين: كان عكرمة بن عمار أميا، وكان حافظا[6].

وقال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين: ثقة[7].

وقال الغلابي[1] عن يحيى بن معين: ثبت[2].

---

(١) هو الإمام الفاضل الجهبذ، محدث خراسان محمد بن محمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي، قال الحاكم: هو إمام عصره في هذه الصنعة، كثير التصنيف، مقدَّم في معرفة شروط الصحيح والأسامي والكنى، توفي سنة ٣٧٨ هـ.

العبر في خبر من غبر (١١/٣)، لسان الميزان (٥/٧)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٨٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٤٧٥) ٧/ ٢٣٢

(٣) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٢٣).

(٤) هو أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب، الحافظ الحجة الإمام أبو بكر ابن الحافظ، النسائي، ثم البغدادي، صاحب التاريخ الكبير، قال الخطيب: ثقة عالم متقن حافظ بصير بأيام الناس راوية للأدب، توفي سنة ٢٧٩ هـ.

تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٩٦)، طبقات الحفاظ (ص:٢٧١)، شذرات الذهب (٢/ ١٧٤).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ١٠).

(٦) الجرح والتعديل (٧/ ١٠).

(٧) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٢).

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن علي بن المديني: كان عكرمة عند أصحابنا ثقة ثبتا[٣].

وقال العجلي: ثقة، يروي عنه النضر بن محمد ألف حديث[٤].

وقال ابن عمار: عكرمة بن عمار ثقة عندهم، وروى عنه ابن مهدي، ما سمعت فيه إلا خيرا[٥].

وقال في موضع آخر: هو أثبت من ملازم، وهو شيخ أهل اليمامة[٦].

وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقة ثبتا[٧].

وقال علي بن محمد الطنافسي[٨]: ثنا وكيع عن عكرمة بن عمار، وكان ثقة[٩].

وقال ابن عدي: مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة[١].

---

(١) هو المفضل بن غسان بن المفضل أبو عبدالرحمن الغلابي، بصري الأصل، سكن بغداد، وحدّث بها عن أبيه، وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وغيرهم، وعنه ابنه الأحوص، ويعقوب بن شيبة، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وغيرهم، وثقه الخطيب.

الثقات لابن حبان (٩/ ١٨٤)، تاريخ بغداد (١٣/ ١٢٤)، تاريخ دمشق (٦٠/ ٨٨)،

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٢).

(٣) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (رقم: ١٦٩).

(٤) الثقات (رقم: ٩٨١).

(٥) تاريخ بغداد (١٢/ ٢٦١).

(٦) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٢).

(٧) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٢).

(٨) هو علي بن محمد بن إسحاق الطَنافِسي، ثقة عابد، مات سنة ثلاث، وقيل: خمس وثلاثين ومائتين، أخرج له النسائي في عمل اليوم والليلة، وابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٣٩٦٠)، التقريب (رقم: ٤٧٩١)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٣١).

(٩) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٢).

وقال ابن شاهين في الثقات: قال أحمد بن صالح: أنا أقول: إنه ثقة، وأحتج به وبقوله[٢].

وقال الدارقطني: ثقة[٣].

وأخرج له مسلم[٤] في صحيحه أحاديث[٥]، وصحح له الترمذي[٦].

قال الذهبي: استشهد به البخاري ولم يحتج به، واحتج به مسلم يسيرا وأكثر له من الشواهد[٧].

قال ابن حجر: صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب[٨].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن عكرمة بن عمار ثقة إلا في حديثه عن عكرمة بن عمّار؛ لوجود الاضطراب في روايته عنه، وهذا هو مذهب أكثر المحدثين وعامتهم، كيحيى القطان، وأحمد، و البخاري، وأبي حاتم، والنسائي، والترمذي، وأبي أحمد الحاكم

---

(١) الكامل (٥/ ٢٧٧).

(٢) الثقات (رقم: ٢٥٤).

(٣) سؤالات البرقاني (٤٠٣).

(٤) هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، ثقة حافظ إمام، مصنف عالم بالفقه، مات سنة إحدى وستين ومائتين وله سبع وخمسون سنة، أخرج له الترمذي.
الكاشف (رقم: ٥٤١٢)، التقريب (رقم: ٦٦٢٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١١٣).

(٥) مثاله: (رقم: ٩٩)، (رقم: ١١٤)، (رقم: ٢٨٥)، (رقم: ٨٣٢)، (رقم: ١٠٣٦).

(٦) الجامع (رقم: ٢٣٤٣)، (رقم: ٢٧٤٣)، (رقم: ٢٧٧٥)، (رقم: ٣٠٨١).

(٧) السير (٧/ ١٣٧).

(٨) تقريب التهذيب (رقم: ٤٦٧٢).

وأما من يروى عن التوثيق بإطلاق كابن معين، وأحمد بن صالح، وابن المديني، والعجلي، وابن عمار، ويعقوب بن شيبة، والدارقطني، فيجاب عنه من وجهين:

١ / خفاء ضعف روايته عن يحيى بن أبي كثير عندهم، ومن علم حجة على من يعلم.

٢ / حمل ذلك الإطلاق على الخاص، وأن يقال بأنه ثقة إلا في يحيى بن أبي كثير.

وهذا الأخير أوجه، ولهذا فإن ابن المديني قد وثقه في موضع بإطلاق، وفصّل في أمره في موضع آخر.



علي بن غراب الفَزَاري أبو الحسن[1]، ويقال: أبو الوليد الكوفي القاضي، ويقال: هو علي بن عبدالعزيز، وعلي بن أبي الوليد[2]. ت (١٨٤)، وقيل: ٢٠٤هـ.

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال البخاري: قال أحمد: كان يدلس[3].

قال مهنا: سألت أحمد عن علي بن غراب؟ فقال: كوفي، قد رأيته جاء إلى هشيم

قلت: كيف هو؟ قال: ليس له حلاوة

قلت: جاء إلى هشيم يسمع منه؟ قال: لا، جاء يسلم عليه[4].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال المروذي: وسئل -أبوعبد الله- عن علي بن غراب؟ فقال: كأن حديثه حديث أهل الصدق[5].

قال عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل: سألت أبي عن علي بن غراب المحاربي

---

(١) وانفرد ابن حبان في المجروحين فكنّاه بأبي يحيى، ولم أره لغيره.

(٢) ترجمته في المصدر التالية: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٣٩١)، تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٢٧٥، ٢٦١١، ٢٨٤٣)، تاريخ ابن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٦٣٩)، الطبقات لخليفة (ص: ١٧٢)، التاريخ الكبير (٦/ ٢٩١)، أحوال الرجال (رقم: ٥٩)، الضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٤٧)، الكنى والأسماء للدولابي (٣/ ١١١٣)، الجرح والعديل (٦/ ٢٠٠)، المجروحين (٢/ ١٠٥)، الكامل (٥/ ٢٠٥)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ٧٥٩)، سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم: ٣٦٣)، تاريخ بغداد (١٢/ ٤٥)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٢٣٩٢)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣١٦).

(٣) التاريخ الكبير(٦/ ٢٩٢).

(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٥-٤٦).

(٥) العلل ومعرفة الرجال- رواية المروذي وغيره- (رقم: ١٤٧).

فقال: سمعت منه مجلسا واحدا، وكان يدلس، وما أراه إلا كان صدوقا[1].

وجه الاختلاف:

في رواية التضعيف: ذكر أحمد بأنه يدلس، وهو ليس بتجريح صريح، والرواية الثانية: ذكر بأنه ليس له حلاوة، في مروياته.

وأما روايات التوثيق: فذكر بأن حديثه حديث أهل الصدق، وذكر بأنه صدوق.

الجمع بين القولين :

الظاهر أنه صدوق عنده لتصريحه بذلك، ووصفه بالتدليس لا ينافي ذلك، فكم من ثقة رمي به، فكيف بالصدوق، وهكذا قوله عن حديثه: ليس له حلاوة؛ ولعل المراد منها أن حديثه لا يبلغ حديث الثقات الأثبات الذين يجمع حديثهم ويعتنى بروايته وتحصيله، وهذا حال من كان في رتبة الصدوق في الجملة، والله أعلم.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال ابن سعد: كان صدوقا وفيه ضعف، وصحب يعقوب بن داود[2] يعني وزير المهدي فتركه الناس[3].

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٠).

(٢) هو يعقوب بن داود بن عمر بن طهمان أبو عبدالله مولى عبدالله بن خازم السلمي، استوزره أمير المؤمنين المهدي، وقرُب من قلبه، وغلب على أمره، ثم نكبه، وأودعه السجن، فلم يزل فيه محبوسا إلى أن ولي هارون الرشيد الخلافة فأطلق عنه، ويقال: إن يعقوب كان سمحا جوادا كثير البر والصدقة واصطناع المعروف، توفي سنة ١٨٧ هـ.

تاريخ بغداد (١٤/ ٢٦٢)، المنتظم (٩/ ٨٠)، شذرات الذهب (١/ ٣١٨).

(٣) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٩١).

قلت: المراد بترك الناس له ترك الجلوس إليه خوفا من السلطان لما ابتلي به يعقوب، أو لقربه من السلطان زجرا له، والله أعلم.

قال عباس الدوري: قال يحيى ين معين: وكان مروان بن معاوية[1] يروى عن علي بن غراب، يقولون: علي بن أبي الوليد[2].

وقال ابن نمير[3]: كان علي بن غراب يعرفونه بالسماع، وله أحاديث منكرة[4].

وقال الآجري عن أبي داود: ضعيف، ترك الناس حديثه[5].

وقال أبو داود: هو ضعيف، وأنا لا أكتب حديثه[6].

وذكر له العقيلي حديثه عن صالح بن حيان عن ابن بريدة عن أبيه في النهي أن يسمي كلبا وكليبا[7]، فقال: لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به[8].

وقال الجوزجاني: ساقط[9].

---

(١) هو مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري أبو عبدالله الكوفي، نزيل مكة ودمشق، ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٥٣٧٠)، التقريب (رقم: ٦٥٧٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٨٨).

(٢) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٦١١).

(٣) هو محمد بن عبدالله بن نمير الهمداني بسكون الميم الكوفي أبو عبدالرحمن، ثقة حافظ فاضل، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٤٩٨٠)، التقريب (رقم: ٦٠٥٣)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٥١).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٠).

(٥) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٢٥).

(٦) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٢٥).

(٧) أخرجه العفيلي في الضعفاء (٣/ ٢٤٧)، والطبراني في الكبير (٢/ ٢٣) عن صالح بن حبان به.

(٨) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٤٧).

(٩) أحوال الرجال (رقم: ٥٩).

قال الخطيب: أحسب إبراهيم طعن عليه لأجل مذهبه؛ فإنه كان يتشيع قال: وأما روايته بعدُ فوصفوه بالصدق[(١)].

وقال ابن عدي: له غرائب وأفراد وهو ممن يكتب حديثه[(٢)].

وقال ابن حبان: كان غاليا في التشيع، كثير الخطأ فيما يروي، حتى وجد الأسانيد المقلوبة في روايته كثيرا، والأشياء الموضوعة التي يرويها عن الثقات، فبطل الاحتجاج به وإن وافق الثقات[(٣)].

وقال الدارمي: ليس بقوي[(٤)].

وقال الدارقطني: يعتبر به[(٥)].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

عن أبي بكر بن أبي خيثمة قال: سمعت يحيى بن معين يقول: لم يكن بعلي بن غراب بأس[(٦)].

وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: هو المسكين صدوق[(٧)].

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: لم يكن به بأس، ولكنه كان يتشيع[(٨)].

وقال مرة عنه: ثقة[(٩)].

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٥).

(٢) الكامل (٥/ ٢٠٦).

(٣) المجروحين (٢/ ١٠٥).

(٤) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٦٣٩).

(٥) سؤالات البرقاني(رقم: ٣٦٣).

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٠).

(٧) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٦٣٩).

(٨) سؤالات ابن الجنيد (رقم: ٤٨٨).

(٩) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري - (رقم: ١٢٧٥).

وقال الحسين بن إدريس سألت: محمد بن عبدالله بن عمار[1] عن علي بن غراب فقال: كان صاحب حديث بصيرا به، قلت: أليس هو ضعيفا؟ قال: إنه كان يتشيع، ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث بعد أن لا يكون كذابا للتشيع أو القدر، ولست براو عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله ولو كان أفضل من فتح يعني الموصلي[2][3].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن على بن غراب قال: لا بأس به، وحَكى عن يحيى بن معين أنه قال: ظلمه الناس، حين تكلموا فيه[4].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن علي بن غراب فقال: ثنا إبراهيم بن موسى[5] عنه، وقال يحيى بن معين: هو صدوق[6].

وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي زرعة: علي بن غراب أحبّ إليك، أو علي بن عاصم؟ قال: علي بن غراب هو صدوق عندي، وأحب إلي من علي بن عاصم[7].

---

(١) هو محمد بن عبدالله بن عمار بن سوادة المخرمي الأزدي الغامدي أبو جعفر البغدادي، نزيل الموصل، ثقة حافظ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين وله ثمانون سنة، أخرج له النسائي.
الكاشف (رقم: ٤٩٦٤)، التقريب (رقم: ٦٠٣٦)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٣٦).

(٢) هو فتح بن محمد بن وشاح أبو نصر الموصليّ الزّاهد أحد العارفين، وكان مشهوراً بالعبادة والفضل، ليس له حديث يرجع إليه.
الثقات لابن حبان (٧/ ٣٢٢)، تاريخ بغداد (١٢/ ٣٨١)، تاريخ الإسلام (١٠/ ٣٩١).

(٣) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٢٥).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٠).

(٥) هو إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي أبو إسحاق الفراء الرازي، يلقب الصغير، ثقة حافظ، مات بعد العشرين ومائتين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٢١١)، التقريب (رقم: ٢٥٩)، تهذيب التهذيب (١/ ١٤٨).

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٠).

(٧) الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٠).

وقال النسائي: ليس به بأس، وكان يدلس[1].

وقال ابن قانع[2]: كوفي شيعي ثقة[3].

وقال ابن شاهين: قال عثمان بن أبي شيبة[4]: ثقة[5].

قال ابن حجر: ووقع في العلل للدارقطني بعد أن ذكر جماعة من جملتهم علي بن غراب فوصفهم بأنهم ثقات حفاظ[6].

قلت: نصه في العلل: ... حدث به عن هشام بن عروة[7] جماعة من الثقات الحفاظ وغيرهم بهذا الإسناد، منهم إسماعيل بن زكريا[8]، وعبدة بن سليمان[1]،

(١) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٢٥).

(٢) هو الحافظ العالم المصنف عبدالباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق أبو الحسين الأموي، مولاهم البغدادي، صاحب معجم الصحابة، قال البرقاني: البغداديون يوثقونه، وهو عندي ضعيف، وقال الدارقطني: كان يحفظ، ولكنه يخطئ ويصرّ، توفي سنة ٣٥١ هـ.
تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٨٣)، لسان الميزان (٣/ ٣٨٣)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٦٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٢٥).

(٤) هو عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ شهير وله أوهام، وقيل: كان لا يحفظ القرآن، مات سنة تسع وثلاثين ومائتين وله ثلاث وثمانون سنة، أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٣٧٣٥)، التقريب (رقم: ٤٥١٣)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٣٥).

(٥) الثقات (رقم: ٧٣٣).

(٦) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٢٥).

(٧) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه ربما دلس، مات سنة خمس أو ست وأربعين ومائة وله سبع وثمانون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٥٩٧٢)، التقريب (رقم: ٧٣٠٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ٤٤).

(٨) هو إسماعيل بن زكريا بن مُرّة الخُلْقاني أبو زياد الكوفي، لقبه شَقُوصا، صدوق يخطىء قليلا، مات سنة أربع وتسعين ومائة وقيل قبلها، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٣٧٥)، التقريب (رقم: ٤٤٥)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٠).

وأبو أسامة، ووكيع، وعبد الله بن نمير، والنضر بن شميل[٢]، وأبو معاوية، ويونس بن بكير[٣]، ويزيد بن سنان[٤]، وعلي بن غراب، وسعدان بن يحيى[٥]، وسلمة بن سعيد[٦] وغيرهم[٧].

وهذا اللفظ منه فيه تجوّز ظاهر، والمراد به أكثرهم وأغلبهم، ولا يمكن أن يراد به أن علي بن غراب ثقة حافظ، إذ لم يصفه أحد بذلك، ولا يمكن أن يكون كذلك، كيف وقد قال فيه بالنص الثابت الصحيح الصريح الذي سئل عنه فيه، فقال: يعتبر به، ومما يؤيد أن المراد أغلب المذكورين لا جميعهم أن الدارقطني قال فيه

---

(١) هو عبدة بن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي، يقال: اسمه عبدالرحمن، ثقة ثبت، مات سنة سبع وثمانين ومائة وقيل بعدها، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٣٥٢٦)، التقريب (رقم: ٤٢٦٩)، تهذيب التهذيب (٦/٤٠٥).

(٢) هو النضر بن شميل المازني أبو الحسن النحوي البصري، نزيل مرو، ثقة ثبت، مات سنة أربع ومائتين وله اثنتان وثمانون، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٥٨٣١)، التقريب (رقم: ٧١٣٥)، تهذيب التهذيب (١٠/٣٩٠).

(٣) هو يونس بن بكير بن واصل الشيباني أبو بكر الجمال الكوفي، صدوق يخطىء، مات سنة تسع وتسعين ومائة، أخرج له مسلم، أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٦٤٦٤)، التقريب (رقم: ٧٩٠٠)، تهذيب التهذيب (١١/٣٨٢).

(٤) هو يزيد بن سنان بن يزيد التميمي أبو فروة الرهاوي، ضعيف، مات سنة خمس وخمسين ومائة وله ست وسبعون، أخرج له الترمذي، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٦٣١٥)، التقريب (رقم: ٧٧٢٧)، تهذيب التهذيب (١١/٢٩٣).

(٥) هو سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي أبو يحيى الكوفي نزيل دمشق، لقبه سعدان، صدوق وسط، وما له في البخاري سوى حديث واحد، مات قبل المائتين، أخرج له البخاري، والنسائي، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ١٩٧٥)، التقريب (رقم: ٢٤١٦)، تهذيب التهذيب (٤/٨٧).

(٦) هو سلمة بن سعيد بن عطية أو عطاء البصري، صدوق، أخرج له النسائي.
الكاشف (رقم: ٢٠٣٢)، التقريب (رقم: ٢٤٩٢)، تهذيب التهذيب (٤/١٢٨).

(٧) العلل للدارقطني (٣/١١٥-١١٦).

سعدان بن يحيى: ليس بذاك[1]، وقال في يزيد بن سنان: ضعيف[2].

قال ابن حجر: صدوق، وكان يدلس ويتشيع، وأفرط ابن حبان في تضعيفه[3].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر أنه في مرتبة الصدوق، كما قال ابن حجر، فقد وثقه جمع من أهل العلم، كابن معين، وابن أبي شيبة، وابن قانع، وقال أبو حاتم، والنسائي: لا بأس به، وقال أحمد، وأبو زرعة: صدوق.

وقد بالغ الجوزجاني، وأبو داود، وابن حبان في تضعيف علي بن غراب حتى نسباه إلى شدّة الضعف التي يترك معها حديث الرجل، وقد تعقّب الحافظ الخطيب قول الجوزجاني بأنه إنما عنى به تشيّعه، وقد أفرط في ذلك، فعلي بن غراب مع تشيعه كان صدوقا في الحديث غير متّهم في دينه.

وقد ردّ هذا ابن معين، وابن عمار، فقال ابن معين: ظلمه الناس، حين تكلموا فيه، وقال ابن عمار: ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث بعد أن لا يكون كذابا للتشيع أو القدر.

فهذا كلّه يدلّ على أن توثيق هؤلاء الأئمة له كان عن علم تام بالراوي، وهم أدرى به من غيرهم، الله أعلم.



(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٧٨).

(٢) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٩٣).

(٣) تقريب التهذيب (رقم: ٤٧٨٣).

علي بن مُسْهِر القرشي، أبو الحسن الكوفي، قاضي الموصل[1]. ت (١٨٩)

قول الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال أحمد بن محمد الأثرم: سمعت أبا عبدالله يقول: أما علي بن مسهر، فلا أدرى كيف أقول! ثم قال: إن على بن مسهر، كان قد ذهب بصره، وكان يحدثهم من حفظه[2].

وذكر الأثرم أيضاً عن أحمد أنه أنكر حديثاً، فقيل له: رواه علي بن مسهر! فقال: إن علي بن مسهر كانت كتبه قد ذهبت، فكتب بعد، فإن كان روى هذا غيره وإلا فليس بشيء يعتمد[3].

قول الإمام أحمد الدالة على التوثيق:

قال عبدالله بن أحمد: قال أبي: علي بن مسهر أثبت من أبي معاوية الضرير في الحديث[4].

قال عبدالله بن أحمد: سألته -يعني أباه -عن علي بن مسهر؟ فقال: يشبه حديثه حديث أصحاب الحديث[5].

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٠٥٨، ٣٠٥٩)، تاريخ ابن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٥٤٦)، التاريخ الكبير (٦/ ٢٩٧)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٧١٢)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٣١٢)، الضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٥١)، الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٤)، الثقات لابن حبان (٧/ ٢١٤)، مشاهير علماء الأمصار (ص: ١٧١)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ٧٦٣)، شرح العلل للترمذي (٢/ ٦٧٩)، (٢/ ٧٥٥)، السير (٨/ ٤٨٤)، تاريخ الإسلام (١٢/ ٣٠٧)، تذكرة الحفاظ (١/ ٢٩٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٣٥).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٩٧١).

(٣) شرح العلل (٢/ ٧٥٥).

(٤) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٧٤٢، ٢٦٧٠).

(٥) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٨٧٨).

قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: علي بن مسهر، صالح الحديث، صدوق[1].

وجه الاختلاف:

الاختلاف بين القولين يظهر من جهة نسبته إياه إلى الضعف في قوله: لا أدري ما أقول! كالمتردد فيه ولو كان ثقة ما تردد فيه، ثم قال: كان قد ذهب بصره، وكان يحدثهم من حفظه، أي: فوقع الخطأ والغلط في روايته، وهذا يعارض في الظاهر قوله عنه: صالح الحديث، صدوق، يشبه حديثه حديث أصحاب الحديث.

الجمع بين القولين :

بعد التأمل في هذه النصوص يظهر أن علي بن مسهر صدوق، لا بأس بحديثه عند الإمام أحمد في الجملة، إلا إذا حدّث من حفظه بعد ذهاب بصره، فما وجد من خطأ في روايته عند مخالفته لمن هو أوثق منه أو تفرد بأصل فهو محمول على ما حدّث به بعد ذهاب بصره.

أقوال الأئمة:

قال الدارمي: قلت ليحيى بن معين: علي بن مسهر أحبّ إليك أو أبو خالد الأحمر؟ فقال: علي بن مسهر أحبّ إليّ، قلت: إسحاق الأزرق[2] أحبّ اليك أو ابن مسهر؟ قال: ابن مسهر أحبّ إليّ، قلت: فابن مسهر أحبّ إليك أو يحيى بن زكريا[3]؟ فقال: كلاهما ثقتان، سمعت أبا زرعة يقول: علي بن مسهر ثقة صدوق[4].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣١٣٢).

(٢) هو إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي الواسطي المعروف بالأزرق، ثقة، مات سنة خمس وتسعين ومائتين وله ثمان وسبعون، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٣٣٢)، التقريب (رقم: ٣٩٦)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٢٥).

(٣) هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهَمْداني بس أبو سعيد الكوفي، ثقة متقن، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومائة وله ثلاث وستون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٦١٦٨)، التقريب (رقم: ٧٥٤٨)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٨٣).

(٤) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ١٤٠).

قال يحيى بن معين: قال ابن نمير: كان قد دفن كتبه، قال يحيى: وهو أثبت من ابن نمير[١].

وقال العجلى: قرشي من أنفسهم، كان ممن جمع الحديث والفقه، ثقة[٢].

وقال العجلى أيضا: صاحب سنة، ثقة في الحديث، ثبت فيه ،صالح الكتاب، كثير الرواية عن الكوفيين[٣].

وقال أبو زرعة: صدوق ثقة[٤].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن حديث رواه علي بن مسهر عن عبيدالله[٥] عن نافع[٦] عن ابن عمر عن النبي ﷺ في قصة الغار[٧].

قال أبو زرعة: لا أعلم أنه رواه غير علي بن مسهر، قلت له: هو صحيح؟ قال: نعم، علي بن مسهر ثقة[٨].

---

(١) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٣٥).

(٢) الثقات (رقم: ١٠١٥).

(٣) الثقات (رقم: ١٠١٥).

(٤) نهذيب التهذيب (٧/ ٣٣٥).

(٥) هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني أبو عثمان، ثقة ثبت، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها، مات سنة بضع وأربعين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٣٥٧٦)، التقريب (رقم: ٤٣٢٤)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٥).

(٦) هو نافع أبو عبدالله المدني مولى ابن عمر، ثقة ثبت، فقيه مشهور، مات سنة سبع عشره ومائة أو بعد ذلك، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٥٧٩١)، التقريب (رقم: ٧٠٨٦)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٦٨).

(٧) أخرجه مسلم (رقم: ٢٧٤٣).

(٨) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٤٤٢).

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث[1].

وقال النسائي: ثقة[2].

وذكره ابن حبان في الثقات[3].

وأخرج له البخاري[4] ومسلم[5] في صحيحهما على سبيل الاحتجاج، وصحح له الترمذي في مواطن[6]، وابن خزيمة[7]، وابن حبان[8].

قال ابن حجر: قاضي الموصل، ثقة له غرائب بعد أن أضرّ[9].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر أن علي بن مسهر ثقة من الثقات الأثبات، ولم يختلف في ذلك أهل الحديث، وأما ما روي عن أحمد فلا يضره ذلك؛ إذ هو في حال مخصوصة، فكم من ثقة يخطيء في حال دون سائر الأحوال، كمن ضعّف في بعض شيوخه، أو في بلد دون آخر.

والأصل أن ما رواه محمول على الصحة ما لم يتبين وجه الضعف فيه، فيحمل عليه، والرواية عن أحمد مختلفة في سبب الضعف الطاريء على علي بن مسهر، فمرّة

---

(١) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٨٨).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٣٥).

(٣) الثقات (رقم: ٣٥١).

(٤) انظر مثلا: (٣٥١٢)، (٣٦١٠)، (٣٦٢٣)، (٣٦٨١).

(٥) انظر مثلا: (٨٥)، (١٧٥)، (٢٤٨)، (٢٧٩).

(٦) انظر مثلا: (٦٦٧)، (٩٢٩)، (١١١٦)، (١٥٢٢).

(٧) انظر مثلا: (١٧١٥)، (١٧١٦)، (٢٨٢٠)..

(٨) انظر مثلا: (٢٢٤)، (٧٢٩)، (٧٣٥)، (١٠٤٥)

(٩) تقريب التهذيب (رقم: ٤٨٠٠).

جعله العمى الذي أصيب به، ومرّة جعله ذهاب الكتب، غير أن هذا الأخير قد أنكره يحيى بن معين على ابن نمير كما تقدم

وسواء كان هذا أم ذاك، أم كان الأمرين معا، فالحكم واحد، والله أعلم.



عمارة بن زاذان الصيدلاني ، أبو سلمة البصري[1].

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبدالله: عمارة بن زاذان كيف هو؟ قال: يروي عن أنس أحاديث مناكير[2].

أقوال الإمام أحمد الدالة على التوثيق:

قال عبدالله بن أحمد : سمعته - يعني أباه- يقول: عمارة بن زاذان شيخ ثقة، ما به بأس[3].

وقال عبدالله بن أحمد : سمعته - يعني أباه- يقول: عمارة بن زاذان ثقة[4].

وقال عبدالله بن أحمد : سألته - يعني أباه- عن عمارة بن زاذان الصيدلاني، فقلت: هو ثقة؟ فقال: حدّث عنه وكيع ، ما أرى به بأس[5].

وقال عبدالله بن أحمد : سمعته- يعني أباه- يقول: عمارة الصيدلاني ليس به بأس[6].

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٤٧٨)، تاريخ ابن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٥٠١)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله-(رقم: ٥٠١، ١٤٢٩، ٢٠٥٨، ٤٤٦٣)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (رقم: ٧٠)، التاريخ الكبير (٦/ ٥٠٥)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ١٤١٢)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٣٢٦)، سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ٣٢٦)، الضعفاء للعقيلي (٣/ ٣١٥)، الجرح والتعديل (٦/ ٣٦٥)، الثقات لابن حبان (٧/ ٢٦٣)، الكامل (٥/ ٨٠)، سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم: ٣٧٥)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٢٤٣٢)، شرح العلل للترمذي (٢/ ٦٩٢)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٦٥).

(٢) الجرح والتعديل(٦/ ٣٦٦).

(٣) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله - (رقم: ٥٠١).

(٤) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله - (رقم: ٢٠٥٨).

(٥) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله - (رقم: ٤٤٦٣).

(٦) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله - (٤٥٦٨).

وجه الاختلاف:

في روايات التوثيق: وصفه بأنه ثقة، وأنه حسن الحديث، لا بأس به، وذلك يتعارض في الظاهر مع رواية التضعيف حيث وصفه بأنه يروي المناكير في روايته عن أنس[1].

الجمع بين القولين:

الظاهر أنه ثقة إلا في روايته عن أنس.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

وقال ابن عمار الموصلي: ضعيف[2].

وقال البخاري: ربما يضطرب في حديثه[3].

وقال عبدالرحمن:سمعت أبي يقول: عمارة الصيدلاني يكتب حديثه ولا يحتج به، ليس بالمتين[4].

وقال الآجري عن أبي داود: ليس بذاك[5].

وقال الساجي: فيه ضعف، ليس بشيء، ولا بقوي في الحديث[6].

وقال البرقاني: قال الدارقطني: بصري ضعيف، لا يعتبر به[1].

---

(١) يريد الإمام روايته عن ثابت عن أنس؛ لأنه لا رواية له عن أنس. انظر: تهذيب الكمال (٢١/ ٢٤٣)، شرح العلل (٢/ ٦٩٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٦٥).

(٣) التاريخ الكبير(٦/ ٥٠٥).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٣٦٦).

(٥) سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ٣٢٦).

(٦) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٦٥).

وقال ابن حجر: صدوق، كثير الخطأ[2].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: عمارة بن زاذان الصيدلاني صالح[3].

وقال الدوري عن يحيى بن معين قال: ثقة[4].

وقال الدارمي: وسألته عن عمارة بن زاذان فقال: ثقة[5].

وقال يزيد بن الهيثم[6]: قال يحيى بن معين: وعمارة بن زاذان ليس به بأس[7].

وقال العجلي: بصري ثقة[8].

---

(1) هكذا هو النص في سؤالات البرقاني (رقم: ٣٧٥)، وفي التهذيب (٧/ ٣٦٥): قال الدارقطني: ضعيف، قلت -أي: ابن حجر-: وزاد البرقاني عنه: يعتبر به، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (١٠/ ٣٧٢): وضعّفه الدّار قطنيّ، ولم يترك. ولوكانت العبارة عنده "لا يعتبر به" لما قال: ولم يترك؛ لأن من لا يعتبر به متروك.

والصواب الذي يظهر لي أن "لا" زائدة من النساخ، ليست صحيحة لما سبق بيانه، ويؤيد ذلك أن لا أحد من الأئمة ترك حديثه، بل نصّوا على أن حديثه يكتب، والله أعلم.

(2) تقريب التهذيب (رقم: ٤٨٤٧).

(3) الجرح والتعديل (٦/ ٣٦٦).

(4) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٤٧٨).

(5) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٥٠١).

(6) هو يزيد بن الهيثم بن طهمان أبو خالد البغدادي الدقاق، يعرف بالبادا، وثقه الدارقطني، والخطيب، توفي سنة ٢٨٤ هـ.

سؤالات الحاكم للدارقطني (رقم: ٢٤٣)، تاريخ بغداد (١٤/ ٣٤٩)، تاريخ الإسلام (٢١/ ٣٣٤).

(7) تاريخ ابن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ٣٨٠).

(8) الثقات (رقم: ١٠٢٧).

وقال أبو زرعة: لا بأس به[1].

وقال يعقوب بن سفيان: ثقة[2].

وذكره ابن حبان في الثقات[3].

وقال ابن عدي: وهو عندي لا بأس به، ممن يكتب حديثه[4].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن عمارة بن زاذان ثقة، لا بأس به، لتوثيق أكثر أهل الحديث له، وأما من لم يوثقه فهما قسمان:

أ- من أشار إلى ضعف فيه: كالبخاري، وأبي حاتم، أبي داود، والساجي، فأما قول البخاري: ربما يضطرب في حديثه، ففيه إشار إلى أن ذلك قليل منه، لم يكثر حتى يصل إلى حدّ الضعف، وأما قول أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، ليس بالمتين، فهذه منزلة حديث الصدوق، وأبو حاتم يقولها في الثقات الذي لم يختلف في توثيقهم، فحديثه لا يبلغ درجة الحجة، وفيه شيء من الضعف، ولذلك قال فيه بعدُ: وليس بالمتين، وقريب منه أيضا قول أبي داود: ليس بذاك، وأما قول الساجي: فيه ضعف، ليس بشيء، ولا بقوي في الحديث، فعبارته مشكلة، فقوله بداية: فيه ضعف، مشعر بأنه ضعف يسير، وإلا لقال: ضعيف، وأطلق الحكم فيه، وهي قريبة من قوله في الأخير: ولا بقوي في الحديث كعبارة أبي حاتم، وأبي داود السابقتين، لكنه قال بينهما: ليس بشيء، وهذا العبارة تقال عادة فيمن كان ضعفه شديداً، ولا يمكن أن يراد بها هذا المعنى هنا؛ لأن السياق يأبى ذلك؛ ولأن هذا الحكم لم يقله

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٦٦).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ١١٩).

(٣) الثقات (٧/ ٢٦٣).

(٤) الكامل (٥/ ٨٠).

غيره من الحفاظ، فلعل مراده بذلك قريب من قول: ولا بقوي في الحديث، فيكون قوله: ليس بشيء، أي: ليس بالثقة الذي يحتج به مطلقا، وقد يكون المراد من ذلك تشيعه الذي عُرف به، كأنه يقول: ليس بالثقة الذي لا عيب فيه، والله أعلم.

ب- من ضعفه: وهم قلة في مقابل من وثقه وأثنى عليه، وهما الحافظان ابن عمار، والدارقطني، وقولهما مخالف لأئمة هذا الشأن، وهما أحمد، وابن معين، والبخاري، وأبوزرعة، ولذا فالقول قولهم فيه، والله أعلم.



عمر بن عبدالله بن يعلى بن مرة الثقفي، الكوفي[1].

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال عبدالله بن أحمد: قال أبي: عمر بن عبدالله بن يعلى بن مرة ضعيف الحديث[2].

قال المروذي: وذكر أبو عبدالله عمر بن يعلى فلم يرضه[3].

قول الإمام أحمد في التضعيف الشديد:

قال محمد بن علي: سألت أحمد بن حنبل عن عمر بن عبدالله بن يعلى؟ فقال: منكر الحديث[4].

وجه الاختلاف:

يظهر من قوله في رواية عبدالله عنه: ضعيف، مما يقتضي أدنى درجات الضعف، وذلك يتعارض في الظاهر مع قوله عنه: منكر الحديث، والتي تعني شدّة الضعف.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن عمر بن عبدالله بن يعلى عند الإمام أحمد ضعيف، وذلك لا

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٩٣٩)، العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي- (رقم: ١٠٢)، التاريخ الكبير (١٧٠/٦)، التاريخ الأوسط (٨٧/٢، ٨٨)، الضعفاء الصغير (رقم: ٢٤٨)، المعرفة والتاريخ (١٩١/٣)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٣٦٤/١)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٤٥٧)، الضعفاء للعقيلي (١٧٦/٣)، الجرح والتعديل (١١٨/٦)، المجروحين (٩١/٢)، الكامل (٣٤/٥)، تاريخ الإسلام (٥٠٥/٨)، تهذيب التهذيب (٤١٣/٧).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ١٢٠٤).

(٣) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (١٠٢).

(٤) الضعفاء للعقيلي (٩١٧/٣).

يعارض قوله عنه: منكر الحديث ؛ إذ الضعيف منازل ومراتب، فمنه من هو في أدنى درجات الضعف، ومنه من هو فوقه، ومنه شديد الضعف، ومنه من لا يكتب حديثه ولا يعتبر به، وحينئذ لا يستنكر أن يقال في جميعها ضعيف فقط؛ وأئمة الحديث الحفاظ يكثر منهم هذا التصرف، وقد ورد مثل ذلك عن أبي حاتم في عمر بن يعلى نفسه، فقال عنه مرة: منكر الحديث[١]، ومرّة: ضعيف الحديث[٢].

أقوال الأئمة:

قال سفيان الثوري: عمر بن يعلى بن مرة ليّن الحديث[٣].

وقال يحيى بن معين: قال أبو نعيم: رأيت عمر بن عبدالله فما أستحل أن أروي عنه[٤].

قلت: لعله هجره لشربه المسكر كما سيأتي.

وقال العباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين: عمر بن عبدالله بن يعلى بن مرة ضعيف الحديث[٥].

وقال الدارمي: قلت ليحيى بن معين: فعمر بن عبدالله بن يعلى الذي يروي عنه إسرائيل، ما حاله؟ فقال: ليس بشيء[٦].

وقال البخاري: قال علي[٧]: قال جرير: كان عمر بن يعلى يحدث عن أنس

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ١١٨)

(٢) العلل لاين أبي حاتم (١/ ٣٣٢).

(٣) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٩٤).

(٤) المجروحين (٢/ ٩٢).

(٥) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدوري - (رقم: ٣٩٣٩).

(٦) تاريخ يحيى بن معين - رواية الدارمي - (رقم: ٤٦٢).

(٧) هو ابن المديني.

ﷺ، فقال لي زائدة[1] -وكان رهطه-: أشهد أنه يشرب كذا وكذا، فإن شئت فاكتب، وإن شئت فدع[2].

قال الساجي معقّبا على قول زائدة: كان زائدة لا يرمي بشرب ما يسكر، فأحسبه رآه يشرب شيئا من هذه الأنبذة التي هي عند من يرى أنها حرام خمر[3].

وقال يحيى بن معين: قال جرير بن عبدالحميد: كان عمر بن يعلى بن مرة الثقفي يشرب الخمر[4].

وقال البخاري: يتكلمون فيه[5].

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عمر بن عبدالله بن يعلى بن مرة الثقفى فقال: هو ضعيف الحديث، منكر الحديث[6].

وقال في موضع آخر: ضعيف الحديث[7].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن عمر بن عبدالله بن يعلى فقال: ليس بقوي، فقلت: ما حاله؟ قال: أسأل الله السلامة[8].

قلت: يريد -والله أعلم- شرب النبيذ كما تقدم عنه.

---

(١) هو زائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي، ثقة ثبت صاحب سنة، مات سنة ستين ومائة وقيل بعدها، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ١٦٠٨)، التقريب (رقم: ١٩٨٢)، تهذيب التهذيب (٣/٢٦٤).

(٢) التاريخ الكبير(٦/٣٠٦٥) والتاريخ الأوسط (٢/٨٧).

(٣) تهذيب التهذيب (٧/٤١٣).

(٤) تهذيب التهذيب (٧/٤١٣).

(٥) الضعفاء الصغير (رقم: ٢٤٨).

(٦) الجرح والتعديل (٦/١١٨)

(٧) العلل لاين أبي حاتم (١/٣٣٢).

(٨) الجرح والتعديل (٦/١١٨)

وقال البرذعي: قلت لأبي زرعة: عمر بن عبدالله بن يعلى بن مرة؟ قال: ضعيف الحديث[1].

وقال النسائي: ضعيف[2].

وقال الساجي: عنده مناكير[3].

وقال ابن حبان: كان ممن يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فان اعتبر له معتبر لم أر بذلك بأسا[4].

وقال الدارقطني: متروك[5].

وقال ابن حجر: ضعيف[6].

خلاصة أقوال الأئمة :

بعد التأمل في هذه النصوص يظهر لي -والعلم عند الله- أن عمر بن يعلى الثقفي ضعيف، وذلك لاتفاق أهل الحديث على ذلك، ومن شدّد في أمره فلما ذكر عنه من شربه النبيذ الكوفي[7].

وأما قول الدارقطني عنه: متروك، فقد تفرّد بهذا الحكم فيما وقفت عليه، ولم أجد من أهل العلم من نصّ على ترك حديثه، بل ذكر ابن حبان أن حديثه يعتبر به، حيث قال: فأما فيما وافق الثقات فإن اعتبر له معتبر لم أر بذلك بأسا.

---

(١) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/ ٣٦٤).

(٢) الضعفاء والمتروكين (رقم: ٤٧٣).

(٣) تهذيب التهذيب (٧/ ٤١٣).

(٤) المجروحين (٢/ ٩٢).

(٥) الضعفاء والمتروكون (رقم: ٣٧٦).

(٦) تقريب التهذيب (رقم: ٤٩٣٣).

(٧) انظر: مصطلحات الجرح والتعديل (ص: ٣٥٧).

عمران بن أبي عطاء الأسدي، مولاهم، أبو حمزة القَصَّاب، الواسطي[(١)].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال عبدالله بن أحمد: قال أبي: أبو حمزة الأسدي صاحب ابن عباس، ليس به بأس[(٢)].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق بصيغة أخرى:

قال عبدالله بن أحمد: أملى عليَّ أبي إملاء من كنيه أبو حمزة؛ فقال: أنس بن مالك أبو حمزة، وأبو حمزة عمران بن أبي عطاء القصاب، روى عنه شعبة ،وهشيم، وأبو عوانة، وهو صالح الحديث، وأبو حمزة ميمون الأعور[(٣)]، روى عنه إبراهيم[(٤)]، وهو ضعيف الحديث الذي حدث عنه حماد بن سلمة[(٥)]

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٨٠٦)، تاريخ ابن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ٢١)، تاريخ ابن معين -رواية ابن محرز- (ص: ٩١)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله-(رقم: ٤٥٢٨)، التاريخ الكبير (٦/٤١٢)، التاريخ الأوسط (٢/١٣)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٨٣٠)، سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ٤٢٩)، الضعفاء للعقيلي (٣/٢٩٩)، الجرح والتعديل (٦/٣٠٢)، الثقات لابن حبان (٥/٢١٨)، مشاهير علماء الأمصار (ص: ١٥١)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٠٧٦)، السير (٥/٣٨٧)، تاريخ الإسلام (٨/٥١٢)، تهذيب التهذيب (٨/١٢٠)، بحر الدم (رقم: ٧٨٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣١٦٩).

(٣) هو ميمون أبو حمزة القصّاب الأعور، مشهور بكنيته، ضعيف، أخرج له الترمذي، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٥٧٦٩)، التقريب (رقم: ٧٠٥٧)، تهذيب التهذيب (١٠/٣٥٣).

(٤) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي الفقيه، ثقة إلا أنه يرسل كثيرا، مات سنة ست وتسعين ومائة وهو ابن خمسين أو نحوها، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٢٢١)، التقريب (رقم: ٢٧٠)، تهذيب التهذيب (١/١٥٥).

(٥) هو حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة، ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت البناني، وتغيّر حفظه بأخرة، مات سنة سبع وستين ومائة، أخرج له البخاري تعليقا، ومسلم، والأربعة.

=

وابن علية[(١)].

وجه الاختلاف:

قال فيه في الرواية الأولى: أنه لا بأس به.

والراوية الثانية: صالح الحديث.

الجمع بين القولين :

أنه في درجة الصدوق، حسن الحديث، وكلا الإطلاقين مستعمل فيهما القولان المرويان عن أحمد، فلا تعارض في حقيقة الأمر.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال أبو زرعة: بصري لين[(٢)].

وقال الآجري عن أبي داود: يقال له عمران الجلاب، ليس بذاك، وهو ضعيف[(٣)].

وقال أبو حاتم، والنسائي: ليس بالقوي[(٤)].

وقال العقيلي: عمران بن أبي عطاء أبو حمزة القصاب واسطي عن ابن عباس لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به[(٥)].

قلت: والحديث الذي ذكره وعناه أخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٠٤) من

= الكاشف (رقم: ١٢٢٠)، التقريب (رقم: ١٤٩٩)، تهذيب التهذيب (١١/٣).

(١) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٤٥٢٨).

(٢) الجرح والتعديل (٣٠٢/٦)

(٣) تهذيب التهذيب (١٢٠/٨).

(٤) الجرح والتعديل (٣٠٢/٦)، الضعفاء والمتروكين للنسائي(رقم: ٥١٨).

(٥) الضعفاء للعقيلي (٢٩٩/٣).

طرق عن شعبة عنه[1].

وأنت ترى أن العقيلي قد خولف في حكمه هذا من مسلم.

وصحح له الترمذي حديثا آخر عن ابن عباس[2].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

نقل ابن خلفون[3] عن ابن نمير: أنه وثقه[4].

قال ابن معين: ثقة[5].

وذكره ابن حبان في الثقات[1].

---

(١) صحيح مسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: من لعنه النبي صلى الله عليه وسلم أو سبه أو دعا عليه وليس هو أهلا لذلك كان له زاة وأجرا ورحمة، (٤/ ٢٠١٠) (٢٦٠٤) بلفظ:(عن ابن عباس قال كنت ألعب مع الصبيان فجاء رسول الله صلى الله عليه و سلم فتواريت خلف باب قال فجاء فحطأني حطأة وقال اذهب وادع لي معاوية قال فجئت فقلت هو يأكل قال ثم قال لي اذهب فادع لي معاوية قال فجئت فقلت هو يأكل فقال لا أشبع الله بطنه

.

(٢) سنن الترمذي (رقم: ١٠٤٨) وقال(هذا حديث حسن صحيح وقد روى شعبة عن أبي حمزة القصاب واسمه عمران بن أبي عطاء وروي عن أبي جمرة الضبعي واسمه نصر بن عمران وكلاهما من أصحاب ابن عباس وقد روي عن ابن عباس أنه كره أن يلقى تحت الميت في القبر شيء وإلى هذا ذهب بعض أهل العلم)

.

(٣) هو الحافظ محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الإمام المجود أبو بكر الأزدي الأندلسي الأونبي، نزيل إشبيلية، قال الذهبي: وكان بصيرا بصناعة الحديث حافظا للرجال متقنا، توفي سنة ٦٣٦ هـ. تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٠٠)، طبقات الحفاظ (ص: ٤٩٦)، شذرات الذهب (٥/ ١٨٥).

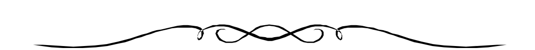
(٤) تهذيب التهذيب ٨/(٢٣٤).

(٥) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٨٠٦).

قال ابن حجر: صدوق له أوهام(٢).

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن أبا حمزة القصاب صالح الحديث، وسط، كما قال أحمد، وابن نمير، وابن معين، وأما قول أبي حاتم، والنسائي: ليس بالقوي، فلا يشكل عليه، ذلك أن الوسط الصدوق، لا يكون كالقوي المتماسك، وإنما فيه شيء من الضعف، وقريب من قول أبي داود: ليس بذاك، وأما الجواب عن تضعيف أبي زرعة، وأبي داود له، فينبغي أن يعلم قبل ذلك أن هذه المرتبة في الجرح والتعديل من المراتب المشكلة، بل هي أصعبها، ووجه الإشكال فيها، أن الراوي فيها لا يكون كالثقة الذي لا يكاد يخطئ، ولا كالضعيف الذي يكثر منه الخطأ، فيكون الحكم عليه مترددا بين هذا وذاك، فتجد أحد الحفاظ يجعله من الأولى أو قريبا منها، وآخر يجعله من الثانية أو قريبا منها، ويشهد لهذا كلّه قول أبي داود: ليس بذاك، ضعيف.



(١) الثقات (٥/ ٢١٨).

(٢) تقريب التهذيب (رقم: ٥١٦٣).

عمرو بن مرة بن عبدالله بن طارق الجَمَلي ، المُرادي ، أبو عبدالله الكوفي الأعمى[(١)]. ت (١١٨).

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال عبدالله بن أحمد :سمعت أبي يقول: قيس بن مسلم[(٢)]، وعلقمة بن مَرْثد[(٣)] مرجئين، قلت لأبي: فعمرو بن مرة؟ قال : مرجئي[(٤)].

قال يعقوب بن سفيان: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا سفيان عن عمرو بن مرة جملي ثقة ، إلا أنه كان مرجئا.

قال أحمد بن حنبل: خبيث[(٥)].

أقوال الإمام أحمد الدالة على التوثيق:

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٧١٨)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/٣١٥)، الطبقات لخليفة (ص: ١٦٣)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٢٩٢٤، ٢٩٤٢، ٥٩٩٢، ٥٩٩٣)، التاريخ الكبير (٦/٣٦٨)، التاريخ الأوسط (١/٢٧٨)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ١٨١٨)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٤٠٨)، تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/٩٩، ١٠٣)، المعرفة والتاريخ (٢/٣٥٣)، سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٤٥)، الكنى والأسماء للدولابي (٢/٨٢٥)، الجرح والتعديل (٦/٢٥٧)، الثقات لابن حبان (٥/١٨٣)، مشاهير علماء الأمصار (ص: ١٠٣)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٠٧٦)، تذكرة الحفاظ (١/٩١)، السير (٥/١٩٦)، تاريخ الإسلام (٧/٤٣٥)، تهذيب التهذيب (٨/٨٩).

(٢) هو قيس بن مسلم الجَدَلي أبو عمرو الكوفي، ثقة رمي بالإرجاء، مات سنة عشرين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٤٦١٦)، التقريب (رقم: ٥٥٩١)، تهذيب التهذيب (٨/٣٦١).

(٣) هو علقمة بن مَرْثد الحضرمي أبو الحارث الكوفي، ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٣٨٧٤)، التقريب (رقم: ٤٦٨٢)، تهذيب التهذيب (٧/٢٤٦).

(٤) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ١٨١٤).

(٥) المعرفة والتاريخ (٣/٨٥).

قال سعيد بن أبي سعيد الأرطائي الرازي: سئل أحمد بن حنبل عن عمرو بن مرة فزكاه[١].

وجه الاختلاف:

أنه مرّة قال فيه: خبيث، ووصفه بالإرجاء، ومرّة زكّاه وذلك يقتضي ذمه، ، وذلك تعارض في الظاهر.

الجمع بين القولين:

لا تعارض في حقيقة بين القولين، إذ وصفه بالإرجاء لا يقتضي ردّ حديثه بإطلاق، وهذا حال كلّ من اتهم ببدعة، حتى يخرج عن حدّ العدالة، وقوله عنه: خبيث، محمول على مذهبه في الإرجاء، وهو مذهب خبيث حقا كما هو معلوم، وأما تزكيته فهي محمولة على ضبطه وحديثه.

أقوال الأئمة:

قال بقية[٢] قال: قلت لشعبة: عمرو بن مرة؟ قال: كان أكثرهم علما[٣].

وقال معاذ بن معاذ[٤] عن شعبة: ما رأيت أحدا من أصحاب الحديث إلا يدلس إلا ابن عون وعمرو بن مرة[٥].

---

(١) الجرح والتعديل(٦/ ٢٥٧).

(٢) هو بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يُحمِد، صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء، مات سنة سبع وتسعين ومائة وله سبع وثمانون، أخرج له البخاري تعليقا، ومسلم، والأربعة.

الكاشف (رقم: ٦١٩)، التقريب (رقم: ٧٣٤)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٤٣).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٢٥٧).

(٤) هو معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري أبو المثنى البصري القاضي ثقة متقن، مات سنة ست وتسعين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٥٥٠٧)، التقريب (رقم: ٦٧٤٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٧٥).

(٥) تهذيب التهذيب (٨/ ٩٠).

وقال قُراد[١] عن شعبة: ما رأيت عمرو بن مرة في صلاة قط إلا ظننت أنه لا ينفتل حتى يستجاب له[٢].

وقال مسعر: لم يكن بالكوفة أحبّ إليّ ولا أفضل منه[٣].

وقال سفيان بن عيينة عن مسعر قال: كان عمرو بن مرة من معادن الصدق عندنا[٤].

وقال الطنافسي قال: سمعت حفص بن غياث يقول: ما رأيت الأعمش يثني على أحد إلا على عمرو بن مرة؛ فإنه كان يقول كان مأمونا على ما عنده[٥].

وقال عبدالرحمن بن مهدى قال: حفاظ الكوفة أربعة: عمرو بن مرة، ومنصور[٦]، وسلمة بن كهيل[٧]، وأبو حصين[٨](١).

---

(١) هو عبدالرحمن بن غَزْوان الضبي أبو نوح، المعروف بقُراد، ثقة له أفراد، مات سنة سبع وثمانين ومائة، أخرج له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.
الكاشف (رقم: ٣٢٨٧)، التقريب (رقم: ٣٩٧٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٢٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٨/ ٩٠).

(٣) تهذيب التهذيب (٨/ ٩٠).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ٥٧٣).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٢٥٧ - ٢٥٨).

(٦) هو منصور بن المعتمر بن عبدالله السلمي أبو عتاب الكوفي، ثقة ثبت، وكان لا يدلس من طبقة الأعمش، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٥٦٤٧)، التقريب (رقم: ٦٩٠٨)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٧٧).

(٧) هو سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي أبو يحيى الكوفي ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٢٠٤٦)، التقريب (رقم: ٢٥٠٨)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٣٧).

(٨) هو عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي أبو حصين، ثقة ثبت سني، وربما دلس، مات سنة سبع وعشرين ومائة، ويقال بعدها، وكان يقول: إن عاصم بن بهدلة أكبر منه بسنة واحدة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

=

وقال عبدالملك بن ميسرة[2] في جنازته: إني لأحسبه خير أهل الأرض[3].

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين قال: عمرو بن مرة ثقة[4].

وقال البخاري عن علي: له نحو مائتي حديث[5].

عن عبدالرحمن قال: سمعت أبي يقول: عمرو بن مرة صدوق ثقة، وكان يرى الإرجاء[6].

وقال جرير عن مغيرة[7]: لم يزل في الناس بقية حتى دخل عمرو في الإرجاء، فتهافت الناس فيه[8].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يكنى أبا عبدالرحمن، وكان مرجئا[9].

ووثقه ابن نمير، ويعقوب بن سفيان[10].

= الكاشف (رقم: ٣٢٨٧)، التقريب (رقم: ٤٤٨٤)، تهذيب التهذيب (١١٦/٧).

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٢٥٧).

(٢) هو عبدالملك بن ميسرة الهلالي أبو زيد العامري الكوفي الزرّاد، ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة. الكاشف (رقم: ٣٤٨٦)، التقريب (رقم: ٤٢٢١)، تهذيب التهذيب (٣٧٧/٦).

(٣) تهذيب التهذيب (٨/ ٩٠).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٢٥٨).

(٥) تهذيب التهذيب (٨/ ٩٠).

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ٢٥٨).

(٧) هو المغيرة بن مِقسم الضبّي مولاهم أبو هشام الكوفي الأعمى، ثقة متقن إلا أنه كان يدلس، ولا سيما عن إبراهيم، مات سنة ست وثلاثين ومائة على الصحيح، أخرج له أصحاب الكتب الستة. الكاشف (رقم: ٥٦٠٢)، التقريب (رقم: ٦٨٥١)، تهذيب التهذيب (٢٤١/١٠).

(٨) تهذيب التهذيب (٨/ ٩٠).

(٩) الثقات لابن حبان (١٨٣/٥).

(١٠) تهذيب التهذيب (٨/ ٩٠).

قال ابن حجر: ثقة عابد، كان لا يدلس، ورمي بالإرجاء[1].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يترجح عندي –والله أعلم- أن عمرو بن مرّة ثقة في قول أهل الحديث قاطبة، ولا وجد في حقه جرح صريح، إلا ما رمي به من الإرجاء، ولهذا لم يتخلف عن إخراجه أحد من أصحاب الكتب الستة.



(١) تقريب التهذيب (رقم: ٥١١٢).

فراس بن يحيى الهَمْداني ، الخارفي ، أبو يحيى الكوفي[1] . ت(١٢٩)

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال عبدالله بن أحمد:سئل أبي وأنا أسمع عن فراس بن يحيى، وإسماعيل بن سالم[2] فقال: فراس أقدم موتا من إسماعيل، وإسماعيل أوثق منه - يعني في الحديث، فراسٌ فيه شيء من ضعف، وإسماعيل بن سالم أحسن استقامة منه في الحديث، وأقدم سماعا، إسماعيل سمع من سعيد بن جبير، وفراس أقدم موتا[3].

أقوال الإمام أحمد الدالة على التوثيق:

قال أبو داود :سمعت أحمد قيل له: فراس؟ قال: فراس ثقة ، روى عنه إسماعيل، وإسماعيل أكبر منه سنا، وروى عنه زكريا، وشعبة، وسفيان[4].

وقال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبدالله - يعنى أحمد بن حنبل -: فراس كيف هو؟ قال: ثقة[5].

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٩٨٨)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٣٤٤)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٥٥١)، التاريخ الكبير (١٣٩/٧)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٣٦٥٤)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٤٧٥)، سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ١٨٦، ١٨٧)، المعرفة والتاريخ (١٨١/٣)، الكنى والأسماء للدولابي (١١٨٤/٣)، الجرح والتعديل (٩١/٧)، الثقات لابن حبان (٣٢٢/٧)، مشاهير علماء الأمصار (ص: ١٦٧)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١١٣٣)، السير (٢٣٩/٥)، تاريخ الإسلام (٢٠٠/٨)، تهذيب التهذيب (٢٣٣/٨)، بحر الدم (رقم: ٨٢٥).

(٢) هو إسماعيل بن سالم الأسدي أبو يحيى الكوفي نزيل بغداد ثقة ثبت، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، وأبو داود، والنسائي.
الكاشف (رقم: ٣٧٧)، التقريب (رقم: ٤٤٧)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٣).

(٣) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٥٥١)

(٤) سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٣٦٠).

(٥) الجرح والتعديل(٧ /٩١).

وجه الاختلاف:

هو ظاهر، ففي رواية عبدالله: أثبت له شيئا من الضعف، وفي رواية أبي داود وأبي بكر الأثرم: وثقه توثيقا مطلقا.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن فراسا عند الإمام أحمد ثقة، لتوثيقه إياه، وأما التضعيف الوارد فيه هو تضعيف نسبي بمعنى أنه جاء على وجه المقارنه لا على وجه الاستقلال، وهو في نفس الوقت تضعيف خفيف، فالثقة لا يخلو من الخطأ.

أقوال الأئمة:

قال علي بن عبدالله بن المديني قال : سألت يحيى بن سعيد القطان عن فراس المكتب؟ فقال: ما بلغني عنه شيء، ولا أنكرت من حديثه إلا حديث الاستبراء[1][2]

وقال إسحاق بن منصور: قال يحيى بن معين: فراس بن يحيى الهمداني ثقة[3].

وقال عثمان بن أبي شيبة: صدوق . قيل له: ثبت هو؟ قال: لا، ولا كرامة، ولكنه صدوق، روى عن سفيان، وشريك، وشيبان[4]،

(١) أخرجه عبْد الرزاق في المصنف (٧ / ٢٢٦ رقم : ١٢٨٩٧) ومن طريقه : الطبراني في الكبير (٩ / ٣٩٣ رقم : ٩٦٧٧) عن الثوري عن فِراس عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود ، قال : تسْتبرأ الأمة بحيْضةٍ.

(٢) الجرح والتعديل (٧ / ٩١).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٩١).

(٤) هو شيبان بن عبدالرحمن التميمي مولاهم النحوي أبو معاوية البصري نزيل الكوفة، ثقة صاحب كتاب، يقال: إنه منسوب إلى نحوة بطن من الأزد، لا إلى علم النحو، مات سنة أربع وستين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٢٣١٦)، التقريب (رقم: ٢٨٣٣)، تهذيب التهذيب (٤ /٣٢٦).

وكان فراس معلما[١].

قال أبو حاتم: فراس بن يحيى شيخ كان معلما ثقة، ما بحديثه بأس[٢]

وقال العجلي: كوفي ثقة، من أصحاب الشعبي، في عداد الشيوخ، ليس بكثير الحديث[٣]

وقال ابن سعد: وكان ثقة إن شاء الله[٤].

وقال ابن عمار: ثقة[٥]

وقال يعقوب بن شيبة: كان مكتبا، وفي حديثه لين، وهو ثقة[٦].

وقال النسائي: ثقة[٧]

وذكره ابن حبان في الثقات[٨] وقال: كان متقنا[٩].

وذكره الحاكم ضمن الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم ممن يجمع حديثهم للحفظ والمذاكرة[١٠].

---

(١) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (رقم: ١١٣٣).

(٢) الجرح والتعديل (٧/٩١).

(٣) معرفة الثقات (رقم: ١٤٧٥).

(٤) الطبقات الكبرى (٨/٤٦٤).

(٥) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (رقم: ١١٣٣).

(٦) تهذيب التهذيب (٨/٢٣٣).

(٧) تهذيب التهذيب (٨/٢٣٣).

(٨) الثقات (٧/٣٢٢-٣٢٣).

(٩) وقد نقل هذا القول المزي في تهذيب الكمال (٦/٢١) ، وهي ساقطة من المطبوع.

(١٠) معرفة علوم الحديث (ص: ٢٤٥).

وقال ابن حجر : صدوق ربما وهم[1].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن فراس بن يحيى في رتبة ثقة، كما قال عامة أهل الحديث، ولا عبرة بما قاله عثمان بن أبي شيبة بعد اتفاق أئمة هذا الشأن على توثيقهم كما تقدم، حتى إن الساجي وثقه مع قوله: إن في حديثه لينا.

على أن قول يعقوب بن شيبة هذا أشدّ من قول الإمام أحمد: فيه شيء من ضعف، ولو كان هذا الضعف يصل إلى حدّ اللين لم يوثقه أولئك الأئمة بإطلاق، بل قال يحيى القطان: ما بلغني عنه شيء، ولا أنكرت من حديثه إلا حديث الاستبراء.

قال ابن حجر: كفى بها شهادة من مثل ابن القطان وقد احتج به الجماعة[2].



(١) التقريب (رقم: ٥١٧)

(٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص: ٤٣٤).

فرج بن فضالة بن النعمان بن نعيم التنوخي القضاعي أبو فضالة الشامي والحمصي، ويقال: الدمشقي[(١)]. ت (١٧٧).

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل سئل عن إسماعيل بن عياش: أهو أثبت أو أبو فضالة؟ قال: أبو فضالة يحدث عن ثقات أحاديث مناكير[(٢)].

قال أبو داود: قلت لأحمد: فرج بن فضالة؟ قال: إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس، ولكن حديثه عن يحيى بن سعيد[(٣)] مضطرب[(٤)].

قال الآجري: سألت أبا داود عن فرج بن فضالة، فقال: سمعت أحمد يقول: روى عن يحيى بن سعيد مناكير[(٥)].

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية ابن الجنيد- (رقم: ٧٦١)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٥٥١)، الضعفاء الصغير للبخاري (رقم: ٣٠٠)، التاريخ الأوسط (٢/١٧٣، ٢٠٥)، التاريخ الكبير (٧/١٣٤)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٢٧٦٦)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٢/٦٥٠)، سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٣٠٤)، سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ١٨٦، ١٨٧)، المعرفة والتاريخ (٣/٣٦٧)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٤٩١)، الضعفاء للعقيلي (٣/٤٦٢)، الجرح والتعديل (٧/٨٥)، المجروحين (٢/٢٠٦)، الكامل (٦/٢٨)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٠٤٥)، تاريخ بغداد (١٢/٣٩٣)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٢٦٩٨)، تاريخ دمشق (٤٨/٢٥٤)، تاريخ الإسلام (١١/٢٩٠)، شرح العلل للترمذي (١/٣٢٩)، تهذيب التهذيب (٨/٢٣٤)، بحر الدم (رقم: ٨٢٥).

(٢) سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٣٠٠ -أ).

(٣) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي، ثقة ثبت، مات سنة أربع وأربعين ومائة أو بعدها، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٦١٧٦)، التقريب (رقم: ٧٥٥٩)، تهذيب التهذيب (١١/١٩٤).

(٤) سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٣٠٤).

(٥) تهذيب التهذيب (٨/٢٣٤)

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال معاوية بن صالح: الفرج بن فضالة، أبو فضالة قال أحمد: هو ثقة[1].

وجه الاختلاف:

يوجد تعارض بين الروايات المروية عن الإمام أحمد، ففي رواية معاوية: توثيق مطلق، و الروايات الأخرى يفهم منها التضعيف، ففي رواية أبي داود: بأنه يأتي بالمناكير إذا حدث عن الثقات، وفي الرواية الأخرى: بأنه يروي عن يحيى بن سعيد أحاديث مضطربة، وهذا تعارض.

الجمع بين القولين:

أنه عند الامام أحمد ثقة، خاصة إذا حدث عن الشاميين،إلاأن روايته عن يحيى بن سعيد منكره فترد لما فيها من اضطراب.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال عمرو بن علي: كان عبدالرحمن بن مهدى لا يحدث عن فرج بن فضالة ويقول: حدّث فرج بن فضالة عن أهل الحجاز بأحاديث منكرة مقلوبة[2].

وقال الفلاس: وكنا عند يحيى بن سعيد، فقال معاذ: حدثنا فرج بن فضالة، فرأيت يحيى كلح وجهه[3].

قال أبو بكر بن أبي خيثمة : سئل يحيى بن معين عن فرج بن فضالة فقال: ضعيف[4].

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٩٥).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٨٥).

(٣) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٥٣).

(٤) الجرح والتعديل(٧/ ٨٥)، تاريخ دمشق (٤٨/ ٢٦٣).

وقال ابن الجنيد: قال رجل لابن معين: أيما أعجب إليك إسماعيل بن عياش أو فرج بن فضالة؟ قال: لا، بل إسماعيل. ثم قال: فرج ضعيف الحديث، وأيش عند فرج[1].

وقال عبدالله بن المديني[2] عن أبيه: ضعيف، لا أحدث عنه[3]

وقال البخاري: فرج بن فضالة الحمصي الشامي عن يحيى بن سعيد الأنصاري منكر الحديث[4].

وقال أيضا: فرج عنده مناكير عن يحيى بن سعيد الأنصاري[5].

وقال أيضا: فرج بن فضالة أبو فضالة الحمصي عن يحيى بن سعيد منكر الحديث، تركه ابن مهدى أخيرا[6].

وقال أيضا عقب حديث يرويه عن عبدالله بن عمر العمري: الفرج بن فضالة ذاهب الحديث[7].

---

(١) سؤالات ابن الجنيد (رقم: ٤٦١).

(٢) هو عبدالله بن على بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي يعرف بابن المديني من أهل البصرة، قال السهمي: سألت الدارقطني عنه، روى عن أبيه كتاب العلل؟ فقال: إنما أخذ كتبه وروى أخباره مناولة، قال: وما سمع كثيرا من أبيه، قلت: لِمَ؟ قال: لأنه ما كان يمكّنه من كتبه.

سؤالات السهمي للدارقطني (رقم: ٣٢٣)، تاريخ بغداد (٩/١٠)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي (٦٢/٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٢٥٣/٨).

(٤) الضعفاء الصغير (رقم: ٣٠٠).

(٥) التاريخ الكبير (١٣٧/٦).

(٦) التاريخ الأوسط (١٨٧/٢).

(٧) العلل الكبير للترمذي (ص: ٩٤).

وقال مسلم: منكر الحديث[1].

وقال ابن سعد: كان ضعيفا في الحديث[2].

وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم[3]

وقال أبو حاتم :صدوق يكتب حديثه، ولا يحتج به، حديثه عن يحيى بن سعيد فيه نكارة، وهو في غيره أحسن حالا، وروايته عن ثابت لا تصح[4].

وقال النسائي:ضعيف[5].

وقال الساجي: ضعيف الحديث، روى عن يحيى بن سعيد مناكير، كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه[6].

وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، يروي عن يحيى بن سعيد أحاديث لا يتابع عليها[7].

وقال البرقاني : قلت للدارقطني: حديثه عن يحيى بن سعيد عن محمد بن علي[8] عن علي عن النبي ﷺ: إذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة الحديث[9]؟ فقال

---

(١) الكنى والأسماء (رقم: ٩١).

(٢) الطبقات الكبرى (٣٢٧/٧).

(٣) المعرفة والتاريخ (٣٧٨/٣).

(٤) الجرح والتعديل (٨٥/٧).

(٥) الضعفاء والمتروكون (رقم:٥١٥).

(٦) تهذيب التهذيب (٢٥٣/٨).

(٧) السنن (٢٦٦/٤).

(٨) هو محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو القاسم بن الحنفية المدني، ثقة عالم، مات بعد الثمانين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٥٠٦٠)، التقريب (رقم: ٦١٥٧)، تهذيب التهذيب (٣١٥/٩).

(٩) أخرجه الطبراني في الأوسط (١٥٠/١)

: هذا باطل، قلت: من جهة الفرج؟ قال: نعم، قلت: يخرّج هذا الحديث؟ قال: لا، قلت: فحديثه عن لقمان بن عامر[1] عن أبي أمامة؟ هذا كأنه قريب يخرّج[2].

وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث التي أمليتها له عن لقمان بن عامر عن أبي أمامة غير محفوظة، وحديث يحيى بن سعيد عن عمرة[3] لا يرويه عن يحيى غير فرج[4]، وله عن يحيى غيرُه مناكير، وله غير ما أمليت أحاديث صالحة، وهو مع ضعفه يكتب حديثه[5].

وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد، ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة، لا يحل الاحتجاج به[6].

وقال الخليلي في الإرشاد: ضعفوه، ومنهم من يقويه وينفرد بأحاديث[7].

وقال مسعود السجزي[8] عن الحاكم: هو ممن لا يحتج به[1]

---

(١) هو لقمان بن عامر الوصَابي أبو عامر الحمصي، صدوق، أخرج له أبو داود، والنسائي.
الكاشف (رقم: ٤٦٨٧)، التقريب (رقم: ٥٦٧٩)، تهذيب التهذيب (٨/٤٠٩).

(٢) تاريخ بغداد (١٢/٣٩٦).

(٣) هي عمرة بنت عبدالرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية، أكثرت عن عائشة، ثقة، ماتت قبل المائة، ويقال بعدها، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٧٠٤٦)، التقريب (رقم: ٨٦٤٣)، تهذيب التهذيب (١٢/٤٦٦).

(٤) هو حديث يرويه فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبدالرحمن عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: إن الدباغ يحل من الميتة ما يحل الخل من الخمر. أخرجه ابن عدي في الكامل(١/٣٢٦)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى(٦/٣٨).

(٥) الكامل (٦/٢٨).

(٦) المجروحين (٢/٢٠٦).

(٧) تهذيب التهذيب (٨/٢٥٣).

(٨) هو مسعود بن علي بن معاذ بن محمد بن معاذ الحافظ المفيد الإمام أبو سعيد السجزي، ثم النيسابوري الوكيل، تلميذ أبي عبدالله الحاكم، وله عنه سؤالات، وقد أكثر عنه جدا، توفي سنة ٤٣٨ هـ.
=

وقال البيهقي[٢]: وهو عند أهل العلم بالحديث ضعيف بمرة[٣].

وقال الحاكم أبو أحمد :حديثه ليس بالقائم[٤].

وقال ابن حجر: ضعيف[٥].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال عثمان الدارمي عن ابن معين : ليس به بأس[٦].

وقال مرّة: صالح[٧].

وقال مرّة أخرى: إسماعيل أحبّ إلي من فرج بن فضالة[٨].

وقال ابن أبي شيبة عن ابن المديني: هو وسط، وليس بالقوي[٩].

وقال علي بن عبدالعزيز البغوي عن سليمان بن أحمد[١]: سمعت عبدالرحمن

= المنتخب من كتاب السياق للصريفيني (٤٧٢)، تذكرة الحفاظ (١١١٨/٣)، طبقات الحفاظ (ص: ٤٢٨).

(١) تهذيب التهذيب (٢٥٣/٨) .

(٢) هو الإمام الحافظ العلامة شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي البيهقي صاحب التصانيف، قال إمام الحرمين أبو المعالي: ما من شافعي إلا وللشافعي عليه منه إلا أبا بكر البيهقي، فإن له المنة على الشافعي لتصانيفه في نصرة مذهبه، توفي سنة ٤٥٨ هـ.
تذكرة الحفاظ (١١٣٢/٣)، طبقات الحفاظ (ص: ٤٣٢)، شذرات الذهب (٤٠٣/٣).

(٣) معرفة السنن والآثار (١٤٣/١٢).

(٤) تهذيب التهذيب (٢٥٣/٨).

(٥) تقريب التهذيب (رقم: ٥٣٨٣).

(٦) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٦٩).

(٧) تاريخ الإسلام (٣٢١/٣).

(٨) مسند ابن الجعد (٤٩٣/١).

(٩) تهذيب التهذيب (٢٥٣/٨).

بن مهدي يقول: ما رأيت شاميا أثبت منه، وما حدّثت عنه، وأنا أستخير الله تعالى في التحديث عنه، فقلت: يا أبا سعيد حدِثني، فقال اكتب: حدثني فرج بن فضالة[2].

قلت: فهذه الرواية لا تثبت عن ابن مهدي، وذلك لضعف روايها عنه، وهي مخالفة لما رواه الفلاس والبخاري وغيرهما من ترك ابن مهدي الرواية عنه.

خلاصة أقوال الأئمة:

هو ضعيف في حديثه عن أهل الحجاز، وغالب ما نسب إليه من الضعف من جهتها، وإنما خصّ الإمام أحمد وغيره يحيى بن سعيد الأنصاري بالذكر لكثرة روايته عنه، وقد ذكر البخاري له حديثا عن عبدالله بن عمر العمري المدني، وضعفه، وقال: فرج ذاهب الحديث، وذكر أبو حاتم أن روايته عن ثابت لا تصح، ولهذا قال ابن عدي: وله عن يحيى غيرُه مناكير.

وأما في روايته عن الشاميين، فاختلفت الرواية عن أئمة الحديث فيها، فمنهم من أطلق ضعفه ولم يفصل، كالإمام البخاري، ومسلم، وابن سعد، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، والساجي، والدارقطني، ومنهم من فصّل كأحمد، ومنهم من روي عنه روايتان توثيقا وتضعيفا مطلقان، كأحمد، وابن معين.

ولعل من قوّى حاله بسببها، فيحمل هذا التوثيق المطلق على روايته عن أهل

---

(1) هو سليمان بن أحمد بن محمد بن سليمان بن حبيب أبو محمد الجرشي الشامي، نزيل واسط، حدّث عن الوليد بن مسلم، ومحمد بن شعيب بن شابور، ومروان بن معاوية، وعنه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأحمد بن ملاعب، وعلي بن عبدالعزيز، كذبه صالح جزرة، وضعفه النسائي، وقال الأزدي: متروك، وقال ابن عدى: ولسليمان أحاديث أفراد غرائب، يحدث بها عنه علي بن عبدالعزيز وغيره، وهو عندي ممن يسرق الحديث ويشتبه عليه.

الكامل (٣/ ٢٩٢)، تاريخ بغداد (٩/ ٤٩)، تاريخ دمشق (٢٢/ ١٧٠).

(2) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٥٣).

الشام، فالذي يظهر -والعلم عند الله- أنه في روايته عن الشاميين وسط، لا يطلق القول بتوثيقه، ولا بتضعيفه.

وقد جوّد الدارقطني روايته عن لقمان بن عامر -وهو من الشاميين-، وهو ما يفهم من كلام أحمد، وأبي حاتم، لكنهم قد خولفوا في ذلك من ابن عدي، حيث ضعفها، وحكم بضعفه بإطلاق.



فَرْقَد بن يعقوب السبخي ، أبو يعقوب البصري[١]. ت (١٣١)

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف الشديد:

قال ابن شاهين: قال أحمد: ليس بثقة[٢]

وقال الجوزجاني عن أحمد: يروي عن مرّة[٣] منكرات[٤].

وقال عبدالله: سألته - يعني أباه - عن فرقد السبخي، فحرَّك يده، كأنه لم يرضه[٥].

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٠٥٣، ٣٣٢٣، ٣٨٨٦)، تاريخ ابن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٦٩٣)، تاريخ ابن معين -رواية ابن الجنيد- (رقم: ١٥٠)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٤٣/٧)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٧٥١، ٣٢٨٢، ٤٠٠٨)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد -رواية المروذي وغيره- (رقم: ٨٣)، الضعفاء الصغير للبخاري (رقم: ٢٩٨)، التاريخ الأوسط (٢١/٢)، التاريخ الكبير (١٣١/٧)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٤٧٧)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٦٥٠/١)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٤٩٠)، الضعفاء للعقيلي (٤٥٨/٣)، الجرح والتعديل (٨١/٧)، المجروحين (٢٠٤/٢)، الكامل (٢٧/٦)، ذكر من اختلف فيه النقاد لابن شاهين (رقم: ٣٦)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١١٤٤)، سؤالات السلمي للدارقطني (رقم: ٢٨٣)، حلية الأولياء (٤٤/٣)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٢٧٠٠)، تاريخ الإسلام (٢٠١/٨)، تهذيب التهذيب (٢٣٦/٨)، بحر الدم (رقم: ٨٢٤).

(٢) ذكر من اختلف فيه النقاد (رقم: ٣٦)

(٣) هو مرة بن شراحيل الهَمْداني أبو إسماعيل الكوفي، هو الذي يقال له: مرّة الطيّب، ثقة عابد، مات سنة ست وسبعين ومائة وقيل بعد ذلك، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٥٣٦١)، التقريب (رقم: ٦٥٦٢)، تهذيب التهذيب (٨٠/١٠).

(٤) تهذيب التهذيب (٢٣٦/٨).

(٥) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٢٨٢).

أقوال الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال المروذي:سألته -يعني الإمام أحمد- عن فرقد السبخي فقال: رجل صالح، وحديثه ليس بذاك[1].

وقال أبو طالب عن أحمد رجل :صالح، ليس بقوي في الحديث، لم يكن صاحب حديث[2].

وقال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن فرقد السبخي، فقال: ليس هو بقوي في الحديث، قلت: هو ضعيف؟ قال: ليس هو بذاك[3].

وجه الاختلاف:

يظهر بين قوله: ليس بثقة، فإنها تعني التضعيف الشديد، وذلك يتعارض في الظاهر مع قوله: ليس بقوي في الحديث، وقوله: حديثه ليس بذاك؛ فإنهما تفيدان الضعف الخفيف.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر -والعلم عند الله- أنه ضعيف عند الإمام أحمد، جمعا بين الأقوال كلّها، ووصفه بالصلاح لا يراد به ضبطه، وإنما صلاحه في دينه، وقد اشتهر فرقد بذلك، فكان من كبار الزهاد والعباد، وقوله: ليس بثقة مشكل مع بقية الأقوال، فهي تعني في العادة التضعيف الشديد، ولا تطلق في الغالب إلا على من تترك روايته، لكن رواية التضعيف الخفيف أقرب؛ لأنها مروية عنه من أوجه مختلفة، ولعله قصد بها لم يكن في منزلة الثقة الذي يقبل حديثه، والله أعلم.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد -رواية المروذي وغيره- (رقم: ٨٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٣٦).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (رقم: ٧٥١)، ونصه في الكامل (٦/ ٢٧): : ليس هو بالقوي، قلت: هو ضعيف، قال: هو ذا.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال سليمان بن حرب[١] عن حماد بن زيد : سألت أيوب[٢] عنه؟ فقال : ليس بشيء[٣].

وفي رواية: ليس فرقد صاحب حديث[٤].

قال ابن المديني عن يحيى القطان: ما يعجبني التحديث عنه[٥].

وقال ابن سعد: كان ضعيفا منكر الحديث[٦].

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بذاك[٧].

وقال ابن المديني : لم يكن بثقة[٨].

وقال البخاري: في حديثه مناكير[٩] .

---

(١) هو سليمان بن حرب الأزدي الواشحي البصري، قاضي مكة، ثقة إمام حافظ، مات سنة أربع وعشرين ومائتين وله ثمانون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٢٠٧٩)، التقريب (رقم: ٢٥٤٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٥٧).

(٢) هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة وله خمس وستون، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٥١١)، التقريب (رقم: ٦٠٥)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٨).

(٣) التاريخ الكبير (٧/ ٥٩٢).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٨١).

(٥) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٣٦).

(٦) الطبقات (٧/ ٢٤٣).

(٧) الجرح والتعديل (٧/ ٨١).

(٨) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٣٦).

(٩) التاريخ الكبير (٧/ ٥٩٢). الضعفاء الصغير (رقم: ٢٩٨).

وقال أيضا: منكر الحديث جدا[١].

وقال يعقوب بن شيبة: رجل صالح، ضعيف الحديث[٢].

وقال البرذعي: قلت: لأبي زرعة: أحاديث فرقد عن مرّة؟ قال: منكرات[٣].

وذكره أبو زرعة في الضعفاء[٤].

وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث[٥].

وقال الترمذي: تكلم فيه يحيى بن سعيد، وروى عنه الناس[٦]

وقال النسائي : ليس بثقة[٧].

وفي موضع آخر: ضعيف[٨].

وقال الساجي : كان يحيى بن سعيد يكره الحديث عنه[٩].

قال الساجي: وقد اختلف فيه، وليس بحجة في الأحكام والسنن[١٠].

وقال الحاكم أبو أحمد: منكر الحديث[١١].

---

(١) العلل الكبير للترمذي (ص: ٣٩٠).

(٢) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٣٦).

(٣) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/ ٣٣١).

(٤) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/ ٦٥٠).

(٥) الجرح والتعديل(٧/ ٨١).

(٦) جامع الترمذي (رقم: ٩٦٢).

(٧) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٣٦).

(٨) الضعفاء والمتروكين (رقم: ٤٩٠).

(٩) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٣٦).

(١٠) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٣٦).

(١١) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٣٦).

وقال ابن حبان: كان فرقد حائكا من عباد أهل البصرة وقرائهم، وكان فيه غفلة ورداءة حفظ، فكان يهم فيما يروي، فيرفع المراسيل وهو لا يعلم، ويسند الموقوف من حيث لا يفهم، فلما كثير ذلك منه وفحش مخالفته الثقات بطل الاحتجاج به، وكان يحيى بن معين يمرض القول فيه، علما منه بأنه لم يكن يتعمد ذلك[١].

وقال الدارقطني: ضعيف[٢].

وقال ابن حجر: صدوق عابد، لكنه لين الحديث، كثير الخطأ[٣].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة[٤].

وقال عبدالله بن أحمد عن يحيى بن معين قال: ليس به بأس، مسكين[٥]

قال العجلي: بصري لا بأس به ، رجل صالح[٦].

وقال ابن عدي: كان يعد من صالحي أهل البصرة ، وليس هو كثير الحديث.[٧]

قال الذهبي: وهو صالح الحديث.[٨]

خلاصة أقوال الأئمة:

---

(١) المجروحين (٢/٢٠٥).

(٢) السنن (٤/٢٥٩).

(٣) تقريب التهذيب (رقم: ٥٣٨٤)

(٤) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٦٩٣).

(٥) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٤٠٠٨).

(٦) معرفة الثقات (رقم: ١١٤٤).

(٧) الكامل (٥/٢٧).

(٨) تاريخ الاسلام (٢/٤٤١).

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن فرقدا ضعيف، وذلك لتوافق أكثر أهل الحديث على ذلك، ولم يثن عليه بإطلاق إلا يحيى بن معين، والعجلي.

فأما ابن معين وإن وثقه في موضع، فقد غمزه في موضع آخر، وقال عنه: ليس بذاك، فيحمل توثيقه على دينه وعدالته، وأما العجلي، فقوله: لا بأس به مخالف مخالفة صريحة لأقوال الأئمة الذين ذكروا بأن له منكرات عن مرّة الطيّب، فكيف يقال عنه بعد ذلك: لا بأس به، وقد ساق له ابن عدي جملة منها، وقول الإمام إذا خالف عامة الأئمة صراحة وجب ترك العمل بمقتضى قوله، أو يحمل توثيق من وثقه على العدالة، فهو صالح عابد، لا مطعن في عدلته، وأما من نفى التوثيق عنه فمقصود الضبط، فإنه كثير الخطأ ولذا لا يحتج بحديثه في السنن والاحكام ولا فيما ينفرد به، ويعتبر به في غير ذلك.



قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السُّوَائي ، أبو عامر الكوفي[1] . ت(٢١٥).

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال حنبل بن إسحاق: قال أبو عبدالله: كان يحيى بن آدم[2] أصغر من سمع من سفيان عندنا، قال: وقال يحيى: قبيصة أصغر مني بسنتين، قلت له: فما قصة قبيصة في سفيان؟ قال أبو عبدالله: كان كثير الغلط، قلت له: فغير هذا؟ قال: كان صغيرا لا يضبط، قلت له: فغير سفيان؟ قال: كان قبيصة رجلا صالحا ثقة، لا بأس به في تدينه، وأيّ شيء لم يكن عنده في الحديث يذكر أنه كثير الحديث[3]

قال الآجري: سمعت أبا داود يقول: كان أحمد بن حنبل لا يحدث عن قبيصة[4].

وقال أبو طالب: قيل لأحمد بن حنبل: قبيصة بن عقبة مع ذكر ابن مهدى، وأبى نعيم فكأنه لم يعبأ به[5].

قول الإمام أحمد الدال على التعديل:

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: التاريخ الأوسط (٢/٣٣٣)، التاريخ الكبير (٧/١٧٧)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٢٣٨٤)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٥١١)، الجرح والتعديل (٧/١٢٦)، الثقات لابن حبان (٩/٢١)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١١٧٦)، تاريخ بغداد (١٢/٤٧٣)، تذكرة الحفاظ (١/٣٧٣)، تاريخ الإسلام (١٥/٣٥٢)، الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (رقم: ٦٦)، شرح العلل (١/٣٧٦)، تهذيب التهذيب (٨/٣١٢)، بحر الدم (رقم: ٨٤٥).

(٢) هو يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي أبو زكريا مولى بني أمية، ثقة حافظ فاضل، مات سنة ثلاث ومائتين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٦١٢٤)، التقريب (رقم: ٧٤٩٦)، تهذيب التهذيب (١١/١٥٤).

(٣) تاريخ بغداد (١٢/٤٧٤).

(٤) سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ١١٥).

(٥) الجرح والتعديل (٧/١٢٦).

قال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي، وذكر قبيصة، وأبا حذيفة[1]. فقال: قبيصة أثبت منه جدا- يعني في حديث سفيان- أبو حذيفة شبه لا شيء، وقد كتبت عنهما جميعا[2].

وقال ابن شاهين: قال أحمد: قبيصة بن عقبة رجل صالح ثقة لا بأس به كان كثير الحديث[3].

وجه الاختلاف:

وجه الاختلاف أن الإمام أحمد ذكر في رواية التضعيف أنه ضعيف الحديث عن سفيان، ثم وصفه بأنه صالح وثقة في غير سفيان، وحكى عنه أبو داود أنه كان لا يحدث عنه، وفي رواية التعديل صرّح بأنه قد كتب عنه، ووثقه توثيقه مطلقا، وهذا يتعارض في الظاهر مع ما سبق؛ إذ لم يفصّل فيه، ولم يشر إلى ضعف في حديثه.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن قبيصة بن عقبة ثقة في الجملة عند الإمام أحمد إلا في حديثه عن سفيان الثوري، ففيه ضعف؛ وسبب ذلك أنه سمع منه وهو صغير، قال أبو عبدالله: كان كثير الغلط. قلت له: فغير هذا؟ قال: كان صغيرا لا يضبط[4]، وعليه يحمل ما ذكره أبو داود في قوله: كان أحمد بن حنبل لا يحدث عن قبيصة؛ لأنه نصّ على أنه ثقة في غيره، ولا ينافي ذلك سماعه منه وكتابته الحديث عنه، فإن الكتابة والسماع لا

---

(١) هو موسى بن مسعود النهدي أبو حذيفة البصري، صدوق سيء الحفظ وكان يصحّف، مات سنة عشرين أو بعدها ومائتين وقد جاز التسعين، وحديثه عند البخاري في المتابعات، أخرج له البخاري، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٥٧٣٢)، التقريب (رقم: ٧٠١٠)، تهذيب التهذيب (١٠/٣٢٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٧٥٨).

(٣) تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١١٧٦).

(٤) تاريخ بغداد (١٢/٤٧٤).

تستلزم الرواية، فقد يكتب حديث الرجل ولا يروى، وقد بحثت في مسند أحمد عن رواية له عن قبيصة بن عقبة فلم أجد له إلا حديثا واحد مقرونا مع معاوية بن هشام[١].

وأما عن كونه لم يعبأ به عند ذكر ابن مهدي، وأبي نعيم؛ فلما سبق من وجود ضعف في روايته عن الثوري، وابنُ مهدي، وأبو نعيم من المقدّمين في أصحاب الثوري[٢]، فروايته لا يُعبأ بها مع روايتهما، غير أنه مع ضعفه كان أوثق من غيره فيه، ولذلك قدّمه على أبي حذيفة، مع اشتراكهما في الضعف.

أقوال الأئمة:

قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: قبيصة ثقة في كل شيء إلا في حديث سفيان؛ فإنه سمع منه وهو صغير[٣].

وقال ابن أبى خيثمة أيضا قال: سئل يحيى بن معين عن حديث قبيصة فقال: ثقة إلا في حديث الثوري ليس بذلك القوى[٤].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن قبيصة، وأبي نعيم؟ فقال: كان قبيصة أفضل الرجلين، وأبو نعيم أتقن الرجلين[٥].

وقال أيضا : سألت أبي عن قبيصة، وأبي حذيفة؟ فقال : قبيصة أحلى عندي، وهو صدوق، ولم أر من المحدثين من يحفظ يأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة، وأبي نعيم في حديث الثوري، ويحيى الحماني في حديث شريك، وعلي

---

(١) المسند (٣/٤٤٢).

(٢) انظر: شرح العلل (٢/٧٢٢).

(٣) تاريخ بغداد (١٢/٤٧٥).

(٤) الجرح والتعديل (٧/١٢٦).

(٥) الجرح والتعديل (٧/١٢٦).

بن الجعد في حديثه[١].

وقال العجلي: ثقة[٢].

وقال الآجري عن أبي داود: كان قبيصة، وأبو عامر[٣]، وأبو حذيفة لا يحفظون، ثم حفظوا بعد[٤].

وقال إسحاق بن سيار[٥]: ما رأيت أحفظ منه من الشيوخ[٦]

وقال ابن خراش: صدوق[٧]

وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقة صدوقاً فاضلاً، تكلموا في روايته عن سفيان خاصة، كان ابن معين يضعف روايته عن سفيان[٨].

وقال صالح بن محمد: كان رجلا صالحا، تكلموا في سماعه من سفيان[٩].

وقال الفضل بن سهل الأعرج[١٠]: كان قبيصة يحدث بحديث الثوري على

---

(١) الجرح والتعديل (١٢٦/٧).

(٢) معرفة الثقات (رقم: ١٥١١).

(٣) هو عبدالملك بن عمرو القيسي أبو عامر العَقَدي، ثقة، مات سنة أربع أو خمس ومائتين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٣٤٦٧)، التقريب (رقم: ٤٦٩٨)، تهذيب التهذيب (٣٦٣/٦).

(٤) سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ٢٣٠، ٤٣٧).

(٥) هو إسحاق بن سيار بن محمد بن مسلم النصيبي أبو يعقوب، وثقه ابن أبي حاتم
الجرح والتعديل (٢٢٣/٢)، الثقات لابن حبان (١٢١/٨)، تاريخ دمشق (٢٢١/٨).

(٦) تاريخ بغداد (٤٧٥/١٢).

(٧) تهذيب التهذيب (٣١٢/٨).

(٨) شرح العلل (٨١٢/٢).

(٩) تهذيب التهذيب (٣١٢/٨).

(١٠) هو الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج البغدادي، أصله من خراسان، صدوق مات سنة خمس وخمسين ومائتين وقد جاوز السبعين، أخرج له أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه.

=

الولاء درسا درسا حفظا[(١)]

وقال النسائي: ليس به بأس[(٢)]

وذكره ابن حبان في الثقات[(٣)]

قال أحمد بن سلمة[(٤)]: كان هناد[(٥)] إذا ذكره قال: الرجل الصالح.[(٦)]

قال ابن حجر: البخاري أخرج عنه أحاديث عن سفيان الثوري وافقه عليها غيره[(٧)].

وقال أيضا: صدوق ربما خالف[(٨)].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن قبيصة بن عقبة كان رجلا صالحا مشهور بذلك، ثقة في حديثه، إلا في روايته عن الثوري، ففيه ضعف، والسبب في ذلك كما

= الكاشف (رقم: ٤٤٦٥)، التقريب (رقم: ٥٤٠٣)، تهذيب التهذيب (٨/٢٤٩).

(١) تهذيب التهذيب (٨/٣١٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٨/٣١٢).

(٣) الثقات (٩/٢١).

(٤) هو أحمد بن سلمة الحافظ الحجة أبو الفضل النيسابوري البزار المعدّل، رفيق مسلم في الرحلة إلى بلخ والبصرة، له مستخرج كهيئة صحيح مسلم، مات في سنة ٢٨٦ هـ.
تذكرة الحفاظ (٢/٦٣٧)، العبر في خبر من غبر (٢/٨٢)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٨٣).

(٥) هو هناد بن السَرِي بكسر بن مصعب التميمي أبو السري الكوفى، ثقة، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين وله إحدى وتسعون سنة، أخرج مسلم، والأربعة.
الكاشف (رقم: ٧٣٢٠)، التقريب (رقم: ٥٤٠٣)، تهذيب التهذيب (١١/٦٢).

(٦) تهذيب التهذيب (٨/٣١٢).

(٧) هدي الساري (ص: ٤٣٦).

(٨) تقريب التهذيب (رقم: ٥٥١٣).

ذكر أحمد، وابن معين؛ فإنه كان صغيرا عند سماعه منه، والسماع في الصغر يكون عرضة للخطأ لوجود الخلل عادة، وقلة الحرص.

وأما من أثنى عليه من أهل الحديث ولم يشر إلى ضعف روايته عن الثوري، فهو إمام محمول على الثناء عليه في ديانته، كقول هناد، وإما محمول على توثيقه في غير حديث الثوري، كقول أحمد بن سيار، والعجلي، ووابن خراش، والنسائي.

وأما قول أبي حاتم: ولم أر من المحدثين من يحفظ يأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة، فالمراد به أنه لم يكن يغيّر في لفظ الحديث، وكان يحافظ على أدائه كما سمعه، مجتنبا الرواية بالمعنى، والزيادة فيه، وهذا لا يتنافى مع كونه يخطئ في حديثه؛ إذ غالب الخطأ يكون في الأسانيد، برفع الموقوف، ووصل المراسيل، والله أعلم.



قُرَّة بن عبدالرحمن بن حَيْويل المَعَافري المصري[1]. ت (١٤٧).

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال ابن هانئ: قال أبو عبدالله: هو ضعيف[2]

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف الشديد:

قال الجوزجاني: سمعت ابن حنبل قال: منكر الحديث جدا[3]

وجه الاختلاف:

دلت الرواية الأولى: على تضعيفه، والرواية الثانية: على نكارته في الحديث، وهذا تضعيف شديد يتعارض في الظاهر مع الحكم السابق.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن قرّة بن حيوئيل عند الإمام أحمد شديد الضعف، لقوله عنه: منكر الحديث جدا، والمراد بذلك أنه كثير التفرد، والمخالفة، وهذا لا يتعارض مع قوله: ضعيف؛ إذ من كان منكر الحديث هو ضعيف أيضا، لكن ضعفه أشدّ ممن قيل فيه: ضعيف فقط.

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٥٣٧٥)، تاريخ ابن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ١٧٩)، التاريخ الكبير (١٨٣/٧)، أحوال الرجال (رقم: ٢٩٤)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٥١٨)، المعرفة والتاريخ (٢٦٧/٢)، الضعفاء للعقيلي (٤٨٥/٣)، الجرح والتعديل (١٣١/٧)، الثقات لابن حبان (٣٤٢/٧)، مشاهير علماء الأمصار (رقم: ١٥٢٦)، الكامل (٥٣/٦)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٢٧٦٤)، تاريخ الإسلام (٢٥٦/٩)، الثقات الذين تكلم فيهم بما لا يوجب الرد (رقم: ٢٨٦)، تهذيب التهذيب (٣٣٣/٨)، بحر الدم (رقم: ٨٥٠).

(٢) سؤالات ابن هانئ (رقم: ٢٠٣٣)

(٣) أحوال الرجال (رقم: ٢٩٤)

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

عن أبي بكر بن أبي خيثمة قال: سئل يحيى بن معين عن قرة بن عبدالرحمن فقال: ضعيف الحديث[(١)].

وقال أيضا: قرة بن عبدالرحمن بن حيويل مصري ليس بقوي الحديث[(٢)].

وقال أيضا: كان يتساهل في السماع وفي الحديث، وليس بكذاب.[(٣)]

وقال العجلي: يكتب حديثه[(٤)].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن قرة بن حيوئيل فقال: الأحاديث التي يرويها مناكير[(٥)].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن قرة بن عبدالرحمن بن حيوئيل فقال: ليس بقوي[(٦)].

وقال الآجري عن أبي داود: في حديثه نكارة[(٧)].

وقال أيضا: سألت أبا داود عن عقيل، وقرة، فقال: عُقيل[(٨)]

---

(١) الجرح والتعديل ٧/ ١٣٢. (٧٥١).

(٢) تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ١٧٩).

(٣) تهذيب التهذيب (٨/ ٣٣٣).

(٤) معرفة الثقات (رقم: ١٥١٨).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ١٣٢).

(٦) الجرح والتعديل (٧/ ١٣٢).

(٧) تهذيب التهذيب (٨/ ٣٣٣).

(٨) هو عُقيل بن خالد بن عَقيل الأيلي أبو خالد الأموي مولاهم، ثقة ثبت، سكن المدينة، ثم الشام، ثم مصر، مات سنة أربع وأربعين ومائة على الصحيح، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٣٨٦٠)، التقريب (رقم: ٤٦٦٥)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٢٨).

أحلى منه[1].

وقال النسائي: ليس بالقوي[2].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال يزيد بن السمط[3]: قال الأوزاعي: ما أحد أعلم بالزهرى من قرة بن عبدالرحمن بن حيوئيل[4].

وتعقبه ابن حبان بقوله: هذا الذي قاله يزيد بن السمط[5] ليس بشيء يحكم به على الإطلاق، وكيف يكون قرة بن عبدالرحمن أعلم الناس بالزهرى وكل شيء روى عنه لا يكون ستين حديثا، بل أتقن الناس في الزهرى مالك، ومعمر، والزُبَيدى[6]، ويونس، وعُقيل، وابن عيينة، هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان والضبط والمذاكرة، وبهم يعتبر حديث الزهرى إذا خالف بعض أصحاب الزهرى بعضا في شيء يرويه[7].

وتعقبه ابن حجر بقوله: أورد ابن عدي كلام الأوزاعي ولفظه: عن يزيد بن

---

(١) تهذيب التهذيب (٨/٣٣٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٨/٣٣٣).

(٣) هو يزيد بن السمط الصنعاني أبو السمط الدمشقي الفقيه، ثقة، أخطأ الحاكم في تضعيفه، مات بعد الستين ومائتين، أخرج له ابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٦٣١٢)، التقريب (رقم: ٧٧٢٤)، تهذيب التهذيب (١١/٢٩١).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ١٣١).

(٥) نسب القول السابق عند ابن حبان إلى يزيد بن السمط، ولا يختلف الحكم باختلاف النسبة.

(٦) هو محمد بن الوليد بن عامر الزُبَيدي أبو الهذيل القاضي الحمصي، ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهري، مات سنة ست أو سبع أو تسع وأربعين ومائة، أخرج له الستة إلا الترمذي.

الكاشف (رقم: ٥١٩٩)، التقريب (رقم: ٦٣٧٢)، تهذيب التهذيب (٩/٤٤٣).

(٧) الثقات (٧/٣٤٣).

السمط قال: ثنا قرة قال: لم يكن للزهري كتاب إلا كتاب فيه نسب قومه، وكان الأوزاعي يقول: ما أحد أعلم بالزهري من ابن حيوئيل .

فيظهر من هذه القصة أن مراد الأوزاعي أنه أعلم بحال الزهري من غيره، لا فيما يرجع إلى ضبط الحديث، وهذا هو اللائق، والله أعلم[(١)] .

وقال يعقوب ين سفيان: قرة بن عبدالرحمن بن حيويل في عداد المصريين معافري ثقة[(٢)] .

وقال ابن حبان: قرّة بن عبدالرحمن بن حيوئيل اسمه يحيى، وقرّة لقب، من ثقات أهل مصر[(٣)] .

قلت: وهذا الحكم منسوب في كتاب آخر لابن حبان إلى أبي قرة عبدالرحمن بن حيوئيل، فقد قال في مشاهير علماء الأمصار: عبدالرحمن بن حيوئيل بن ناشرة المعافري أبو قرة من ثقات أهل مصر وكان يتورع[(٤)] .

وقال ابن عدي: لم أر له حديثا منكرا جدا، وأرجو أنه لا بأس به[(٥)] .

قال ابن حجر: صدوق له مناكير[(٦)] .

---

(١) تهذيب التهذيب (٨/ ٣٣٣).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٦٥).

(٣) صحيح ابن حبان (رقم: ٣٥٠٧).

(٤) (ص: ١٨٩).

(٥) الكامل (٦/ ٥٣).

(٦) تقريب التهذيب (رقم: ٥٥٤١).

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن قرة بن عبدالرحمن بن حيوئيل ضعيف، وذلك لتضعيف الإمام أحمد، وابن معين، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي داود، وأما من وثقه كيعقوب بن سفيان، وابن حبان، وابن عدي، فقد خفي عليهم ما اطلع عليه أولئك، وقولهم مخالف لأكثر أهل الحديث، وهم أعلم، كيف وقد قال أحمد: منكر الحديث جدا، وقال أبو داود: في حديث نكارة، وقال أبو زرعة: الأحاديث التي يرويها مناكيرولعل قول ابن عدي: لم أر له حديثا منكرا جدا، يريد به نكارة المتن، والله أعلم.



قَزَعة بن سويد بن حُجَير الباهلي، أبو محمد البصري[1]. ت (١٧٥).

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: قزعة بن سويد، مضطرب الحديث[2].

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف الشديد:

قال الأثرم: قلت لأبي عبدالله: أبو قزعة اسمه سويد بن حجير؟ فقال: نعم، سويد بن حجير، قيل: هو أبو قزعة ابن سويد؟ فقال: نعم، هو أبوه شعبة عن أبي قزعة يروي عنه أحاديث.

قال: وأما قزعة بن سويد فما أقلّ من يروي عنه! هو شبه المتروك![3].

وجه الاختلاف:

وذلك يظهر من قوله: مضطرب الحديث فهي تدل على مجرد الضعف وسببه، أما شبه المتروك فهو ضعف شديد.

الجمع بين القولين :

هو في درجة الضعف، أما هل هو ضعيف، أم شديد الضعف، فيحتاج إلى النظر في أقوال الأئمة الأخرى.

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٧٠٢)، تاريخ ابن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ٥١)، سؤالات الأثرم لأحمد (رقم: ٨٠)، الضعفاء الصغير للبخاري (رقم: ٣٠٥)، التاريخ الكبير (١٩٢/٧)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٥٢١)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٦٥١/١)، سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ٣٤٤)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٥٠٠)، الضعفاء للعقيلي (٤٨٧/٣)، الجرح والتعديل (١٣٩/٧)، المجروحين (٢١٦/٢)، الكامل (٥٠/٦)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٢٧٦٧)، تاريخ الإسلام (٢٩٨/١١)، تهذيب التهذيب (٣٢٦/٨).

(٢) الجرح والتعديل (١٣٩/٧).

(٣) سؤالات الأثرم لأحمد (رقم: ٨٠).

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

عن العباس بن محمد الدوري قال: سئل يحيى بن معين عن قزعة بن سويد فقال: ضعيف[1].

وقال جعفر بن أبان[2]: سألت يحيى بن معين عن قزعة بن سويد فقال: ليس بشيء[3].

وقال يزيد بن الهيثم عن يحيى ين معين أيضا: ليس بذاك القوي، وهو صالح[4].

وقال البخاري: ليس بذاك القوي[5].

قال الآجري: سألت أبا داود عن قزعة بن سويد فقال: ضعيف، كتبت إلى العباس العنبري[6] أسأله عنه فكتب إليّ أنه ضعيف[7].

وقال أيضا: سمعت أبا داود يقول: أبو قزعة الباهلي سويد هو ثقة، وابنه

(١) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٤٨٤).

(٢) لم أجد له ترجمة، لكن أكثر ابن حبان الرواية عن مكحول البيروتي عنه مسائل عن أئمة الحديث، أكثرها عن يحيى بن معين، وابن نمير، وجاء وصفه في مواضع بالحافظ. المجروحين (١/٢١٨)، (١/٢٩٥)، (٢/٢٣٢).

(٣) المجروحين (٢/٢١٦).

(٤) تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ٥١).

(٥) التاريخ الكبير(٧/٨٥٤). الضعفاء الصغير (رقم: ٣٠٥).

(٦) هو عباس بن عبدالعظيم بن إسماعيل العنبري أبو الفضل البصري، ثقة حافظ، مات سنة أربعين ومائتين، أخرج له مسلم، والأربعة.

الكاشف (رقم: ٣١٧٦)، التقريب (رقم: ٢٦٠١)، تهذيب التهذيب (٥/١٠٧).

(٧) سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ٣٤٤)

ضعيف[١].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن قزعة بن سويد فقال: ليس بذاك القوي، محلّه الصدق، وليس بالمتين، يكتب حديثه ولا يحتج به[٢].

وذكره أبو زرعة الرازي في الضعفاء[٣].

وقال البزار[٤]: لم يكن بالقوي، وقد حدث عنه أهل العلم[٥].

وقال النسائي: ضعيف[٦].

وقال ابن حبان: كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، فلما كثر ذلك في روايته سقط الاحتجاج بأخباره[٧].

وقال الدارقطني: قزعة بن سويد البصري يغلب عليه الوهم[٨].

قال ابن حجر: ضعيف[٩].

---

(١) سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ٣٤٣)

(٢) الجرح والتعديل (١٣٩/٧).

(٣) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٦٥١/١).

(٤) هو الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البصري صاحب المسند الكبير المعلل، توفي سنة ٢٩٢ هـ

تذكرة الحفاظ (٦٥٣/٢)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٨٩)، شذرات الذهب (٢٠٩/٢).

(٥) كشف الأستار (رقم: ٢٠٩٤). تهذيب التهذيب (٣٣٧/٨).

(٦) الضعفاء والمتروكون (رقم: ٥٢٥).

(٧) المجروحين (٢١٦/٢).

(٨) الضعفاء والمتروكين (رقم: ٤٤٤).

(٩) تقريب التهذيب (رقم: ٥٥٤٦).

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

وقال الدارمي عن ابن معين: ثقة[1].

وقال العجلي: لا بأس به، وفيه ضعف[2].

وقال ابن عدي: له غير ما ذكرت أحاديث مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به[3].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن قزعة بن سويد ضعيف، يصلح حديثه في الشواهد والمتابعات، وذلك في قول عامة أهل الحديث، ولم يخالف في ذلك إلا ابن معين في رواية الدارمي عنه، وابن عدي

فأما ابن معين فقوله الذي يوافق فيه غيره من الأئمة أولى بالقبول من القول الذي ينفرد به، ثم هو مروي عنه من ثلاثة أوجه مختلفة، وذلك مشعر بأنه القول الذي استقر عليه رأيه.

وأما ابن عدي فقوله: لا بأس به، لا يدل على التوثيق بإطلاق؛ لأن مثل ذلك قد يقال فيمن كان خفيف الضعف، ولذلك جمع بينهما العجلي، فقال: لا بأس به، وفيه ضعف، فقولهما محمولان على وجود ضعف خفيف فيه، وفاقا لقول الأئمة فيه.

وأما قول الإمام أحمد فيه فلا يدل على ترك حديثه؛ لأنه قال: شبه المتروك، ولم يصرح بأنه متروك، ثم قوله هذا إنما قالة مقارنة بأبيه الثقة، والجرح أو التعديل الذي يقال في معرض المقارنة لا يؤخذ به على إطلاقه حتى ينظر في الأقوال الأخرى لذلك الإمام فيه، أو أقوال غيره من الأئمة.

---

(١) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٧٠٢).

(٢) معرفة الثقات (رقم: ٣٩١).

(٣) الكامل (٦/ ٥٠).

قيس بن طَلْق بن علي بن المنذر الحنفي، اليمامي[1].

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال الذهبي: ضعفه أحمد[2]

وقال الخلال عن الإمام أحمد: غيره أثبت منه[3].

أقوال الإمام أحمد الدالة على التوثيق:

قال أبو داود: قلت لأحمد: قيس بن طلق؟ قال: ما أعلم به بأسا[4]

وجه الاختلاف:

وذلك يظهر بين حكمه عليه في الرواية الأولى بالضعف، وبين قوله في الثانية: لا بأس به؛ فإن الضعف بأس، ونفي وجوده نفي للضعف المثبت في الرواية الأولى.

الجمع بين القولين :

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن رواية التعديل عن الإمام أحمد أولى بالقبول، ذلك لأنها صريحة في المراد، ومؤيدة بما يأتي من قوله لعلي بن المديني، ويحيى بن معين حين تناظرا في مسألة الوضوء من مسّ الذكر: كلا الأمرين على ما

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٤٨٦)، تاريخ ابن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ٥١)، الطبقات لخليفة (ص: ٢٨٩)، سؤالات الأثرم لأحمد (رقم: ٨٠)، الضعفاء الصغير للبخاري (رقم: ٣٠٥)، التاريخ الكبير (١٥١/٧)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٥٣٢)، سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٥٥١)، الجرح والتعديل (١٠٠/٧)، الثقات لابن حبان (٣١٣/٥)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٢٧٧٦)، تاريخ الإسلام (٢٠٦/٨)، تهذيب التهذيب (٣٥٦/٨)، بحر الدم (رقم: ٨٥٧).

(٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٢٧٧٦)، الميزان (٣٩٧/٣)، بحر الدم (رقم: ٨٥٧).

(٣) تهذيب التهذيب (٧٠٨/٨).

(٤) سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٥٥١).

قلتما، أي: كلا الحديثين الذين احتججتما به ثابت، وأما رواية التضعيف فهي منقولة بالمعنى دون النصّ، وذلك محتمل للتصرف فيها، وأقدم من نقل هذا الحكم هو الإمام ابن الجوزي، ومن بعده كالذهبي، وابن عبدالهادي إنما تبعاه على ذلك، وابن الجوزي كثيرا ما يقع منه الخلل في نقل عبارات الجرح والتعديل[1].

وقول أحمد: غيره أثبت منه لا يقتضي التضعيف، بل الذي يفهم منه أن من الثقات منه هو أوثق منه وأثبت، وهذا الحكم لا يخلو منه ثقة غالبا، وحينئذ فهذا الحكم لا يستفاد منه بمفرده، بل بما يضم إليه من أقوال الإمام أحمد.

قال الحاكم: هذه مناظرة جرت بين أئمة الحفاظ في هذا الباب، قال رجاء بن مرجى الحافظ: اجتمعنا في مسجد الخيف أنا وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، فتناظروا في مس الذكر، فقال يحيى بن معين: يتوضأ منه، وقال علي بن المديني بقول الكوفيين، وتقلد قولهم، واحتج يحيى بن معين بحديث بسرة بنت صفوان[2]، واحتج علي بن المديني بحديث قيس بن طلق عن أبيه[3] وقال ليحيى بن معين: كيف تتقلد إسناد بسرة، ومروانُ إنما أرسل شرطيا حتى ردّ جوابها إليه؟ فقال يحيى: ثم لم يقنع ذلك عروة حتى أتى بسرة فسألها وشافهته بالحديث، ثم قال يحيى: ولقد أكثر الناس في قيس بن طلق، وأنه لا يحتج بحديثه! فقال أحمد بن حنبل: كلا

(١) انظرعلى سبيل المثال: تهذيب التهذيب (٢/٧٦)، (٢/٢٦٩)، (٣/٩٤)، (٣/٢١٥). (٤/٢٣٦)، (٤/٣٦٢).

(٢) هي بُسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى الأسدية، صحابية لها سابقة وهجرة، عاشت إلى خلافة معاوية، أخرج لها الأربعة.

الكاشف (رقم: ٦٩٥٨)، التقريب (رقم: ٨٥٤٤)، تهذيب التهذيب (١٢/٤٣٢).

(٣) هو طلق بن علي بن المنذر الحنفي السحيمي بمهملتين مصغرا أبو علي اليمامي صحابي له وفادة، أخرج له الأربعة.

الكاشف (رقم: ٢٤٨٧)، التقريب (رقم: ٣٠٤٢)، تهذيب التهذيب (٨/٣٥٦).

الأمرين على ما قلتما[1].

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال ابن معين: لقد أكثر الناس في قيس بن طلق، وأنه لا يحتج بحديثه[2].

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن عَن حدِيثٍ رواهُ مُحمّدُ بنُ جابرٍ عن قيس بن طلق عن أبِيهِ أنّهُ سأل رسُول الله ﷺ: هل فِي مسِّ الذكر وضوءٌ؟ قال: لا[3]، فقالا: قيس بن طلق ليس ممن تقوم به حجة، ووهنّاه ولم يثبتاه[4].

وقال البخاري: قيس بن طلق، ليس بالقوي يتكلمون فيه[5].

قال الدارقطني: قيس بن طلق ليس بالقوي[6].

قال الشافعي: قد سألنا عن قيس بن طلق، فلم نجد من يعرفه بما يكوّن لنا قبول خبره[7].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

---

(١) المستدرك (رقم: ٤٨١).

(٢) التهذيب (٨/٣٥٦).

(٣) أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٥٩٧) من طريق الامام أحمد بهذا الإسناد.
وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤٢٦)، وابن ماجه (٤٨٣)، وابن الجارود في المنتقى (٢٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٧٥)، والدارقطني (١/١٤٩)، وأبو نعيم في الحلية (٧/١٠٣).

(٤) علل الحديث (١/٢٩).

(٥) الكامل (٦/١٤٨).

(٦) سنن الدارقطني (٢/١٦٦).

(٧) التهذيب (٨/٣٥٦).

قال عثمان بن سعيد قال: سألت يحيى بن معين قلت: عبدالله بن النعمان[١] عن قيس بن طلق؟ قال: شيوخ يمامية ثقات[٢].

واحتجَّ علي بن المديني بحديث قَيْسِ بن طَلْقٍ[٣].

وقال العجلي : يمامي، تابعي ثقة[٤].

وذكره ابن حبان في الثقات[٥]

وقال ابن القطان: يقتضي أن يكون خبره حسنا لا صحيحا[٦].

وقال ابن حجر: صدوق، وهم من عدَّه من الصحابة[٧].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن قيس بن طلق صدوق، لا بأس به، كما قال أحمد في رواية التعديل وغيرُه، كابن معين في إحدى الروايتين عنه، وقد احتج بحديثه في ترك الوضوء من مسّ الذكر جمع من أهل الحديث مما يقتضي توثيق رواية قيس بن طلق.

فقال علي بن المديني: إنه أحسن من حديث بسرة[٨].

---

(١) هو عبدالله بن النعمان السحيمي اليمامي، وثقه ابن معين، أخرج له أبو داود، والترمذي. الكاشف (رقم:٣٠٢٣)، التقريب (رقم: ٣٦٦٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ٥١).

(٢) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٤٨٦). الجرح والتعديل (٧/ ١٠٠).

(٣) سنن الدارقطني (٢/ ١١٣)، المستدرك (رقم: ٤٨١).

(٤) معرفة الثقات للعجلي (١١٨٧).

(٥) الثقات (٥/ ٣١٣).

(٦) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٩٧).

(٧) تقريب التهذيب (رقم: ٥٥٨٠).

(٨) البدر المنير (٢/ ٤٦٦).

وسبق في سياق المناظرة بينه وبين ابن معين احتجاجه بخبره.

وقال عمرو بن علي الفلاس: حديث قيس عندنا أثبت من حديث بسرة[١].

وقال الترمذي: إنه أحسن شيء روي في هذا الباب[٢].

وقال الطحاوي: هذا حديث مستقيم الإسناد، غير مضطرب في إسناده، ولا متنه[٣].

وصحح حديثه محمد بن يحيى الذهلي[٤]، وابن حبان[٥]، والطبراني[٦].

وأما من تكلّم فيه، فلأجل لحديثه هذا، حيث عارض حديث بسرة بنت صفوان في إيجاب الوضوء من مسّ الذكر، وقد جَمع بينهما كثير من أهل العلم من أوجه مختلفة[٧]، وحينئذ يضعف القول بضعف الرواية فيهما، والله أعلم.



(١) البدر المنير (٢/ ٤٦٦).

(٢) الجامع (رقم: ٨٥).

(٣) البدر المنير (٢/ ٤٦٦).

(٤) صحيح ابن خزيمة (رقم: ٣٤).

(٥) صحيح ابن حبان (رقم: ١١١٩).

(٦) المعجم الكبير (٨/ ٣٣٤).

(٧) انظر: البدر المنير (٢/ ٤٦٧-٤٦٨).

محمد بن أبي حفصة ميسرة أبو سلمة البصري[١].

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال المروذي: وذكر -أبو عبدالله- محمد بن أبي حفصة، فلم يرضه، وأُراه ذكر أن له رأي سوء[٢].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال أحمد : صالح الحديث[٣].

وجه الاختلاف:

يظهر من حكاية المروذي عن أحمد في الرواية الأولى أنه لم يرضه، وذلك يقتضي تضعيفه، وهذا يتعارض في الظاهر مع الرواية الأخرى التي قال فيها: صالح الحديث.

الجمع بين القولين :

الظاهر عدم رضاه به وهو لأجل رأيه في عقيدته، ولاعلاقه لذلك بروايته؛ لقول المروذي: وأُراه ذكر أن له رأي سوء، أما في الرواية في هو صالح عنده، مقبول الحديث.

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٢٨)، تاريخ ابن معين -رواية ابن الجنيد- (رقم: ١٤٨)، تاريخ ابن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ١٧١، ١٧٢)، التاريخ الكبير (١/٢٢٦)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ١٤٣٠)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٥٥٠)، الجرح والتعديل (٧/٢٤١)، الضعفاء للعقيلي (٢/٥٧٢)، الجرح والتعديل (٧/١٠٠)، الثقات لابن حبان (٧/٤٠٧)، الكامل (٦/٢٦٠)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٢٠٥)، سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم: ٤٣٤)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٢٩٥٤)، تاريخ الإسلام (٩/٢٦٣)، السير (٧/٥٨)، الثقات الذين تكلم فيهم بما لا يوجب الرد (رقم: ٣١٨)، تهذيب التهذيب (٩/١٠٨)، بحر الدم (رقم: ٨٨٥).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ١٢٦).

(٣) الميزان(٣/٥٢٥).

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال ابن معين: ضعيف[1].

وقال يزيد بن الهيثم عن ابن معين أيضا: محمد بن أبي حفصة ليس بذاك القوي، مثل النعمان بن راشد[2] في الزهري[3].

وقال يزيد بن الهيثم أيضا عنه: محمد بن أبي حفصة ليس بشيء[4].

وقال يعقوب بن سفيان: محمد بن أبي حفصة بصري يروي عن الزهري، وهو ليّن إلا إنه فوق صالح بن أبي الأخضر[5].

وقال الذهلي: صالح بن أبي الاخضر، وزمعة بن صالح[6]، ومحمد بن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب، والنعمان، وإسحاق[7] ابنا راشد الجزريان أشد

---

(١) الميزان (٣/٥٢٥).

(٢) هو النعمان بن راشد الجزري أبو إسحاق الرقي مولى بنى أمية، صدوق، سيء الحفظ، أخرج له مسلم، والأربعة.

الكاشف (رقم: ٥٨٤٦)، التقريب (رقم: ٧١٥٤)، تهذيب التهذيب (٩/٢٣).

(٣) تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ١٧١).

(٤) تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ١٧٢).

(٥) المعرفة والتاريخ (٣/١٥٤).

(٦) هو زَمْعة بن صالح الجَنَدي اليماني نزيل مكة أبو وهب، ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون، أخرج الترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

الكاشف (رقم: ١٦٥٣)، التقريب (رقم: ٢٠٣٥)، تهذيب التهذيب (١٠/٤٠٣).

(٧) هو إسحاق بن راشد الجزري أبو سليمان، ثقة، في حديثه عن الزهري بعض الوهم، مات في خلافة أبي جعفر، أخرج له البخاري، والأربعة.

الكاشف (رقم: ٢٩٤)، التقريب (رقم: ٣٥٠)، تهذيب التهذيب (١/٢٠١).

اضطرابا[1].

وقال علي بن المديني: ليس به بأس، قال: وقلت ليحيى بن سعيد: هل كتبت عنه؟ فقال: كتبتُ حديثه كله، ثم رميت به بعدُ، وهو نحو صالح بن أبي الأخضر[2]، قال: وسمعت معاذ بن معاذيقول: كتبت عنه ثم رغبت عنه، قيل لمعاذ: لم؟ قال: لأني رأيته يأتي أشعث بن عبدالملك[3]، فإذا قام أتى إلى صبيان فأملوها عليه[4].

وقال النسائي: ضعيف[5].

وقال أيضا: صالح هذا بن أبي الأخضر كثير الخطأ عن الزهري، ونظيره محمد بن أبي حفصة، وكلاهما ضعيف[6].

قلت: ولم يخرّج له في سننه الصغرى المجتبى، خلافا لما قاله الذهبي[7].

وقال ابن عدي: هو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم[8].

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٢).

(٢) هو صالح بن أبي الأخضر اليمامي مولى هشام بن عبدالملك نزيل البصرة، ضعيف يعتبر به، مات بعد الأربعين ومائة، أخرج له الأربعة.

الكاشف (رقم: ٢٣٢٥)، التقريب (رقم: ٢٨٤٤)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٣).

(٣) هو أشعث بن عبدالملك الحُمراني، بصري يكنى أبا هانئ، ثقة فقيه، مات سنة ثنتين وأربعين ومائة، وقيل: سنة ست وأربعين ومائة، أخرج له الأربعة.

الكاشف (رقم: ٤٤٧)، التقريب (رقم: ٥٣١)، تهذيب التهذيب (١/ ٣١٢).

(٤) التهذيب (٥/ ٧٦).

(٥) الضعفاء والمتروكين (رقم: ٥٥٠)

(٦) السنن الكبرى (رقم: ٢٨٨٤).

(٧) السير (٧/ ٩٥).

(٨) الكامل (٦/ ٢٦٠).

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ[1].

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[2].

قال الذهبي: روى له الشيخان في المتابعات، ما أظن أن واحدا منهما جعله حجة[3].

وقال أيضا: بالجهد أن يعد حديثه حسنا، وليس هو بالمكثر[4].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال الدوري عن ابن معين: ثقة[5].

وقال مرة عنه: محمد بن أبي حفصة أحبّ إلى من صالح بن أبي الأخضر[6].

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: صالح[7].

وقال الدارمي عن ابن معين: صويلح ليس بالقوي[8].

وقال الآجري عن أبي داود: ثقة حدّث عنه معاذ، غير أن يحيى بن سعيد لم يكن له فيه رأي[9].

---

(١) الثقات (٧/٤٠٧).

(٢) تقريب التهذيب (رقم: ٥٨٢٦).

(٣) السير (٧/٩٥).

(٤) السير (٧/٩٥).

(٥) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٢٨).

(٦) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٤٤٥٣).

(٧) تهذيب التهذيب (٩/١٠٨).

(٨) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ١٢).

(٩) تهذيب التهذيب (٩/١٠٨).

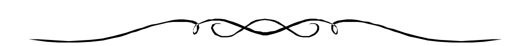
وقال الدارقطني :صالح ، بصري ، يعتبر به[1].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن ابن أبي حفصة قريب من الضعف، فلا هو بالثقة، ولا بالصدوق، بل أدنى من ذلك، كما قال الذهبي: بالجهد أن يعد حديثه حسنا، ومن هذا حاله قد يضعّف حديثه لسبب ما، فهو في أدنى درجات القبول وأول درجات الضعف، وإنما لم نحكم عليه بالصدق في روايته والضبط، لكثرة الخطأ في حديثه كما قال النسائي، ولكلام الأئمة في روايته، ولم نحكم بضعفه مطلقا؛ للتعديل المحكي فيه، كقول أحمد: صالح الحديث، وقول يحيى ين معين: صالح، وتوثيقه في رواية، وتوثيق أبي داود له؛ ولإخراج الشخين لحديثه في المتابعات.

والروايات المذكورة عن يحيى بن معين مختلفة جدا، بين تضعيف شديد في رواية يزيد بن الهيثم في قوله: ليس بشيء، وتوثيقه في رواية الدوري، وتضعيفه في رواية أخرى، والحكم عليه بأنه صالح في رواية ابن أبي خيثمة، والإشارة إلى كونه ليس بالقوي، مع الحكم عليه بأنه صويلح في رواية الدارمي، وهذا اختلاف يدل على تغير في الاجتهاد، وأن ابن أبي حفصة في مرتبة متنازعة الأطراف كما سبق.

والأقرب إلى الصواب في نظري من هذه الروايات، ما رواه الدارمي عنه حيث قال: صويلح، ليس بالقوي، وإنما اخترناه لكونها تجمع أكثر الأحكام، ولوجود التفصيل فيها مما يقتضي أن يكون ذلك الحكم أقرب إلى أن يكون حكما نهائيا، بخلاف بقية الأحكام فيحتمل أن تكون نسبية، أو لأمر ما.



(١) سؤالات البرقاني(رقم: ٤٣٤)

محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك الدِّيَلي مولاهم المدني، أبو إسماعيل[1]. ت (٢٠٠).

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال أبو داود: سمعت أحمد قال: ابن أبي فديك لا يبالي أيَّ شيء روى[2]

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال الفضل بن زياد: سئل - يعني أحمد بن حنبل - عن ابن أبي فديك؟ فقال: لا بأس به، فقيل له: فهو أحبّ إليك أو أبو ضمرة[3]؟ فقال: لا أدري[4].

وجه الاختلاف:

يظهر ذلك في قوله عنه: يبالي أيَّ شيء روى، وذلك ذمّ وتجريح، وذلك يخالف في الظاهر قوله عنه: لا بأس به.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أنه صدوق، لا بأس يه عند الإمام أحمد، كما صرّح بذلك في رواية

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٦٧١، ٩٦٩،)، تاريخ ابن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٨١٩)، تاريخ ابن معين -رواية ابن محرز- (ص: ٨٠)، الطبقات لخليفة (رقم: ١٢٢٦)، التاريخ الكبير (١/ ٣٧)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٩٢)، سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٢١٠)، الجرح والتعديل (٧/ ١٨٨)، الثقات لابن حبان (٩/ ٤٢)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٢٢٦)، تاريخ الإسلام (١٣/ ٣٥٠)، السير (٩/ ٤٨٦)، تذكرة الحفاظ (١/ ٣٤٥)، تهذيب التهذيب (٩/ ٥٢).

(٢) سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٢١٠).

(٣) هو أنس بن عياض بن ضمرة أبو عبدالرحمن الليثي أبو ضمرة المدني، ثقة، مات سنة مائتين وله ست وتسعون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٤٧٦)، التقريب (رقم: ٥٦٤)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٢٨).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٦٥).

في الفضل بن زياد، وأما قوله عنه في رواية أبي داود بأنه لا يبالي عمّن روى، فذلك لا يضر روايته، وإنما ذلك يلحق المروي عنه.

أقوال الأئمة:

قول بعض الأئمة الدالة على التضعيف:

قال ابن سعد: كان كثير الحديث وليس بحجة[١].

قلت: ولما ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام، وقال: قال ابن سعد وحده: ليس بحجة[٢]، وقال في السير: كذا قال ابن سعد، وقد احتج بابن أبي فديك الجماعة ووثقه غير واحد[٣].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

وقال الدوري عن ابن معين: ثقة[٤].

وقال النسائي: ليس به بأس[٥].

وذكره ابن حبان في الثقات[٦].

وقال ابن حجر: صدوق[٧].

---

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٥٢).

(٢) تاريخ الإسلام (١٣/ ٣٥٠).

(٣) السير (٩/ ٤٨٧).

(٤) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٦٧١).

(٥) تهذيب التهذيب (٩/ ٥٢).

(٦) الثقات (٩/ ٤٢).

(٧) تقريب التهذيب (رقم: ٥٧٣٦).

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن ابن أبي فديك ثقة، يحتج بحديثه، خلافا لما قاله ابن سعد، وذلك لانفراده بهذا الحكم كما تقدم، ولمخالفته لأئمة هذا الشأن، حيث إن حديث ابن أبي فديك في الكتب الستة أجمع، وقد خرّج له الشيخان على سبيل الاحتجاج[1]، والأصل في حديث الثقة أن يكون حجة، وقد وثق ابن أبي فديك ابن معين، ولم يجرح بشيء.

وأما قول الإمام أحمد: لا يبالي عمّن روى، فهذا لا يضر حديثه، وإنما تضر عمن روى عنه، ذلك أن رواية الثقة المتحرّي في روايته تنفع المروي عنه إذا كان مجهولا ولم يعرف[2].



(١) البخاري (٦٩٧)، (٣٤٤٨)، (٥١١٦)، ومسلم (٥٠٦)، (٦٥٠)، (٧٦٣).

(٢) انظر: سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ١٣٧).

محمد بن جعفر البزاز أبو جعفر المدائني[1]. ت (٢٠٦)

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال عبدالملك بن عبدالحميد: سمعت أبا عبدالله يقول: محمد بن جعفر، ذاك الذي كان بالمدائن، وقد سمعت منه، ولكن لم أرو عنه شيئا قط، أو لا أحدث عنه بشيء أبدا[2].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال مهنا بن يحيى: سألت أحمد عن محمد بن جعفر المدائني؟ قال: لا بأس به[3].

وجه الاختلاف:

في الرواية الأولى: ذكر بأنه لم يرو عنه شيئا، أو ذكر عدم رغبته في التحديث عنه.

وأما الرواية الثانية: ذكر بأنه لا بأس به. فهذا تعارض بين القولين.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر -والعلم عند الله- أنه لا بأس به، صدوق عند الإمام أحمد، وذلك لتصريحه بذلك في رواية مهنى، وأما ما نقله الميموني من كونه لم يرو عنه، أو أنه لا يحدث عنه فالجواب عنه من:

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: التاريخ الأوسط (٢/ ٢٨٨)، التاريخ الكبير (١/ ٥٨)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤٤)، الجرح والتعديل (٧/ ٢٢٢)، الثقات لابن حبان (٩/ ٥٦)، تاريخ بغداد (٢/ ١١٦)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٢٩١٥)، تاريخ الإسلام (١٤/ ٣٤٦)، تهذيب التهذيب (٩/ ٨٦)، بحر الدم (رقم: ٨٨١).

(٢) الضعفاء للعقيلي(٤/ ١٢١٠).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ١١٦).

١ - أن يكون ذلك محمولا على أمر رآه منه لا يتعلق بروايته، فلم يحمل عنه لذلك، ثم غيّر رأيه فيه.

٢ - أن الرواية فيها شك من الميموني، حيث لم يضبط أيّ القولين قال، هل قال: لا أحدّث عنه أبدا، لأو قال: لم أرو عنه؟

ولعل الأقرب هو الثاني، ويحمل ذلك على أنه لم يرو عنه في أوّل أمره ثم غيّر لسبب ما ثم غيّر رأيه فيه، أو أنه لم يتمكّن من السماع منه في أول لقائه له، ثم روى عنه في لقاء آخر له.

وإنما قلنا هذا لموافقته لرواية التعديل، ومن جهة أخرى فإن الإمام أحمد قد روى عنه في مسنده في مواضع[1].

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال أبو حاتم : يكتب حديثه، ولا يحتج به[2].

وقال ابن قانع: ضعيف[3].

وقال ابن عبدالبر: ليس هو بالقوي عندهم[4].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

وقال أبو عبيد الآجري ، عن أبي داود: ليس به بأس[5].

وذكره ابن حبان في الثقات[1].

---

(١) انظر مثلا: (١/ ٣٠٢)، (٢/ ١١٨)، (٣/ ٣٩٥)، (٤/ ١٢٨).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٢٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٥/ ٦١).

(٤) تهذيب التهذيب (٥/ ٦١).

(٥) تهذيب التهذيب (٩/ ٨٦)

قال ابن حجر: صدوق فيه لين[2].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر أنه صدوق، لا بأس به، كما قال أحمد، وأبو داود، ولا يتعارض ذلك مع قول أبي حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، فإن حديث الصدوق لا يبلغ درجة الاحتجاج في كل شيء كحديث الثقة الثبت، على أن الإمام أبا حاتم متشدّد في إطلاق التعديل، وهو يقول مثل ذلك في الثقات الذين لا يختلف في توثيقهم، وقريب من قول أبي حاتم هذا قول ابن عبدالبر: ليس بالقوي عندهم، فهو حكاية عن أئمة الحديث، وقد سقنا أحكامهم، ولعله يشير إلى قول أبي حاتم هذا فيه، فالمراد بذلك أنه لا يبلغ درجة الثقة المتماسك، أو يكون مستند ابن عبدالبر تضعيف ابن قانع له.

وتضعيف ابن قانع مردود، ولا يقبل منه، ذلك أنه انفرد به، ولم يسبق إليه من أئمة الشأن، وهو متكلّم فيه[3].



(١) الثقات (٩/ ٥٦).

(٢) تقريب التهذيب (رقم: ٥٧٨٨).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٨٣)، لسان الميزان (٤/ ٢٣٨).

محمد بن حميد بن حَيّان الرازي أبو عبدالله التميمي[1]. ت (٢٤٨)

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال صالح بن أحمد بن حنبل[2]: كنت يوما عند أبي، إذ دق علينا الباب، فخرجت فإذا أبو زرعة، ومحمد بن مسلم ابن وارة يستأذنان على الشيخ، فدخلت وأخبرته، فأذن لهم، فدخلوا، وسلموا عليه، فأما ابن وارة فباس يده فلم ينكر عليه، وأما أبو زرعة فصافحه، فتحدثوا ساعة، فقال ابن وراة: يا أبا عبدالله، إني رأيتك تذكر حديث أبي القاسم بن أبي الزناد[3] فقال: نعم، حدثنا أبو القاسم بن أبي الزناد عن إسحاق بن حازم[4] عن ابن مقسم[5] - يعني عبيد الله - عن جابر بن عبدالله أن النبي ﷺ سئل عن ماء البحر؟ فقال: هو الطهور ماؤه الحلال ميتته[6]، وقام؛

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: التاريخ الأوسط (٢/٥٥)، التاريخ الكبير (١/٦٩)، أحوال الرجال (رقم: ٣٨٢)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/٧٣٨)، (٢/٥٨٣، ٧٣٩)، الضعفاء للعقيلي (٤/٦١)، الجرح والتعديل (٧/٢٣٢)، المجروحين (٢/٣٠٣)، الكامل (٦/٢٧٤)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٢٥٤)، سؤالات السلمي للدارقطني (رقم: ٣٠٢)، تاريخ بغداد (٢/٢٥٩)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٢٩٥٩)،تذكرة الحفاظ (٢/٥٨)، تاريخ الإسلام (١٨/٤٢٥)، تهذيب التهذيب (٩/١١١).

(٢) هو صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، الإمام أبو الفضل، قاضي أصبهان، توفي سنة ٢٦٥ هـ. العبر في خبر من غبر (٢/٣٦)، تاريخ الإسلام (٢٠/١٠٧)، شذرات الذهب (٢/١٤٩).

(٣) هو أبو القاسم بن أبي الزناد المدني، لم يسمّ، ليس به بأس، أخرج له ابن ماجه. الكاشف (رقم: ٦٧٨٥)، التقريب (رقم: ٨٣١٠)، تهذيب التهذيب (١٢/٢٢٣).

(٤) هو إسحاق بن حازم، وقيل: ابن أبي حازم البزاز المدني، صدوق تكلم فيه للقدر، أخرج له ابن ماجه. الكاشف (رقم: ٢٩٣)، التقريب (رقم: ٣٤٨)، تهذيب التهذيب (١/٢٠١).

(٥) هو عبيد الله بن مقسم المدني القرشي مولى بن أبي نمر المدني، ثقة مشهور، أخرج له الستة إلا الترمذي. الكاشف (رقم: ٤٣٤٤)، التقريب (رقم: ٣٥٩٢)، تهذيب التهذيب (٧/٤٦).

(٦) أخرجه من هذا الطريق أحمد (٣/٣٧٣)، وابن ماجه (٣٨٨)، وابن خزيمة (١١٢)، وابن حبان (١٢٤٤).

فقالوا: ما له؟ -قلت: شك في شيء- ثم خرج والكتاب بيده، فقال: في كتابي ميته، بتاء واحدة، والناس يقولون: ميتته! ثم تحدثوا ساعة، فقال ابن وارة: يا أبا عبدالله رأيت محمد بن حميد؟ قال: نعم، قال: كيف رأيت حديثه؟ قال: إذا حدث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدث عن أهل بلده، مثل إبراهيم بن المختار[١] وغيره؛ أتى بأشياء لا تعرف، لا تدري ما هي!

قال: فقال أبو زرعة، وابن وارة: صح عندنا أنه يكذب، قال: فرأيت أبي بعد ذلك إذا ذكر ابن حميد نفض يده[٢].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: لا يزال بالري عِلم ما دام محمد بن حميد حيا، قال أبو عبدالرحمن عبدالله: حين قدم علينا محمد بن حميد، يعنى الرازي، كان أبى بالعسكر، فلما خرج قدم أبى وجعل أصحابه يسألونه عن ابن حميد؟ فقال لي: ما لهؤلاء يسألوني عن ابن حميد؟! قلت: قدم هاهنا فحدثهم بأحاديث لا يعرفونها، قال لي: كتبتَ عنه؟ قلت: نعم، كتبت عنه جزءا، قال: اعرض عليّ، فعرضتها عليه، فقال: أما حديثه عن ابن المبارك وجرير فهو صحيح، وأما حديثه عن أهل الري فهو أعلم[٣].

قال عبدالله: روى عنه أبي غير شيء[٤].

وجه الاختلاف:

---

(١) هو إبراهيم بن المختار التميمي أبو إسماعيل الرازي، صدوق، ضعيف الحفظ، يقال: مات سنة اثنتين وثمانين ومائة، أخرج له الترمذي، وابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٢٠١)، التقريب (رقم: ٢٤٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٤١).

(٢) المجروحين (٢/ ٣٢١-٣٢٢).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٢٥٩).

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٢٦٠).

وجه الاختلاف هنا ظاهر، ففي رواية كان أحمد يروي عنه ويجعله مقبول الحديث ويثني عليه ثناء عظيما، ويدفع عنه، وفي الرواية الأخرى كان يضعفه تضعيفا شديدا حيث كان إذا سئل عنه نفض يده.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن الإمام أحمد كان له رأيان في محمد بن حميد، حيث كان يثني عليه، لكثرة حديثه وصلابته في السنة كما قال ابن عدي، ويدفع عنه، ثم لما بلغه وصحّ عنده كذبه ترك الرواية عنه، وضعفه تضعيفا شديدا، ولذلك لم يخرج له شيئا في مسنده.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال البخاري: في حديثه نظر[1].

وقال الترمذي: حين رأيته -أي: البخاري- كان حسن الرأي في محمد بن حميد الرازي، ثم ضعفه بعدُ[2].

قال يعقوب بن شيبة: محمد بن حميد كثير المناكير[3].

وقال أبو القاسم ابن أخي أبي زرعة[4]: سألت أبا زرعة عن محمد بن حميد فأومى بإصبعه إلى فمه، فقلت له: كان يكذب؟ فقال برأسه: نعم، فقلت له: كان قد

---

(١) التاريخ الكبير (١/١٦٧)، التاريخ الأوسط (٢/٣٨٦).

(٢) الجامع (رقم: ١٦٧٧).

(٣) تهذيب التهذيب (٩/١١٣).

(٤) هو أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالكريم بن أخي أبي زرعة، قال أبو الشيخ: كثير الحديث ثقة صاحب أصول، توفي سنة ٣٢٠ هـ.

طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (٤/٢٥٩)، تاريخ أصبهان لأبي نعيم (٢/٣٧)، التدوين في أخبار قزوين للرافعي (٣/٢٤٥).

شاخ، لعله كان يعمل عليه ويدلس عليه، فقال: لا يا بني كان يتعمد[1].

وروى غُنجار[2] في تاريخه أن أبا زرعة سئل عنه فقال: تركه محمد بن إسماعيل، فلما بلغ ذلك البخاري قال: بِرُّه لنا قديم[3].

وقال أبو نعيم ابن عدي: سمعت عثمان بن خُرَّزاذ الأنطاكي[4] يقول: نبأنا علي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة، قالا: نبأنا يحيى بن أبي بكير[5] قاضي كرمان - هو رجل من أهل الكوفة - عن عيينة بن الغصن[6] عن الحسن قال: إن الله تعالى لم يجعل الأغلال في أعناق أهل النار لأنهم أعجزوا الرب، ولكن جعلها في أعناقهم إذا طفا بهم اللهب أرسبتهم[7].

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٢٦٣).

(٢) هو عيسى بن موسى البخاري أبو أحمد الأزرق، لقبه غُنجار، صدوق ربما أخطأ، وربّما دلّس، مكثر من التحديث عن المتروكين، مات سنة سبع وثمانين ومائة، أخرج له ابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٥٣٣١)، التقريب (رقم: ٢٤٥)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٠٨).

(٣) تهذيب التهذيب (٩/ ١١٤).

(٤) هو عثمان بن عبدالله بن محمد بن خُرَّزاذ، ثقة، مات سنة إحدى وثمانين ومائة، وقيل في أول التي بعدها، أخرج له النسائي.

الكاشف (رقم: ٣٧١٤)، التقريب (رقم: ٤٤٩٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٢٠).

(٥) هو يحيى بن أبي بكير واسمه نَسر الكرماني، كوفي الأصل نزل بغداد، ثقة، مات سنة ثمان أو تسع ومائتين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٦١٤٢)، التقريب (رقم: ٧٥١٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٧).

(٦) هو عيينة بن الغصن روى عن الحسن، وعنه جرير بن عبدالحميد.

التاريخ الكبير (٧/ ٧٣)، الجرح والتعديل (٧/ ٣١)، الثقات لابن حبان (٥/ ٢٤٨).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٥٥)، وابن أبي الدنيا في صفة النار (رقم: ٥٧) عن يحيى بن أبي بكير به.

قال عثمان: سمعت الفضل بن أبى حسان[1] يقول: كنت عند أبى نعيم وهو الفضل بن دكين، ويعقوب بن فلان عنده، فقدِم ابن حميد، فقال لنا أبو نعيم: إن دللتكم على شيخ قدِم أي شيء تعطوني؟ قالوا: من هو؟ قال: بفالوذج؟ قلنا: نعم، قال: ابن حميد من أهل الري، قال: فذهبنا، فكتبنا عنه، قال: وقال لنا: سمعتُ من نعيم بن ميسرة[2]، وعندي عنه، فقلنا له: عندك هذا الحديث، وذكرنا له حديث يحيى بن أبى بكير؟ فقال: لا، لم أسمعه.

قال الفضل بن سهل: فقدِم علينا ابن حميد مرة ثانية، فنزل دار القطن، فإذا هو يحدّث به، فقلت: انظروا إلى هذا الكذاب[3].

قال أبو نعيم ابن عدى: وإنما نسبوه إلى الكذب في ذلك وإن كان قد يجوز أن ينساه لأن ابن حميد من حفاظ أهل الحديث، ونعيم بن ميسرة من كبار شيوخه، وأحاديثه قليلة عزيزة عند الناس، وابن حميد يحدث عنه بأحاديث يسيرة، وقد كانوا ذاكروه بذلك عن يحيى بن أبى بكير؛ إذ كان هذا الحديث يعرف بابن أبى بكير، فلما حدث به أنكروا عليه، مع ذلك قد جربوه في غير هذا الحديث فوجدوه متهما[4].

قال أبو نعيم ابن عدي: وسمعت أبا حاتم محمد بن إدريس الرازي في منزله وعنده عبدالرحمن بن يوسف بن خراش، وجماعة من مشايخ أهل الري وحفاظهم

---

(١) هو الفضل بن أبى حسان أبو العباس التغلبي البكائي الوراق، قال أبو حاتم: كتبت عنه وهو صدوق، ووثقه الخطيب

الجرح والتعديل (٧/ ٦١)، تاريخ بغداد (١٢/ ٣٦٣).

(٢) هو نعيم بن ميسرة الكوفي نزيل الري يكنى أبا عمر، صدوق نحوي، مات سنة أربع وسبعين ومائة، أخرج له الترمذي.

الكاشف (رقم: ٥٨٦٥)، التقريب (رقم: ٧١٧٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٦).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٢٦٠-٢٦١).

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٢٦٠-٢٦١).

للحديث، فذكروا ابن حميد، وأجمعوا على أنه ضعيف في الحديث جدا، وأنه يحدث بما لم يسمعه، وأنه يأخذ أحاديث لأهل البصرة والكوفة، فيحدث بها عن الرازيين[١].

وقال أبو حاتم: حضرت محمد بن حميد وعنده عون بن جرير[٢]، فجعل ابن حميد يحدث بحديث عن جرير فيه شعر، فقال عون: ليس هذا الشعر في الحديث، إنما هو من كلام أبي، فتغافل ابن حميد ومرّ فيه[٣].

وقال سعيد بن عمرو البرذعي: قلت لأبي حاتم: أصح ما صح عندك في محمد بن حميد الرازي أي شيء هو؟ فقال لي: كان بلغني عن شيخ من الخلقانيين أن عنده كتابا عن أبي زهير[٤]، فأتيته أنا وفتى من أهل الري من أصحابنا، فأخرج إلينا ذلك الكتاب، فنظرت فيه، فإذا الكتاب ليس من حديث أبي زهير، وهي من حديث علي بن مجاهد[٥]، فأبى أن يرجع عنه، فقمت عنه وقلت لصاحبي: هذا كذاب، لا يحسن أن يكذب، قال: ثم أتيت محمد بن حميد بعد ذاك، فأخرج إليّ ذلك الجزء بعينه، فقلت لمحمد بن حميد: ممن سمعتَ هذا؟ قال: من علي بن مجاهد، وقع الكتاب إلى حاذق لا يجهل ما بين على إلى أبى زهير، وكتبت منها أحاديث، فقرأها عليّ محمد بن

---

(١) تاريخ بغداد (٢/٢٦٠-٢٦١).

(٢) هو عون بن جرير بن عبدالحميد الرازي، صدوق.
الجرح والتعديل (٦/٣٨٨).

(٣) الجرح والتعديل (٧/٢٣٢).

(٤) هو عبدالرحمن بن مَغْراء الدَوسي أبو زهير الكوفي، نزيل الريّ، صدوق تكلم في حديثه عن الأعمش، مات سنة بضع وتسعين ومائة، أخرج له الأربعة.
الكاشف (رقم: ٣٣١٨)، التقريب (رقم: ٤٠١٣)، تهذيب التهذيب (٦/٢٤٦).

(٥) هو علي بن مجاهد بن مسلم القاضي الكابلي، متروك، وليس في شيوخ أحمد أضعف منه، مات بعد الثمانين ومائة، أخرج له الترمذي.
الكاشف (رقم: ٣٩٥٩)، التقريب (رقم: ٤٧٩٠)، تهذيب التهذيب (٧/٣٣٠).

حميد وقال فيها: ثنا علي بن مجاهد، فتحيرت، فأتيت الشاب الذي كان معي يوم أتيت ذلك الشيخ، فأخذت بيده، فصرنا إلى ذلك الشيخ، فسألناه عن الكتاب الذي أخرجه إلينا يومئذ فقال: ليس الكتاب عندي اليوم، قد استعاره مني محمد بن حميد منذ أيام.

قال أبو حاتم: فبهذا استدللت على أنه كان يؤمئ إلى أنه أمر مكشوف[1].

وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: حضرت حانوت عبدك ختن أبى عمران الصوفي أنا وأحمد بن السندي وعنده جزءان، فقلت: هذان الجزءان لك؟ قال: نعم، قلت: ممن سمعتَ؟ قال: من أبى زهير عبدالرحمن بن مغراء، فإذا مكتوب في أول الجزء أحاديث لمحمد بن إسحاق[2]، ثم على أثر ذلك شيوخ على بن مجاهد، والآخر أحاديث سلمة بن الفضل[3]، فقلت: أحد الجزئين هو من حديث على بن مجاهد، والآخر من حديث سلمة بن الفضل، فقال: لا، حدثنا به أبو زهير، فعلّمت على أحاديث منها غرائب حسان، فلما رأيته قد لج تركت الجزئين عنده وخرجت، ثم دخلت أنا وابن السندي بعد أيام على ابن حميد، فقال: ههنا أحاديث لم ننظر فيه، فأخرج إليّ جزئين، فإذا أحاديث قد كتبه، وقرأ مشاهير مما مر بي في ذينك الجزئين، وإذا قد كتب تلك الغرائب، وإذا هو يحدث بما كان في الجزء الذي ذكرتُ أنا لعبدك أنه من حديث على بن مجاهد عن على بن مجاهد، والذي ذكرتُ أنه عن سلمة بن الفضل يحدث به عن سلمة على الاستواء! فقلت لابن السندي: ترى هذه

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٢٦٤).

(٢) هو محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر، مات سنة خمسين ومائة، ويقال بعدها، أخرج له مسلم، والأربعة.
الكاشف (رقم: ٤٧١٨)، التقريب (رقم: ٥٧٢٥)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٤).

(٣) هو سلمة بن الفضل الأبرش مولى الأنصار، قاضي الريّ، صدوق كثير الخطأ، مات بعد التسعين ومائة وقد جاز المائة، أخرج له أبو داود، والترمذي.
الكاشف (رقم: ٢٠٤٣)، التقريب (رقم: ٢٥٠٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٣٥).

الأحاديث هى الأحاديث التي رأيت في الجزئين اللذين كانا عند عبدك! فلما خرجنا من عند ابن حميد وقد كتبت تلك الأحاديث الغرائب التي كنت اشتهيت أن لأسمعه من عبدك سمعته من ابن حميد، ومررت على عبدك، فقلت: هاتِ ذلك الجزئين لأطالعه، فقال: مرّ بي ابن حميد ورآهما في حانوتى، فأخذهما وذهب بهما[1].

وقال أبو زرعة: كتب إليّ من بغداد بنحو من خمسين حديثا من حديث ابن حميد منكرة، فيه أحاديث رواه شبابة عن شعبة، حدّث به عن إبراهيم بن المختار عن شعبة[2].

وقال البرذعي لأبي زرعة: لا أراك أدخلت في هذا الجزء محمد بن حميد؟ فقال لي: محمد بن حميد يحتاج إلى جزء على حدة، وقلت له مرة أخرى، أو قال له غيري: إن أحمد بن حنبل قال: إن أحاديث ابن حميد عن جرير صحاح، وأحاديثه عن شيوخه لا يدري! فقال أبو زرعة: نحن أعلم من أبي عبدالله ~ يعني في إمساكه عن الرواية عنه[3].

قال النسائي: ليس بثقة[4].

وقال النسائي فيما سأله عنه حمزة الكناني[5]: محمد بن حميد ليس بشيء، قال: فقلت له: البتة؟ قال: نعم، قلت: ما أخرجت له شيئا؟ قال: لا، قال: وذكرته له وما

(١) الجرح والتعديل(٧/ ٢٣٢).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٢).

(٣) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/ ٥٨٣).

(٤) تهذيب التهذيب ٩/ ١١٣

(٥) هو حمزة بن محمد بن علي بن العباس الحافظ الزاهد العالم أبو القاسم الكناني المصري محدث مصر، قال الحاكم: وحمزة المصري على تقدمه في معرفة الحديث كان أحد من يُذكر بالزهد والورع والعبادة، توفي سنة ٣٥٧ هـ.
تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٣٢)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٧٨)، شذرات الذهب (٣/ ٢٣).

....فقال: غرائب عندي أي: عنه[(١)].

وقال في موضع آخر: محمد بن حميد كذاب[(٢)].

وقال الجوزجاني: كان رديء المذهب غير ثقة[(٣)].

وقال فضلك الرازي[(٤)]: عندي عن ابن حميد خمسون ألفا لا أحدث عنه بحرف[(٥)].

وقال إسحاق بن منصور الكوسج: قرأ علينا محمد بن حميد كتاب المغازي عن سلمة، فقضى من القضاء أني صرت إلى علي بن مهران، فرأيته يقرأ كتاب المغازي عن سلمة فقلت له: قرأ علينا محمد بن حميد! قال: فتعجب علي وقال: سمعه محمد بن حميد مني[(٦)].

وقال أيضا: أشهد على محمد بن حميد، وعبيد بن إسحاق العطار[(٧)] بين يدي الله أنهما كذابان[(٨)].

---

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ١١٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ١١٤).

(٣) أحوال الرجال (رقم: ٢٠٧)

(٤) هو فضلك الصائغ الحافظ الناقد أبو بكر الفضل بن العباس الرازي أحد الأئمة طوف وصنف، قال الخطيب: كان ثقة ثبتا حافظا، توفي سنة ٢٧٠ هـ.
تاريخ بغداد (١٢/ ٣٦٧)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٠٠)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٧١).

(٥) تهذيب التهذيب (٩/ ١١٣).

(٦) تهذيب التهذيب (٩/ ١١٣).

(٧) هو عبيد بن اسحاق العطار الكوفى أبو عبدالرحمن، مختلف فيه، قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن معين: لا شيء، وقال أبو حاتم: ما رأينا إلا خيرا، وما كان بذاك الثبت، في حديثه بعض الإنكار.
التاريخ الأوسط (٢/ ٣٠٥)،الجرح والتعديل (٥/ ٤٠١)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٢٢٢٠).

(٨) تاريخ بغداد (٢/ ٢٦١).

وقال صالح بن محمد الأسدي: كان كلما بلغه عن سفيان يحيله على مهران، وما بلغه عن منصور[١] يحيله على عمرو بن أبي قيس[٢]، وما بلغه من حديث الأعمش يحيله على مثل هؤلاء وعلى عنبسة[٣].

قال أبو على: كل شيء كان يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه فيه[٤].

وقال في موضع آخر: كانت أحاديثه تزيد، وما رأيت أحدا أجرأ على الله منه، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضها على بعض[٥].

وقال أيضا: ما رأيت أحدا أحذق بالكذب من رجلين: سليمان الشاذكوني[٦] ومحمد بن حميد، كان يحفظ حديثه كله، فكان حديثه كل يوم يزيد[٧].

وقال جعفر بن محمد بن حماد[٨]: سمعت محمد بن عيسى الدامغاني[٩] يقول:

---

(١) هو منصور بن المعتمر بن عبدالله السلمي أبو عَتّاب الكوفي، ثقة ثبت، وكان لا يدلس، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٥٦٤٧)، التقريب (رقم: ٢٥٠٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٧٧).

(٢) هو عمرو بن أبي قيس الرازي الأزرق، كوفي نزل الريّ، صدوق له أوهام، أخرج له الأربعة.
الكاشف (رقم: ٤٢١٩)، التقريب (رقم: ٥١٠١)، تهذيب التهذيب (٨/ ٨٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٩/ ١١٣).

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٢٦١).

(٥) تاريخ بغداد (٢/ ٢٦١).

(٦) هو الحافظ الشهير أبو أيوب سليمان بن داود المنقري البصري، من أفراد الحافظين إلا أنه واه، قاله الذهبي، توفي سنة ٢٣٤ هـ.
السير (١٠/ ٦٧٩)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٨٨)، طبقات الحفاظ (ص: ٢١٦).

(٧) تاريخ بغداد (٢/ ٢٦١).

(٨) لم أجد له ترجمة.

(٩) هو محمد بن عيسى بن زياد الدامغاني أبو الحسين نزيل الريّ، مقبول، أخرج له النسائي.
الكاشف (رقم: ٥١٠١)، التقريب (رقم: ٦٢٠٥)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٤٣).

لما مات هارون بن المغيرة[١] سألت محمد بن حميد أن يخرج إلي جميع ما سمع، فأخرج إلي جزازات، فأحصيت جميع ما فيه ثلاثمائة ونيفا وستين حديثا

قال جعفر: وأخرج ابن حميد عن هارون بعدُ بضعة عشر ألف حديث[٢].

وقال أبو العباس بن سعيد[٣]: سمعت داود بن يحيى[٤] يقول: حدثنا عنه أبو حاتم قديما ثم تركه بآخره، قال: وسمعت ابن خراش يقول: ثنا ابن حميد وكان والله يكذب.

وقال البيهقي: كان إمام الأئمة -يعني ابن خزيمة- لا يروي عنه[٥].

وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات ولا سيما إذا حدث عن شيوخ بلده[٦].

وقال أبو علي النيسابوري[٧]: قلت لابن خزيمة: لو حدث الأستاذ عن محمد

(١) هو هارون بن المغيرة بن حكيم البجلي أبو حمزة المروزي، ثقة، أخرج له أبو داود، والترمذي.
الكاشف (رقم: ٥٩٢٠)، التقريب (رقم: ٧٢٤٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٢).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٢).

(٣) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي مولى بني هاشم، حافظ العصر والمحدث البحر، وكان أبوه نحويا صالحا، يلقّب بعقدة، قال الذهبي: لو صان نفسه وجوّد لضربت إليه أكباد الإبل، ولضرب بإمامته المثل، لكنه جمع فأوعى، وخلط الغثّ بالسمين، والخرَز بالدر الثمين، ومقت لتشيعه، توفي سنة ٣٣٢ هـ.
تذكرة الحفاظ (٨/ ٨٣٩)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٥٠)، شذرات الذهب (٢/ ٣٣٢).

(٤) لم أتمكن من تعيينه.

(٥) تهذيب التهذيب (٩/ ١١٤).

(٦) المجروحين (٢/ ٣٠٣).

(٧) هو الحافظ الامام أبو علي الحسين بن محمد بن زياد القباني النيسابوري، قال الحاكم هو أحد أركان الحديث وحفاظ الدنيا رحل وصنف المسند والأبواب والتاريخ والكنى، توفي سنة ٢٨٩ هـ.
السير (١٣/ ٤٩٩)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٨٠)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٠٠).

بن حميد فإن أحمد قد أحسن الثناء، عليه فقال: إنه لم يعرفه ولو عرفة كما عرفناه ما أثنى عليه أصلا[1].

وقال ابن عدي: وتكثر أحاديث بن حميد التي أنكرت عليه إن ذكرناه، على أن أحمد بن حنبل قد اثنى عليه خيرا لصلابته في السنة[2].

وعن إبراهيم بن يوسف[3] قال: كتب أبو زرعة، ومحمد بن مسلم عن محمد بن حميد حديثا كثيرا، ثم ترك الرواية[4].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

وقال ابن أبي خيثمة: سئل ابن معين: فقال: ثقة، لا بأس به رازي كيس[5].

وقال علي بن الحسين بن الجنيد عن ابن معين: ثقة، وهذه الأحاديث التي يحدث بها ليس هو من قبله، إنما هو من قبل الشيوخ الذين يحدث عنهم[6].

قال أبو زرعة الرازي: من فاته ابن حميد يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث[7].

وقال أبو قريش محمد بن جمعة[8]: كنت في مجلس

---

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ١١٤).

(٢) الكامل (٦/ ٢٧٤).

(٣) هو إبراهيم بن يوسف بن ميمون الباهلي البلخي الماكِياني، صدوق، نقموا عليه الإرجاء، مات سنة أربعين ومائتين أو قبلها، أخرج له النسائي.

الكاشف (رقم: ٢٢٦)، التقريب (رقم: ٢٧٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٦٠).

(٤) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٦١).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٢).

(٦) تهذيب التهذيب (٩/ ١١٢).

(٧) تهذيب التهذيب (٩/ ١١٢).

(٨) هو الحافظ الحجة محمد بن جمعة بن خلف أبو قريش القهستاني الأصم، قال الخطيب كان ضابطا =

الصاغاني[1]، فحدث عن ابن حميد، فقلت: تحدث عن ابن حميد؟ فقال: وما لي لا أحدث عنه وقد حدث عنه أحمد ويحيى؟!

قال: وقلت لمحمد بن يحيى الذهلي[2]: ما تقول في محمد بن حميد؟ قال: ألا تراني هو ذا أحدث عنه؟![3].

وقال أبو العباس بن سعيد: سمعت جعفر بن أبي عثمان الطيالسي[4] يقول: ابن حميد ثقة، كتب عنه يحيى، وروى عنه من يقول فيه هو أكبر منهم[5].

وقال أبو حاتم الرازي: سألني يحيى بن معين عن ابن حميد من قبل أن يظهر، منه ما ظهر فقال: أي شيء ينقمون منه؟ فقلت: يكون في كتابه شيء فيقول: ليس هذا هكذا فيأخذ القلم فيغيره، فقال: بئس هذه الخصلة قدم علينا بغداد فأخذنا منه كتاب يعقوب القُمّي[6] ففرقنا الأوراق بيننا ومعنا أحمد فسمعناه ولم نر إلا خيرا[1].

= حافظا متقنا كثير السماع والرحلة جمع المسندين على الأبواب وعلى الرجال وصنف حديث الأئمة وكان يذاكر بحديثهم فيغلبهم، توفي سنة ٣١٣ هـ.

تذكرة الحفاظ (٢/٧٦٦)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٢٤)، شذرات الذهب (٢/٢٦٨).

(١) هو محمد بن إسحاق الصَغاني أبو بكر، نزيل بغداد، ثقة ثبت، مات سنة سبعين ومائتين، أخرج له الستة إلا البخاري.

الكاشف (رقم: ٤٧١٤)، التقريب (رقم: ٥٧٢١)، تهذيب التهذيب (٩/٣٢).

(٢) هو محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي النيسابوري، ثقة حافظ جليل، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين على الصحيح وله ست وثمانون سنة، أخرج له الستة إلا مسلما.

الكاشف (رقم: ٥٢١١)، التقريب (رقم: ٦٣٨٧)، تهذيب التهذيب (٩/٤٥٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٩/١١٢).

(٤) هو جعفر بن محمد بن أبي عثمان الحافظ المجود أبو الفضل الطيالسي البغدادي، قال ابن المنادي: كان مشهورا بالإتقان والحفظ والصدق، توفي سنة ٢٨٢ هـ.

تاريخ بغداد (٧/١٨٨)، تذكرة الحفاظ (٢/٦٢٦)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٧٩).

(٥) تهذيب التهذيب (٩/١١٢).

(٦) هو يعقوب بن عبدالله بن سعد الأشعري أبو الحسن القُمّي، صدوق يهم، مات سنة أربع وسبعين =

وقال الخليلي: كان حافظا عالما بهذا الشأن رضيه أحمد، ويحيى[2].

خلاصة قول الأئمة:

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن محمد بن حميد كان مستور الحال، ثقة في حديثه، غير أنه كان يقبل التلقين كما في قصة أبي حاتم مع يحيى بن معين؛ ولأجل أمره الأول كان أحمد، وابن معين يثنيان عليه ويقوّيان حديثه، فامتد به الحال إلى رواية الغرائب والمناكير حتى كثر ذلك في حديثه، سيما إذا روى عن أهل بلده، وحدّث بما لم يسمع، فاتهمه أهل الحديث وكذّبوه

وممن كذبه أبو زرعة، وابن واره، والفضل بن سهل، وأبو حاتم، والنسائي، وأبو علي النيسابوري، وإسحاق الكوسج، وابن خراش، وهؤلاء أغلبهم من بلاد ما وراء النهر، وفيهم من هم رازيون من أهل بلد ابن حميد، وهم بلا شك أعلم به من غيره.

وأكثر من روى عنه أو أثنى عليه ثبت رجوعه عن ذلك، أو ترك الرواية عنه، فهذا البخاري ضعفه وتركه بعد أن كان يحسن الرأي فيه، و قال إبراهيم بن يوسف: كتب أبو زرعة، ومحمد بن مسلم بن واره عن محمد بن حميد حديثا كثيرا، ثم تركا الرواية، وكان أحمد يعتمده فلما بلغه أمره من أبي زرعة، وابن واره رجع عن ذلك وترك الرواية عنه، ولم يخرّج له في مسنده -على سعته وكثرة حديث ابن حميد- حديثا واحدا.

ومن لم ينقل عنه الرجوع عن ثنائه عليه فمستنده في ذلك ثناء الإمامين أحمد ويحيى ين معين عليه، فأما أحمد فقد تقدّم أن ذلك كان منه في أوّل أمره، ولهذا اعتذر

= ومائة، أخرج له الأربعة.

الكاشف (رقم: ٧٨٢٢)، التقريب (رقم: ٢٤٥)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٤٢).

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٢)

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ١١٢).

الأئمة كابن خزيمة، وأبي زرعة لذلك بعدم بلوغ أمره، وأنهم أعلم به منه، وذلك لاستبانة أمره عندهم، وقيام الحجة على كذبه.

وأما يحيى بن معين فإنه قال: هذه الأحاديث التي يحدث بها ليس هو من قبله، إنما هو من قبل الشيوخ الذين يحدث عنهم، وهذا ليس بشيء؛ لأن البيّنة قامت على أنها منه، لا من غيره.

على أنّ أبا حاتم قال: سألني يحيى بن معين عن ابن حميد من قبل أن يظهر منه ما ظهر، فقال: أيّ شيء تنقمون عليه؟ فقلت: يكون في كتابه الشيء فنقول: ليس هذا هكذا، إنما هو كذا وكذا، فيأخذ القلم فيغيّره على ما نقول، قال: بئس هذه الخصلة، قدم علينا بغداد، فأخذنا منه كتاب يعقوب القمي، ففرقنا الأوراق بيننا ومعنا أحمد بن حنبل، فسمعناه، ولم نر إلا خيرا[1].

فإذا كان هذا موقفه منه في مجرّد هذا، فكيف إذا استبان كذبه عنده؟!

وقد قال أبو نعيم ابن عدي: وسمعت أبا حاتم محمد بن إدريس الرازي في منزله وعنده عبدالرحمن بن يوسف بن خراش، وجماعة من مشايخ أهل الري وحفاظهم للحديث، فذكروا ابن حميد، وأجمعوا على أنه ضعيف في الحديث جدا، وأنه يحدث بما لم يسمعه، وأنه يأخذ أحاديث لأهل البصرة والكوفة، فيحدث بها عن الرازيين[2].

فهذا الاتفاق من أهل الحديث على شدّة ضعف محمد بن حميد لا يقدح فيه ثناء الواحد، والإثنين، والله أعلم.



(١) الجرح والتعديل (٧/٢٣٢).

(٢) تاريخ بغداد (٢/٢٦٠-٢٦١).

محمد بن سالم الهَمداني، أبو سهل الكوفي[1].

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال عبدالله بن أحمد: سألته - يعني أباه - عن عُبَيدة[2]، ومحمد بن سالم، وجويبر[3]؟ فقال: ما أقرب بعضهم من بعض - يعني في الضعف -[4].

أقوال الإمام أحمد الدالة على شدة التضعيف:

قال عبدالله بن أحمد: سألته - يعني أباه - عن محمد بن سالم أبي سهل؟ فقال: هو شبه المتروك[5].

وقال عبدالله بن أحمد: ترك أبي حديث محمد بن سالم في الفرائض[6].

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٣٦٠)، التاريخ الأوسط (٢/ ٥٢)، التاريخ الكبير (٢٧٢/٧)، الضعفاء الصغير (رقم: ٣٢٣)، أحوال الرجال (رقم: ٥٤)، الكنى لمسلم (رقم: ١٤٩٨)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/ ٦٥٤)، المعرفة والتاريخ (٢١٢/٣)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٥١٥)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ٧٥)، الجرح والتعديل (٢٧٢/٧)، المجروحين (٢٦٢/٢)، الكامل (٦/ ١٥٤)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٠٠١)، تاريخ الإسلام (٥٢٧/٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٥٥).

(٢) هو عُبَيدة بن معتِّب الضبي أبو عبدالرحيم الكوفي الضرير، ضعيف، واختلط بأخرة، أخرج له الأربعة إلا النسائي.

الكاشف (رقم: ٤٤١٦)، التقريب (رقم: ٥٧٢١)، تهذيب التهذيب (٨٠/٧).

(٣) هو جُوَيبر، ويقال: اسمه جابر، وجويبر لقب، ابن سعيد الأزدي أبو القاسم البلخي، نزيل الكوفة، راوي التفسير، ضعيف جدا، مات بعد الأربعين ومائة، أخرج له ابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٨٢٦)، التقريب (رقم: ٩٨٧)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٦).

(٤) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٨٨٩).

(٥) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٨٨٦).

(٦) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٤١٤٦).

وقال عبدالله: حدثني عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن محمد بن سالم عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: فيما سقت السماء ففيه العشر، وما سقى بالغرب والدالية ففيه نصف العشر[1].

قال أبو عبدالرحمن: فحدثت أبي بحديث عثمان عن جرير فأنكره جدا، وكان أبي لا يحدثنا عن محمد بن سالم؛ لضعفة عنده وإنكاره لحديثه[2].

وقال الساجي: يروي الفرائض عن الشعبي[3]، أنكر أحمد أحاديث رواها، وقال: هي موضوعة[4].

وجه الاختلاف:

يظهر ذلك في قوله عن جويبر، ومحمد بن سالم، وعبيدة الضبي: ما أقرب بعضهم من بعض - يعني في الضعف -، وهذا مشعر بأن ضعفهم لم يكن شديدا؛ لأنه لم يصرّح بذلك، وذلك يتعارض في الظاهر مع التصريح بشدة الضعف في قوله: شبه المتروك، وتركه للتحديث عنه، سيما الفرائض التي يرويها عن الشعبي.

الجمع بين القولين:

---

(١) أخرجه البزار (٦٩٠) عن يوسف بن موسى، عن جرير، بهذا الإسناد.

وأخرجه البزار أيضا (٦٩١) من طريق زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، به. وفيه: وأظنه رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

الغرب: دلو عظيمة تتخذ من جلد ثور.

الدالية: شئ يتخذ من خوص يستقى به يشد بحبال في رأس جذع طويل، يدار بالبقر ونحوه.

(٢) مسند أحمد (١/ ١٤٥).

(٣) هو عامر بن شراحيل الشَعبي أبو عمرو، ثقة مشهور، فقيه فاضل، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، مات بعد المائة وله نحو من ثمانين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٢٥٣١)، التقريب (رقم: ٣٠٩٢)، تهذيب التهذيب (٥/ ٥٧).

(٤) تهذيب التهذيب(٥/ ١٠٧).

الذي يظهر أن محمد بن سالم متروك الحديث عند الإمام أحمد، لتصريحه بذلك، ولتركه التحديث عنه، كما نقله عنه ابنه عبدالله، وأما قوله الأول، فلا يعني عدم الضعف الشديد، وإنما المراد به أنهم قريبون من بعضهم البعض في شدة الضعف، وقد تقدم أن أهل الحديث يعبرون أحيانا عن الضعف الشديد بالضعف؛ لأنه تعبير بالوصف الأعم، وذلك لا يتنافى مع ذكر الوصف الأخص، ويدل على ذلك أن أحمد قال في عبيدة بن معتّب: ترك الناس حديثه[١].

أقوال الأئمة:

قال أبو حاتم: كان الثوري ربما كنى عن اسمه، يقول: رجل عن الشعبي، وربما كناه يقول: أبو سهل عن الشعبي؛ لكيلا يفطن له[٢].

وقال ابن حبان: وكان هذا مذهبا للثوري، إذا حدث عن الضعفاء كناهم حتى لا يعرفوا، كان إذا حدث عن عبيدة بن معتب قال: حدثنا أبو عبدالكريم، وإذا حدث عن سليمان بن أرقم[٣] قال حدثنا أبو معاذ، وإذا حدث عن بحر السقا[٤] قال: حدثنا أبو الفضل، وإذا حدث عن الكلبي[٥] قال: حدثنا أبو النضر وإذا حدث

---

(١) تهذيب التهذيب (٧/ ٨٠).

(٢) الجرح والتعديل(٧/ ٢٧٢).

(٣) هو سليمان بن أرقم البصري أبو معاذ ضعيف، أخرج له أبو داود، والترمذي، والنسائي.
الكاشف (رقم: ٢٠٦٨)، التقريب (رقم: ٢٥٣٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٤٨).

(٤) هو بَحر بن كنيز السقاء أبو الفضل البصري، ضعيف، مات سنة ستين ومائة، أخرج له ابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٥٣٧)، التقريب (رقم: ٦٣٧)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٦٦).

(٥) هو محمد بن السائب بن بشر الكلبي أبو النضر الكوفي النسابة المفسّر، متهم بالكذب، ورمي بالرفض، مات سنة ست وأربعين ومائة، أخرج له الترمذي.
الكاشف (رقم: ٤٨٦٦)، التقريب (رقم: ٥٩٠١)، تهذيب التهذيب (٩/ ١٥٧).

عن الصلت بن دينار[(١)] قال: حدثنا أبو شعيب، ومن يشبه هؤلاء من الضعفاء ممن يكثر عددهم، ليس هذا موضع ذكرهم[(٢)].

وقال نعيم بن حماد: رأيت ابن المبارك يقول: اطرح حديث محمد بن سالم[(٣)].

وقال حفص بن غِياث[(٤)]: لا تسوى أحاديث محمد بن سالم النقل[(٥)].

وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: كان حفص بن غياث يقول: إنما هذه كتب أخيه ويضعفه[(٦)].

وقال عمر بن حفص بن غياث[(٧)]: ترك أبي حديثه[(٨)].

وقال أبو خيثمة: لم أدخل في الفرائض عن محمد بن سالم حرفا واحدا، كأنه

---

(١) هو الصَلت بن دينار الأزدي الهنائي البصري أبو شعيب المجنون، مشهور بكنيته، متروك ناصبي، أخرج له الترمذي، وابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٢٥٣١)، التقريب (رقم: ٢٩٤٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٨١).

(٢) المجروحين (٢/ ٢٦٢).

(٣) الجرح والتعديل(٧/ ٢٧٢).

(٤) هو حفص بن غِياث بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي القاضي، ثقة فقيه، تغيّر حفظه قليلا في الآخر، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة، وقد قارب الثمانين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ١١٦٥)، التقريب (رقم: ١٤٣٠)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٥٨).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٢).

(٦) تهذيب التهذيب (٩/ ١٥٥).

(٧) هو عمر بن حفص بن غِياث بن طلق الكوفي، ثقة ربما وهم، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين، أخرج له الستة إلا ابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٤٠٣٨)، التقريب (رقم: ٤٨٨٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٨١).

(٨) تهذيب التهذيب (٩/ ١٥٥).

يضعفه وقال: ابن أبى ليلى[1] في الشعبى أحب إليّ منه[2].

وقال عمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن المثنى: كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عن محمد بن سالم[3].

وقال يحيى القطان: وأما محمد بن سالم فليس بشيء[4].

وقال علي بن المديني: أنا لا أحدث عن محمد بن سالم[5].

وقال البخاري: يتكلمون فيه، كان ابن المبارك ينهى عنه[6].

وقال مسلم: متروك الحديث[7].

وقال ابن سعد: كان ضعيفا كثير الحديث[8].

وقال الدوري عن يحيى بن معين: محمد بن سالم ضعيف[9].

وقال أبو بكر بن أبى خيثمة: رأيت يحيى بن معين يُملى على قرابة له الفرائض عن يزيد بن هارون[10] عن محمد بن سالم، فقلت له: يا أبا زكريا أخصصته بهذا؟

---

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبدالرحمن، صدوق سيء الحفظ جدا، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، أخرج له الأربعة.

الكاشف (رقم: ٥٠٠٠)، التقريب (رقم: ٦٠٨١)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٦٨).

(٢) الجرح والتعديل ٧/ (١٤٨٢).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٢).

(٤) الكامل (٦/ ١٥٤).

(٥) الكامل (٦/ ١٥٤).

(٦) التاريخ الكبير (١/ ١٠٥).

(٧) الكنى والأسماء (رقم: ١٤٩٨).

(٨) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٦٠).

(٩) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٢٠٦).

(١٠) هو يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، مات سنة ست =

قال: دعه فإنه لا يدري.

قال ابن أبي حاتم: معناه عندي أنه في الفرائض أحسن حالا؛ لأن محمد بن سالم كان فارضا[(١)].

وقال الفلاس: محمد بن سالم ضعيف الحديث متروك

قيل له: فكتاب الفرائض عن محمد بن سالم؟ قال: ليس يسوى شيئا[(٢)].

وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف لا يفرح بحديثه[(٣)].

وقال أيضا: لا يسوى حديثه شيئا[(٤)].

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، مثل عبيدة الضبى وأضعف، شبه المتروك[(٥)].

وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[(٦)].

وقال أيضا: متروك الحديث كوفي[(٧)].

وقال الساجي: يروي الفرائض عن الشعبي أنكر أحمد أحاديث رواها، وقال:

= ومائتين وقد قارب التسعين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٦٣٦٥)، التقريب (رقم: ٧٧٨٩)، تهذيب التهذيب (٣٢١/١١).

(١) الجرح والتعديل(٢٧٢/٧).

(٢) الجرح والتعديل(٢٧٢/٧).

(٣) المعرفة والتاريخ (١٧/٣).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢١٢/٣).

(٥) الجرح والتعديل (٢٧٢/٧).

(٦) تهذيب التهذيب (١٥٦/٩).

(٧) الضعفاء والمتروكين (رقم: ٥١٥).

هي موضوعة[١].

وقال الجوزجاني: غير ثقة[٢].

وقال ابن عدي: له كتاب الفرائض ينسب إليه من تصنيفه، والضعف على رواياته بين[٣].

وقال الدارقطني: متروك الحديث[٤].

قال ابن حجر: ضعيف[٥].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن محمد بن سالم شديد الضعف، متروك الحديث، كما قال عامة أهل العلم، ومن أطلق ضعفه لايتعارض قوله مع قول من شدّد في ضعفه وترك التحديث عنه كما تقدم.



(١) تهذيب التهذيب (٩/ ١٥٥).

(٢) أحوال الرجال (رقم: ٥٤).

(٣) الكامل (٦/ ١٥٤).

(٤) العلل للدارقطني (٤/ ٢١)، (٤/ ٧٥).

(٥) تقريب التهذيب (رقم: ٥٨٩٨).

ميمون أبو حمزة الأعور، القصاب، الكوفي، الراعي[١].

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف الشديد:

قال عبدالله بن أحمد: قال أبي: أبو حمزة ميمون، صاحب إبراهيم، متروك الحديث[٢].

وقال ابن إبراهيم[٣]: قلت لأبي عبدالله: أبو حمزة ميمون الذي روى عن إبراهيم؟ قال: ليس هو بشئ.

قلت له: فأيها أصح حديثا هو أو عبيدة؟ قال: عُبيدة عندي، أصح حديثا[٤].

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال عبدالله بن أحمد:أملى علي أبي إملاء من كنيته أبو حمزة، فقال: أنس بن مالك أبو حمزة، وأبو حمزة عمران بن أبي عطاء القصاب، روى عنه شعبة، وهشيم، وأبو عوانة، وهو صالح الحديث، وأبو حمزة ميمون الأعور روى عنه إبراهيم، وهو ضعيف الحديث، الذي حدث عنه حماد بن سلمة وابن علية[٥].

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية ابن محرز- (ص: ٥٣)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٤٥٢٨)، التاريخ الأوسط (٢/ ٢٠)، التاريخ الكبير (٣٤٣/٧)، الضعفاء الصغير (رقم: ٣٥٢)، الكنى لمسلم (رقم: ٨٣٢)، العلل الكبير للترمذي (ص: ١٨٣)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ١٨٧)، الجرح والتعديل (٢٣٥/٨)، المجروحين (٥/٣)، الكامل (٤١٢/٦)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٤٨٤)، تاريخ الإسلام (٥٧٩/٨)، تهذيب التهذيب (٣٥٥/١٠)، بحر الدم (رقم: ١٠٦٤).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٢١٤).

(٣) هو ابن هانئ.

(٤) سؤالات ابن هانئ (٧٧/٢)، بحر الدم (رقم: ١٠٦٤).

(٥) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٤٥٢٨).

قال ابن هانئ: قال أبو عبدالله: أبو حمزة الذي روى عن إبراهيم هو قصاب، وليس هو بالقوي، هو ضعيف واسمه ميمون[1].

وجه الاختلاف:

يظهر ذلك من قوله: ليس بالقوي، ضعيف، وذلك يقتضي أن ضعفه لم يكن شديدا، وذلك يتعارض مع قوله الآخر: ليس بشيء، التي تقتضي شدة الضعف، ومع تصريحه بكونه متروك الحديث.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن أبا حمزة القصاب متروك الحديث عند الإمام أحمد، وذلك لتضعيفه الشديد له حيث قال فيه: ليس بشيء، وتصريحه بأنه متروك الحديث، وأما قوله: ليس بالقوي، ضعيف، فلا يتعارض مع التضعيف، ذلك أن التضعيف وصف أعمّ من التضعيف الشديد، وهو مشتمل عليه، والحكم بالوصف الأعمّ لا يقتضي تعارضا مع الحكم بالوصف الأخصّ، وهكذا قوله: ليس بالقوي، فالضعيف، والمتروك ليسا قويين، وحديثهما لا يبلغ درجة حديث الثقة القوي المتماسك، وإن كان الغالب في استعمالاتهم أن ليس بالقوي تقتضي تضعيفا خفيفا، وربما دلّت على وجود ضعف يسير لا يردّ به حديث الراوي.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف الشديد:

قال أبو موسى[2]: ما سمعت يحيى، ولا عبدالرحمن يحدثان عن سفيان عن أبي

(١) مسائل ابن هانئ (رقم: ٢٢٤٦).

(٢) هو محمد بن المثنى بن عبيد العنزي أبو موسى البصري المعروف بالزَمِن، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، وكان هو وبندار فرسي رهان، وماتا في سنة واحدة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
=

حمزة قط[1].

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بشيء، لا يكتب حديثه[2].

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت ابن معين عنه فقال: كان اسمه ميمون، وليس بشيء[3].

وقال الدوري عن ابن معين: أبو حمزة صاحب إبراهيم اسمه ميمون، وأبو حمزة الثمالي ثابت[4]، قلت: أيهما أحبّ إليك؟ قال: لا ذا، ولا ذا ك[5].

وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم[6].

وقال أيضا: ليس بذاك[7].

وقال أيضا: ضعيف، ذاهب الحديث[8].

وذكره أبو زرعة في الضعفاء[9].

وقال الجوزجاني: ضعيف جدا[1].

= الكاشف (رقم: ٦٢٦٤)، التقريب (رقم: ٦٠٨١)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٧٧).

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٥٥).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٥٥).

(٣) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٥٥).

(٤) هو ثابت بن أبي صفية الثُّمالي أبو حمزة، واسم أبيه دينار، وقيل: سعيد، كوفي ضعيف رافضي، مات في خلافة أبي جعفر، أخرج له الترمذي، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٦٨٧)، التقريب (رقم: ٨١٨)، تهذيب التهذيب (٢/ ٧).

(٥) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٦٦٨).

(٦) التاريخ الأوسط (٢/ ٢٠).

(٧) التاريخ الكبير (٧/ ٣٤٣)، الضعفاء الصغير (رقم: ٣٥٢).

(٨) العلل الكبير للترمذي (ص: ١٨٣).

(٩) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/ ٦٦٠).

وقال الترمذي: أبو حمزة ميمون يضعّف[٢].

وقال مرة: ليس بالقوي عند أهل الحديث[٣].

وقال النسائي: ليس بثقة[٤]

وقال العقيلي: لا يتابع على كثير من حديثه[٥].

وقال ابن حبان: كان فاحش الخطأ، كثير الوهم يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، تركه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين[٦].

وذكر له ابن عدي أحاديث، وقال: ولميمون الأعور غير ما ذكرت، وأحاديثه خاصة عن إبراهيم مما لا يتابع عليه[٧].

وقال الدارقطني: ضعيف جدا[٨].

وقال الخطيب: لا تقوم به حجة[٩].

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال البخاري: ليس بذاك[١٠].

---

(١) أحوال الرجال (رقم: ٨٧)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٥٥).

(٢) الجامع (رقم: ٦٦٠).

(٣) الجامع (رقم: ٩٨٥).

(٤) الضعفاء والمتروكون (رقم: ٦٠٩)، السنن الكبرى (رقم: ٢٦٧٧).

(٥) الضعفاء للعقيلي (٤/ ١٨٧).

(٦) المجروحين (٣/٦).

(٧) الكامل (٦/ ٤١٢).

(٨) أحوال الرجال (رقم: ٨٧)، تهذيب التهذيب ١٠/ (٧١١).

(٩) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٥٥).

(١٠) التاريخ الكبير(٧/ ١٤٧٧). الضعفاء الصغير(رقم: ٣٥٢).

وقال أيضا: ليس بالقوي عندهم[١].

وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه[٢].

وقال الترمذي: قد تكلم فيه من قبل حفظه[٣].

وقال في موضع آخر: ضعفه بعض أهل العلم[٤].

قلت: وهذا منهج للترمذي فيمن يضعفه، ولذلك قال في موضع آخر عنه: يضعّف في الحديث[٥].

وقال يعقوب بن سفيان: ليس بمتروك الحديث، ولا هو حجة[٦].

وقال الحاكم أبو أحمد: حديثه ليس بالقائم[٧].

وقال الساجي: ليس بذاك[٨].

وقال ابن حجر: مشهور بكنيته، ضعيف[٩].

قول دال على التعديل:

---

(١) التاريخ الأوسط (٢/ ٢٠).

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٢٣٥)

(٣) الجامع (رقم: ٣٥٥٢).

(٤) الجامع (رقم: ٣٨٢).

(٥) انظر مثلا كلامه عن رشدين بن سعد في المواضع: (٥١٣)، (٢٥٨١)، (٢٥٨٤)، (٢٥٩٩)، وكلامه عن الإفريقي في المواضع: (٥٤)، (١٩٩)، (٤٠٨).

(٦) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٥٥).

(٧) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٥٥).

(٨) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٥٥).

(٩) تقريب التهذيب (٧٠٥٧).

وقال أبو عوانة: قلت لمغيرة: كيف تحدث عن أبي حمزة؟ قال: لم يكن يجترئ على أن يحدثني إلا بحق[1].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن أبا حمزة الأعور ضعيف جدا، وذلك للجرح الشديد الذي نسب إليه، فقد تركه يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد، ويحى بن معين، وضعفه البخاري، والجوزجاني، والنسائي، والدارقطني تضعيفا شديدا

واختلف أهل الحديث في ضعفه، هل يصل إلى حد الترك كما تقدم عن القطان ومن معه، أو أن حديثه يكتب ويعتبر به، كما هو مذهب أبي حاتم، ويعقوب بن سفيان؟ وهذا محلّ توقف؛ لعدم وجود ما يرجح أحدهما.

وأما قول البخاري فيه: ليس بالقوي عندهم، وقوله: ليس بذاك مع ما نقله الترمذي عنه أنه قال فيه: ذاهب الحديث، فالذي يظهر أن الجمع بينها كما قيل فيما نسب إلى أحمد بن حنبل، ولعل سبب ذلك -والعلم عند الله- ما عرف عن البخاري من تورعه في أحكام الجرح والتعديل، والله أعلم.

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٥٥).

محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي، أبو جعفر العلاف الكوفي، ثم المِصّيصي[(١)]، لقبه: لُوَيْن[(٢)]، ت (٢٤٥).

قول الإمام أحمد الدال على عدم معرفته به:

قال المروذي: سئل أبو عبدالله عن لوين؟ فقال: لا أعرفه[(٣)].

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال المروذي: ذكر -يعني أبا عبدالله - لوينا فقال: قد حدّث حديثا منكرا عن ابن عيينة ما له أصل، قلت: أيش هو؟ قال: عن عمرو بن دينار[(٤)] عن أبي جعفر[(٥)] عن إبراهيم بن سعد عن أبيه قصة علي: ما أنا الذي أخرجتكم، ولكن الله

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله--رواية المروذي- (رقم: ٢٨٦)، التاريخ الكبير (١/٩٨)، الكنى لمسلم (رقم: ٥٢٣)، العلل الكبير للترمذي (ص: ١٨٣)، تسمية الشيوخ للنسائي (رقم: ٣٧)، الجرح والتعديل (٧/٢٦٨)، الثقات لابن حبان (٩/١٠١)، طبقات المحدثين بأصبهان (٢/١٣٣)، تاريخ أصبهان (٢/١٤٦)، مولد العلماء ووفياتهم للربعي (٢/٥٣٤)، تاريخ بغداد (٥/٢٩٢)، السير (١١/٥٠٠)، تاريخ الإسلام (١٨/٤٣٨)، تهذيب التهذيب (٩/١٧٦)، بحر الدم (رقم: ١٣٢٠).

(٢) قال البلاذري: سمعت ابن جرير يقول: إنما لقب بلوين لأنه كان يبيع الدواب، فيقول: هذا الفرس له لوين هذا الفرس له قديد، فلقب بلوين. وقال محمد بن القاسم الازدي: قال لوين: لقبتني أمي لوينا وقد رضيت.

(٣) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ٢٨٦).

(٤) هو عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم، ثقة ثبت، مات سنة ست وعشرين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٤١٥٢)، التقريب (رقم: ٥٠٢٤)، تهذيب التهذيب (٨/٢٦).

(٥) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو جعفر الباقر، ثقة فاضل، مات سنة بضع عشرة ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٥٠٦٠)، التقريب (رقم: ٦١٥١)، تهذيب التهذيب (٩/٣١١).

أخرجكم، فأنكره إنكارا شديدا، وقال: ما له أصل[١].

قال الخطيب: أظن أبا عبدالله أنكر علي لوين روايته متصلا فإن الحديث محفوظ عن سفيان بن عيينة غير أنه مرسل عن إبراهيم بن سعد عن النبي ﷺ كذلك، ثم أخرجه بإسناده إلى عبدالله بن وهب[٢]، وبإسناد آخر إلى الحميدي، كلاهما عن ابن عيينة به كما ذكره[٣].

قلت: وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (١٤٦/٢) بإسناده إلى لوين، وقال: قال لوين: حدثنا به عيينة مرة أخرى عن إبراهيم بن سعد لم يجاوز به.

وقال: قال البزار: هكذا رواه محمد بن سليمان وغيره محمد بن سليمان يرويه عن سفيان عن عمرو عن محمد بن علي مرسلاً.

وجه الاختلاف:

هو ظاهر، حيث نصّ في رواية المروذي أنه لا يعرفه، وفي الرواية الأخرى جرحه برواية ما لا أصل له.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن الإمام أحمد لم يعرفه جيدا، وما أنكره عليه في روايته لا يقتضي حكما بالجرح؛ لأنه حكم على حديث واحد، كما هو ظاهر من سياق كلامه.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ٢٨٠).

(٢) هو عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه، ثقة حافظ عابد، مات سنة سبع وتسعين ومائة وله اثنتان وسبعون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٣٠٤٨)، التقريب (رقم: ٣٦٩٤)، تهذيب التهذيب (٦٥/٦).

(٣) تاريخ بغداد (٢٩٤/٥).

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن محمد بن سليمان لوين فقال: صالح الحديث، صدوق، قيل له: ثقة؟ قال: صالح الحديث[1].

وقال النسائي: ثقة[2].

وذكره ابن حبان في الثقات[3].

وقال مسلمة[4]: كان ثقة[5].

وقال ابن حجر: ثقة[6].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن محمد بن سليمان الملقّب بلُوَين ثقة، لتوثيق النسائي له، وروايته عنه، وناهيك به، وتعديل أبي حاتم له، وقوله عنه: صالح، لا يتعارض مع قولنا ثقة؛ لما عرف من تشديد أبي حاتم في إطلاق الأحكام، وقد صحح له ابن حبان[7]، وأبو نعيم[1]، ونعته الذهبي في السير بقوله: الحافظ الصدوق

---

(١) الجرح والتعديل (٧/٢٦٨).

(٢) تسمية الشيوخ للنسائي (رقم: ٣٧)، تاريخ بغداد (٥/٢٩٤).

(٣) الثقات (٩/١٠١).

(٤) هو مسلمة بن القاسم بن إبراهيم أبو القاسم القرطبي، قال ابن الفرضيّ: سمعت من نسبه إلى الكذب، وقال لي محمد بن يحي بن مفرّج: لم يكن كذاباً، وكان ضعيف العقل، وحفظ عليه كلام سوء في التشبيه، وتوفي سنة ٣٥٣ هـ.

السير (١٦/١١٠)، تاريخ الإسلام (٢٦/٩٨)، لسان الميزان (٦/٣٥).

(٥) تهذيب التهذيب(٩/١٧٦).

(٦) تقريب التهذيب (رقم: ٥٩٢٥).

(٧) انظر صحيح ابن حبان: (١٣٨٠)، (٤٢٣٩)، (٦١٠١).

الصدوق الإمام[2].

(1) انظر مستخرج أبي نعيم: (٢١٣٥)، (٢١٤٢)، (٢٥٣١).

(2) السير (١١/ ٥٠٠).

محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني[1]. ت (١٥٨).

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال المروذي: وسألته - يعني أبا عبدالله - عن ابن أبي ذئب، كيف هو؟ قال: ثقة، فقلت: في الزهري؟ قال: كذا وكذا، حدّث بأحاديث، كأنه أراد خولف[2].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال ابن هانئ: سألته - يعني أبا عبدالله - عن ابن أبي ذئب، والزهري أيّهما أحب إليك؟ قال: جميعا واحد في الثبت[3].

قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: ابن أبي ذئب كان يعدّ صدوقا أفضل من مالك[4]، إلا أن مالكا أشد تنقية للرجال منه، كان ابن أبي ذئب لا يبالي عمّن

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى لابن سعد -الجزء المتمم- (ص: ٤١٣)، الطبقات لخليفة (ص: ٢٧٣)، تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٠٥٨، ٤٩٠٢، ٤٩٠٤)، تاريخ ابن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٣٠)، الأسامي والكنى لأحمد (رقم: ٣٥٩)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ١١٩٥، ١٥٣٥، ٣٩٧٣)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- -رواية المروذي وغيره- (رقم: ٦٠) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (رقم: ١٣٤)، التاريخ الأوسط (١٣٢/٢)، التاريخ الكبير (١٥٢/١)، الجرح والتعديل (٣١٣/٧)، الثقات لابن حبان (٣٩٠/٧)، مشاهير علماء الأمصار (رقم: ١١٠٧)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١١٩٣)، سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم: ٤٨٩)، مولد العلماء ووفياتهم للربعي (٣٧١/١)، تاريخ بغداد (٢٩٦/٢)، السير (٥٠٠/١١)، تذكرة الحفاظ (١٩١/١)، تاريخ الإسلام (٦٠٠/٩)، شرح العلل للترمذي (٧٧٩/٢)، تهذيب التهذيب (٢٧٠/٩)، بحر الدم (رقم: ٩١٨).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ٦٠).

(٣) سؤالات ابن هانئ (رقم: ٢٢١٢).

(٤) التفضيل المراد هنا في الديانة، وليس على إطلاقه، قال يعقوب بن سفيان: قيل لأحمد: من أعلم، مالكٌ أو ابن أبي ذئب؟ قال: ابن أبي ذئب أصلح في دينه وأورع، وأقوم بالحق من مالك عند السلاطين، وقد =

يحدث[1].

وقال الفضل بن زياد: قيل لأحمد: ما تقول في حديثه؟ قال: كان ثقة في حديثه صدوقا صالحا ورعا[2].

وقال أيضا: سئل أحمد فقيل له: ابن عجلان أحبّ إليك أو ابن أبى ذئب فقال: كلا الرجلين ثقة، ما فيهما إلا ثقة[3].

وجه الاختلاف:

يظهر من تليينه رواية ابن أبي ذئب عن الزهري في رواية المروذي، وذلك يتعارض في الظاهر مع توثيقه ومساواته بالزهري نفسه في رواية ابن هانيء، وتفضيله على مالك بن أنس الإمام الثبت في رواية أبي داود.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن ابن أبي ذئب عند أحمد ثقة، إلا في روايته عن الزهري؛ فإنه وسط، ولا يبلغ منزلة الطبقة الأولى في معرفتها بحديث الزهري وإتقانها له.

أقوال الأئمة:

قال يحيى بن معين: كان يحيى بن سعيد لا يرضى حديث ابن أبي ذئب، وابن جريج عن الزهري، ولا يقبله[4].

= دخل ابن أبي ذئب على أبي جعفر، فلم يهبه أن قال له الحق، قال: الظلم فاش ببابك، وأبو جعفر أبو جعفر!، وما كان ابن ابي ذئب ومالك في موضع عند سلطان إلا تكلم ابن ابي ذئب بالحق والأمر والنهي ومالك ساكت. المعرفة والتاريخ (١/٣٨٦).

(١) تهذيب التهذيب (٩/٢٧١).

(٢) تاريخ بغداد (٢/٣٠١).

(٣) تاريخ بغداد (٢/٣٠٤).

(٤) تهذيب التهذيب (٩/٢٧٢).

وقال يحيى بن معين: ابن أبي ذئب أثبت في سعيد المقبرى[1] من ابن عجلان[2][3].

وعنه قال: ابن أبي ذئب ثقة[4].

وقال عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل: سألت يحيى قلت: أَسمِع ابن أبي ذئب من الزهري شيئا؟ قال: عرض على الزهري، وحديثه عن الزهري ضعيف، ثم قال: يضعفونه في الزهري[5].

وقال الدوري: سألت يحيى قلت: أيّهما أثبت ليث بن سعد، أو ابن أبى ذئب في سعيد المقبري؟ قال: كلاهما ثبت[6].

وقال أيضا: سمعت يحيى يقول: ابن أبى ذئب أثبت في سعيد من ابن عجلان، يقولون: إنها اختلطت على ابن عجلان[7].

وقال الدارمي: قلت: فابن أبي ذئب، ما حاله في الزهري؟ فقال: ابن أبي ذئب

---

(١) هو سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري أبو سعد المدني، ثقة، تغير قبل موته بأربع سنين، مات في حدود العشرين ومائة، وقيل: قبلها، وقيل: بعدها، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ١٨٩٦)، التقريب (رقم: ٢٣٢١)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٤).

(٢) هو محمد بن عجلان المدني صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، أخرج له الستة إلا البخاري.

الكاشف (رقم: ٥٠٤٦)، التقريب (رقم: ٦١٣٦)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٣).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٣١٤).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٣١٤)، تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٣٠).

(٥) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٩٧٣).

(٦) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ١١٥٧).

(٧) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ١١١٩).

ثقة[1].

وقال ابن سعد: كان عالما ثقة فقيها، ورعا عابدا فاضلا، وكان يرمى بالقدر[2].

وقال علي بن المديني: ابن أبي ذئب ثبت[3].

وقال ابن أبي شيبة: سألت عليا عن محمد بن عبدالرحمن بن المغيره بن أبي ذئب فقال: كان عندنا ثقة، وكانوا يوهنونه في أشياء رواها عن الزهري[4].

وقال أيضا: الليث، وابن أبي ذئب ثبتان في حديث سعيد المقبري[5].

وقال عمرو بن علي الفلاس: ابن أبي ذئب في الزهري أحبّ إلي من كل شامي[6].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن ابن أبي ذئب فقال: ثقة يفقه، أوثق من أسامة بن زيد[7].

قال وسمعت أبا زرعة يقول: ابن أبي ذئب مديني قرشي مخزومي ثقة[8].

وعن عبدالرحمن قال: سئل أبي عن ابن أبي ذئب ومحمد بن عجلان في المقبري

---

(١) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٣٠).

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٢٧٢).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٣١٤).

(٤) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (رقم: ١٣٤).

(٥) شرح العلل للترمذي (١/ ٢٥٠).

(٦) تهذيب التهذيب (٩/ ٢٧٢).

(٧) هو أسامة بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم المدني، ضعيف من قبل حفظه، مات في خلافة المنصور، أخرج له ابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٢٦٢)، التقريب (رقم: ٣١٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٨١).

(٨) الجرح والتعديل (٧/ ٣١٤).

فقال: ما أقربهما[1].

وقال يعقوب بن شيبة: ابن أبي ذئب ثقة صدوق، غير أن روايته عن الزهري خاصة تكلم فيها بعضهم بالاضطراب[2].

قال: وسمعت أحمد ويحيى يتناظران في ابن أبي ذئب وعبدالله بن جعفر المخرمي[3]، فقدّم أحمد المخرمي على ابن أبي ذئب، فقال يحيى: المخرمي شيخ، وأيش روى من الحديث، وأطرى ابن أبي ذئب وقدّمه تقديما كثيرا

قال: فقلت لعلي[4] بعدُ: أيّهما أحب اليك؟ قال: ابن أبي ذئب، قال: وسألت عليا عن سماعه من الزهري فقال: هو عرض، قلت: وإن كان عرضا كيف هو؟ قال: مقارب[5].

وقال النسائي: ثقة[6].

وذكره في الطبقة الخامسة في أصحاب نافع مولى عبدالله بن عمر، وجعل الطبقة التاسعة طبقة الضعفاء[7].

وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل[8].

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٣١٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٢٧١).

(٣) هو عبدالله بن جعفر بن عبدالرحمن بن المسور بن مخرمة أبو محمد المدني المخرمي، ليس به بأس، مات سنة سبعين ومائة وله بضع وسبعون، أخرج له الستة إلا البخاري.
الكاشف (رقم: ٣٢٥٢)، التقريب (رقم: ٣١٥)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٥٠).

(٤) أي: ابن المديني.

(٥) تهذيب التهذيب (٩/ ٢٧١).

(٦) تهذيب التهذيب (٩/ ٢٧١).

(٧) طبقات النسائي (رقم: ١٨).

(٨) تقريب التهذيب (رقم: ٦٠٨٢).

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر أن الإمام ابن أبي ذئب ثقة في حديثه، وكان مقدّما في حديث المقبري، إلا أن حديثه عن الزهري فيه ضعف، كما قال أحمد، ويحيى بن معين، وابن المديني، ويعقوب بن شيبة، والله أعلم.



محمد بن عبدالله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي، أبو أحمد الزبيري، الكوفي[1]. ت (٢٠٣)

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال حنبل بن إسحاق: قال أبو عبدالله - يعني أحمد بن حنبل -: أبو أحمد الزبيري، كان كثير الخطأ في حديث سفيان[2].

أقوال الإمام أحمد الدالة على التوثيق:

قال أبو بكر بن أبى عتاب الأعين: سمعت أحمد بن حنبل، وسألته عن أصحاب سفيان. قلت له: الزبيري، ومعاوية بن هشام أيّهما أحب إليك؟ قال: الزبيري، قلت له: زيد بن الحُباب[3] أو الزبيري؟ قال: الزبيري[4].

وقال أحمد: يأتي بما لا يرويه الناس، وما به بأس[5].

وجه الاختلاف:

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٤٠٢)، الطبقات لخليفة (ص: ٢٩٤)، تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٧٧٢، ٢٢١٥، ٢٦٣١)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ١١٩٥، ١٥٣٥، ٣٩٧٣)، التاريخ الأوسط (٢/ ٢٩٨)، التاريخ الكبير (١/ ١٣٣)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٦١١)، المعرفة والتاريخ (١/ ٤٠٥)، الجرح والتعديل (٧/ ٢٩٧)، تاريخ بغداد (٥/ ٤٠٢)، السير (٩/ ٥٩)، تذكرة الحفاظ (١/ ٣٥٧)، تاريخ الإسلام (١٤/ ٣٥٣)، شرح العلل للترمذي (٢/ ٧٢٢)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٢٧)، بحر الدم (رقم: ٩٠٨).

(٢) تاريخ بغداد (٥/ ٤٠٣).

(٣) هو زيد بن الحُباب أبو الحسين العُكْلي، أصله من خراسان، وكان بالكوفة، ورحل في الحديث فأكثر منه، وهو صدوق يخطىء في حديث الثوري، مات سنة ثلاثين ومائتين، أخرج له الستة إلا البخاري. الكاشف (رقم: ١٧٢٩)، التقريب (رقم: ٢١٢٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤٧).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٢٩٧).

(٥) بحر الدم (رقم: ٩٠٢).

يظهر ذلك في قوله: كثير الخطأ في حديث سفيان في رواية حنبل، وذلك يقتضي ضعفه، وذلك يتعارض في الظاهر مع قوله في الرواية الأخرى: ما به بأس

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أنه ثقة لا بأس به، كما صرّح بذلك، إلا في روايته عن الثوري ففي روايته عنه ضعف، وهو دون أصحاب الثوري المقدّمين فيه، وذلك لقوله في رواية حنبل: كان كثير الخطأ في حديث سفيان.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال ابن سعد: كان صدوقا كثير الحديث(١).

وقال ابن نمير: أبو أحمد الزبيري صدوق في الطبقة الثالثة من أصحاب الثوري، ما علمت إلا خيرا مشهور بالطلب، ثقة صحيح الكتاب، وكان صديق أبي نعيم، وأبو نعيم أقدم سماعا وأسنّ منه(٢).

وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ليس به بأس(٣).

وقال ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين وسئل عن أصحاب الثوري أيهم أثبت؟ قال: هم خمسة: يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين.

فأما الفريابي، وأبو حذيفة، وقبيصة، وعبيد الله، وأبو أحمد الزبيري، وعبد الرزاق ، وطبقتهم ، فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض ، وهو ثقات

---

(١) طبقات ابن سعد (٦/ ٤٠٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٢٢٧).

(٣) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٩٥).

كلهم ، دون أولئك في الضبط والمعرفة[١] .

وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: ليس أحد في سفيان الثوري يشبه هؤلاء: ابن المبارك، ويحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم فقيل له: والأشجعي[٢]؟ فقال: الأشجعي ثقة مأمون، ولكن هاتوا من يروي عنه؟

قال يحيى: وبعد هؤلاء في سفيان: يحيى بن آدم، وعبيد الله بن موسى، وأبو أحمد الزبيري، وأبو حذيفة، وقبيصة، ومعاوية القصار، والفريابي

قلت له: فأبو داود الحفري؟ قال: أبو داود الحفري رجل صالح[٣].

وقال أيضا: أبو أحمد الزبيري ثقة[٤].

وقال أبو زرعة: صدوق[٥].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن أبي أحمد الزبيري فقال: صدوق[٦].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن أبي أحمد الزبيري فقال: حافظ للحديث، عابد مجتهد له أوهام[٧].

وقال ابن خراش: صدوق[٨].

---

(١) شرح العلل (١/٢٧٤).

(٢) هو عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي أبو عبدالرحمن الكوفي، ثقة مأمون، أثبت الناس كتابا في الثوري، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة، أخرج له الستة إلا أبو داود.
الكاشف (رقم: ٣٥٧٠)، التقريب (رقم: ٤٣١٨)، تهذيب التهذيب (٧/٣١).

(٣) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٢١٥).

(٤) الجرح والتعديل (٧/٢٩٧).

(٥) تهذيب التهذيب (٩/٢٢٨).

(٦) الجرح والتعديل (٧/٢٩٧).

(٧) الجرح والتعديل (٧/٢٩٧).

(٨) تهذيب التهذيب (٩/٢٢٨).

وقال العجلي: كوفي ثقة يتشيع[1].

وقال بندار[2]: ما رأيت أحفظ منه[3].

وقال النسائي: ليس به بأس[4].

وقال ابن قانع: ثقة[5].

وقال ابن حجر: ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري[6].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن الزبيري ثقة في حديثه عن الثوري ضعف، وما هو بالثقة في الرواية عنه، وذلك لتوثيق الأئمة له في الجملة، وهذا التوثيق المطلق محمول على غير روايته عن الثوري، وذلك لتصريحهم بوجود الضعف فيها.



---

(١) معرفة الثقات (رقم: ١٢٥٦).

(٢) هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري أبو بكر بندار، ثقة، مات سنة اثنتين وخمسين ومئة وله بضع وثمانون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٤٧٤٠)، التقريب (رقم: ٥٧٥٤)، تهذيب التهذيب (٩/ ٦١).

(٣) تهذيب التهذيب (٩/ ٢٢٨).

(٤) تهذيب التهذيب (٩/ ٢٢٨).

(٥) تهذيب التهذيب (٩/ ٢٢٨).

(٦) تقريب التهذيب (رقم: ٦٠١٧).

محمد بن عبيد بن أبي أمية الطَّنَافِسِي، أبو عبدالله الكوفي، الأحدب[١]. **ت(٢٠٤)**.

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل : سألت أبى عن يعلى[٢] ومحمد ابني عبيد؟ فقال: كان محمد يخطئ ولا يرجع عن خطئه، وكان يظهر السنة[٣].

أقوال الإمام أحمد الدالة على التوثيق:

قال المروذي: وسألته -يعني أبا عبدالله- عن عمر بن عبيد[٤]، ومحمد بن عبيد، ويعلى بن عبيد؟ فوثقهم[٥].

وقال الكرماني: كان أحمد يقول: محمد بن عبيد الطنافسي كان رجلا صدوقا،

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣٩٧/٦)، الطبقات لخليفة (ص: ٤٧٢)، تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٣٨٢، ٢٤٢٥)، التاريخ الكبير (١٧٣/١)، الكنى لمسلم (رقم: ١٩٣٦)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٦٢٥)، الجرح والتعديل (١٠/٨)، الثقات لابن حبان (٤٤١/٧)، مشاهير علماء الأمصار (رقم: ١٣٨٣)، سؤالات السلمي للدارقطني (رقم: ٣١٧)، تاريخ بغداد (٣٦٥/٢)، المنتظم لابن الجوزي (١٣٣/١٠)، السير (٥٩/٩)، تذكرة الحفاظ (٣٣٣/١)، تاريخ الإسلام (٣٥٨/١٤)، شرح العلل للترمذي (٧٢٦/٢)، تهذيب التهذيب (٢٩١/٩)، بحر الدم (رقم: ٩٢٢).

(٢) هو يعلى بن عبيد بن أبي أمية الكوفي أبو يوسف الطنافسي، ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين، مات سنة بضع ومائتين وله تسعون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٦٤١٥)، التقريب (رقم: ٧٨٤٤)، تهذيب التهذيب (٣٥٣/١١).

(٣) الجرح والتعديل (١٠/٨).

(٤) هو عمر بن عبيد بن أبي أمية الطَنافِسِي الكوفي، صدوق، مات سنة خمس وثمانين ومائة، وقيل بعدها، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٤٠٩٢)، التقريب (رقم: ٤٩٤٥)، تهذيب التهذيب (٤٢٢/٧).

(٥) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ٢٩٤).

وكان يعلى أثبت منه[1].

وجه الاختلاف:

يظهر في تصريحه في رواية صالح ابنه بكونه يخطيء ويصر على خطئه، وذلك قدح في ضبطه، وهو يتعارض في الظاهر مع توثيقه له في رواية المروذي، والكرماني.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن محمد بن عبيد عند الإمام أحمد صدوق حسن الحديث ما لم يتبين خطؤه في الرواية، فإذا بان خطؤه حكم عليه بالضعف.

ولهذا عقب أحمد الثناء عليه بعد أن ذكر مقدار ما رآه من خطأ في كتابه، مما يشعر أن ذلك القدر لم يصل إلى حد الضعف الذي يردّ معه حديث الراوي.

أقوال الأئمة:

قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث صاحب سنة[2].

وقال يحيى بن معين: محمد الطنافسى ثقة[3].

وقال المفضل الغلابي عن يحيى: بنو عبيد ثقات[4].

قال علي بن المديني: كان كيِّسا[5].

قال العجلي: كوفي ثقة، وكان عثمانيا، وكان حديثه أربعة آلاف يحفظها[1].

---

(1) الجرح والتعديل (٨/٤٠)، والنص هنا مختصر، فقد جاء في مسائل حرب لأحمد (ص: ٤٥٩) ما نصّه: كان في كتاب محمد بن عبيد في حديث إسماعيل بن أبي خالد عشرة أحاديث خطأ، وكان يعلى أثبت منه، وكان محمد بن عبيد رجلا صدوقا.

(2) الطبقات الكبرى (٦/٣٩٧).

(3) الجرح والتعديل (٨/١١).

(4) تهذيب التهذيب (٩/٢٩١).

(5) تهذيب التهذيب (٩/٢٩٢).

قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن محمد بن عبيد الطنافسى، فقال: صدوق، ليس به بأس[٢].

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعت يحيى بن معين وسئل عن ولد عبيد: محمد، وعمر، ويعلى فقال: كانوا ثقات، وأثبتهم يعلى[٣].

وقال ابن عمار: كلهم ثبت، وأحفظهم يعلى، وأبصرهم بالحديث محمد، وعمر ألحنهم، وكان الأخ الرابع لا يلحن قليلا ولا كثيرا[٤].

وقال النسائي: ثقة[٥].

وقال الدارقطني: محمد، وعمر، ويعلى، وإدريس[٦] وإبراهيم[٧] بنو عبيد كلهم ثقات، وأبوهم ثقة حدث أيضا[٨].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن محمد بن عبيد الطنافسي ثقة، وذلك لاتفاق أهل الحديث على توثيقه، ولم يشر أحد إلى ضعفه، وأما ما نقل عن أحمد بأنه كان يخطيء ولا يرجع، فالجواب عنه من شقين:

(١) معرفة الثقات (رقم: ١٦٢٥).

(٢) الجرح والتعديل (١١/٨).

(٣) تهذيب التهذيب (٢٩١/٩).

(٤) تهذيب التهذيب (٢٩١/٩).

(٥) تهذيب التهذيب (٢٩٢/٩).

(٦) لم أجد له ترجمة، وقد قال الخطيب في تاريخ بغداد (٣٦٧/٢) تعقيبا على كلام الدارقطني هذا: ولا أحفظ عن أحد أنه ذكر إدريس بن عبيد غير أبى الحسن الدارقطني.

(٧) هو إبراهيم بن عبيد، أخو محمد، ويعلى، وعمر بنو عبيد بن أبي أمية الطنافسي، لا بأس به. الجرح والتعديل (١١٣/٢)، الثقات لابن حبان (٦٢/٨).

(٨) تهذيب التهذيب (٢٩٢/٩).

١ - أن الخطأ لا يخلو منه بشر، والثقة قد يخطيء، لكن صوابه غالب على خطئه، وخطؤه نادر.

٢ - أن عدم رجوع الثقة عن الخطأ ليس منقصة على الإطلاق، بل قد يدل على زيادة في الحفظ والتوثق؛ لأن الثقة الثبت لا يرجع إلى مجرد قول الناس ورميهم إياه بالخطأ، إلا بعد ثبوته يقينا، وأما الذي يرجع سريعا فذاك الذي في حفظه ضعف، ولا شك أن محمد بن عبيد كان من الضرب الأول.



محمد بن عجلان القرشي، أبو عبدالله المدني، مولى فاطمة بنت الوليد[١].

ت(١٤٨).

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال المروذي: وسألته - يعني أبا عبدالله - عن ابن عجلان؟ فقال: ثقة، قلت: إن يحيى قد ضعفه؟ قال: كان ثقة، إنما اضطرب عليه حديث المقبري؛ كان عن رجل جعل يصيِّره عن أبي هريرة[٢].

أقوال الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال أبو داود: قلت لأحمد: كيف حديث ابن عجلان، - أي: محمد بن عجلان -؟ قال: ليس به بأس.[٣].

وقال صالح بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: محمد بن عجلان ثقة[٤].

وقال عبدالله: سألت أبي عن محمد بن عجلان وموسى بن عقبة[٥]،

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى لابن سعد -القسم المتمم- (ص: ٣٥٦)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ١٩٤، ١٤٠٧)، تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٨٩٤، ١٠٥٣، ١٠٥٦، ١٠٥٧)، التاريخ الكبير (١٩٦/١)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٦٢٧)، سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ١٥٠)، الضعفاء للعقيلي (١١٨/٤)، الجرح والتعديل (٤٩/٨)، الثقات لابن حبان (٣٨٦/٧)، مشاهير علماء الأمصار (رقم: ١١٠٦)، المنتظم لابن الجوزي (١١٤/٨)، السير (٣١٧/٦)، تذكرة الحفاظ (١٦٥/١)، تاريخ الإسلام (٢٨٠/٩)، الرواة الذين تكلم فيهم بما لا يوجب الرد (رقم: ٣٠٦)، شرح العلل للترمذي (١٤٠/١)، تهذيب التهذيب (٣٠٣/٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ١٦٢).

(٣) سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ١٥٠).

(٤) الجرح والتعديل (٢٢٨/٨).

(٥) هو موسى بن عقبة بن أبي عَيَّاش الأسدي مولى آل الزبير، ثقة فقيه إمام في المغازي، لم يصح أن ابن معين ليّنه، مات سنة إحدى وأربعين ومائة وقيل: بعد ذلك، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
=

أيهما أعجب إليك؟ فقال: جميعا ثقة، وما أقربهما، كان ابن عيينة يثني على محمد بن عجلان[1].

وجه الاختلاف:

يظهر في كونه أطلق توثيقه في بعض الروايات، وفي أخرى ذكر أنه مضطرب الحديث في روايته عن المقبري.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن ابن عجلان ثقة في غير حديثه عن المقبري؛ فإنه ضعيف فيه، والسبب في ذلك أن أحاديثه اختلطت عليه كما نصّ عليه الإمام في رواية المروذي.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال يحيى القطان عن ابن عجلان: كان سعيد المقبري يحدث عن أبي هريرة، وعن أبيه عن أبي هريرة، وعن رجل عن أبي هريرة، فاختلطت عليه، فجعلها كلها عن أبي هريرة[2].

وقال ابن معين: إنما اختلطت على ابن عجلان. يعني: أحاديث سعيد المقبري[3].

وقال أيضا: كان ابن عجلان مضطربا في حديث نافع، ولم يكن له تلك القيمة عنده[4].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

= الكاشف (رقم: ٥٧١٧)، التقريب (رقم: ٦٩٩٢)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢١).

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٢٢٨).

(٢) جامع الترمذي (رقم: ٢٧٤٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٤).

(٣) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٤).

(٤) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٤٩٤٥).

قال ابن عيينة: كان ثقة عالما[1].

وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ثقة، وقدمه على داود بن قيس الفراء[2][3].

وقال الدوري: سئل يحيى بن معين عن محمد بن عجلان، أهو أحبّ إليك أم محمد بن عمرو؟ فقال: سبحان الله! ما يشك في هذا أحد أو كما قال يحيى، محمد بن عجلان أوثق من محمد بن عمرو[4] ولم يكونوا يكتبون حديث محمد بن عمرو حتى اشتهاها أصحاب الإسناد فكتبوها[5].

وقال العجلي: محمد بن عجلان مدني ثقة[6].

وقال يعقوب بن شيبة: صدوق وسط[7].

وقال أبو زرعة: ابن عجلان من الثقات[8].

وقال أبو حاتم والنسائي: ثقة[1].

---

(١) المعرفة والتاريخ (١/٦٩٨)، تهذيب التهذيب (٩/٣٠٥).

(٢) هو داود بن قيس الفراء الدباغ أبو سليمان القرشي مولاهم المدني، ثقة فاضل، مات في خلافة أبي جعفر، أخرج له الستة إلا البخاري.

الكاشف (رقم: ١٤٥٩)، التقريب (رقم: ١٨٠٨)، تهذيب التهذيب (٣/١٧١).

(٣) تهذيب التهذيب (٩/٣٠٤).

(٤) هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، صدوق له أوهام، مات سنة خمس وأربعين ومائة على الصحيح، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٥٠٨٧)، التقريب (رقم: ٦١٨٨)، تهذيب التهذيب (٩/٣٣٣).

(٥) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٠٥٣).

(٦) معرفة الثقات (رقم: ١٦٢٧).

(٧) تهذيب التهذيب (٩/٣٠٤).

(٨) تهذيب التهذيب (٩/٣٠٤).

وقال النسائي: ثقة[٢].

وذكره النسائي في الطبقة الخامسة في أصحاب نافع مولى ابن عمر، وذكر الضعفاء في الطبقة التاسعة[٣].

وقال الساجي: هو من أهل الصدق لم يحدث عنه مالك إلا يسيرا[٤].

قال ابن حجر: محمد بن عجلان المدني صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة[٥].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن محمد بن عجلان صدوق، لا بأس به في الجملة، إلا في روايته عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، ونافع مولى ابن عمر، فإنه يستضعف فيهما، وروايته عن المقبري أضعف.

وقد بيّن القطان سبب ضعف حديثه عن المقبري، بأن أحاديثه اختلطت عليه كما تقدم، وأشار ابن معين، والعقيلي، والنسائي في طبقاته إلى بعض الضعف الحاصل في روايته عن نافع، وأما من أطلق توثيقه فقد عنى غير هذا.

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٢٦).

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٤).

(٣) الطبقات (رقم: ١٧).

(٤) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٥).

(٥) تقريب التهذيب (رقم: ٦١٣٦).

محمد بن قيس الهَمْدَانِي، المُرْهِبي، الكوفي[1].

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال عبدالله بن أحمد: سألته -يعني أباه- عن محمد بن قيس، الذي حدث عن إبراهيم عن الأسود[2][3]؟ فقال: هو الهمداني، ثم قال: سمعتُ هشيما يحدث بحديث الأسود هذا، فقال: هذا رجل من أهل الكوفة، وكأنه ضعفه، وقال هشيم: ما روى هذا الحديث غير هذا الرجل، كأنه ضعفه[4].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال عبدالله بن أحمد: سألته -يعني أباه- عن محمد بن قيس، الذي روى عن ابن عمر؟ قال: صالح أرجو أن يكون ثقة؛ وهو الهمداني حدث عنه الثوري، وأبو

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله-(رقم: ٣٣٢٥، ٣٣٣٠، ٣٣٣١)، تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٠١٨)، التاريخ الكبير (١/٢٠٩)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٦٣٨)، المعرفة والتاريخ (٣/١٨٥)، الضعفاء للعقيلي (٤/١٢٦)، الجرح والتعديل (٨/٦١)، الثقات لابن حبان (٥/٣٧٣)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٢٩٤)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣١٦٥)، تاريخ الإسلام (٨/٢٢٥)، تهذيب التهذيب (٩/٣٦٧)، بحر الدم (رقم: ٩٣٥).

(٢) هو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمرو، أو أبو عبدالرحمن مخضرم، ثقة مكثر فقيه، مات سنة أربع أو خمس وسبعين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٤٢٧)، التقريب (رقم: ٥٠٩)، تهذيب التهذيب (١/٢٩٩).

(٣) هو حديث يرويه محمد بن قيس عن إبراهيم، عن الأسود قال: إن قلت إن تزوجت فلانة فهي طالق، فسألت ابن مسعود، فقال : قد بانت منك فاخطبها إلى نفسها.

أخرجه عبدالرزاق (٦/٤٢٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (٤/٦٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢/١٣٨) من طرق عن الثوري، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢/١٣٨) عن عبدالله بن إدريس، كلاهما عن محمد بن قيس به.

(٤) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٣٣١).

عوانة، وشريك[1].

وجه الاختلاف:

هو ظاهر من حيث تضعيفه محمد بن قيس المرهبي في رواية، وتوثيقه له في رواية أخرى.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن محمد بن قيس المرهبي ثقة عند الإمام أحمد، وأما ماروي في تضعيفه فالجواب عنه من وجهين:

١ - أنه ليس صريحا في التضعيف؛ فإن عبدالله قال عنه: هذا رجل من أهل الكوفة، وكأنه ضعفه، فكأنه استغرب هذا الأثر المروي عن ابن مسعود ﷺ، وذلك لكونه مخالفا لحديث مرفوع في المسألة نفسها، والغالب أن أقوال أصحاب النبي ﷺ لا تخالف قوله ﷺ، والحديث قوله ﷺ: لا طلاق قبل النكاح[2]، وقد أفتى أكثر أصحاب النبي ﷺ أن الطلاق لا يلحقه إذا قاله قبل النكاح، وأسنده إلى ما بعده.

قال ابن عبدالبر: ثبت ذلك عن علي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل، وجابر بن عبدالله، وعبد الله بن عباس، وعائشة - زوج النبي ﷺ[3].

وقال بعدها: أما الأحاديث عن الصحابة والتابعين القائلين بأنه لا يقع الطلاق قبل النكاح وكلها ثابتة صحاح[4].

٢ - أنه تراجع عن تضعيفه له بعد ثبوته عنده، وذلك أنه مروي عن ابن مسعود ﷺ من وجه آخر، أخرجه الطحاوي في شرح مسكل الآثار (٢/ ١٣٩) عن

---

(١) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٣٢٥).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٧)، والترمذي وصححه (١١٨١)، والحاكم وصححه (٢٨٢٠).

(٣) الاستذكار (٦/ ١٨٨).

(٤) الاستذكار (٦/ ١٩٠).

أحمد بن عبدالمؤمن المروزي[(١)] عن علي بن الحسن بن شقيق[(٢)] عن أبي حمزة[(٣)] عن يزيد النحوي[(٤)] عن عكرمة قال: ذُكر لابن عباس قول ابن مسعود: إن تزوجت فلانة فهي طالق أنه إن تزوجها طلقت، فقال ابن عباس: ما أظن أنه قال هذا! ولئن كان قالها فربّ زلة من عالم؛ إن الله عز وجل يقول: (Q R S T U V W X) [الأحزاب:٤٩].

ولأن ما روي عن النبي ﷺ في هذه المسألة يحتمل التأويل قال الزهري: قد قاله رسول الله ﷺ، ولكن أنزلتموه على خلاف ما أراد رسول الله ﷺ، إنما هو أن يذكر الرجل للرجل المرأة، فيقال له: تزوجها، فيقول: هي طالق ألبتة، فهذا ليس بشيء! فأما من قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق ألبتة؛ فإنما طلقها حين تزوجها، أو قال: هي حرة إن اشتريتها؛ فإنما أعتقها حين اشتراها[(٥)].

---

(١) هو أحمد بن عبدالمؤمن أبو جعفر المصري الصوفي، كان ينزل الفيوم من أرض مصر، قال ابن يونس: كان رجلاً صالحاً رفع أحاديث موقوفة، وقال مسلمة بن قاسم: كان محمد بن عبدالله بن عبدالحكم يعظمه، وهو ضعيف جدا، توفي سنة ٢٥٩ هـ.

مولد العلماء ووفياتهم لابن زبر (٥٦٥/٢)، تاريخ الإسلام (٤٨/١٩)، لسان الميزان (٢١٧/١).

(٢) هو علي بن الحسن بن شقيق أبو عبدالرحمن المروزي، ثقة حافظ، مات سنة خمس عشرة ومائتين، وقيل قبل ذلك، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٣٨٩٥)، تهذيب التهذيب (٢٦٣/٧)، التقريب (٤٧٠٦).

(٣) هو محمد بن ميمون المروزي أبو حمزة السكري ثقة فاضل، مات سنة سبع أو ثمان وستين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٥١٨٤)، تهذيب التهذيب (٤٢٩/٩)، التقريب (رقم: ٦٣٤٨).

(٤) هو يزيد بن أبي سعيد النحوي أبو الحسن القرشي مولاهم المروزي ثقة عابد من السادسة قتل ظلما سنة إحدى وثلاثين، أخرجه له الأربعة.

الكاشف (رقم: ٦٣٠٨)، تهذيب التهذيب (٢٩٠/١١)، التقريب (رقم: ٧٧٢٠).

(٥) شرح مشكل الآثار (١٣٥/٢).

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال الدوري عن ابن معين: مرجئ .

قلت: نقل هذا المزي في تهذيب الكمال (٢٦/٣٢٢)، وتبعه ابن حجر على ذلك في تهذيبه (٩/٣٦٧)، وقد نقله العقيلي في الضعفاء (٤/١٢٦) قبلهما بإسناده عن الدوري عن يحيى بن معين، ولم ينقله ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/٦١) كعادته في النقل عن يحيى بن معين فيما يرويه الدوري عنه، والذي وقفت عليه في تاريخ يحيى بن معين (رقم: ٢٩٥٤) ما نصّه: قال أبو نعيم: محمد بن قيس الأسدي مرجيء، قال يحيى: وكان أبو نعيم إذا قال في إنسان إنه مرجيء فهو من خيار الناس، وجاء في (رقم: ٢٠١٧) قال: محمد بن قيس الأسدي يروى عنه سفيان بن عيينة ووكيع، وبعده: ومحمد بن قيس الهمداني يروى عنه سفيان الثوري، وجاء في تاريخ الإسلام للذهبي (٨/٢٢٥): وقال ابن معين: ثقة مرجيء، فلفق بين توثيقه في رواية الكوسج مع هذا النقل الخاطيء المنقول عن المزي، ولم أجد هذا الوصف منسوبا إليه في غير هذا الموضع عن أحد من أهل العلم، والله أعلم.

وقال يعقوب بن سفيان: لين[1].

وقال في موضع آخر: ضعيف[2].

(١) المعرفة والتاريخ (٣/٧٤).

(٢) المعرفة والتاريخ (٣/٢٧١).

وقال ابن حزم[١]: ليس بالمشهور[٢].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ثقة[٣].

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: لا بأس به

قال ابن أبي حاتم: وفرّق البخاري بين المرهبي والهمداني، وقال أبي: هما واحد[٤][٥].

وقال العجلي: شامي[٦] تابعي ثقة[٧].

ذكره ابن حبان في الثقات[٨].

وقال ابن شاهين: محمد بن قيس الهمداني ثقة[٩].

---

(١) هو الإمام الحافظ العلامة أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معد بن سفيان بن يزيد مولى يزيد بن أبي سفيان صخر بن حرب الأموي الأندلسي القرطبي، كان إليه المنتهى في الذكاء والحفظ وكثرة العلم، وكان شافعي المذهب، ثم انتقل إلى نفي القياس والقول بالظاهر، توفي سنة ٤٥٦ هـ.

نفح الطيب (٢/ ٧٨)، تاريخ الإسلام (٣٠/ ٤٠٣)، البداية والنهاية (١٢/ ١٩)

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٦٧).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٦١)

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٦١).

(٥) ليس هذا التفريق في المطبوع من التاريخ الكبير (١/ ٢٠٩)، وفي حاشية الجرح ما نصّه: كأنه كان ذلك في نسخة المؤلف من التاريخ ثم أصلحه البخاري، راجع تاريخه (١ / ١ / ٢٠٩) (٥).

(٦) تفرّد العجلي بنسته إلى الشام، ولم أجد في الرواة من اسمه محمد بن قيس، وهو همداني منسوبا إلى الشام عند غيره، والله أعلم.

(٧) معرفة الثقات (رقم: ١٦٣٨).

(٨) الثقات (٥/ ٣٧٣).

(٩) تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٢٩٤).

وذكره الحاكم في النوع التاسع والأربعين معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم، وقال: هذا النوع من هذه العلوم معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم، ممن يجمع حديثهم للحفظ والمذاكرة، وذكره ضمنهم[١].

قال ابن حجر: مقبول[٢].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن محمد بن قيس المرهبي ثقة، لتوثيق عامة أئمة الحديث له، إلا ما كان من أحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه، وأما يعقوب بن سفيان فلعله قد تبع أحمد في تضعيفه له، والله أعلم.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص: ٢٤٤).

(٢) تقريب التهذيب (رقم: ٦٢٤٤).

محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضَّبِي، مولاهم، أبو عبدالله الفِرْيابي[1]. ت (٢١٢)

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال ابن هانئ: قلت لأبي عبدالله: أيما أثبت في سفيان الثوري: أبو نعيم أو وكيع؟ قال: لا يقاس بوكيع، قلت أنا له: في الصلاح لا يقاس بوكيع، فأيّما أصح حديثاً؟ فقال: أبو نعيم أصح حديثاً

ثم ابتدأ- يعني أبا عبدالله- فذكر الفريابي، فقال: ما رأيت أكثر خطأ في الثوري من الفريابي[2].

وقال المروذي: قال أبو عبدالله: ما كنت أرى الفريابي على كثرة خطئه، تعلم إن الأخذ كان عند سفيان شديدا[3].

أقوال الإمام أحمد الدالة على التوثيق:

قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: وكان ذكر من يقدّم في سفيان، فقال: لا أقدّم بعد هؤلاء: الأشجعي وأصحابه على الفريابي، يعني: أنه يعدّ الأشجعي

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى لابن سعد (٤٨٩/٧)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٤١٥١، ٣٣٣٠، ٣٣٣١)، تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٧٧٢، ٢٢١٥)، التاريخ الأوسط (٣٢٤/٢)، التاريخ الكبير (٢٦٤/١)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٦٦٣)، سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ١٣٩، ٢٦٨)، الجرح والتعديل (١١٩/٨)، الثقات لابن حبان (٥٧/٩)، الكامل (٢٣١/٦)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٢٩٤)، سؤالات السلمي للدارقطني (رقم: ٣٤٤)، تاريخ دمشق (٣٢٢/٥٦)، السير (١١٤/١٠)، تذكرة الحفاظ (٣٧٦/١)، تاريخ الإسلام (٤٠٠/١٥)، شرح العلل (٢٧٤/١)، تهذيب التهذيب (٤٧٢/٩).

(٢) سؤالات ابن هانئ (رقم: ٢٣٢٣)

(٣) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ٢٥٣) .

وأصحابه بعد الفريابي، في الطبقة التي تليهم[١].

وقال أبو داود: قلت لأحمد: إذا اختلف الفريابي، ووكيع، أليس يقضى لوكيع؟ قال: مثل ما ذا؟ قلت: ما لم يروه غيره. قال: ما أدري، وكيع ربما خولف أيضا[٢]

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني :قال أحمد بن حنبل: الفريابي سمع من سفيان الثوري بالكوفة ، وصحبه، وسمع منه.

قال أحمد: وكتبت أنا عن الفريابي بمكة[٣].

وجه الاختلاف:

يظهر من حكمه على الفريابي بكثرة الخطأ في رواية ابن هانيء، والمروذي، وذلك يقتضي التضعيف، وهو يتعارض في الظاهر مع تقديم روايته على رواية الأشجعي وأصحابه، بل ساواها برواية وكيع في رواية أبي داود، وتردد في تقديمها على روايته، ووكيع ثقة مشهور، مع أن سياق رواية ابن هانيء مشعر بتقديم وكيع.

الجمع بين القولين :

الذي يظهر أن الفريابي عند الإمام أحمد وسط في الرواية عن الثوري، ولذلك لوجود الخطا في روايته عنه، فهو لا يبلغ درجة أصحاب الثوري، المقدّمين في حديثه كيحيى القطان، وابن مهدي، ومع ذلك فهو مقدّم عنده على الأشجعي.

وأما رواية أبي داود في المقارنة بين وكيع، والفريابي، وتردد الإمام أحمد في الحكم بينهما، فالسياق يفيد أن أحمد لم يقدّم وكيعا على الفريابي، وهذا الذي أفاده هذا النص مشكل جدا؛ إذ إن وكيعا عند غير الإمام أحمد كما سيأتي من أثبت الناس

---

(١) سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٢٦٨).

(٢) سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ١٣٩).

(٣) مسائل حرب الكرماني لأحمد (ص: ٤٧٩)، الجرح والتعديل (٨/ ١٢٠).

في الثوري

قال يحيى بن معين وسئل عن أصحاب الثوري أيهم أثبت؟ قال : هم خمسة: يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين(١).

وقال العجلي: الفريابي ثقة، وهو ويحيى بن آدم، والزبيري، وقبيصة، ومعاوية بن هشام ثقات، وهم في الرواية عن الثوري قريب بعضهم من بعض، ووكيع، وأبو نعيم، والأشجعي، والقطان، وابن مهدي، وأبو داود الحفري أثبت في حديث سفيان من الفريابي وأصحابه(٢).

وقال النسائي: وأثبت أصحاب سفيان عندنا -والله أعلم- يحيى بن سعيد القطان، ثم عبدالله بن المبارك، ثم وكيع بن الجراح، ثم عبدالرحمن بن مهدى، ثم أبو نعيم(٣).

ويزيد الأمر إشكالا إذا ثبت الاتفاق أن القطان، وابن مهدي هما المقدمان في حديث الثوري(٤) ما ثبت عن الإمام أحمد من رواية صالح ابنه قال: قال أبي: عبدالرحمن بن مهدي أقل سقطاً من وكيع في سفيان، قد خالفه وكيع في ستين حديثاً من حديث سفيان، وكان عبدالرحمن يجئ بها على ألفاظها(٥).

وقال عبدالله بن أحمد سمعت أبي يقول : خالف وكيع ابن مهدي في نحو

---

(١) سيأتي.

(٢) معرفة الثقات (رقم: ١٦٦٣).

(٣) السنن (٣/ ٣٥٠).

(٤) قال حرب عن أحمد: ليس من أصحاب سفيان أعلى من يحيى، وقال: ما أثبت أبا نعيم وأكيسه ! ولا نقدمه على ابن مهدي، قلت لأحمد: أيهما أثبت: يحيى بن سعيد أو عبدالرحمن بن مهدي؟، قال: كانا ثبتاً، ولكن عبدالرحمن أعلم بعلم الثوري. شرح العلل (١/ ٢٧٤).

(٥) شرح العلل (١/ ٢٧٤).

ستين حديثاً من حديث سفيان، ثم سمعت أبي يقول بعد ذلك : هي أكثر من ستين، وأكثر من ستين! وأكثر من ستين! قال: وكان عبدالرحمن بن مهدي عند أبي أكثر إصابة من وكيع ، يعني في حديث سفيان خاصة[1].

فهو يقارن حديث وكيع - الذي ساواه بالفريابي الأكثر خطأ- بحديث ابن مهدي المقدّم في الثوري

بل سياق رواية ابن هانيء التي حكم فيها على الفريابي بكثرة الخطأ تشير إلى تقديم رواية وكيع عليه.

وحينئذ فإما أن يكون للإمام أحمد قولان في ذلك، أو يكون ما في رواية أبي داود على غير ظاهره، والله أعلم.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال ابن حجر: أنكر عليه ابن معين حديثه عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد[2]: (الشعر في الأنف: أمان من الجذام). وقال: هذا باطل[3].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال أبو عمير بن النحاس[4]: سألت ابن معين قلت: أيهما أحب إليك كتاب

---

(١) شرح العلل (١/ ٢٧٤).

(٢) هو مجاهد بن جَبْر أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة وله ثلاث وثمانون، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٥٢٨٩)، التقريب (رقم: ٦٤٨١)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٨).

(٣) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٧٣).

(٤) هو عيسى بن محمد بن إسحاق أبو عمير بن النحاس الرملي، ويقال: اسم جده عيسى، ثقة فاضل، مات سنة ست وخمسين ومائتين وقيل بعدها، أخرج له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٤٣٩٥)، التقريب (رقم: ٥٣٢١)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٠٤).

الفريابي أو كتاب قبيصة قال: كتاب الفريابي[١].

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين وسئل عن أصحاب الثوري أيهم أثبت؟ قال: هم خمسة: يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين

فأما الفريابي، وأبو حذيفة، وقبيصة، وعبيد الله، وأبو أحمد الزبيري، وعبد الرزاق، وأبو عاصم، وطبقتهم ، فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض ، وهو ثقات كلهم، دون أولئك في الضبط والمعرفة[٢].

وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: ليس أحد في سفيان الثوري يشبه هؤلاء: ابن المبارك، ويحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم فقيل له: والأشجعي؟ فقال: الأشجعي ثقة مأمون، ولكن هاتوا من يروي عنه؟

قال يحيى: وبعد هؤلاء في سفيان: يحيى بن آدم، وعبيد الله بن موسى، وأبو أحمد الزبيري، وأبو حذيفة، وقبيصة، ومعاوية بن القصار، والفريابي

قلت له: فأبو داود الحفري؟ قال: أبو داود الحفري رجل صالح[٣].

وقال البخاري: كان أفضل أهل زمانه[٤].

وقال العجلي: الفريابي ثقة، وهو ويحيى بن آدم، والزبيري، وقبيصة، ومعاوية بن هشام ثقات، وهم في الرواية عن الثوري قريب بعضهم من بعض، ووكيع، وأبو نعيم، والأشجعي، والقطان، وابن مهدي، وأبو داود الحفري أثبت في حديث

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٧٢).

(٢) شرح العلل للترمذي (١/ ٢٧٤).

(٣) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٢١٥).

(٤) لسان الميزان (٣/ ٢٤٧).

سفيان من الفريابي وأصحابه[١].

قال لي بعض البغداديين: أخطأ محمد بن يوسف في خمسين ومائة حديث من حديث سفيان[٢].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن الفريابي ويحيى بن يمان، فقال: الفريابي أحبّ إلي[٣].

وقال: سألت أبي عن الفريابي. فقال: صدوق ثقة[٤].

وقال النسائي: ثقة[٥].

وقال محمد بن عبدالملك بن زنجويه[٦]: ما رأيت أورع من الفريابي[٧].

وقال ابن عدي: له إفرادات عن الثوري، وله حديث كثير عن الثوري، وقد يقدم الفريابي في الثوري على جماعة، مثل عبدالرزاق ونظرائه، وقالوا: الفريابي أعلم بالثوري منهم، ورحل إليه أحمد قاصدا فلما قرب من قيسارية نعي إليه، فعدل إلى حمص، والفريابي فيما يتبين صدوق لا بأس به[٨].

---

(١) معرفة الثقات (رقم: ١٦٦٣).

(٢) معرفة الثقات (رقم: ١٦٦٣).

(٣) الجرح (٨/١١٩).

(٤) الجرح (٨/١١٩).

(٥) تهذيب التهذيب (٩/٤٧٣).

(٦) هو محمد بن عبدالملك بن زنجويه البغدادي أبو بكر الغزال، ثقة، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين، أخرج له الأربعة.

الكاشف (رقم: ٥٠١٥)، التقريب (رقم: ٦٠٩٧)، تهذيب التهذيب (٩/٢٨٠).

(٧) تهذيب التهذيب (٩/٤٧٣).

(٨) الكامل (٦/٢٣١).

قال السلمي[١]: سألت الدارقطني: إذا اجتمع قبيصة والفريابي من تقدم منهما؟ قال: الفريابي نفضله ونشكره[٢].

قال ابن حجر: ثقة فاضل يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبدالرزاق[٣].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن الفريابي ثقة، فقد وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي، وابن عدي، والدارقطني، إلا أن حديثه عن الثوري وسط، وهو دون أصحاب الثوري المقدّمين في الرواية عنه، وهم الخمسة الذين اتفق على ذكرهم ابن معين، والعجلي، والنسائي، وهم: القطان، وابن مهدي، وابن المبارك، ووكيع، وأبو نعيم، فإذا خالف الفريابي أحدا من هؤلاء فحديثهم أولى، وهو مع ذلك أولى من غيره، كقبيصة، ويحيى بن يمان، وعبد الرزاق.

وأما وجود المفاريد في روايته عن الثوري، فقد قال الذهبي معقبا على ذلك: لأنه لازمه مدة، فلا ينكر له أن ينفرد عن ذاك البحر.

وأما ما أنكره عليه ابن معين، فأجاب عنه الذهبي أيضا بقوله: إنما الباطل أن

---

(١) هو أبو عبدالرحمن السلمي الحافظ العالم الزاهد شيخ المشايخ محمد بن الحسين بن محمد بن موسى النيسابوري الصوفي الأزدي الأب السلمي الأم، قال الخطيب: محله كبير، وكان مع ذلك صاحب حديث مجودا، جمع شيوخا وتراجم وأبوابا، وعمل دويرة للصوفية، وصنف للصوفية سننا وتفسيرا وتاريخا، وقال الذهبي: ألف حقائق التفسير فأتى فيه بمصائب وتأويلات الباطنية، نسأل الله العافية، قال الخطيب: قال لي محمد بن يوسف القطان النيسابوري: كان السلمي غير ثقة، وكان يضع للصوفية الأحاديث، توفي سنة ٤١٢ هـ.

تاريخ بغداد (٢/٢٤٨)، تذكرة الحفاظ (٣/١٠٧٤)، اللسان (٥/١٤٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٩/٤٧٣).

(٣) تقريب التهذيب (رقم: ٦٤١٥).

يجعله من قول النبي ﷺ، أما أن يكون مجاهد قاله فهذا صحيح عنه، رواه عباس الخلال وغيره عن محمد، وهو ثقة فاضل عابد، من جملة أصحاب الثوري، حديثه في كتب الإسلام، وقد ارتحل إليه أحمد بالقصد، فبلغه موته، فعدل إلى حمص.

على أنه لو ثبت خطؤه فيه ما ضرّه ذلك؛ لأن الثقة ليس معصوما من الخطأ، وهذا ابن معين الذي أنكر حديثه هذا أطلق القول بتوثيقه، ولم يشر إلى تضعيفه قط.



المِسْور بن الصَّلْت[1]، من أهل المدينة، سكن الكوفة.

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال البخاري، وأبو حاتم: ضعفه أحمد[2][3].

قول الإمام أحمد على التضعيف الشديد:

قال أبو نعيم الأصبهاني، وابن حبان: كذبه أحمد[4].

وجه الاختلاف:

يظهر في نقل البخاري، وأبي حاتم تضعيفه، وذلك يقتضي أن حديثه لم يبلغ حدّ الترك، بينما نقل عنه أبو نعيم الأصبهاني، وابن حبان تكذيبه له، وهذا يقتضي ترك حديثه، فلا يعتبر به.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر -والعلم عند الله- أنه عند الإمام أحمد كذاب، وذلك لصحة النقل عنه، فقد رواه عنه إمامان من أئمة الحديث، أبو نعيم الأصبهاني، وابن حبان، وفيما نقلاه زيادة علم على نقل التضعيف فقط.

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٩٩٩)، الضعفاء الصغير (رقم: ٣٦٢)، التاريخ الأوسط (٢/١٩٢)، التاريخ الكبير (٧/٤١١)، سؤالات ألبرذعي لأبي زرعة (١/٦٦٢)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٥٧٢)، الضعفاء للعقيلي (٤/٢٤٤)، الجرح والتعديل (٨/٢٩٨)، المجروحين (٣/٣١)، الكامل (٦/٤٣١)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (رقم: ٥١٠)، الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني (رقم: ٢٤٤)، تاريخ بغداد (١٣/٢٤٥)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٣٢٢)، تاريخ الإسلام (١٠/٤٦١)، لسان الميزان (٦/٣٧)، بحر الدم (رقم: ٩٩١).

(٢) التاريخ الكبير (٧/٤١١).

(٣) الجرح والتعديل (٨/٢٩٨).

(٤) الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني (رقم: ٢٤٤)، المجروحين (٢/٣٧٠).

على أنه يحتمل أن يكون مراد البخاري، وأبي حاتم نقل الوصف الأعمّ، إذ الكذاب وإن كان شديد الضعف إلا أنه يوصف بكونه ضعيفا أيضا، فلا يكون حينئذ بين النقلين تعارض، والله أعلم.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال الدوري: قال ابن معين: كان يحدث بأحايث الشيعة ضعيف[١].

وقال البخاري: ضعيف[٢].

وقال في موضع آخر: ضعيف متروك الحديث[٣].

وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: ضعيف[٤].

وقال النسائي: متروك الحديث[٥].

وقال ابن حبان: كان غاليا في التشيع، يشتم السلف، وكان يروي عن الثقات الموضوعات، لا يجوز الاحتجاج به[٦].

وقال الأزدي: متروك الحديث[٧].

---

(١) الضعفاء للعقيلي(٤/ ٢٤٤)، وهو في تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٩٩٩) دون قوله: ضعيف، فالله أعلم.

(٢) التاريخ الكبير(٧/ ٤١١)، الضعفاء الصغير (رقم: ٣٦٢).

(٣) الكامل (٦/ ٤٣١).

(٤) الجرح والتعديل(٨/ ٢٩٨).

(٥) الضعفاء والمتروكين (رقم: ٥٧٢).

(٦) المجروحين(٣/ ٣١).

(٧) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٣٢٢).

وضعفه الدارقطني[1] وقال: مشهور، وكان ضعيفا[2].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال صالح بن محمد جزرة: قال ابن معين: شيخ صدوق[3].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر أن المسور بن الصلت متروك الحديث، كما قال البخاري، والنسائي، والأزدي، وابن حبان، وصح تكذيب الإمام أحمد له

وأما من ضعفه كأبي زرعة، وأبي حاتم، والدارقطني فلعل حكمهم عليهم إنما كان بالوصف الأعم كما تقدم في الجمع بين قولي أحمد.

وأما ما نقل عن ابن معين من الثناء عليه فالجواب عنه من أوجه:

١ - أنه محمول على الديانة لا على الضبط، ليتفق قوله مع قول غيره من الأئمة

٢ - أنه مخالف لما نقله الدوري -إن ثبت-، ونقله أولى لكونه موافقا لغيره من الأئمة.

٣- أنه قولٌ فرد، ثبت خطؤه، فلا يمكن الأخذ به.



(١) السنن(٢/ ١٩٨).

(٢) العلل للدارقطني (١٣/ ١٥٨).

(٣) المجروحين (٣/ ٣١).

المُسَيَّب بن شريك أبو سعيد التميمي، الشَّقْري، الكوفي[1]. (ت: ١٨٥ هـ)

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: المسيب بن شريك من أهل خراسان، ترك الناس حديثه[2].

وقال محمود بن غيلان: ضرب أحمد ويحيى بن معين وأبو خيثمة على حديثه[3].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال حنبل بن إسحاق: قال أبو عبدالله أحمد بن حنبل: أول من كتبتُ عنه الحديث المسيب بن شريك، قيل له: فكيف حديثه؟ قال: حديث أهل الصدق، إلا أنه حدث بحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: اصطنع المعروف[4] إلى

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات لخليفة (ص: ١٧٢)، (ص: ٣٢٨)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٣٣٢)، تاريخ ابن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٧٩٦)، معرفة الرجال لابن محرز (ص: ٦٧)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٦٣٧)، الضعفاء الصغير (رقم: ٣٦٢)، التاريخ الأوسط (٢/ ٢٤٠)، التاريخ الكبير (٧/ ٤١١)، أحوال الرجال (رقم: ٣٥٥)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ١٣٢٧)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/ ٦٦١)، سؤالات أبي داود لأحمد (ص: ٣٥٤)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٥٧١)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٤٣)، الجرح والتعديل (٨/ ٢٩٤)، المجروحين (٣/ ٢٤)، الكامل (٦/ ٣٨٦)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٣٦١)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (رقم: ٥٠٩)، تاريخ بغداد (١٣/ ١٣٧)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٣٢٣)، تاريخ الإسلام (١٢/ ٣٩٦)، لسان الميزان (٦/ ٣٨).

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٢٩٤).

(٣) لسان الميزان (٣/ ٢١).

(٤) أخرجه البيهقي في الشعب (رقم: ١٠٩٦٨) عن سهل بن عثمان، وابن عدي في الكامل (٦/ ٣٨٦) عن معمر، كلاهما عن المسيب بن شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رفعه

قال البيهقي: رواه جماعة من الضعفاء عن هشام و يقال : إنه من قول عروة بن الزبير، كتبه علي بن

كذا لم يذكر الكلام، وروى أحاديث غرائب منها: عن الأعمش عن شيخ قال: رأيت ابن عمر نصب فخا، فاصطاد فرأيته يضحك[1]، وعن الأعمش عن مجاهد: لأن أصلي وقد خرج مني شيء أحبّ إلي أن أعطي الشيطان[2][3].

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن المسيب بن شريك، فقال: ثقة، فقلت: إيش أنكر عليه؟ فقال: حديثٌ رواه عن الأعمش[4].

وفي رواية أخرى: قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن المسيب بن شريك، فقلت: أيش أُنكر عليه؟ قال: حدّث عن الأعمش، قال: أرسل أهل السجون إلى إبراهيم يسألونه كيف الصلاة يوم الجمعة[5]؟ فأنكر عليه هذا الحديث.

قال أبي: وقد حدّث به إسماعيل بن زكريا عن الأعمش هذا الحديث

قلت لأبي: ترى المسيب بن شريك كان يكذب؟ قال: معاذ الله! ولكنه كان يخطئ.

قال أبي: سمعته يدعو دعاء حسنا، وكان في دعائه بعض ما ينكره الجهمية. سمعته يقول: نور أشرق له وجهك[6].

وقال حرب الكرماني: سمعت أحمد يقول: كان المسيب بن شريك صدوقا،

= المذيني من كتاب المسيب بن شريك عن هشام عن أبيه : من قوله.

(١) لم أجده.

(٢) لم أجده.

(٣) تاريخ بغداد (١٣/ ١٣٩).

(٤) تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٣٦١)، تاريخ بغداد (١٣/ ١٣٩).

(٥) أخرجه العقيلي في الضعفاء (٨/ ٤١٧) عن المسيب بن شريك، وعبد الله بن أحمد في العلل (رقم: ٣٦٣٩) عن إسماعيل بن زكريا، كلاهما عن الأعمش قال: بعث أهل السجون إلى إبراهيم النخعي يسألونه كيف الصلاة يوم الجمعة، فبعث إليهم أن صلوا أربعا بغير أذان ولا إقامة.

(٦) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (٣٦٣٧، ٣٦٣٨).

وكان صاحب سنة، وكان يسهل في النبيذ، وكأنه ذهب إلى أنه كان ربما أخطأ في الحديث، وهو خراساني[1].

وجه الاختلاف:

ظاهر من حيث أنه وثقه في رواية، ونصّ على ترك حديثه في رواية أخرى.

الجمع بين القولين:

أن أحمد كان يوثقه في أول سماعه منه، مع أنه كان يستغرب بعض رواياته وأحاديثه، وذلك ظاهر في رواية حنبل، وكان الإمام أحمد يبلغه إنكار الناس حديثه فيدفع ذلك بكونه لم يتفرد بما أُنكر عليه، كما يظهر ذلك في رواية عبدالله، ثم لما تبيّن له كثرة المناكير في رواياته وغلبتها على ضبطه ضم قوله إلى قول من ترك حديثه، ولهذا قال: ترك الناس حديثه.

وهذا الجمع ظاهر لا مناص منه، فإن القولين المرويين عن أحمد متناقضان، ولا يمكن القول بأن التوثيق متأخر؛ لأن من ترك حديثه لسبب صحيح لا يمكن أن يكون بعدها ثقة، بخلاف العكس؛ فإن الرجل قد يوثق لخفاء ضعفه، ثم يتبين ضعفه بعد، وذلك سائغ مقبول.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين قال: المسيب بن شريك لا شيء[2].

وقال محمود بن غيلان: ضرب أحمد، ويحيى بن معين، وأبو خيثمة على

(١) مسائل حرب الكرماني لأحمد (ص: ٤٧٣).

(٢) الجرح والتعديل (٨/٢٩٤).

حديثه[1].

وقال ابن أبي مريم: قال لي غير يحيى بن معين: أجمع الناس على طرح هؤلاء النفر، ليس يذاكر بحديثهم، فلا يعتد بهم، منهم: مسيب بن شريك كان ببغداد[2].

وقال الفلاس: متروك الحديث قد أجمع أهل العلم على ترك حديثه[3].

قال علي بن عبدالله المديني: المسيب بن شريك كتبت عنه كتابا كثيرا ولم أترك عندي عنه إلا ثلاثة أحاديث.

حدثنا المسيب عن هشام عن أبيه قال: لا تكون الصنيعة إلا عند ذي كرم أو دين كما لا تصلح الرياضة إلا في نجيب[4].

قال: وحدثنا المسيب حدثنا الأعمش أن أهل السجن أرسلوا إلى إبراهيم هل عليهم جمعة فأمرهم أن يصلوا أربعا[5].

قال: وحدثنا المسيب عن رزام عن ابن عمر[6].

قال: وما أقول إنه كذاب، ولم أحدث عنه بشيء، وغمزه[7].

وقال البخاري: سكتوا عنه[8].

وقال مسلم: متروك[1].

---

(١) لسان الميزان (٣/ ٢١).

(٢) الكامل (٦/ ٣٨٦).

(٣) لسان الميزان (٣/ ٢١).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) لم أجده.

(٧) تاريخ بغداد (١٣/ ١٣٩).

(٨) التاريخ الكبير(٧/ ٤٠٨).

وقال الجوزجاني: سكت الناس عن حديثه[2].

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، كأنه متروك[3].

وقال الساجي: متروك الحديث يحدث بمناكير[4].

وقال النسائي في التمييز: رديء الحفظ لا يكتب حديثه[5].

وقال النسائي: متروك الحديث[6].

وقال ابن حبان: وكان شيخا صالحا كثير الغفلة، لم تكن صناعة الحديث من شأنه، يروى فيخطئ، ويحدث فيهِم من حيث لا يعلم، فظهر من حديثه المعضلات التى يرويها عن الأثبات، لا يجوز الاحتاج به، ولا الرواية عنه إلا على سبيل التعجب[7].

وقال الدارقطني: ضعيف[8].

وقال في موضع آخر: متروك[9].

أقوال بعض الأئمة الدالة على التعديل:

أخرج العقيلي من طريق عيسى بن يونس أنه سئل عن المسيب بن شريك

---

(1) الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٤٤).

(٢) أحوال الرجال (رقم: ٣٥٥).

(٣) الجرح والتعديل (٨/٢٩٤).

(٤) لسان الميزان (٣/٢١).

(٥) لسان الميزان (٣/٢١).

(٦) تاريخ بغداد (١٣/١٤٠).

(٧) المجروحين (٣/٢٤).

(٨) الضعفاء والمتروكون (رقم: ٥٠٨).

(٩) تاريخ بغداد (١٣/١٤٠).

فقال: أعرفه كان يطلب معنا الحديث كنت أراه عند الأعمش وعَبيدة[(١)(٢)].

وقال ابن أبي داود[(٣)]: ثقة[(٤)].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر أن المسيّب بن شرك متروك الحديث، وذلك في قول عامة أهل العلم كأحمد في آخر قوليه، ويحيى بن معين، وأبي خيثمة، وابن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبي حاتم، والفلاس، والجوزجاني، والنسائي، والساجي، وابن حبان، والدارقطني.

بل قال الفلاس: قد أجمع أهل العلم على ترك حديثه .

وأما ما نقل عن أحمد فقد سبق الجواب عنه، وأما توثيق ابن أبي داود له فهو قول انفرد به، وشذ به عن أئمة الحديث، والله أعلم.

---

(١) هو عبيدة بن عمرو السَلْماني بسكون اللام، ويقال: بفتحها، المرادي أبو عمرو الكوفي، تابعي كبير مخضرم، فقيه ثبت، كان شريح إذا أشكل عليه شيء يسأله، مات سنة اثنتين وسبعين أو بعدها، والصحيح أنه مات قبل سنة سبعين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٣٦٤٧)، التقريب (رقم: ٤٤١٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ٧٨).

(٢) لسان الميزان (٣/ ٢١).

(٣) هو الحافظ العلامة قدوة المحدثين أبو بكر عبدالله بن الحافظ الكبير أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني صاحب التصانيف، قال أبو علي الحافظ: سمعت أبا بكر يقول: حدثت من حفظي بأصبهان بستة وثلاثين ألفا، ألزموني الوهم فيها في سبعة أحاديث، فلما انصرفت وجدت في كتابي خمسة منها على ما كنت حدثتهم به، وقال صالح بن أحمد الهمداني الحافظ: كان ابن أبي داود إمام أهل العراق، وقد كان في وقته بالعراق مشايخ أسند منه، ولم يبلغوا في الآلة والإتقان ما بلغ هو، توفي سنة ٣١٦ هـ.

تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٦٧)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٢٤)، شذرات الذهب (٢/ ٢٧٣).

(٤) تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٣٦١)



المغيرة بن زياد البجلي، أبو هشام الموصلي[1]. ت (١٥٢)

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: مغيرة بن زياد مضطرب الأحاديث، منكرُه[2].

وقال عبدالله بن أحمد: سألته -يعني أباه- عن المغيرة بن زياد؟ قال: ضعيف الحديث، أحاديثه أحاديث مناكير[3].

وفي موضع آخر قال: ضعيف الحديث، له أحاديث منكرة[4].

قال المروذي: وسألته- يعني أبا عبدالله- عن المغيرة بن زياد الموصلي فليّن أمره[5].

وقال عبدالله: سألت أبي عن المغيرة بن زياد، فقال: ضعيف الحديث.

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى لابن سعد (٤٨٧/٧)، تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٥٠٢٩)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٨١٥، ٨٣٥، ١٥٠١، ٣٣٦١، ٤٠٠٩، ٤٠١٢، ٤٠٥٤، ٤٠٥٦، ٤٧٢٩)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله--رواية المروذي- (رقم: ٨٤، ٣٩٥)، الضعفاء الصغير (رقم: ٣٤٨)، التاريخ الكبير (٣٢٦/٧)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٧٧١)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٦٥٨/٢)، سؤالات أبي داود لأحمد (ص: ١٨٧)، المعرفة والتاريخ (٢٦٢/٢)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٥٦٢)، الضعفاء للعقيلي (١٧٥/٤)، الجرح والتعديل (٢٢٢/٨)، المجروحين (٦/٣)، الكامل (٣٥٣/٦)، ذكر من اختلف فيه النقاد (ص: ٩٤)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٣٣٢)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (رقم: ٥٠٩)، تاريخ دمشق (٤/٦٠)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٣٩٠)، السير (١٩٧/٧)، تاريخ الإسلام (٦٣٦/٩)، تهذيب التهذيب (٢٣١/١٠)، بحر الدم (رقم: ١٠٢٣).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٨١٥).

(٣) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٣٦١)

(٤) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ١٥٠١).

(٥) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ٨٤).

وقال: روى عن عطاء عن ابن عباس في الرجل تحضر الجنازة قال: لا بأس أن يصلي عليها ويتيمم[1].

قال أبي: رواه ابن جريج، وعبدالملك[2] عن عطاء مرسل.

قال أبي: وروى عن عطاء عن عائشة عن النبي ﷺ: من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة، وهذا يروونه عن عطاء عن عنبسة عن أم حبيبة[3] من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة بني له بيت في الجنة[4]

وروى عن عطاء عن عائشة أن النبي ﷺ: كان إذا سافر قصر وأتم[5]، والناس يروونه عن عطاء مرسل[6].

وقال أيضا: سمعت أبي يقول: مغيرة بن زياد أحاديثه مناكير، روى عن عطاء عن عائشة عن النبي ﷺ: من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة، ويروونه عن عطاء عن

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/٣٠٥)، وابن المنذر في الأوسط (رقم: ٥٤٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (رقم: ٥١٦) من طرق عن المغيرة به.

وقد أنكره غيرٌ أحمد بن حنبل جمعٌ من الأئمة: منهم يحيى القطان، ويحيى بن معين، وابن عمار، والبيهقي، وصوّبوا روايته عن عطاء، لا عن ابن عباس.

انظر: السنن الكبرى للبيهقي (١/٢٣١)، تاريخ دمشق (٦٠/١٠- ١٢).

(٢) هو عبدالملك بن أبي سليمان ميسرة العَرزمي، صدوق له أوهام، مات سنة خمس وأربعين ومائة، أخرج له مسلم، والأربعة.

الكاشف (رقم: ٣٤٥٥)، التقريب (رقم: ٤١٨٤)، تهذيب التهذيب (٦/٣٥٢).

(٣) هي رملة بنت أبي سفيان بن حرب الأموية أم المؤمنين أم حبيبة، مشهورة بكنيتها، ماتت سنة اثنتين، أو أربع، وقيل: سنة تسع وأربعين، وقيل: وخمسين، أخرج لها أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٦٩٩٦)، التقريب (رقم: ٨٥٨٨)، تهذيب التهذيب (١٢/٤٤٨).

(٤) أخرجه أحمد (٦/٣٢٦)، والنسائي (١٧٩٨)، والطبراني في الكبير (٢٣/٢٣٢) عن عطاء به.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٤٥٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٤١٥).

(٦) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٨٣٥)

عنبسة عن أم حبيبة.

وحديث عطاء عن ابن عباس في الجنازة تمر وهو غير متوضي قال: تيمم .

قال أبي: رواه عبدالملك وابن جريج عن عطاء موقوفا، لم يقولا عن ابن عباس خالفا مغيرة بن زياد، وذكر مغيرة بن زياد فقال: أحاديثه مناكير[١].

وقال أيضا: كل حديث رفعه مغيرة بن زياد فهو منكر[٢].

وقال الميموني: قال أبو عبدالله: مغيرة بن زياد ما أدري![٣].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال صالح بن أحمد عن أبيه: ثقة[٤].

وجه الاختلاف:

ظاهر في توثيقه في رواية صالح، وتضعيفه في رواية المروذي، وعبد الله، حيث قال فيه: كل حديث رفعه فهو منكر، وقال: أحاديثه أحاديث مناكير، وقال: مضطرب الحديث منكره، وكل ذلك صريح في تضعيفه.

الجمع بين القولين:

هناك جوابان عن هذين الموقفين المتعارضين من الإمام أحمد:

١ - أن ما نقل عن صالح ابنه مشكوك في ثبوته عن الإمام أحمد، وذلك أني لم أقف عليه بعد البحث الشديد، ولم يذكره ابن شاهين في كتابه "ذكر من اختلف فيه النقاد" حينما ترجم للمغيرة بن زياد كما سيأتي، حيث ذكر قولي أحمد، ويحيى بن

(١) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٤٠٥٦)

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٤٠١٢)، الكامل (٦/ ٣٥٤).

(٣) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ٣٩٥).

(٤) التهذيب (٥/ ٤٩١).

معين، ورجح قول أحمد في تضعيفه[1].

٢ - أن للإمام أحمد فيه قولين، والأقرب أن يكون الآخر منهما التضعيف، ذلك أنه من المستبعد أن يكون ضعيفا عنده أولا، ثم صار إلى توثيقه، فإن التغير في الاجتهاد على هذا النحو لا يقع غالبا، ولئن حصل فوقوعه نادر.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا: شيخ، قلت: يحتج به؟ قالا: لا، وقال أبي: هو صالح صدوق، ليس بذلك القوى، بابة مُجالد[2]، وأدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يحول اسمه من كتاب الضعفاء[3].

قال أبو زرعة: في حديثه اضطراب[4].

وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالمتين عندهم[5].

وقال الحاكم أبو عبدالله: المغيرة بن زياد يقال له أبو هشام المكفوف[6] صاحب

(١) ورجعت إلى ترجمة المغيرة بن زياد من إكمال تهذيب الكمال (١١/٣١٨) لمغلطاي، ومنه ينقل غالبا ابن حجر، فوجدت فيه ما نصه: وفي رواية صالح بن أحمد عن أبيه: ثقة، وقال المحقق: لم أجده في رواية صالح المطبوعة.

(٢) هو مُجالد بن سعيد بن عمير الهمْداني أبو عمرو الكوفي، ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره، مات سنة أربع وأربعين ومائة، أخرج له مسلم، والأربعة.
الكاشف (رقم: ٥٢٨٦)، التقريب (رقم: ٦٤٧٨)، تهذيب التهذيب (١٠/٣٦).

(٣) الجرح والتعديل (٨/٢٢٢).

(٤) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/٦٥٨).

(٥) تهذيب التهذيب (١٠/٢٣٢).

(٦) لم أجد من تابع الحاكم على تكنيته بأبي هشام، ووصفه بكونه مكفوفا، بل كنوه بأبي هاشم، وإنما أبو هشام المكفوف هو المغيرة بن مقسم الضبي، وترجمته تلي هذا. انظر: الجرح والتعديل مثلا (٨/٢٢٨).

مناكير لم يختلفوا في تركه، يقال: إنه حدث عن عبادة بن نُسَي[1] بحديث موضوع، ويقال: إنه حدث عن عطاء وأبي الزبير بجملة من المناكير[2].

قال المزي: في هذا القول نظر؛ فإنا لا نعلم أحدا قال: إنه متروك، ولعله اشتبه على الحاكم بأصرم بن حوشب[3]؛ فإنه يكنى أبا هشام أيضا، وهو من المتروكين[4].

قلت[5]: قد قال فيه ابن حبان: كان ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، فوجب مجانبة ما انفرد به، وترك الاحتجاج بما خالف الأثبات، الاعتبار بما وافق الثقات في الروايات[6].

ولكن نقل الإجماع على تركه مردود، والحديث الذي أشار إليه الحاكم قد رواه أبو داود وابن ماجه[7] من طريقه عن عبادة بن نسى عن الأسود بن ثعلبة[8] عن عبادة بن الصامت[1] في القرآن[2].

---

(١) هو عبادة بن نُسَي الكندي أبو عمر الشامي، قاضي طبرية، ثقة فاضل، مات سنة ثماني عشرة ومائة، أخرج له الأربعة.
الكاشف (رقم: ٢٥٨٧)، التقريب (رقم: ٣١٦٠)، تهذيب التهذيب (٥/٩٩).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/٢٣٢).

(٣) هو أصرم بن حوشب أبو هشام الهمذاني، قاضي همذان، روى عن أبي سنان الشيباني، متروك الحديث.
التاريخ الكبير (٢/٥٦)، الجرح والتعديل (٢/٣٣٦)، اللسان (١/٤٦١).

(٤) وما قاله المزي من الاشتباه مستبعد

(٥) أي: ابن حجر.

(٦) المجروحين (٣/٧).

(٧) هو محمد بن يزيد الرَبَعي القزويني أبو عبدالله ابن ماجه، صاحب السنن، أحد الأئمة، حافظ، صنف السنن، والتفسير، والتاريخ، ومات سنة ثلاث وسبعين ومائتين وله أربع وستون.
الكاشف (رقم: ٥٢٢٨)، التقريب (رقم: ٦٤٠٩)، تهذيب التهذيب (٩/٤٦٨).

(٨) هو الأسود بن ثعلبة الكندي الشامي، مجهول، أخرج له أبو داود، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٤١٨)، التقريب (رقم: ٤٩٩)، تهذيب التهذيب (١/٢٩٥).

وقال ابن عبدالبر: هذا الحديث معدود في مناكيره[٣].

وقال الذهبي معقبا على مقولة الحاكم: وأما الحاكم، فزلق وقال: لم يختلفوا في تركه[٤].

وقال في موضع آخر: بل لم يتركه أحد[٥].

وقال الدارقطني: ليس بالقوي، يعتبر به[٦].

وقال يحيى بن سعيد القطان: حديثه في التيمم[٧] منكر[٨].

وقال عمرو بن علي: قلت ليحيى بن سعيد نا وكيع نا المغيرة بن زياد عن عطاء عن ابن عباس قال: ليس على النائم جالسا وضوء حتى يضع جنبه، فأنكره

---

(١) هو عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي أبو الوليد المدني، أحد النقباء، بدري مشهور، مات بالرملة سنة أربع وثلاثين وله اثنتان وسبعون، وقيل: عاش إلى خلافة معاوية.
الكاشف (رقم: ٢٥٨٤)، التقريب (رقم: ٣١٥٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ٩٧).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣١٥)، ابن أبي شيبة(٦/ ٢٢٤-٢٢٣)، وأبوداود(٣٤١٦)، وابن ماجه(٢١٥٧)، والبزار في مسنده(٢٦٩٢)، والحاكم(٢/ ٤١)، والبيهقي(٦/ ١٢٥)، من طريق وكيع، بهذا الاسناد.
وأخرجه عبد بن حميد (١٨٣)، والبخاري في التاريخ الكبير(١/ ٤٤٤)، وأبوداود(٣٤١٦)، والبزار(٢٦٩٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار(٣/١٧)، وفي شرح مشكل الآثار (٤٣٣٣)، والحاكم(٢/ ٤١)، والبيهقي (٦/ ١٢٥)، من طرق عن المغيرة بن زياد، به.

(٣) التمهيد (٢١/ ١١٤)، وقد ذكره في مناكيره غير ابن عبدالبر، والحاكم: ابن حبان، وابن الجوزي.
انظر: المجروحين (٢/ ٧)، العلل المتناهية (١/ ٨٤).

(٤) السير (٧/ ١٩٨).

(٥) تاريخ الإسلام (٩/ ٦٣٨)

(٦) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٣٢).

(٧) في الأصل: التفهيم، وهو تحريف، والتصويب من إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (١١/ ٣١٩)، ومنه ينقل ابن حجر غالبا.

(٨) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٣٢).

وقال: هذا قول عطاء حدثنا ابن جريج عن عطاء[1].

وقال الدارقطني: مغيرة بن زياد موصلي يحدث عنه وكيع يعتبر به[2].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

و قال البخاري: قال وكيع: وكان ثقة[3].

وعن محمد بن عبدالله بن عمار نا عمر بن أيوب[4] عن المغيرة بن زياد الموصلي عن عطاء أن ابن عباس مرت به جنازة وهو على غير طهر فتيمم بالصعيد ثم صلى عليها.

قال ابن عمار: ليس يروى هذا إلا من هذا الوجه يعني من وجه المغيرة بن زياد.

قال ابن عمار: قال لي يحيى بن سعيد لحديث المغيرة هذا: حديث منكر .

قال: وعبد الملك أثبت منه، يرويه عن عطاء ليس فيه ابن عباس .

قال: قلت؛ إن صاحبنا مغيرة بن زياد هو ثقة! وأنت لا تعرفه! قال: يقولون إنه ثقة، ولكن هذا منكر![5].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا: شيخ، قلت: يحتج به؟ قالا: لا، وقال أبى: هو صالح صدوق ليس بذلك القوى بابة مجالد، وأدخله

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ٢٤٥).

(٢) تاريخ دمشق (٦٠/ ١٣).

(٣) التاريخ الكبير(٧/ ١٤٠٢)، الضعفاء الصغير (رقم: ٣٤٨).

(٤) هو عمر بن أيوب العبدي الموصلي، صدوق له أوهام، مات سنة ثمان وثمانين ومائتين، أخرج له مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٤٠٢٦)، التقريب (رقم: ٤٨٦٧)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٧٥).

(٥) تاريخ دمشق (٦٠/ ١٢).

البخاري في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يحول اسمه من كتاب الضعفاء[١].

وعن يحيى بن معين: ليس به بأس. له حديث واحد منكر[٢].

قلت: هو حديث التيمم الذي مضى، قال الغلابي عن يحيى بن معين: أنه أنكر على المغيرة بن زياد حديث التيمم على الجنازة، إنما هو عن عطاء فبلغ به ابن عباس[٣].

وقد ثبت له غير ذلك من المنكرات كما قال أحمد.

وقال الدوري ابن معين: ثقة[٤].

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس به بأس[٥].

وقال عبدالله بن أحمد: سألت يحيى بن معين عن المغيرة بن زياد فقال: ليس به بأس[٦].

وقال ابن أبي مريم: سألت يحيى بن معين عن مغيرة بن زياد، فقال: ليس به بأس ثقة[٧].

وقال ابن عمار: ثقة[٨].

وقال أبو داود: صالح[١].

---

(١) الجرح والتعديل (٨/٢٢٢).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/٢٣٢).

(٣) تاريخ دمشق (٦٠/١٠).

(٤) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٥٠٢٩).

(٥) تاريخ دمشق (٦٠/٩).

(٦) العلل ومعرفة الرجال (رقم: ٨٣٥)

(٧) تاريخ دمشق (٦٠/٩).

(٨) تاريخ دمشق (٦٠/٩).

قال العجلي: ثقة[٢].

وقال يعقوب بن سفيان: ثقة[٣]

وقال النسائي: ليس به بأس[٤].

وقال في موضع آخر: ليس بالقوي[٥].

وقال ابن عدي: وعامة ما يرويه مغيرة بن زياد مستقيم إلا أنه يقع في حديثه كما يقع هذا في حديث من ليس به بأس من الغلط، وهو لا بأس به عندي[٦]

وقال ابن شاهين: وهذا الخلاف في أمره يرجع فيه إلى قول أحمد بن حنبل؛ لأن يحيى قد وافقه على أن له حديثا منكرا، فيجوز أن يكون وقع إلى أحمد أحاديث أخر مناكير لو وقعت إلى يحيى بن معين لأنكرها، والله أعلم[٧].

وقال ابن حجر: صدوق، له أوهام[٨].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر أن المغيرة بن زياد صدوق، لا بأس به، فقد وثقه وكيع، وابن عمار، وابن معين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وقال: أبو حاتم، وأبو زرعة: شيخ، وزاد أبو حاتم: صالح صدوق، وقال أبو داود: صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، ولا يشكل عليه قوله في موضع آخر: ليس بالقوي، فإن الصدوق الذي

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٣٢).

(٢) معرفة الثقات (رقم: ١٧٧١).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٦٢).

(٤) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٣٢).

(٥) الضعفاء والمتروكون (رقم: ٥٦٢).

(٦) الكامل (٦/ ٣٥٤).

(٧) تاريخ أسماء الثقات (ص: ٩٥).

(٨) تقريب التهذيب (رقم: ٦٨٣٤).

يقال فيه: لا بأس به يقع في حديثه من الخطأ والوهم ما لا يقع في حديثه الثقة القوي المتماسك، فهو ليس بالقوي، ولا بأس به صدوق، وهو كقولهم: شيخ، وصالح، ولهذا جمع بينها وبين الصدوق أبو حاتم، وردّه على البخاري في إدراجه في الضعفاء يبيّن أن هذا الحكم لا يقتضي التضعيف، وأما قول أبي زرعة عنه: في حديثه اضطراب، فذلك -والله أعلم- لم يرد به هنا التضعيف، وإنما الإشارة إلى وجود الخطأ في حديث المغيرة، وذلك جمعا بين قوله هذا وقوله: شيخ.

ولم يضعفه تصريحا إلا أحمد بن حنبل، وابن حبان، ابن شاهين تبعا لأحمد بن حنبل، وذكره البخاري في الضعفاء، وقد بيّن ابن عدي أن تلك المناكير التي استند إليها أحمد في تضعيف المغيرة لا تجعله في حكم الضعفاء الذين يرد حديثهم؛ وإنما ذلك يقع في حديثه كما يقع في حديث الصدوق

قال ابن عدي: وعامة ما يرويه مغيرة بن زياد مستقيم إلا أنه يقع في حديثه كما يقع هذا في حديث من ليس به بأس من الغلط، وهو لا بأس به عندي(١)

وما قاله ابن عدي جيّد، وهو ما تطمئن إليه النفس، والله أعلم.

(١) الكامل (٦/ ٣٥٤).

المغيرة بن مقسم الضَّبِي، مولاهم، أبو هشام الكوفي، الأعمى[١]. ت (١٣٦).

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال أبو داود: قلت لأحمد: مغيرة أحبّ إليك في إبراهيم أو حماد[٢]؟ قال: أما فيما روى سفيان وشعبة عن حماد فحمّاد أحب إليّ؛ لأن في حديث الآخرين عنه تخليطا[٣]

وقال عبدالله عن أحمد بن حنبل: حديث مغيرة بن مقسم مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد، ومن يزيد بن الوليد[٤]، والحارث العكلي[٥]، وعَبيدة، وغيرهم وجعل يضعف حديث مغيرة عن إبراهيم وحده، وكان مغيرة

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ خليفة (ص: ٤١١)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله-(رقم: ٢١٨، ٣٣٨٥)، التاريخ الكبير (٣٢٢/٧)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٧٧٧)، المعرفة والتاريخ (١٨٢/٣)، الجرح والتعديل (٢٢٨/٨)، تسمية فقهاء الأمصار (رقم: ٥٨)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٣٣٣)، السير (١٠/٦)، تذكرة الحفاظ (١٤٣/١)، تاريخ الإسلام (٥٤١/٨)، تهذيب التهذيب (٢٤١/١٠)، بحر الدم (رقم: ١٠٢٧).

(٢) هو حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم أبو إسماعيل الكوفي، فقيه، صدوق له أوهام، ورمي بالإرجاء، مات سنة عشرين ومائة أو قبلها، أخرج له مسلم، والأربعة.
الكاشف (رقم: ١٢٢١)، التقريب (رقم: ١٥٠٠)، تهذيب التهذيب (١٤/٣).

(٣) سؤالات أبي داود (رقم: ٣٣٨) .

(٤) هو يزيد بن الوليد، روى عن أبى وائل، وإبراهيم النخعي، وحماد بن أبى سليمان، وعنه حصين بن عبدالرحمن، ومغيرة، وإدريس بن يزيد الأودي.
التاريخ الكبير (٣٦٦/٨)، الجرح والتعديل (٢٩٣/٩)، الثقات لابن حبان (٦٢٧/٧).

(٥) هو الحارث بن يزيد العكلي الكوفي، ثقة فقيه، إلا أنه قديم الموت، أخرج له البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٨٨٢)، التقريب (رقم: ١٠٥٨)، تهذيب التهذيب (١٤٢/٢).

صاحب سنة ذكيا حافظا[1].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال أبو داود: سمعت أحمد قال: قال أبو بكر بن عياش: كنت أسأل مغيرة، ما كان علي وعبد الله يقولان في كذا وكذا من الفرائض؟ فيقول: كذا وكذا، فآتي الأعمش فأسأله فيخالفه، فأرجع إلى المغيرة فيقول: ما سمعته إلا من الأعمش، فأرجع إلى الأعمش فيرجع إلى قول المغيرة.

قال أحمد: كان حافظا يعني المغيرة[2]

وجه الاختلاف:

ظاهر في قوله في رواية عبدالله: حديث مغيرة بن مقسم مدخول، وحكايته تضعيف حديثه عن إبراهيم، وذلك بتعارض في الظاهر مع قوله في رواية أبي داود: كان حافظا.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن مغيرة بن مقسم ثقة في الجملة عند أحمد غير أن روايته عن إبراهيم ليست كروايته عن غيره، فهي أنزل درجة عنده؛ لأن التدليس فيها كثير، والوسائط مختلفة ما بين ثقة كعبيدة السلماني، ومجهول في الرواية كيزيد بن الوليد، وصدوق كحماد بن أبي سليمان.

قال الذهبي: وضعف أحمد روايته عن إبراهيم فقط[3].

وقال في موضع آخر: إمام ثقة لكن ليّن أحمد بن حنبل روايته عن إبراهيم

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (رقم: ٢١٨)، الجرح والتعديل (٨/ ٢٢٩).

(٢) سؤالات أبي داود (رقم: ٣٤٧) .

(٣) تذكرة الحفاظ (١/ ١٤٣).

النخعي فقط مع أنها في الصحيحين[١].

ورواية حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم إذا كانت من رواية شعبة، والثوري عنه عند أحمد أصحّ من رواية مغيرة عن إبراهيم.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال إسماعيل القاضي[٢]: ليس بقوي فيمن لقي؛ لأنه يدلس، فكيف إذا أرسل![٣].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال حجاج بن محمد[٤] عن شعبة: كان مغيرة أحفظ من الحكم[٥].

وقال ابن فضيل: كان يدلس، وكنا لا نكتب عنه إلا ما قال حدثنا إبراهيم[٦].

وقال أبو بكر ابن عياش: ما رأيت أحدا أفقه من مغيرة فلزمته[١].

---

(١) الميزان (٦/٤٩٦).

(٢) هو القاضى الامام شيخ الإسلام أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن محدث البصرة حماد بن زيد الأزدي مولاهم البصري ثم البغدادي المالكي الحافظ صاحب التصانيف وشيخ مالكية العراق وعالمهم، قال الخطيب: كان عالما متقنا فقيها، شرح مذهب مالك، واحتج له، وصنف المسند، وصنف في علوم القرآن، توفي سنة ٢٨٢ هـ.

تذكرة الحفاظ (٢/٦٢٥)، البداية والنهاية (١١/٧٢)، طبقات الحفاظ (ص: ٢٧٨).

(٣) تهذيب التهذيب (١٠/٢٤٢).

(٤) هو حجاج بن محمد المصيصي الأعور أبو محمد، ترمذي الأصل، نزل بغداد، ثم المصيصة، ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، مات ببغداد سنة ست ومائتين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٩٤٢)، التقريب (رقم: ١١٣٥)، تهذيب التهذيب (٢/١٨٠).

(٥) الجرح والتعديل (٨/٢٢٨).

(٦) تهذيب التهذيب (١٠/٢٤١).

وقال معمر: كان أبي يحثني على حديث مغيرة، وعنده كتاب[٢].

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث[٣].

وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: ثقة مأمون[٤].

وقال أبو حاتم عن ابن معين: ما زال مغيرة أحفظ من حماد[٥].

وقال ابن الجنيد: قلت ليحيى بن معين: مغيرة أحبّ إليك أو حماد بن أبي سليمان؟ فقال يحيى بن معين: أنا سمعت يحيى بن سعيد يقول: حماد بن أبي سليمان أحب إلي من مغيرة

فقلت ليحيى بن معين: وأنت، مغيرة أحب إليك أو حماد؟ قال: حماد أحبّ إليّ، كما قال يحيى

قلت ليحيى بن معين: في إبراهيم؟ قال: في إبراهيم وغيره[٦].

وقال العجلي: مغيرة ثقة فقيه الحديث، إلا أنه كان يرسل الحديث عن إبراهيم، فإذا وقف أخبرهم ممن سمعه، وكان من فقهاء أصحاب إبراهيم[٧].

وقال الآجري:قلت لأبي داود: سمع مغيرة من مجاهد؟ قال: نعم ومن أبي وائل[٨]، ومن أبي رزين[١]، ومغيرة لا يدلس، سمع من إبراهيم مائة وثمانين

---

(١) الجرح والتعديل (٨/٢٢٨).

(٢) الجرح والتعديل (٨/٢٢٨).

(٣) الطبقات الكبرى (٦/٣٣٧).

(٤) تهذيب التهذيب (١٠/٢٤١).

(٥) الجرح والتعديل (٨/٢٢٨).

(٦) سؤالات ابن الجنيد (رقم: ٢٨٥).

(٧) معرفة الثقات (رقم: ١٧٧٧).

(٨) هو شقيق بن سلمة الأسدي أبو وائل الكوفي، ثقة مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبدالعزيز وله مائة سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

=

حديثا[2].

قلت: والحجة مع من أثبت تدليسه كما تقدم عن أحمد.

وقال ابن فضيل: كان يدلس، وكنا لا نكتب عنه إلا ما قال حدثنا إبراهيم.

قال أبو داود: وقال جرير: جلست إلى أبي جعفر الرازي[3] فقال: إنما سمع مغيرة من إبراهيم أربعة أحاديث! فلم أقل له شيئا!

وقال علي: وفي كتاب جرير عن مغيرة عن إبراهيم مائة سماع[4].

قال أبو داود: وأنا حمزة بن نصير[5] قال: سمعت أبا بكر بن عياش قلت لمغيرة: يا كذاب إنما سمعت من إبراهيم مائة وثمانين!

قال أبو داود: أدخل مغيرة بينه وبين إبراهيم قريبا من عشرين رجلا، وأدخل

= الكاشف (رقم: ٢٣٠٣)، التقريب (رقم: ٢٨١٦)، تهذيب التهذيب (٤/٣١٧).

(١) هو لقيط بن صَبِرة، ويقال: إنه جده، واسم أبيه عامر، صحابي مشهور، وهو أبو رزين العقيلي، والأكثر على أنهما اثنان، أخرج له الأربعة.

الكاشف (رقم: ٤٦٨٨)، التقريب (رقم: ٥٦٨٠)، تهذيب التهذيب (٨/٤٠٩).

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ١٦٦).

(٣) هو أبو جعفر الرازي التميمي مولاهم، مشهور بكنيته، واسمه عيسى بن أبي عيسى عبدالله بن ماهان، وأصله من مرو، وكان يتّجر إلى الريّ، صدوق سيء الحفظ، خصوصا عن مغيرة، مات في حدود الستين ومائة، أخرج له الأربعة.

الكاشف (رقم: ٦٥٦٣)، التقريب (رقم: ٨٠١٩)، تهذيب التهذيب (١٢/٥٩).

(٤) سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ١٦٧).

(٥) هو حمزة بن نصير بن حمزة بن نصير الأسلُمي أبو عبدالله العسال المصري، كذا نسبه وضبطه ابن يونس، ووهم من زعم أنه: ابن نصير بن الفرج، ذاك طرسوسي وذاك مصري، مقبول، أخرج له أبو داود.

الكاشف (رقم: ١٢٤٣)، التقريب (رقم: ١٥٣٧)، تهذيب التهذيب (٣/٣١).

منصور بينه وبين إبراهيم عشرة رجال[١].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي: مغيرة أحب إليك أو ابن شبرمة[٢] في الشعبي؟ فقال: جميعا ثقتان[٣].

وقال يعقوب بن سفيان: ثقة[٤].

قال النسائي: مغيرة ثقة[٥].

وقال ابن فضيل عن أبيه: كنا نجلس أنا ومغيرة وعد ناسا نتذاكر الفقه، فربما لم نقم حتى نسمع النداء لصلاة الفجر[٦].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان مدلسا[٧].

وقال ابن شاهين: ثقة يقولون إنه سمع من إبراهيم ثلاث مائة وسبعين حديثا أونحوه دون الأربعمائة، ولكنه يدلس عن أبي معشر وغيره[٨].

وقال ابن حجر: ثقة متقن إلا أنه كان يدلس لا سيما عن إبراهيم[٩].

---

(١) سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ١٦٨).

(٢) هو عبدالله بن شُبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي أبو شبرمة الكوفي القاضي، ثقة فقيه، مات سنة أربع وأربعين ومائة، أخرج له مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٢٧٧٣)، التقريب (رقم: ٣٣٨٠)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٠).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٢٢٨).

(٤) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٨٢).

(٥) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٤٢).

(٦) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٤٢).

(٧) الثقات (٧/ ٤٦٦).

(٨) تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٣٣٣).

(٩) تقريب التهذيب (رقم: ٦٨٥١).

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر أن مغيرة بن مقسم الضبي ثقة إلا في حديث إبراهيم فغيره أثبت منه، كمنصور بن المعتمر، والحكم بن عتيبة[١]، والأعمش، بل من حماد بن أبي سليمان الفقيه، وذلك لكونه كان يدلس عنه مع كونه سمع منه الكثير.

وحديثه في الصحيحين عن غير إبراهيم، وعن إبراهيم من رواية شعبة عنه مما توبع فيه[٢].



(١) هو الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي الكوفي، ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلس، مات سنة ثلاث عشرة ومائة أو بعدها وله نيف وستون، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ١١٨٥)، التقريب (رقم: ١٤٥٣)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٧٢).

(٢) هدي الساري (ص: ٤٤٥).

موسى بن عُبيدة بن نَشِيط الرَّبَذي، أبو عبدالعزيز المدني[١]. ت (١٥٣)

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال أحمد بن محمد بن هانئ: قلت لأبي عبدالله: تعرف عن عمار[٢] عن النبي ﷺ: الحلال بيّن والحرام بيّن[٣]؟ فقال: لا، من رواه؟ فقلت: موسى بن عبيدة، فقبض يده، ثم قال: موسى يحتمل! وحمل عليه، وقال: ليس حديثه عندي بشيء، حديثه عن عبدالله بن دينار، كأنه ليس عبدالله بن دينار ذلك[٤].

وقال أحمد بن الحسين الترمذي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا تكتب

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى لابن سعد -الجزء المتمم- (ص: ٤٠٧)، تاريخ خليفة (ص: ٤٧٥)، تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٣٠، ٢٣١، ١١٦١، ١٢١٠)، تاريخ ابن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٧٣٢)، تاريخ ابن معين -رواية ابن الجنيد- (رقم: ٢٧٥، ٤٤٩)، تاريخ ابن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ٧٧)، معرفة الرجال لابن محرز (ص: ٧١، ٧٣)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٤٨٨٩)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (رقم: ١٤٥)، الضعفاء الصغير (رقم: ٣٤٥)، التاريخ الأوسط (٢/٩٣)، التاريخ الكبير (٧/٢٩١)، أحوال الرجال (رقم: ٢٠٨)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٢٦٠١)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٧٧٧)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/٥٦٠، ٦٥٨)، المعرفة والتاريخ (٢/١١٠)، الضعفاء للعقيلي (٤/١٦٠)، الجرح والتعديل (٨/١٥١)، المجروحين (٢/٢٣٤)، الكامل (٦/٣٣٣)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٣٣٣)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (رقم: ٥١٨)، الضعفاء لأبي نعيم (رقم: ٢٠٢)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٤٦١)، شرح العلل (١/٢٧٩)، تهذيب التهذيب (١٠/٣١٨)، بحر الدم (رقم: ٨٧٧، ١٠٤٨).

(٢) هو عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العَنسي أبو اليقظان مولى بني مخزوم، صحابي جليل مشهور من السابقين الأولين، بدري، قتل مع علي بصفين سنة سبع وثلاثين.

الكاشف (رقم: ٣٩٩٩)، التقريب (رقم: ٤٨٣٦)، تهذيب التهذيب (٧/٣٥٧).

(٣) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده كما في المطالب العالية (رقم: ١٤٦٤)، أبو يعلى في مسنده (١٦٥٣)، والطبراني في الأوسط (١٧٣٥) من طرق عن موسى بن عبيدة به.

(٤) الضعفاء للعقيلي (٤/١٦١).

لأربعة: موسى بن عبيدة، وإسحاق بن أبي فروة[١]، وجويبر، وعبد الرحمن بن زياد[٢][٣].

وقال أحمد بن أبي يحيى[٤] سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا يكتب حديث أبي موسى، ولم أخرج عنه شيئا، حديثه منكر[٥].

قلت: الراوي عن أحمد واه كما تقدم، لكن ما قبله عن أحمد بن الحسين وما بعده يشهد له، ولم أجد في مسند أحمد لموسى بن عبيدة الربذي إلا حديثا واحدا[٦].

وقال البخاري: قال أحمد: منكر الحديث[٧].

وقال أبو طالب: قال أحمد لما مرّ حديث موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب[٨] عن ابن عباس: هذا متاع موسى بن عبيدة، وضمّ فمه وعوّجه، ونفض

(١) هو إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة الأموي مولاهم المدني، متروك، مات سنة أربع وأربعين ومائة، أخرج له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٣٠٨)، التقريب (رقم: ٣٦٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٢١٠).

(٢) عبد الرحمن بن زياد بن أَنعُم الإفريقي قاضيها، ضعيف في حفظه، مات سنة ست وخمسين ومائة، وقيل بعدها، وقيل: جاز المائة، ولم يصح، وكان رجلا صالحا، أخرج له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

الكاشف (رقم: هو٣٨٦٢)، التقريب (رقم: ٤٨٣٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٥٧).

(٣) الضعفاء للعقيلي (٤/ ١٦١).

(٤) هو الأنماطي، تقدمت ترجمته.

(٥) الكامل (٦/ ٣٣٤).

(٦) انظر: المسند (٦/ ٤٢٧).

(٧) التاريخ الكبير(٧/ ٢٩١).

(٨) هو محمد بن كعب بن سليم بن أسد أبو حمزة القرظي المدني، وكان قد نزل الكوفة مدة، ثقة عالم، ولد سنة أربعين على الصحيح، ووهم من قال: ولد في عهد النبي ﷺ، فقد قال البخاري: إن أباه كان ممن لم ينبت من سبي قريظة، مات محمد سنة عشرين ومائة وقيل: قبل ذلك، أخرج له أصحاب الكتب =

يديه، وقال: كان لا يحفظ الحديث[1].

وقال صالح بن أحمد عن أبيه: لا يُشتغل به، وذلك أنه يروى عن عبدالله بن دينار شيئا لا يرويه الناس[2].

وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: اضرب على حديثه[3].

وقال محمد بن إسماعيل الصايغ: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما يحل أو ما ينبغي الرواية عنه، قلت: من يا أبا عبدالله؟ قال: موسى بن عبيدة الربدي[4].

وزاد الجوزجاني: قلت لأحمد: إن موسى قد روى عنه سفيان وشعبة، يقول أبو عبدالعزيز الربذي! قال: لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه[5].

وقال الترمذي: موسى بن عبيدة يضعف في الحديث ضعفه يحيى بن سعيد، وأحمد بن حنبل[6].

قول الإمام أحمد الدالة على التعديل:

قال عباس الدوري: سئل -أي: الإمام أحمد- وهو على باب أبي النضر هاشم بن القاسم، فقيل له: يا أبا عبدالله ما تقول في موسى بن عبيدة الرَّبَذي، وفي محمد بن إسحاق؟ فقال: أما محمد بن إسحاق، فهو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث، كأنه

= الستة.

الكاشف (رقم: ٥١٢٩)، التقريب (رقم: ٦٢٥٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٧٣).

(١) الكامل (٦/ ٣٣٤).

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ١٥١).

(٣) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٤٨٨٩).

(٤) الضعفاء للعقيلي (٤/ ١٣١٣).

(٥) أحوال الرجال (رقم: ٢٠٨).

(٦) الجامع (رقم: ٣٠٣٩).

يعني المغازي ونحوها، وأما موسى بن عبيدة، فلم يكن به بأس، ولكنه حدث بأحاديث مناكير عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا، فضمّ عباس الدوري على أصابع يديه الأربع من كل يد ولم يضم الإبهام(١).

وجه الاختلاف:

يظهر في قوله في رواية الدوري عنه: ليس به بأس، وهذا يقتضي أنه صدوق، حسن الحديث، وذلك يتعارض مع ما سبق من الروايات المتكاثرة في تضعيفه، بل ترك حديثه وعدم الاعتبار به.

كما أن هناك تعارض في الظاهر بين قوله: : ليس حديثه عندي بشيء، حديثه عن عبدالله بن دينار، كأنه ليس عبدالله بن دينار ذلك، حيث يفهم منه أن تضعيفه خاص بروايته عن عبدالله بن دينار فقط، وبين إطلاقه التضعيف في مواضع أخر، كقوله لعبد الله: اضرب على حديثه، ورواية البخاري عنه قوله: منكر الحديث، وغيرهما.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن موسى بن عبيدة الربذي شديد الضعف، متروك الحديث، عند الإمام أحمد، وذلك لما قاله في أكثر الروايات، حيث قال لابنه عبدالله: اضرب على حديثه، وقال لابنه صالح: لا يشتغل به، وقال للجوزجاني: لا تحل الرواية عنه، وغيرها، وكلّ ذلك شأن من كان متروك الرواية.

وأما قوله في رواية الدوري: لم يكن به بأس، فذلك لا يعني التوثيق من عدة أوجه:

---

(١) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٣١).

١ - أنه قال عقب ذلك: ولكنه حدث بأحاديث مناكير عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، وهذا يقتضي التضعيف.

٢ - أن المراد بها الثناء على ديانته وعبادته، وقد اشتهر موسى بن عبيدة بذلك

٣ - أن الروايات التي تفيد التضعيف أكثر، وهي أصرح من هذا النص المحتمل.

ولا يعني تخصيص عبدالله بن دينار بالذكر أن الضعف خاص بالرواية عنه، وإنما هو مطلق في كل من يروي عنه، وذلك لما يلي:

١ - لإطلاقه التضعيف في أكثر الروايات دون تخصيص، وهي صريحة في المراد، كقوله لعبد الله: اضرب على حديثه، ولو كان ضعفه مختصا لبيّنه.

٢ - تضعيفه للأحاديث التي رواها عن غير عبدالله بن دينار، كما قال أبو طالب: قال أحمد لما مرّ حديث موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب عن ابن عباس: هذا متاع موسى بن عبيدة، وضمّ فمه وعوّجه، ونفض يديه، وقال: كان لا يحفظ.

وإنما خصّه بالذكر لكثرة روايته عنه، ولغلبة المناكير فيها خاصة؛ ولأن عبدالله بن دينار من مشاهير الثقات الذين يُجمع حديثهم، ويذاكر به، فالخطأ عنه يتجلى أكثر من وقوعه مع غيره، والله أعلم.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

عن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد قال: كنا نتقي حديث موسى بن عبيدة تلك الأيام، ثم كان بمكة فلم نأته[1].

وقال الدوري عن يحيى بن معين: لا يحتج بحديثه[2][1].

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣١٨).

(٢) تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٢١٠).

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول:حديث موسى بن عبيدة ضعيف، وإنما ضعف حديث موسى بن عبيدة؛ لأنه روى عن عبدالله بن دينار أحاديث مناكير[2].

وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: ضعيف إلا أنه يكتب من أحاديثه الرقاق[3].

قلت: وهذا يفيد أن أحاديثه في الأحكام لا تكتب.

وقال أبو يعلى[4] عن ابن معين: ليس بشيء[5][6].

وقال مرة: ليس بالكذوب، ولكنه روى أحاديث مناكير[7].

وقال علي بن المديني: موسى بن عبيدة ضعيف الحديث حدث بأحاديث مناكير[8].

وقال عبدالله بن محمد بن ناجية[9]: قلت للبخاري: حدِّثنا بحديث القبر عن

---

(1) الكامل (٦/ ٣٣٣).

(2) الجرح والتعديل (٨/ ١٥٢).

(3) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٠).

(4) هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي، محدّث الموصل، وصاحب المسند، والمعجم، قال الحاكم: كنت أرى أبا علي الحافظ معجبا بأبي يعلى الموصلي وحفظه وإتقانه وحفظه لحديثه، حتى كان لا يخفى عليه منه إلا اليسير، ثم قال الحاكم: هو ثقة مأمون، توفي سنة ٣٠٧ هـ.
تاريخ الإسلام (٢٣/ ٢٠٠)، السير (١٤/ ١٧٤)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٠٩).

(5) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٠).

(6) الكامل (٦/ ٣٣٣).

(7) الكامل (٦/ ٣٣٤).

(8) المجروحين (٢/ ٢٣٥).

(9) هو الإمام الحافظ الصادق أبو محمد عبدالله بن محمد بن ناجية بن نجبة البربري ثم البغدادي، قال =

سعيد المقبري؟ فقال: حدثنا مكي[(١)] عن موسى بن عبيدة عن المقبري عن أبي هريرة بحديث القبر بطوله.

قال: ولكني لم أخرج عن موسى بن عبيدة، ولا أحدِّث عنه، ولقد كتبتُ عن مكي عن قوم وددت أني كتبت عن غيرهم من الثقات عن موسى بن عبيدة وعبد الله بن أبي المليح[(٢)] وغيرهما[(٣)].

ونقل الترمذي عنه قال: أنا لا أكتب حديث مجالد، ولا موسى بن عبيدة[(٤)].

وفي موضع آخر أيضا قال: أنا لا أشتغل بحديث مجالد، قلت له: لا تروي عن مجالد شيئا! قال: لا، ولا عن جابر الجعفي[(٥)]، ولا عن موسى بن عبيدة، ومجالد أحسن حالا من جابر الجعفي[(٦)].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن موسى بن عبيدة فقال: منكر الحديث[(٧)].

= الخطيب: وكان ثقة ثبتا عارفا بهذا الشأن له مسند كبير، توفي سنة ٣٠١ هـ.

السير (١٤/١٦٤)، تذكرة الحفاظ (٢/٦٩٦)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٠٦).

(١) هو مكي بن إبراهيم بن بشير التميمي البلخي أبو السكن، ثقة ثبت، مات سنة خمس عشرة ومائتين وله تسعون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٥٦٢١)، التقريب (رقم: ٦٨٧٧)، تهذيب التهذيب (١٠/٢٦٠).

(٢) كذا في تهذيب التهذيب، والضعفاء للعقيلي، وفي تهذيب الكمال (عبيد الله بن أبي المليح)، ولم أجد له ترجمة.

(٣) الضعفاء للعقيلي (٤/١٣١٣).

(٤) العلل الكبير للترمذي (ص: ١٠١).

(٥) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبدالله الكوفي، ضعيف رافضي، مات سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين ومائة، أخرج له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٧٣٩)، التقريب (رقم: ٨٧٨)، تهذيب التهذيب (٢/٤١).

(٦) العلل الكبير للترمذي (ص: ٢٣٩).

(٧) الجرح والتعديل (٨/١٥٢).

وقال أيضا: سئل أبو زرعة عن موسى بن عبيدة فقال: ليس بقوي الحديث[١].

وذكره أبو زرعة في الضعفاءأيضا[٢].

وقال مسلم: ضعيف الحديث[٣].

وقال الترمذي: موسى بن عبيدة يضعّف في الحديث[٤].

وقال في موضع آخر: موسى بن عبيدة يضعف في هذا الحديث من قبل حفظه، وهو صدوق[٥].

وقال يعقوب بن شيبة: صدوق، ضعيف الحديث جدا، ومن الناس من لا يكتب حديثه لوهائه وضعفه وكثرة اختلاطه، وكان من أهل الصدق[٦].

وقال الآجري عن أبي داود: أحاديثه مستوية إلا عن عبدالله بن دينار[٧].

قلت: ولم أجد هذا النقل في المطبوع بعد البحث.

وقال النسائي: ضعيف[٨].

وقال مرة: ليس بثقة[٩].

---

(١) الجرح والتعديل (١٥٢/٨).

(٢) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/ ٦٥٨).

(٣) الكنى والأسماء (رقم: ٢٦٠١).

(٤) الجامع (رقم: ٣٢٥٥، ٣٢٩٦، ٣٣٣٩).

(٥) الجامع (رقم: ١١٦٧).

(٦) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٠).

(٧) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٠).

(٨) الضعفاء والمتروكون(٥٨١).

(٩) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٠).

وقال العقيلي: متروك[1].

وقال الساجي: منكر الحديث، وكان رجلا صالحا، وكان القطان لا يحدّث عنه، وقد حدث عنه وكيع وقال: كان ثقة، وقد حدّث عن عبدالله بن دينار أحاديث لم يتابع عليه[2].

وقال ابن حبان: وكان من خيار عباد الله نسكا وفضلا وعبادة وصلاحا، إلا أنه غفل عن الإتقان في الحفظ حتى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهما، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات من غير تعمد له، فبطل الاحتجاج به من جهة النقل وإن كان فاضلا في نفسه[3].

وفي موضع آخر قال: ليس بشئ في الحديث[4].

وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث التي ذكرتها لموسى بن عبيدة بأسانيدها مختلفة عامتها مما ينفرد بها من يرويها عنه، وعامتها متونها غير محفوظة، وله غير ما ذكرت من الحديث والضعف على رواياته بيّن[5].

وقال أبو بكر البزار: موسى بن عبيدة رجل مفيد وليس بالحافظ، وأحسب إنما قصر به عن حفظ الحديث شغلُه بالعبادة[6].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[7].

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٧٤).

(٢) تهذيب التهذيب(١٠/ ٣٢٠).

(٣) المجروحين (٢/ ٢٣٤).

(٤) المجروحين (١/ ١٠٨)، (١/ ١٩٧).

(٥) الكامل (٦/ ٣٣٦).

(٦) كشف الأستار(رقم: ١٨٢٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٠).

(٧) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٠).

وقال ابن قانع: فيه ضعف[١].

وقال الدارقطني: موسى بن عبيدة الربذي لا يتابع على حديثه[٢].

وقال ابن حجر: ضعيف؛ لا سيما في عبدالله بن دينار، وكان عابدا[٣]

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

وقال الساجي: قد حدث عنه وكيع وقال: كان ثقة[٤].

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث وليس بحجة[٥].

ونقل مغلطاي عن العجلي أنه قال فيه: ثقة، وفي موضع آخر: جائز الحديث[٦].

قلت: ولم أجد هذين النصين في المطبوع من الكتاب، واحتمال الوهم في النقل وارد؛ لانفراده بالتوثيق مع تضعيف العامة له.

وقال ابن الجنيد: وسئل يحيى عن موسى بن عبيدة، فقال: صالح[٧].

لكنه نقل عنه في موضع آخر قال: موسى بن عبيدة ضعيف[٨].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر أن موسى بن عبيدة ضعيف، وذلك في قول عامة أهل الحديث؛

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٠).

(٢) الضعفاء والمتروكين (رقم: ٥١٨).

(٣) تقريب التهذيب (٦٩٨٩).

(٤) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٠).

(٥) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٠).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٢٨).

(٧) سؤالات ابن الجنيد (رقم: ٢٧٥).

(٨) سؤالات ابن الجنيد (رقم: ٤٤٩).

وذلك لكثرة المناكير في روايته، وقد بيّن ابن عدي القول فيه فقال: وهذه الأحاديث التي ذكرتها لموسى بن عبيدة بأسانيدها مختلفة عامتها مما ينفرد بها من يرويها عنه، وعامتها متونها غير محفوظة، وله غير ما ذكرت من الحديث والضعف على رواياته بيّن[١].

وأما من وثقه كوكيع بن الجرّاح، فالذي يظهر أنه أراد بذلك الثناء على دينه وعبادته، وقد شهر موشى بن عبيدة بذلك كما سلف، وعليه يحمل قول ابن معين: صالح، وذلك ظاهر؛ فإن ابن الجنيد الذي نقل عنه هذا القول نقل عنه أيضا تضعيفه كما سبق، وأما توثيق ابن سعد له، فقد انفرد به، وخالف قوله قول أكثر أهل الحديث، وهم أعلم به، وقولهم مرجّح على قوله بمفرده، ولأن قولهم مؤيد بالحجة أيضا

ولا يقال إنه متابع من العجلي كما سبق؛ فإني لا أشك في خطأ هذا النقل، وذلك أن الإمام العجلي حافظ ناقد، ولا يصدر منه توثيق مطلق من غير تقييد، لا يشار فيه إلى ضعف في رجل اتفق أهل الحديث على ضعفه

هذا وابن حجر لم ينقل عن مغلطاي هذا النقل، وهو مستفيد منه فيما يضيفه على المزي من أقوال في الجرح والتعديل كما نص على ذلك في المقدمة[٢]، ولعله أهمله لعدم صحته عنده

وهل ضَعفُ موسى بن عبيدة يبلغ حد الترك، أم أنه ضعف لا بترك معه حديثه، ويعتبر به؟ هذا محل بحث، فقد نصّ على تركه جمع من الأئمة منهم: يحيى القطان،

---

(١) الكامل (٦/ ٣٣٦).

(٢) حيث قال في (١/ ٧): وقد انتفعت في هذا الكتاب المختصر بالكتاب الذي جمعه الإمام العلامة علاء الدين مغلطاي على تهذيب الكمال، مع عدم تقليدي له في شيء مما ينقله، وإنما استعنت به في العاجل، وكشفت الأصول التي عزا النقل إليها في الآجل، فما وافق أثبته، وما باين أهملته.

وأحمد، والبخاري، والنسائي، والعقيلي، وابن حبان، وأطلق تضعيفه أئمة آخرون منهم: يحيى بن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، ومسلم، والترمذي، ويعقوب بن شيبة، والبزار، والساجي، وابن قانع، والدارقطني، ولم ينصوا على ترك حديثه مع احتمال أن يكون ذلك مذهبا لأحدهم، فإنه لا تعارض بين إطلاق الضعف المجرد مع التنصيص على الترك.

ولم أجد في هذه النصوص ما يؤيد أحد القولين، فهو محل توقف عندي.



موسى بن مسعود النَّهْدي، أبو حذيفة البصري[1]. ت (١٢٠).

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال المروذي: قال أبو عبدالله: كان أبو حذيفة الذي في البصرة من أكثر الناس خطأ[2].

وقال إبراهيم بن يعقوب: سمعت أحمد بن حنبل يقول: كأن سفيان الذي يحدث عنه أبو حذيفة ليس هو سفيان الثوري الذي هو يحدث عنه الناس[3]

وقال عبدالله: سمعت أبي وذكر قبيصة، وأبا حذيفة، فقال: قبيصة أثبت منه جدا يعني في حديث سفيان، أبو حذيفة شبه لا شيء! وقد كتبت عنهما جميعا[4].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبدالله - يعنى أحمد بن حنبل - أبو حذيفة أليس

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣٠٤/٧)، تاريخ خليفة (ص: ٤٧٥)، تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٢١٥)، تاريخ ابن معين -رواية الدارمي- (رقم: ١٠٣)، العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي- (رقم: ٢٢٩)، معرفة الرجال لابن محرز (ص: ١٠٩، ١١٤)، التاريخ الأوسط (٣٤٠/٢)، التاريخ الكبير (٢٩٤/٧)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٩١٠)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٨٢٢)، سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ٢٣٠)، المعرفة والتاريخ (١١٠/٢)، الضعفاء للعقيلي (١٦٧/٤)، الجرح والتعديل (١٦٣/٨)، الثقات لابن حبان (٤٥٨/٧)، سؤالات الحاكم للدارقطني (رقم: ٤٨٥)، الرواة الذين تكلم فيهم بما لا يوجب الرد (رقم: ٣٩٨)، تاريخ الإسلام (٤٢٣/١٥)، السير (١٣٧/١٠)، شرح العلل (٧٢٦/٢)، تهذيب التهذيب (٣٢٩/١٠)، بحر الدم (رقم: ١٠٥١).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ٢٢٩).

(٣) الضعفاء للعقيلي (رقم: ١٧٤٤).

(٤) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبد الله- (رقم: ٧٥٨).

هو من أهل الصدق؟ قال: نعم، أما من أهل الصدق فنعم[1].

وجه الاختلاف:

يظهر في رواية الأثرم حيث جعله من أهل الصدق، فأفاد أنه صدوق، حديثه مقبول، وبينما في الروايات الأخرى ضعفه، وذلك يقتضي ردّ حديثه.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن أبا حذيفة عند الإمام أحمد صدوق في الحديث إلا في حديثه عن الثوري فإنه ضعيف الرواية عنه، فروايات التضعيف كلها محمولة على ذلك، وإنما قلنا بذلك لكثرة رواية أبي حذيفة عن الثوري، واشتهاره بها، ولتصريح أحمد بذلك في بعض الروايات.

ويحتمل أن يكون مراد أحمد من قوله: أما من أهل الصدق فنعم، أنه من أهل الصدق في الرواية الذين لا يتعمدون الخطأ، وإنما وقع له الوهم والغلط من جهة الحفظ، والله أعلم.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال بندار: موسى بن مسعود ضعيف في الحديث، كتبت عنه كثيرا ثم تركته[2].

وقال ابن محرز[3] عن ابن معين: لم يكن من أهل الكتاب، فقيل له: إن بندارا يقع فيه! قال يحيى: هو خير من بندار، ومن ملء الأرض مثله[4].

---

(١) الجرح والتعديل (٨/١٦٣).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/٣٣٠).

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) معرفة الرجال لابن محرز (ص: ٧٨).

وقال الدارمي: سألت يحيى بن معين، قلت: فعبد الرزاق في سفيان؟ فقال: مثلهم، يعني: مثل الفريابي، وقبيصة، وعبيد الله بن موسى، وابن يمان، وأبو حذيفة ليس بالقوي[١].

وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: ليس أحد في سفيان الثوري يشبه هؤلاء: ابن المبارك، ويحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم فقيل له: والأشجعي؟ فقال: الأشجعي ثقة مأمون، ولكن هاتوا من يروي عنه؟

قال يحيى: وبعد هؤلاء في سفيان: يحيى بن آدم، وعبيد الله بن موسى، وأبو أحمد الزبيري، وأبو حذيفة، وقبيصة، ومعاوية بن القصار، والفريابي[٢].

وقال ابن محرز: وسألت يحيى وسئل عن أصحاب سفيان من هم؟ قال: المشهورون: وكيع، ويحيى، وعبد الرحمن، وابن المبارك، وأبو نعيم، هؤلاء الثقات، قيل له: فأبو عاصم، وعبد الرزاق، وقبيصة، وأبو حذيفة؟ قال: هؤلاء ضعفاء[٣].

وقال عمرو بن علي الفلاس: لا يحدث عنه من يبصر الحديث[٤].

وقال الآجري عن أبي داود: كان قبيصة، وأبو عامر، وأبو حذيفة لا يحفظون، ثم حفظوا بعد[٥].

وقال الترمذي: ضعيف في الحديث[٦].

قال الساجي: كان يصحف وهو لين[٧].

---

(١) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ١٠٢).

(٢) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٢١٥).

(٣) معرفة الرجال لابن محرز (ص: ١٠٩).

(٤) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٠).

(٥) سؤالات الآجري(رقم: ٢٣٠، ٤٣٧).

(٦) الجامع (رقم: ٢٧٣٥).

(٧) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٠).

قال ابن خزيمة: لا يحتج به[1].

قال ابن قانع: فيه ضعف[2].

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ[3].

قال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[4].

قال الحاكم أبو عبدالله: كثير الوهم سيئ الحفظ[5].

قال الدارقطني: قد أخرج له البخاري وهو كثير الوهم تكلموا فيه[6].

قلت[7]: ما له عند البخاري عن سفيان سوى ثلاثة أحاديث متابعة وله عنده آخر عن زائدة متابعة أيضا[8].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال ابن سعد: كان كثيرالحديث ثقة إن شاء الله تعالى، وكان حسن الرواية عن عكرمة بن عمار، والثوري، وزهير بن محمد[9][10].

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٠).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٠).

(٣) الثقات (٩/ ١٦٠).

(٤) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٠).

(٥) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٠).

(٦) سؤالات الحاكم للدارقطني (رقم: ٤٨٥).

(٧) ابن حجر.

(٨) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٠).

(٩) هو زهير بن محمد التميمي أبو المنذر الخراساني، سكن الشام، ثم الحجاز، رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيرا الذي يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه، مات سنة اثنتين وستين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة. الكاشف (رقم: ١٦٦٦)، التقريب (رقم: ٢٠٤٩)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٠١).

(١٠) الطبقات الكبرى (٧/ ٣٠٤).

وقال ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين وسئل عن أصحاب الثوري أيهم أثبت؟ قال: هم خمسة: يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين

فأما الفريابي، وأبو حذيفة، وقبيصة، وعبيد الله، وأبو أحمد الزبيري، وعبد الرزاق ، وطبقتهم ، فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض ، وهم ثقات كلهم ، دون أولئك في الضبط والمعرفة[1] .

عن عثمان بن سعيد الدارمي قال: قلت ليحيى بن معين: أبو حذيفة؟ فقال: هو مثلهم - يعنى مثل عبدالرزاق، وقبيصة، ويعلى، وعبيد الله في الثوري[2].

قال العجلي: ثقة صدوق[3].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي حذيفة فقال: صدوق معروف بالثوري، كان الثوري نزل بالبصرة على رجل وكان أبو حذيفة معهم، فكان سفيان يوجه أبا حذيفة في حوائجه، ولكن كان يصحف، وروى أبو حذيفة عن سفيان بضعة عشر ألف حديث، وفي بعضها شيء[4].

وقال أيضا : سألت أبي عن قبيصة، وأبي حذيفة؟ فقال : قبيصة أحلى عندي، وهو صدوق، ولم أر من المحدثين من يحفظ يأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة، وأبي نعيم في حديث الثوري، ويحيى الحماني في حديث شريك، وعلي بن الجعد في حديثه[5].

---

(١) شرح العلل للترمذي (١/ ٢٧٤).

(٢) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ١٠٣).

(٣) معرفة الثقات (رقم: ١٤٤٥).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ١٦٣).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ١٢٦).

وقال أيضا: سئل أبي عن أبي حذيفة ومحمد بن كثير[1] فقال: ما أقربهما، وكانا مؤذنين[2].

وسئل عن مُؤَمَّل بن إسماعيل[3] وأبي حذيفة فقال: في كتبهما خطأ كثير، وأبو حذيفة أقلهما خطأً[4].

قال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ، وكان يصحف، وقد جاز التسعين، وحديثه عند البخاري في المتابعات[5].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر أن أبا حذيفة صدوق في الجملة، في حديثه عن الثوري ضعف، وهو أرفع من محمد بن كثير، وقبيصة بن عقبة، وذلك لتضعيف كثير من الأئمة له، منهم: الترمذي، والساجي، والدارقطني، والحاكم، وتضعيفهم إيّاه محمول على هذا المعنى.

وهذا الضعف لا يبلغ حدّ الترك كما ذهب إليه بندار، والفلاس، وقد ردّ يحيى بن معين على بندار قوله فيه.

وأما ابن معين فقد نصّ في رواية الدارمي أن رواية أبي حذيفة ليست قوية،

---

(١) هو محمد بن كثير العبدي البصري، ثقة لم يصب من ضعفه، مات سنة ثلاث وعشرين ومائة وله تسعون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٥١٢٧)، التقريب (رقم: ٦٢٥٢)، تهذيب التهذيب (٩/٣٦٩).

(٢) الجرح والتعديل ٨/(٧٢٣).

(٣) هو مُؤَمَّل بن إسماعيل البصري أبو عبدالرحمن، نزيل مكة، صدوق سيء الحفظ، مات سنة ست ومائتين، أخرج له الترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٥٧٤٧)، التقريب (رقم: ٧٠٢٩)، تهذيب التهذيب (١٠/٣٣٩).

(٤) الجرح والتعديل (٨/١٦٣).

(٥) تقريب التهذيب (رقم: ٧٠١٠).

ومراده ليست كرواية المقدمين في الثوري، وهم الخمسة المشهورون: القطان، وابن مهدي، وابن المبارك، ووكيع، وأبو نعيم، وأن في حديثه أبي حذيفة خطأ وغلطا ينزل به عن رتبة هؤلاء، وهو قريب من قوله في رواية ابن محرز لما ذكر الطبقة التي تلي أولئك الخمسة وفيهم أبو حذيفة قال: ضعفاء، وليس المراد بالضعف المطلق، وإنما هو ضعف نسبي إذا ما قورن برواياتهم؛ لأنه نفى تضعيفه حينما ردّ على بندار في رواية ابن محرز أيضا، ولهذا ذكر في رواية الدوري أنهم ثقات.

بينما وثقه ابن سعد، والعجلي، وذكر أبو حاتم أنه في منزلة الصدوق، وحديثه عن الثوري على كثرته فيه بعض الغلط؛ لكنه أرفع من حديث قبيصة بن عقبة، ومحمد بن كثير عنده.

وإطلاق التوثيق ممن قاله محمول على غير حديث الثوري؛ لأن الأئمة قد نصّوا على وجود الخطأ فيها.

وأشار بعض الأئمة إلى وجود ضعف في رواياته دون إطلاق الضعف فيه، منهم: ابن خزيمة، وابن قانع، وابن حبان، ولا تعارض بينها وبين من أطلق ذلك؛ لأن هؤلاء أشاروا إلى أن حديثه وإن كان فيه ضعف فليس هو شديد الضعف، وأنه مع ذلك أولى من غيره، وقد تقدم بيان ذلك، والله أعلم.

مِينـاء بـن أبـي مِينـاء القرشـي، الزهـري، الخـزاز، مـولى عبـدالرحمن بـن عوف[1].

قول الإمام أحمد الدال على الجهالة:

قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل قال: لا أدري من مِيناء الذي يحدث عنه أبو عبدالرزاق[2]! [3].

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال ابن هانئ: سمعت أبا عبدالله يقول:مِيناء، منكر الحديث[4]

وجه الاختلاف:

ظاهر بين الروايتين، حيث في رواية أبي داود نص على أنه لا يدري منه هو، وهذا يفيد الجهل بحاله وعدالته، وفي رواية ابن هاني نص على أنه منكر الحديث.

الجمع بين القولين :

الذي يظهر أن الإمام أحمد كان لا يعلم حاله قبل الاطلاع على مروياته، ثم لما

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٢٩)، تاريخ ابن معين -رواية الدارمي- (رقم: ١٠٣)، التاريخ الكبير (٣١/٨)، أحوال الرجال (رقم: ٢٥٨)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٩١٠)، معرفة الثقات للعجلي (رقم: ١٨٢٢)، سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٢٤٤)، المعرفة والتاريخ (١٤٥/٣)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٥٨٢)، الضعفاء للعقيلي (١٦٧/٤)، الجرح والتعديل (٣٩٥/٨)، الثقات لابن حبان (٤٥٥/٥)، تهذيب التهذيب (٣٥٤/١٠).

(٢) هو همام بن نافع الحميري الصنعاني والد عبدالرزاق، مقبول، أخرج له الترمذي. الكاشف (رقم: ٥٩٨٥)، التقريب (رقم: ٧٣١٨) .

(٣) سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٢٤٤).

(٤) سؤالات ابن هانئ (رقم: ٣٢٥٧)

لما اطلع على مروياته ووقف على ما فيها من المناكير حكم علبه بأنه منكر الحديث، وهذا الرأي الذي استقر عليه رأيه فيه.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال الدوري عن ابن معين: وميناء ليس بثقة

وربما قال يحيى: من ميناء أبعده الله؟![1].

وقال أيضا: ومن مينا الماصّ بظر أمه حتى يتكلم في أصحاب رسول الله ﷺ[2].

وقال ابن أبي شيبة: سمعت عليا يقول: مينا مولى حميد بن عبدالرحمن ليس بشيء[3].

وقال البخاري: ليس بثقة يحدث عبدالرزاق عنه عن أبيه ليس بثقة[4].

قال الجوزجاني: أنكر الأئمة حديثه؛ لسوء مذهبه، ولما حدث من العُضَل[5].

وقال أبو زرعة: ليس بقوي[6].

قال يعقوب بن سفيان: غير ثقة ولا مأمون، يجب أن لا يكتب حديثه[7].

---

(١) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٢٩).

(٢) الكامل (٦/٤٥٩).

(٣) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (رقم: ٧٥).

(٤) الكامل (٦/٤٥٩).

(٥) أحوال الرجال (٢٥٨).

(٦) الجرح والتعديل (٨/٣٩٥).

(٧) المعرفة والتاريخ (٣/٥٤).

وقال أبو حاتم: منكر الحديث، روى أحاديث في أصحاب النبي ﷺ مناكير، لا يعبأ بحديثه كان يكذب[١].

وقال الترمذي: روى مناكير[٢].

وقال النسائي: ليس بثقة[٣].

قال العقيلي: روى عنه همام بن نافع أحاديث مناكير لا يتابع منها على شيء[٤].

قال ابن عدي: وتبين على أحاديثه أنه يغلو في التشيع[٥].

وقال الدارقطني: متروك[٦].

وقال في موضع آخر: منكر الحديث[٧].

وقال ابن حجر: متروك ورمي بالرفض، وكذبه أبو حاتم ، ووهم الحاكم فجعل له صحبة[٨].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

ذكره ابن حبان في الثقات[٩]، لكنه ذكره في المجروحين أيضا، وقال: منكر

---

(١) الجرح والتعديل (٨/٣٩٥).

(٢) جامع الترمذي (رقم: ٣٩٣٩)..

(٣) الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٥٨٢).

(٤) الضعفاء للعقيلي (٤/٢٥٣).

(٥) الكامل (٦/٤٥٩).

(٦) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٤٩٥).

(٧) المؤتلف والمختلف (٤/٩٥).

(٨) تقريب التهذيب (رقم: ٧٠٥٩).

(٩) الثقات (٥/٤٥٥).

الحديث قليل الرواية روى أحرفا يسيرة لا تشبه أحاديث الثقات، وجب التنكب عن روايته[١].

وقال الحاكم: وميناً أدرك النبي ﷺ وسمع منه[٢].

قال ابن حجر: قوله إن مينا أدرك النبي ﷺ وسمع منه مردود؛ لأن مينا أخبر عن نفسه أنه ولد بعد النبي ﷺ، فذكر أنه احتلم حين بويع لعثمان[٣]، وذلك في آخر سنة ثلاث وعشرين من الهجرة، فيكون مولد مينا في آخر العصر النبوي[٤].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر أن ميناء مولى عبدالرحمن بن عوف متروك الحديث، يكذب في الحديث، غال في التشيع، ومن أحاديثه البواطيل ما رواه في فضل فاطمة وعلي وأهل البيت ﭫ، فقد حدّث عن عبدالرحمن بن عوف ﭬ قال: ألا تسألوني قبل أن تشوب الأحاديث الأباطيل قال رسول الله ﷺ: أنا الشجرة، وفاطمة أصلها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرها، وشيعتنا ورقها، فالشجرة أصلها في جنة عدن، والأصل والفرع واللقاح والورق والثمر في الجنة[٥].



(١) المجروحين (٣/٢٢).

(٢) المستدرك (رقم: ٤٧٥٥).

(٣) التاريخ الكبير (٨/٣١).

(٤) الإصابة (٦/٣٨٩-٣٩٠)

(٥) أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/٤٥٩) عن عبدالرزاق عن أبيه عنه.

نَجيح بن عبدالرحمن السندي المدني، أبو معشر، وهو مولى بني هاشم[١].

ت(١٧٠).

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبدالله: أبو معشر المدني يكتب حديثه؟ فقال: عندي حديثه مضطرب، لا يقيم الإسناد، ولكن أكتب حديثه أعتبر به[٢].

وقال عبدالله بن أحمد: قال أبي: أصح الناس حديثا عن سعيد المقبري ليث بن سعد، وعبيد الله بن عمر يقدم في سعيد، قال يحيى بن سعيد: ابن عجلان لم يقف على حديث سعيد المقبري ما كان عن أبيه، عن أبي هريرة، وما روى هو عن أبي هريرة، أضعفهم عنه حديثا أبو معشر[٣].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال عبدالله بن أحمد:سألته - يعني أباه - عن أبي معشر نجيح المدني؟ قال: صدوق، ولكنه لا يقيم الإسناد[٤].

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات لخليفة (ص: ٢٧٤)، الضعفاء الصغير (رقم: ٤٠٠)، التاريخ الأوسط (١٠٥/٢)، التاريخ الكبير (١١٤/٨)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٣٢٨٦)، المعرفة والتاريخ (٢٥٤/٣)، الطبقات للنسائي (رقم: ٤٤)، الضعفاء للعقيلي (١٦٧/٤)، الجرح والتعديل (٤٩٣/٨)، الثقات لابن حبان (١٠٦/٩)، المجروحين (٦٠/٣)، الكامل (٥٢/٧)، الضعفاء لأبي نعيم (رقم: ٢٥٤)، تاريخ بغداد (٤٥٧/١٣)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٥٠٧)، تاريخ الإسلام (٤٧٤/١٨)، السير (٤٣٥/٧)، تذكرة الحفاظ (٢٣٤/١)، شرح العلل (٨٠٥/٢)، تهذيب التهذيب (٣٧٤/١٠)، بحر الدم (رقم: ١٠٧٠).

(٢) تاريخ بغداد (٤٦١/١٣).

(٣) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٦٠٢).

(٤) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٨٧٥).

وقال أحمد بن أبي يحيى[1] عن أحمد: يكتب من حديث أبي معشر أحاديثه عن محمد بن كعب في التفسير[2].

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وذكر مغازي أبي معشر فقال: كان أحمد بن حنبل يرضاه، ويقول: كان بصيرا بالمغازي[3].

وقال عبدالله: سئل عن أبي معشر وإبراهيم بن مهاجر فقال: أبو معشر أجلّ في قلبي من إبراهيم بن مهاجر[4].

وقد قال في إبراهيم بن مهاجر: لا بأس به[5].

وجه الاختلاف:

هو ظاهر في قوله في رواية عبدالله: صدوق، وتقديمه أيضا على إبراهيم بن مهاجر مع قوله في هذا الأخير: لا بأس به، يفيد أرفع من ذلك، وذلك يقتضي تصحيح روايته، وكل ذلك يتعارض في الظاهر مع بقية الروايات كقوله في رواية الأثرم: حديثه مضطرب، لا يقيم الإسناد، ولكن أكتب حديثه أعتبر به، ومن يعتبر بحديثه هو الضعيف، الذي يرد حديثه، وكذا جعله في رواية عبدالله أضعف من روى عن المقبري.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن أبا معشر المدني ضعيف عند الإمام أحمد، إلا فيما رواه عن محمد بن كعب القرظي من التفسير، وما رواه من المغازي، وذلك في روايتي الأنماطي،

---

(١) هو الأنماطي، تقدمت ترجمته.

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٥).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٤٩٤).

(٤) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ١٥٩٥).

(٥) تهذيب التهذيب (١/ ١٤٦).

وأبي حاتم عنه، وتفضيله على إبراهيم بن مهاجر ينبغي أن يحمل على هـذا المعنـى لا على إطلاقه، وأما التضعيف فللنصوص المتقدمة في ذلك.

فإن قيل: من روى عن الإمام أحمد قبول ما يرويه أبو معشر مـن التفسير هـو أبو بكر الأنماطي، وقد تقدم أنه ضعيف، ثم إن قوله: يكتب مـن حـديث أبي معشر أحاديثه عن محمد بن كعب في التفسير، يفيد كتابة حديثه من غير أن يذكر هل يكتب لقبولها أو للاعتبار بها؟

قيل: أما الراوي عنه فهو ضعيف حقا، لكنه روايته هذه يشهد له ما روي عـن يحيى بن معين أيضا، فإنه قد قال مثل ذلك كما سيأتي.

وأما عن المراد بالنص، فـالأظهر -والله أعلـم- أن المـراد أمـر زائـد عـلى مجـرد الكتابة فقط، ذلك أن الإمام أحمد لم ينقل عنه ترك حديثه، بل نقل عنه عكس ذلـك، ثم إن الكـلام خـرج مخـرج الثنـاء، ويبعـد حينئـذ أن يكـون المـراد بـه كتابـة الحـديث للاعتبار.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال ابن أبي خيثمة: سمعت محمد بن بكار بن الريان[1] يقول: كـان أبـو معشر تغير قبل أن يموت تغيرا شديدا، حتى كان يخرج منه الريح ولا يشعر بها[2].

وقال عمرو بن علي: كان يحيى بـن سـعيد لا يحـدث عـن أبي معـشر ويـضعفه

---

(١) هو محمد بن بكار بن الريان الهاشـمي مـولاهم أبـو عبـدالله البغـدادي الرصـافي، ثقـة، مـات سـنة ثـمان وثلاثين ومائتين وله ثلاث وتسعون، أخرج له مسلم، وأبو داود.

الكاشف (رقم: ٤٧٤٤)، التقريب (رقم: ٥٧٥٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ٦٥).

(٢) تتاريخ بغداد (١٣/ ٤٦٠).

ويضحك إذا ذكره، وكان عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه[(١)].

وقال عبيدالله بن فضالة[(٢)]: سمعت ابن مهدي يقول: كان أبو معشر تعرف وتنكر[(٣)].

وعن يحيى بن معين: كان أميا ليس بشيء[(٤)].

وعنه قال: ليس بقوي في الحديث[(٥)].

وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: ضعيف يكتب من حديثه الرقاق، وكان أميا، يُتقى من حديثه المسند[(٦)].

وقال الدوري عن ابن معين: ضعيف، إسناده ليس بشيء[(٧)].

وقال الدارمي: قال يحيى بن معين: ضعيف[(٨)].

وقال عبدالله: سألت يحيى بن معين عن أبى معشر المديني الذي يحدث عن سعيد المقبري، ومحمد بن كعب قال: ليس بقوي في الحديث[(٩)].

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٤٩٤).

(٢) هو عبيد الله بن فضالة بن إبراهيم النسائي أبو قديد، روى عن عبدالرزاق والفريابي، وأبي حذيفة الصنعاني، وغيرهم، وعنه أبو حاتم الرازي، ثقة صدوق.

الجرح والتعديل (٥/ ٣٣١)، الثقات لابن حبان (٨/ ٤٠٧)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٣٨).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٤٩٤).

(٤) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٥).

(٥) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٥).

(٦) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٥).

(٧) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٦٨٤).

(٨) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٨٢٩).

(٩) الكامل (٧/ ٥٢).

وقال معاوية بن صالح: ليس بشيء، يكتب رقاق الحديث من حديثه[1].

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ليس بشيء، أبو معشر ريح[2].

وقال مضر بن محمد عن يحيى بن معين: يكتب حديثه مما روى عن محمد بن قيس[3]، وعن محمد بن كعب القرظي وعن مشايخه، وأما ما روى عن المقبري، وعن نافع، وهشام، فهو فيه ضعيف، فلا يكتب[4].

وقال يزيد بن الهيثم عن يحيى بن معين: اكتبوا عن أبي معشر حديث محمد بن كعب في التفسير، وأما أحاديث نافع وغيرها فليس بشئ، التفسير حسن[5].

قال ابن رجب: يعني ما يرويه عن محمد بن كعب القرظي في تفسير القرآن، وغالبه أو جميعه من كلامه غير مرفوع[6].

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن علي بن المديني: كان ضعيفا ضعيفا، وكان يحدث عن محمد بن قيس وعن محمد بن كعب بأحاديث صالحة، وكان يحدث عن نافع وعن المقبري بأحاديث منكرة[7].

وقال الفلاس: وأبو معشر ضعيف، ما روى عن محمد بن قيس، ومحمد بن كعب ومشايخه فهو صالح، وما روى عن المقبري، وهشام بن عروة، ونافع، وابن

---

(١) الكامل (٧/٥٢).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٥).

(٣) هو محمد بن قيس شيخ لأبي معشر، ضعيف، ووهم من خلطه بمحمد بن قيس المدني القاص. التقريب (رقم: ٦٢٤٦).

(٤) شرح العلل للترمذي (١/٣٥٩).

(٥) تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ٢٨٥).

(٦) شرح العلل للترمذي (٢/٨٠٥).

(٧) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٦).

المنكدر[1] فهي ردية لا تكتب[2].

وقال ابن نمير: كان لا يحفظ الأسانيد[3].

وقال البخاري: نجيح أبو معشر السندي المديني مولى يخالف في حديثه[4].

وقال في موضع آخر: منكر الحديث[5].

وفي موضع آخر قال: أبو معشر المديني نجيح مولى بني هاشم ضعيف، لا أروي عنه شيئا، ولا أكتب حديثه، وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه، ولا أكتب حديثه[6].

وقال الترمذي: تكلم بعض أهل العلم فيه من قبل حفظه[7].

وقال صالح بن محمد جزرة: لا يسوى حديثه شيئا[8].

وقال النسائي: مدني ضعيف[9].

وفي موضع آخر قال: هو ضعيف، ومع ضعفه أيضا كان قد اختلط عنده

---

(١) هو محمد بن المنكدر بن عبدالله بن الهُدَير التيمي المدني، ثقة فاضل، مات سنة ثلاثين ومائة أو بعدها، أخرج له أصحاب الكتب الستة..
الكاشف (رقم: ٥١٧٠)، التقريب (رقم: ٦٣٢٧)، تهذيب التهذيب (٢/٢٣٩).

(٢) تتاريخ بغداد (١٣/ ٤٦٠).

(٣) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٦).

(٤) التاريخ الأوسط (٢/١٨٧).

(٥) التاريخ الكبير(٨/٢٣٩٧)، (٩/+٩٦). الضعفاء الصغير(رقم: ٣٨٠).

(٦) العلل الكبير للترمذي (ص: ٣٩٤).

(٧) جامع الترمذي(٣٤٣، ٢١٣٠).

(٨) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٥).

(٩) الضعفاء والمتروكين (رقم: ٥٩٠)، تاريخ بغداد (١٣/ ٤٦٠).

أحاديث مناكير[١].

وذكره في الطبقة التاسعة -وهم المتروكون- في أصحاب نافع[٢].

وقال أبو داود: ضعيف[٣].

وقال الساجي: منكر الحديث، وكان أميا صدوقا إلا أنه يغلط[٤].

وقال ابن حبان: وكان ممن اختلط في آخر عمره، وبقى قبل أن يموت سنتين في تغير شديد لا يدرى ما يحدث به، فكثر المناكير في روايته من قبل اختلاطه فبطل الاحتجاج به[٥].

وقال ابن عدي: حدث عنه الثقات، ومع ضعفه يكتب حديثه[٦].

وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالمتين عندهم[٧].

وقال الدارقطني: ضعيف[٨].

وقال الخليلي: أبو معشر له مكان في العلم والتاريخ، وتاريخه احتج به الأئمة وضعفوه في الحديث، وكان ينفرد بأحاديث أمسك الشافعي عن الرواية عنه، وتغير قبل أن يموت بسنتين تغيرا شديدا[٩].

---

(١) السنن الكبرى (رقم: ٢٥٥١).

(٢) الطبقات للنسائي (رقم: ٤٤).

(٣) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٥).

(٤) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٦).

(٥) المجروحين (٣/٦٠).

(٦) الكامل (٧/٥٢).

(٧) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٦).

(٨) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (رقم: ٥٥٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٦).

(٩) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٦).

وقال أبو نعيم: روى عن نافع، وابن المنكدر، وهشام بن عروة، ومحمد بن عمرو الموضوعات لا شيء[١].

تعقبه ابن حجر بقوله: أفحش فيه القول فلم يصب وصفه[٢].

وقال ابن حجر: ضعيف، أسن واختلط ، ويقال: كان اسمه عبدالرحمن بن الوليد بن هلال[٣].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل

قال هشيم: ما رأيت مدنيا أكيس من أبي معشر، وما رأيت مدنيا يشبهه[٤].

وقال يزيد بن هارون: ثبت حديث أبى معشر[٥].

وقال أيضا: سمعت أبا جزء نصر بن طريف يقول: أبو معشر أكذب من في السماء ومن في الأرض.

قلت في نفسي: هذا علمك بالأرض، فكيف علمك بالسماء؟ فوضع الله أبا جزء، ورفع أبا معشر![٦].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي معشر فقال: كنت أهاب حديث أبي معشر حتى رأيت أحمد بن حنبل يحدث عن رجل عنه أحاديث، فتوسعتُ بعدُ في كتابة حديثه، وروى عبدالرزاق عن الثوري عن أبى معشر حديثا، وحدثنيه أبو نعيم عنه

---

(١) الضعفاء لأبي نعيم (رقم: ٢٥٤).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٦).

(٣) تقريب التهذيب (رقم: ٧١٠٠).

(٤) الجرح والتعديل (٨/٤٩٤).

(٥) الجرح والتعديل (٨/٤٩٤).

(٦) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٥).

قيل له: هو ثقة؟ قال: هو صالح، لين الحديث، محله الصدق[1].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن أبي معشر المدينى فقال: صدوق[2].

وقال أبو زرعة: هو صدوق في الحديث، وليس بالقوي[3].

وذكره أبو زرعة في الضعفاء[4].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر لي بعد النظر في أقوال الأئمة أن أحاديث أبي معشر فيها تفصيل، فهو شديد الضعف في روايته عن نافع مولى ابن عمر، كما قال يحيى بن معين، وابن المديني، والفلاس، والنسائي، وفي روايته عن سعيد بن أبي سعيد المقبري أيضا كما قال يحيى بن معين، وابن المديني، والفلاس، وهشام بن عروة أيضا كما قال يحيى بن معين، والفلاس، وفي روايته عن ابن المنكدر كما قال الفلاس، وذلك لوجود المناكير الكثيرة فيها كما قال الأئمة، ولعل من أطلق تضعيفه بسبب تلك الروايات.

وقد قوّى روايته عن محمد بن قيس، ومحمد بن كعب يحيى بن معين، وابن المديني، والفلاس، كما قوّى أحمد ما يرويه من التفسير عن محمد بن كعب، وما يرويه من المغازي كما تقدم، وهي التي أشار إليها يحيى بن معين بالرقاق، ولعلّ من أطلق الثناء عليه أو جعله أمره وسطا كيزيد بن هارون، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين بالنظر إلى هذه الروايات في مقابل ما يرويه من المناكير.

---

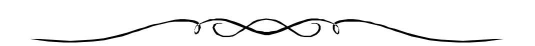
(١) الجرح والتعديل (٨/٤٩٤).

(٢) الجرح والتعديل (٨/٤٩٤).

(٣) الجرح والتعديل (٨/٤٩٤).

(٤) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (٢/٦٦٥).

وأما من ترك الرواية والتحديث عنه كالقطان، والبخاري، وصالح بن محمد جزرة، فبالنظر إلى غلبة المناكير عنده فيما يرويه، وما ذهبوا إليه -يمن ضعفوا فيه خاصة كنافع، والمقبري وغيرهما ممن سبق ذكرهم- محلّ توقف عندي، والله أعلم.



هارون بن عنترة بن عبدالرحمن الشيباني، أبو عبدالرحمن، أو أبو عمرو بن أبي وكيع الكوفي[1][2]. ت(١٤٢).

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال ابن هانئ: سمعت أبا عبدالله يقول: هارون بن عنترة، ضعيف الحديث[3]

أقوال الإمام أحمد الدالة على التوثيق:

قال أبو داود: قلت لأحمد هارون بن عنترة؟ فقال: ثقة.[4]

قال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: هارون بن عنترة، ثقة[5]

وقال عبدالله: سألت أبي عن هارون بن عنترة فقال: شيخ ثقة، وهو هارون بن أبي وكيع، ويكنى بأبى عمرو الشيباني[6].

---

(١) قال ابن حجر: والصواب أن كنيته أبو عمرو. تهذيب التهذيب (١٢/ ١٦٥).

(٢) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى (٦/٣٤٨)، العلل ومعرفة الرجال (رقم: ٢٦٤٨، ٣٠٩٢)، التاريخ الكبير (٨/٢٢١)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٢٢٩٠)، معرفة الثقات (رقم: ١٨٧٦)، العلل لابن أبي حاتم (١/٢٢٤)، سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٧١، ٣٦٩)، المعرفة والتاريخ (٣/١٨٧)، الضعفاء للعقيلي (٤/١٦٧)، الجرح والتعديل (٩/٩٢)، المجروحين (٣/٩٣)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٥١٩)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (رقم: ٣٦٣)، سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم: ٢٥٢)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٥٧٣)، تاريخ الإسلام (٩/٣١٦)، تهذيب التهذيب (١١/١٠)، بحر الدم (رقم: ١٠٩٠).

(٣) سؤالات ابن هانئ (رقم: ٢١٦٢)

(٤) سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٣٦٩).

(٥) الجرح والتعديل (٩/٩٢).

(٦) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٠٩٢)، الكنى والأسماء للدولابي (٢/٧٨١).

وجه الاختلاف:

ظاهر حيث وثقه في رواية، وضعفه في أخرى

الجمع بين القولين:

هذان القولان المتعارضان عن الإمام أحمد لا يخرج النظر فيهما عن أحد أمرين:

١ - أن يكون أحدهما متأخرا عن الآخر، ولا يوجد ما يدل على ذلك في هذه النصوص المنقولة، وإن كان الأشبه أن تكون رواية التوثيق؛ لأنها الأكثر نقلا، ويكون للإمام فيه اجتهادان.

٢ - أن يكون أحد القولين غلط في النقل، والأليق بذلك ما رواه ابن هانئ لوجهين:

أ- أن رواية التعديل هي رواية الأكثرين، وهم ثلاثة أئمة، ومنهما إمامان في الجرح والتعديل، عبدالله ابن الإمام أحمد، وأبو داود السجستاني، وهم أعلم من ابن هانيء، ويجوز أن يكون اشتبه عليه بابنه عبدالملك؛ فإنه ضعيف.

ب- أن رواية التعديل موافقة لأقوال بقية أهل العلم، وحمل كلام الأئمة على الوفاق أولى من حمله على الاختلاف.

وإنما جعلنا النظر لا يخرج عن هذين الحكمين؛ لأن القولين المنقولين كل منهما صريح في المقصود، وكلاهما مجرد عن سياقه، ولم يقترن بهما شيء يعين على توجيه أحدهما وفق الآخر.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

ذكره ابن حبان في الثقات[1]، وفي الضعفاء أيضا، وقال: يكنى أبا عمرو، منكر

---

(١) الثقات (٧/٥٧٨).

الحديث جدا، يروي المناكير الكثيرة حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج به بحال[١].

وتعقبه الذهبي بقوله: الظاهر أن النكارة من الراوي عنه، وقد قال الدارقطني: يحتج به، وأبوه يعتبر به، وأما ابنه عبدالملك فمتروك يكذب[٢].

وما نقله الذهبي هنا هو ما نقله البرقاني قال: سألت الدارقطني عن عبدالملك[٣] بن هارون بن عنترة؟ فقال: متروك يكذب، وأبوه يحتج به وجدّه[٤] أبو وكيع يعتبر به[٥].

وهو مناقض لما نقل عنه في موضع آخر، حيث قال: عبدالملك بن هارون بن عنترة الكوفي عن أبيه، وأبوه أيضاً متروك[٦].

وفي موضع آخر قال: عبدالملك بن هارون بن عنترة عن أبيه هما ضعيفان[٧].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: هارون بن عنترة ثقة[٨].

قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه، فقال: لا بأس به، مستقيم الحديث[٩].

---

(١) المجروحين (٣/٩٥).

(٢) الميزان (٧/٦٢).

(٣) في الأصل: عبدالله، وهو تحريف من عبدالملك.

(٤) تحرفت في الأصل إلى: وحده، وجعل ما بعده ترجمة مفردة، والنص كله واحد.

(٥) سؤالات البرقاني(٢٥٢).

(٦) الضعفاء والمتروكين للدارقطني (رقم: ٣٦٣).

(٧) الميزان (٤/٤١٤).

(٨) الجرح والتعديل (٩/ ٩٢).

(٩) الجرح والتعديل (٩/ ٩٣).

وقال ابن سعد: ثقة[1].

وقال العجلي: ثقة[2].

وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به[3].

قال البرقاني: سألت الدارقطني عن عبدالله بن هارون بن عنترة؟ فقال: متروك يكذب، وأبوه يحتج به وجدّه[4] أبو وكيع يعتبر به[5].

قال ابن حجر: لا بأس به[6].

خلاصة أقوال الأئمة :

عامة أهل الحديث على توثيق هارون بن عنترة وتعديله، ولم يضعفه فيمخ وقفت عليه إلا أحمد بن حنبل، وابن حبان، والدارقطني.

وقد جاء عن جميعهم خلاف ذلك أيضا، فالإمام أحمد وثقه في أكثر الروايات عنه، وابن حبان ذكره في الثقات أيضا، والدارقطني وثقة في رواية البرقاني أيضا.

وما قال ابن حبان في هارون بن عنترة متعقب بما قاله الذهبي فيما تقدم؛ فإن ذلك الوصف لا يكون كذلك إلا في رواية ابنه عبدالملك عنه، وإلا لما وثقه أولئك الأئمة.

وأما ما نقل عن أحمد، والدارقطني مشكل جدا، سيما ما نقل عن الدارقطني، فإنه اختلاف بين أعلى منزلة وهي درجة الاحتجاج، وهي خاصة بالثقات الأثبات،

---

(١) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٤٨).

(٢) معرفة الثقات (رقم: ٤٥٤).

(٣) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٤٦).

(٤) تحرفت في الأصل إلى: وحده، وجعل ما بعده ترجمة مفردة، والنص كله واحد.

(٥) سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم: ٢٥٢).

(٦) تقريب التهذيب (رقم: ٧٢٣٦).

وبين أدنى درجة وهي درجة الترك.

والأظهر أن القول ما قاله عامة الأئمة، وأن العمل على توثيقه، والله أعلم.



هشام بن لاحق أبو عثمان المدائني[1].

قوال الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال أحمد: تركت حديثه[2].

قلت: ولم أجد له في مسنده رواية.

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن هشام بن لاحق؟ فقال: كان يحدث عن عاصم[3] أحاديث، لم يكن به بأس، رفع عن عاصم أحاديث لم تُرفع، أسندها هو إلى سلمان[4].

وأنكر شبابة حديثا حدثنا به هشام عن نعيم بن حكيم[5]

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: العلل ومعرفة الرجال (رقم: ٥٣٣٤)، التاريخ الكبير (٨/ ٢٠٠)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٢١٩٤)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٣٧)، الجرح والتعديل (٩/ ٦٩)، الثقات لابن حبان (٧/ ٥٦٧)، المجروحين (٣/ ٩٠)، الكامل (٧/ ١١٠)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٥٣٧)، تاريخ بغداد (١٤/ ٤٤)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٦٠٦)، تاريخ الإسلام (١٢/ ٤٣١)، لسان الميزان (٨/ ٣٤١)، بحر الدم (رقم: ١١٠٥).

(٢) لسان الميزان (٨/ ٣٤١)

(٣) هو عاصم بن سليمان الأحول أبو عبدالرحمن البصري، ثقة، لم يتكلم فيه إلا القطان، فكأنه بسبب دخوله في الولاية مات بعد سنة أربعين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٢٥٠١)، التقريب (رقم: ٣٠٦٠)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٨).

(٤) هو سلمان الفارسي أبو عبدالله، ويقال له: سلمان الخير، أصله من أصبهان، وقيل: من رامهرمز، أول مشاهده الخندق، مات سنة أربع وثلاثين، يقال: بلغ ثلاثمائة سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٢٠١٩)، التقريب (رقم: ٢٤٧٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٢١).

(٥) هو نعيم بن حكيم المدائني، صدوق له أوهام، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، أخرج له أبو داود.
الكاشف (رقم: ٥٨٥٥)، التقريب (رقم: ٧١٦٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٠٨).

عن أبي مريم[١] عن علي[٢] في الحج سجدتين[٣][٤].

فقال شبابة: أنا قد سمعت منه حديث هذا الشيخ، وأنكر، يعني حديث نعيم[٥].

وجه الاختلاف:

يظهر في قوله في رواية عبدالله: لا بأس به، وذلك يقتضي قبول حديثه وجواز الرواية عنه، وذلك يتعارض مع قوله في الرواية الأخرى تركت حديثه.

الجمع بين القولين:

يجمع بين القولين بأن الإمام أحمد كان يقوّيه، ثم ترك حديثه، وذلك ظاهر من قوله: تركت حديثه، وهو مشعر بأنه كان يرويه ويكتبه للاعتبار به أولا ثم تركه آخرا، ولهذا قال الذهبي بعد أن نقل قوله هذا: وكان قد روى عنه[٦].

ووجدت ما قد يؤيد ذلك في رواية لأحمد عنه مؤرخة في سنة ١٥٨ هـ[٧]، والإمام أحمد توفي سنة ٢٠٤ هـ، أي قبل وفاته بست وأربعين سنة.

---

(١) هو أبو مريم الثقفي، اسمه قيس، المدائني، مجهول، أخرج له أبو داود، والنسائي.
الكاشف (رقم: ٦٨٢٩)، التقريب (رقم: ٨٣٥٩)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٥٢).

(٢) النص في التاريخ الكبير (٨/ ٢٠٠) أيضا، لكن عن "عمار" بدل "علي".

(٣) كذا في الأصل، والصواب: سجدتان؛ لأنه مبتدأ مؤخر.

(٤) أخرجه أحمد في العلل ومعرفة الرجال (رقم: ٥٣٣٤)، والعقيلي في الضعفاء (٢/ ١٩٥)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/ ٦٩).

(٥) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٥٣٣٤)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ١٩٥)، الجرح والتعديل (٩/ ٦٩).

(٦) الميزان (٧/ ٨٩).

(٧) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (رقم: ١١١٨١) عن علي بن أحمد بن عبدان عن أحمد بن عبيد عن عبدالله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا هشام بن لاحق أبو عثمان المدائني سنة خمس وثمانين ومائة ثنا عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي قال قال رسول الله ﷺ: إن أهل المعروف في =

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال البخاري: هشام بن لاحق أبو عثمان المدائني أنكر شبابة أحاديثه، وهو مضطرب الأحاديث، عنده مناكير[1].

وقال العقيلي: لا يتابع على رفع حديثه[2].

وقال ابن حبان: هشام بن لاحق شيخ نصري يروى عن عاصم الأحول عن أبى عثمان النهدي بنسخة رواها عنه أحمد بن هشام بن بهرام[3] في القلب من بعضها[4].

وذكره في المجروحين وقال: منكر الحديث، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به لما أكثر من المقلوبات عن أقوام ثقات[5].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال النسائي: ليس به بأس[6].

وقال ابن عدي: وقد حدّث أحمد بن حنبل عن هشام بن لاحق بأحاديث، وله

= الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة، وإن أهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة.

(١) الكامل (٧/ ١١٠).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٣٧).

(٣) هو أحمد بن هشام بن بهرام أبو عبدالله المدائني، وثقه الخطيب.
تاريخ بغداد (٥/ ١٩٧)، تاريخ الإسلام (١٨/ ١٥١).

(٤) الثقات (٧/ ٥٦٧).

(٥) المجروحين (٣/ ٩١).

(٦) تاريخ بغداد (١٤/ ٤٤).

غير ما ذكرتُ، وأحاديثه حسان، وأرجو أنه لا بأس به[1].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر أن هشام بن لاحق ضعيف الحديث، وذلك ظاهر فيما قاله أحمد، والبخاري، والعقيلي، وابن حبان، وقولهم أولى من قول النسائي، وابن عدي؛ لأنه مؤيّد بالحجة.



(١) الكامل (٧/ ١١٠).

هلال بن سلمان الهَمْداني، أبو محلم الكوفي[1].

قول الإمام أحمد الدال على الجهالة:

قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن أبي المحلم، شيخ روى عنه عبدة عن الشعبي؟ قال: لا أدري[2].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال عبدالله بن أحمد: حدثني أبي، قال: حدثنا وكيع، قال حدثنا، هلال بن سلمان أبو محلم، قال أبي: ليس به بأس[3].

وجه الاختلاف:

هو ظاهر في كونه لم يعرفه في رواية، بينما قال في الرواية الأخرى: لا بأس به، وهذا يفيد المعرفة بحاله خلاف ما أفادته الرواية الأولى.

الجمع بين القولين:

الجمع بين القولين ظاهر، فالإمام أحمد لم تكن له دراية تامة بأحوال الرجل أولا فقال عنه: لا أدري، ولما علم حاله وصدقه في الرواية قوّاه، وقال: لا بأس به.

أقوال الأئمة:

قال يحيى بن معين: ثقة لا بأس به[4].

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ١٥٤٧)، العلل ومعرفة الرجال (رقم: ٥٥٤٢، ٢٨٩٦)، التاريخ الكبير (٨/ ٢١٠)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٣٣٦٠)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٣٧)، الجرح والتعديل (٩/ ٧٧)، الثقات لابن حبان (٧/ ٥٧٣)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٥٤٧)، تهذيب التهذيب (١١/ ٧١)، بحر الدم (رقم: ١١١٤).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٢٨٩٦).

(٣) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٥٥٤٢).

(٤) تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ٧٥)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٥٤٧).

وذكره ابن حبان في الثقات[1]

وقال ابن حجر: ثقة[2].

خلاصة أقوال الأئمة:

أن هلال بن سلمان ثقة، وذلك لاتفاق الأئمة على توثيقه، ولم يذكر عنه جرح.



(١) الثقات (٧/٥٧٣).

(٢) تقريب التهذيب (رقم: ٧٣٤٠).

الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس السَّكُوني، الكِنْدي، أبو همام بن أبي بدر الكوفي، نزيل بغداد[1]. ت (٢٤٣)

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال البرقاني: قرأت على أبي بكر الإسماعيلي: أخبركم ابن ناجية وحدثكم عبدالله بن إسحاق المدائني[2] قالا: حدثنا أبو همام حدثني عبدالله بن وهب أخبرنا يونس[3] عن الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر[4] عن أبيه أن رسول الله ﷺ فرض فيما سقت السماء

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى (٧/ ٣٣٤)، التاريخ الأوسط (٢/ ٣٤٧)، التاريخ الكبير (٨/ ٢٢١)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٣٦٠٢)، معرفة الثقات (رقم: ١٩٤١)، الجرح والتعديل (٩/ ٧)، الثقات لابن حبان (٩/ ٢٢٧)، المجروحين (٣/ ٩٣)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٥٠٢)، تاريخ بغداد (١٣/ ٤٧٣)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٦٥٢)، تاريخ دمشق (٦٣/ ١٤١)، تاريخ الإسلام (١٨/ ٥٣٢)، الرواة الذين تكلم فيهم بما لا يوجب الرد (رقم: ٣٦٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ١١٩)، بحر الدم (رقم: ١١٢٧).

(٢) هو عبدالله بن إسحاق بن إبراهيم بن حماد بن يعقوب أبو محمد الأنماطي المدائني سكن بغداد وحدث بها عن الصلت بن مسعود الجحدري وعثمان بن أبي شيبة وأحمد بن عيسى المصري، وغيرهم، وعنه أبو بكر الشافعي وأبو بكر بن الجعابي ومحمد بن المظفر، وجماعة، وثقه الدارقطني، والخطيب، توفي سنة ٣١١ هـ.

سؤالات السهمي للدارقطني (رقم: ٣٢٥)، تاريخ بغداد (٩/ ٤١٣)، تاريخ الإسلام (٢٣/ ٤١٧).

(٣) هو يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأَيلي، أبو يزيد مولى آل أبي سفيان، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأ، مات سنة تسع وخمسين ومائة على الصحيح، وقيل: سنة ستين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٦٤٨٠)، التقريب (رقم: ٧٩١٩)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٩٥).

(٤) هو سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر، أو أبو عبدالله المدني، أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتا عابدا فاضلا، كان يشبَّه بأبيه في الهدي والسمت، مات في آخر سنة ست ومائة على الصحيح، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

=

والأنهار والعيون العشر، وفيما سُقي بالنواضح نصف العشر[١].

قال البرقاني: قال لي أبو بكر الإسماعيلي: بهذا الحديث تكلم أحمد بن حنبل في أبي همام لما رواه عن ابن وهب.

قلت له: لأيِّ معنى؟ قال: لأنه قال: هذا الحديث لم يروه عن ابن وهب إلا الكبار[٢].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال أحمد بن محمد بن صدقة: سمعت أحمد بن حنبل سئل عن أبي همام؟ فقال: اكتبوا عنه[٣].

وجه الاختلاف:

يظهر من قوله: اكتبوا عنه، وذلك يقتضي مدحه؛ لأنه لولا منقبة فيه لما أمر بالكتابة عنه، ولأن التوصية به خاصة تكون لأمر يشرف له عن غيره، وكل ذلك يتعارض في الظاهر مع ما نقله الإسماعيلي من كلامه فيه.

الجمع بين القولين:

لا تعارض بين القولين؛ فيحمل الأمر بالكتابة على ما تقدم ذكره، وإنما أوصى أحمد بالكتابة عنه لأن الوليد بن شجاع كان طلاّبا للحديث جمّاعا له، ورحل في سبيله كثيرا، فحصّل ما لم يحصل عليه غيره كما سيأتي من كلام أبي كريب عنه، وأما التكلم فيه من أجل رواية ذاك الحديث عن ابن وهب، فهو إنكار على الوليد بن شجاع على روايته لاستصغاره أن يكون رواه عن ابن وهب، وذلك حكم على حالة

= الكاشف (رقم: ١٧٧٣)، التقريب (رقم: ٢١٧٦)، تهذيب التهذيب (٣/٣٧٨).

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه ٨/ ٨٠، الدارقطني في سننه(٣/ ٤٣).

(٢) تاريخ بغداد (١٣/ ٤٧٣-٤٧٤).

(٣) تاريخ بغداد (١٣/ ٤٧٤).

بعينها، لا يخلو منها أو من جنسها كثير من الرواة الموثوقين.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال أحمد بن علي الأبار[1]: سمعت سريج بن يونس[2] يقول: ما فعل ابن أبي بدر كانوا يضعفونه في الجراح أبي وكيع[3].

وقال العجلي: رأيته يأخذ الحديث أخذا رديا[4].

وقال صالح جزرة: تكلموا فيه، سئل عنه ابن معين فقال: ليس له بخت مثل أبيه[5].

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

---

(١) هو الحافظ الإمام أحمد بن على بن مسلم أبو العباس النخشبي المعروف بالأبار، سكن بغداد وحدث بها عن مسدد وعبد الله بن محمد بن أسماء وأمية بن بسطام وغيرهم، وعنه أبو العباس السراج النيسابوري، ويحيى بن محمد بن صاعد وجماعة، وثقه الدارقطني، والخطيب، وتوفي سنة ٢٩٠ هـ.
تاريخ بغداد (٤/ ٣٠٦)، تاريخ دمشق (٥/ ٧٢)، تذكرة الحفاظ (٢/ ١٥٧).

(٢) هو سريج بن يونس بن إبراهيم البغدادي أبو الحارث، مروذي الأصل، ثقة عابد، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين، أخرج له البخاري، ومسلم، والنسائي.
الكاشف (رقم: ١٨١٠)، التقريب (رقم: ٢٢١٩)، تهذيب التهذيب (٣/٣٩٧).

(٣) هو الجراح بن مليح بن عدي الرُّؤَاسي، والد وكيع، صدوق يهم، مات سنة خمس ومائة، ويقال: ست وسبعين، أخرج له مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٧٦٥)، التقريب (رقم: ٩٠٨)، تهذيب التهذيب (٢/ ٥٨).

(٤) معرفة الثقات (رقم: ٤٦٥).

(٥) تاريخ بغداد (١٣/ ٤٧٤).

قال أحمد بن علي الأبار: سمعت يحيى بن أيوب[1] يقول: كتبتُ عن أبي بدر عن أبيه أبي همام منذ ثلاثين سنة، فربما أردت أن أسأل أبا همام عنها فأقول: أبو البدر ثقة[2].

قلت: أي أنه كان يريد التثبت من حفظه لها بعد تلك الفترة، فيمنعه من ذلك أن نفسه تحدثه بأنه ثقة.

وقال ابن محرز: سألت ابن معين عنه فقال: لا بأس به، ليس هو ممن يكذب[3].

قال الغلابي: سمعت ابن معين يقول: عند أبي همام مئة ألف حديث عن الثقات.

قال: وما سمعته يقول فيه سوءا قط وكان يقول ليس له بخت[4].

وقال أحمد بن علي الأبار: سمعت يحيى بن معين وسأله رجل فسمعته يقول: ليس به بأس، فقلت للرجل: عمن سألته؟ فقال: عن أبي همام[5].

قال العجلي: لا بأس به[6].

قال مسلمة بن قاسم: لا بأس به[7].

---

(١) هو يحيى بن أيوب المقابري البغدادي العابد، ثقة، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين وله سبع وسبعون، أخرج له مسلم، وأبو داود.
الكاشف (رقم: ٦١٣٨)، التقريب (رقم: ٧٥١٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٥).

(٢) تهذيب التهذيب (١١/ ١٢٠).

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ١١٩).

(٤) تاريخ بغداد (١٣/ ٤٧٤).

(٥) تاريخ بغداد (١٣/ ٤٧٤).

(٦) معرفة الثقات (رقم: ٤٦٥).

(٧) معرفة الثقات (رقم: ٤٦٥)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٢٠).

وقال أبو زرعة: ثقة[١].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحبّ إليّ من أبي هشام الرفاعي[٢][٣].

وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

وقال أبو علي النحوي[٥][٦]: سألت أبا كريب[٧] عن أبي همام فقال: ما له؟ قلت: يحدث عن ابن أبي زائدة، وعن ابن المبارك، وعن يحيى بن حمزة[٨]! قال: فكم عندي عن ابن أبي زائدة؟ قلت: عندك كذا وكذا، قال: وعن ابن المبارك؟ قلت: له

---

(١) تهذيب التهذيب (١١/ ١٢٠).

(٢) هو محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي أبو هشام الرفاعي الكوفي، قاضي المدائن، ليس بالقوي، وذكره ابن عدي في شيوخ البخاري، وجزم الخطيب بأن البخاري روى عنه، لكن قد قال البخاري: رأيتهم مجمعين على ضعفه، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين، أخرج مسلم، وأبو داود، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٥٢٢٣)، التقريب (رقم: ٦٤٠٢)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٦٤).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٧).

(٤) الثقات (٩/ ٢٢٧).

(٥) كذا في تهذيب التهذيب، والصواب المخرمي كما في تهذيب الكمال، وتاريخي بغداد، ودمشق.

(٦) هو الحسن بن علي بن محمي بن بهرام أبو علي المخرمي البزاز، قال ابن عدي: رأيتهم مجمعين على ضعفه.
تاريخ الإسلام (٢٣/ ٣٠٨)، اللسان (٢/ ٢٢٨).

(٧) هو محمد بن العلاء بن كريب الهمداني أبو كريب الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة حافظ، مات سنة سبع وأربعين ومائتين وهو ابن سبع وثمانين سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٥١٠٠)، التقريب (رقم: ٦٢٠٤)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٤٢).

(٨) هو يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي أبو عبدالرحمن الدمشقي القاضي، ثقة، رمي بالقدر، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة على الصحيح وله ثمانون سنة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٦١٥٩)، التقريب (رقم: ٧٥٣٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٧٦).

كذا وكذا، قال: هو أقدم سماعا مني، كان يمرّ بنا ونحن نلعب وهو يكتب الحديث، وما جئت إلى محدث بالكوفة إلا قال: ما زال يختلف السكوني إليّ، ما أخرجوا إليّ كتابا إلا وفيه فرغ أبو همام، فرغ أبو همام، ويوقفني على علامته.

وأما يحيى بن حمزة فخرجت أريد أفريقية، وكان أبو همام قد خرج إلى الشام، فجئت إلى دمشق، فسألت عنه، فقالوا: قد كان ها هنا مقيما وسمع من يحيى بن حمزة، وقد خرج ورأيت يحيى بن حمزة، وعليه سواد القضاء فلم أسمع منه

قلت: فابن وهب؟ قال: أما حديث بن وهب فإنه خرج من عندنا إلى مصر وغاب عنا حتى نسيناه، ثم قدم علينا من مصر وجعل يذكر من فضائله[1].

وقال ابن حجر: ثقة[2].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر أن الوليد بن شجاع ثقة، صدوق، لا بأس به، وذلك لتوثيق الأئمة له في الجملة، فقد وثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والعجلي، وابن حبان، ومسلمة بن قاسم.

وأما ما سبق نقله عن الإمام أحمد من إنكاره رواية حديث ابن وهب عن يونس بن يزيد به حديث فيما سقت السماء العشر، فإن الجواب عنه أن الوليد بن شجاع بكّر بالطلب ورحل في الحديث كثيرا فجمع الكثير، فلا يستغرب منه أن يروي عن ابن وهب ذلك.

والذي يظهر أن إنكار الناس عليه في السماع من بعض الأئمة كان قديما، ولذلك ردّ هذه الشبهة عنه أبو كريب، ولعل يحيى بن معين أيضا قد أراد هذا المعنى في قوله: لا يكذب؛ أي: لم بكن يدعي سماع ما لم يسمع

(١) تاريخ بغداد (١٣/ ٤٧٥).

(٢) تقريب التهذيب (رقم: ٧٤٢٨).

وأما ما نقله صالح جزرة عن يحيى بن معين أنه قد تكلّم فيه؛ فإن ذلك مجمل، وقد ورد ما يبيّن ذلك، وأنه يريد قول يحيى بن معين: ليس له بخت، أي: حظ، وذلك فيما يظهر ليس قدحا في حديثه، ولذلك كان يحيى بن معين مع ذلك يوثقه، وكان الدوري يقول: ما قاله فيه سوء قط، والله أعلم.



الوليد بن عبدالله بن أبي ثور الهَمْداني، المُرْهبي، الكوفي[(١)]، وقد ينسب لجده. ت(١٧٢).

قول الإمام أحمد الدال على الجهالة:

قال أبو داود: قلت لأحمد: الوليد بن أبي ثور؟ قال: ما لي به ذاك الخبر، كان شيخا قدم هنا ، كان ابن الصباح يحدث عنه، وزعموا أن هذا ابن بكار يحدث عنه[(٢)]

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال أحمد بن أبي يحيي: سألت أحمد عن الوليد بن أبي ثور؟ فقال: ضعيف الحديث[(٣)].

وجه الاختلاف:

يظهر في قول أبي داود عنه: ما لي به ذاك الخبر، وهو يفيد أنه لم يتحصل عنده حكما عليه، وذلك يتعارض في الظاهر مع قوله في رواية الأنماطي عنه: ضعيف، وهو يفيد أنه علم حاله ومنزلته في الرواية.

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى (٧/٣٣٤)، تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ٢١٤)، معرفة الرجال لابن محرز (١/٦٠)، العلل ومعرفة الرجال (رقم: ٣٩٤٧)، التاريخ الكبير (٨/١٤٢)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/٤٢٨)، سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٤٣١)، المعرفة والتاريخ (٣/١٥٨)، الضعفاء للعقيلي (٤/٣١٩)، الجرح والتعديل (٩/٢)، المجروحين (٣/٧٩)، تاريخ بغداد (١٣/٤٦٩)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٦٥٤)، تاريخ الإسلام (١١/٣٩٦)، تهذيب التهذيب (١١/١٢١)، بحر الدم (رقم: ١١٢٨).

(٢) سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٤٣١) .

(٣) الكامل (٧/٧٦).

الجمع بين القولين:

الناقل لخبر التضعيف هو أبو بكر أحمد بن أبي يحيى الأنماطي، وقد تقدم أنه ضعيف في الرواية[1]، وبناء على ذلك فها هنا طريقان في الجمع بين النصين:

١ - أن يردّ ما نقله الأنماطي بمقتضى ضعفه، ويبقى العمل على ما نقله أبو داود، ويكون الراوي عند أحمد حينئذ مجهولا

٢ - أن يصحح ذلك النقل، بناء على أنه موافق لأئمة الحديث في تضعيفهم إيّاه، ويكون هو الحكم الذي استقر عليه رأي الإمام أحمد؛ لأنه متأخر عن الرواية الأخرى.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال العباس بن محمد الدوري، وعبد الله بن أحمد، وابن أبي خيثمة، وابن طهمان عن يحيى بن معين يقول: الوليد بن أبي ثور ليس بشيء[2].

وقال محمد بن عبدالله بن نمير: كذاب[3].

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن الوليد بن أبي ثور فقال: هو شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به[4].

---

(١) انظر: - - -

(٢) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (٢/ ٦٣٢)، العلل ومعرفة الرجال (رقم: ٣٩٤٧)، المجروحين (٣/ ٧٩)، تاريخ يحى بن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ٢١٤).

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ١٢١).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٢).

قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن الوليد بن أبي ثور فقال: في حديثه وهاء[1].

وقال أبو زرعة: منكر الحديث يهم كثيرا[2].

وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف[3].

وقال النسائي: ضعيف[4].

وقال صالح بن محمد الأسدي: ضعيف[5].

وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا، في أحاديثه أشياء لا تشبه أحاديث الأثبات، حتى إذا سمعها مَن الحديث صناعته علم أنها معمولة أو مقلوبة[6].

وقال ابن حجر: ضعيف[7].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

وقال صالح بن محمد الأسدي: سألنا محمد بن الصباح[8] عنه فقال: جاء إلى

---

(١) الجرح والتعديل (٩ / ٢).

(٢) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٢ /٤٢٨).

(٣) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٥٨).

(٤) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٦٤٢).

(٥) تهذيب الكمال (٣١/ ٣٤).

(٦) المجروحين (٣/ ٧٩).

(٧) تقريب التهذيب (٧٤٣١).

(٨) هو محمد بن الصباح بن سفيان الجرجرائي أبو جعفر التاجر، صدوق، مات سنة أربعين ومائتين، أخرج له أبو داود، وابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٤٩١٠)، التقريب (رقم: ٥٩٦٥)، تهذيب التهذيب (٨/ ٧٨).

هشيم فأكرمه فكتبنا عنه[١].

وقال يعقوب الدورقي[٢] عن الوليد بن صالح[٣]: سألت شريكا عنه فزكاه[٤].

خلاصة أقوال الأئمة :

بعد النظر في هذه النصوص تبيّن أن أئمة الحديث قد اجتمعوا على ضعفه وردّ حديثه، إلا ما كان من تزكية شريك له، وهو خبر مجمل لم يتعيّن المراد به، فيحتمل أن يكون زكّاه في ديانته، ثم هو حكم انفرد به دون من سواه، وهم أكثر منه وأجلّ، فقولهم أولى بلا شك .

على أن محمد بن عبدالله بن نمير قد رماه بالكذب، وحينئذ يكون خبره أولى من تزكية شريك؛ لأنها زيادة علم، ويكون قد اطلع من أحواله على ما لم يطّلع عليه غيره.

فالذي يترجح بعد هذا أن حديث الوليد بن أبي ثور واه، ساقط، متروك، لثبوت كذبه، والله أعلم.



(١) تهذيب التهذيب (١١/ ١٢١).

(٢) هو يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح العبدي مولاهم أبو يوسف الدورقي، ثقة، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين وله ست وثمانون سنة، وكان من الحفاظ، أخرج له أصحاب الكتب الستة. الكاشف (رقم: ٦٣٨٥)، التقريب (رقم: ٧٨١٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٣٤).

(٣) هو الوليد بن صالح النخَّاس الضبي أبو محمد الجزري، نزيل بغداد، ثقة، أخرج له البخاري، ومسلم. الكاشف (رقم: ٦٠٦٩)، التقريب (رقم: ٧٤٢٩)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٢٠).

(٤) تهذيب التهذيب (١١/ ١٢٢).

وهب بن إسماعيل بن محمد بن قيس الأسدي، أبو محمد الكوفي[1].

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال عبدالله بن أحمد: وسألته -يعني أباه- عن وهب بن إسماعيل الأسدي؟ قال: كتبنا عنه أحاديث.

فقلت له: ترجو أن يكون صالح الحديث؟

قال: ما أدري، فراجعته، فقال: روى بعدنا أحاديث مناكير عن وِقاء بن إياس[2].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال الساجي: قال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث[3].

وجه الاختلاف:

يظهر في رواية عبدالله من تردّده في كونه صالح الحديث، لوجود المناكير في روايته، وهو يفيد تضعيف حديثه وردّه، وبين قوله في رواية الساجي عنه: أرجو أن يكون صالح الحديث، وذلك يقتضي كونه صدوقا حسن الحديث.

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن الجنيد-(رقم: ١١٣، ٦٨٢)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٤١٤)، التاريخ الكبير (١٦٩/٨)، سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ٢٧)، المعرفة والتاريخ (١٥٨/٣)، الضعفاء للعقيلي (٣٢٣/٤)، الجرح والتعديل (٢٧/٩)، الثقات لابن حبان (٢٢٨/٩)، الكامل (٦٧/٧)، تاريخ بغداد (٤٦٩/١٣)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٦٥٤)، تاريخ الإسلام (٤٤٣/١٢)، شرح العلل (١٣١/١)، تهذيب التهذيب (١٤٠/١١)، بحر الدم (رقم: ١١٣٣).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٤١٤)

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ١٤٠).

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن وهب بن إسماعيل عند الإمام أحمد وسط، صدوق، صالح الحديث، وذلك لما جاء في رواية الساجي عنه، وأما رواية عبدالله فليست صريحة في التضعيف، وغاية ما فيها التردّد في الحكم عليه، فيكون متقدما على رواية التوثيق

ويحتمل أن يكون التردد متأخرا عن التوثيق، وهو أقرب لسياق رواية عبدالله، وكأن عبدالله علم أنه قال فيه قبل هذا: صالح الحديث، فراجعه فيه، فنصّ على أنه روى مناكير بعده، أي -والله أعلم-: بعد ذلك التوثيق.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال ابن الجنيد عن ابن معين: كوفي قد سمعت منه، ليس بشيء، قلت: ليس بشيء؟ قال: لم يكن بثقة[(١)].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال أبو موسى محمد بن المثنى الزمِن: ثنا وهب بن اسماعيل الأسدي: وكان من الثقات[(٢)]

وقال الآجري عن أبي داود: ما سمعت إلا خيرا[(٣)].

وقال النسائي: ثقة[(٤)].

وقال ابن عدي: روى عنه مشايخ الكوفة، وأرجو أنه لا بأس به، إذا روى عنه

---

(١) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (رقم: ١١٣).

(٢) الكنى والأسماء للدولابي (٣/ ٩٧٣).

(٣) سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ٢٧) .

(٤) تهذيب التهذيب (١١/ ١٤٠).

ثقة، ويروي عن ثقة[1].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ[2].

وقال ابن حجر: صدوق[3].

خلاصة أقوال الأئمة :

بعد التأمل في نصوص الأئمة يترجح -والعلم عند الله- أن وهب بن إسماعيل وسط، صدوق، وذلك لتوثيق الأئمة له، وهم أبو موسى الزمِن، والنسائي، وابن حبان، وابن عدي، وأثنى عليه خيرا أبو داود

وأما قول ابن معين: ليس بشيء، لم يكن ثقة، فالذي يظهر لي -والعلم عند الله- في توجيهها أنه قوله: لم يكن ثقة ليس جرحا في عدالته، وإنما المراد بها لم بكن في منزلة الثقة الذي يقبل حديثه، وقوله: ليس بشيء، إشارة إلى كثرة المناكير في روايته، إلا أن هذه المناكير عند غيره لم تجعله في عداد الضعفاء الذين يردّ حديثهم، وقد روى عنه الحافظ أبو موسى الزمِن ووثقه، وقوله أولى بالتقديم؛ لأنه أدرى به من غيره.

(١) الكامل (٧/٦٧).

(٢) الثقات (٩/٢٢٨).

(٣) تقريب التهذيب (رقم: ٧٤٦٨).

يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري[١]. ت(١٦٨).

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال الساجي: صدوق يهم، كان أحمد يقول: يحيى بن أيوب يخطئ خطأ كثيرا[٢].

وقال عبدالله بن أحمد: سئل أبي وأنا أسمع عن حيوة بن شريح[٣]، وسعيد بن أبي أيوب[٤]، ويحيى بن أيوب؟ فقال: حيوة أعلى القوم ثقة.

قال عبدالله بن أحمد: وقال ابن المبارك: ما وصف لي عن رجل إلا وجدته دون ما وصف لي، إلا حيوة.

قال أبي: يعني في الصلاح، وسعيد بن أبي أيوب ليس به بأس، ويحيى بن

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى (٥١٦/٧)، معرفة الرجال لابن محرز (٩٨/١)، (١٣٧/٢)، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٤١٤)، التاريخ الأوسط (١٤٦/٢)، التاريخ الكبير (٢٦٠/٨)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ٢٤٩١)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٦٢٦)، الضعفاء للعقيلي (٣٩١/٤)، الجرح والتعديل (١٢٧/٩)، الثقات لابن حبان (٦٠٠/٧)، مشاهير علماء الأمصار (رقم: ١٥٢٨)، الكامل (٢١٤/٧)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٦٩٤)، السير (٥/٨)، تاريخ الإسلام (٥٠٧/١٠)، شرح العلل (٧٦٦/٢)، الرواة الذين تكلم فيهم بما لا يوجب بالرد (رقم: ٣٦٧)، تهذيب التهذيب (١٦٣/١١)، بحر الدم (رقم: ١١٣٩).

(٢) تهذيب التهذيب (١٦٣/١١)

(٣) هو حيوة بن شريح بن يزيد الحضرمي أبو العباس الحمصي، ثقة، مات سنة أربع وعشرين ومائتين، أخرج له البخاري، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

الكاشف (رقم: ١٢٩١)، التقريب (رقم: ١٦٠١)، تهذيب التهذيب (٦١/٣).

(٤) هو سعيد بن أبي أيوب الخزاعي مولاهم المصري أبو يحيى ابن مقلاص، ثقة ثبت، مات سنة إحدى وستين ومائة، وقيل غير ذلك، وكان مولده سنة مائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ١٨٥٦)، التقريب (رقم: ٢٢٧٤)، تهذيب التهذيب (٧/٤).

أيوب دونهم في الحديث في الحفظ.

قال: وكان يحيى بن أيوب يجلس إلى الليث بن سعد[١]، وكان سيئ الحفظ، وهو دون هؤلاء، وحيوة بن شريح بعد، وهو أعلاهم[٢].

وقال عبدالله: قال أبي: يحيى بن أيوب سيء الحفظ، وهو دون حيوة، وسعيد بن أبي أيوب في الحديث[٣].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال الأثرم: سمعت أبا عبدالله وذكر يحيى بن أيوب المصري فقال: كان يحدث من حفظه، وكان لا بأس به، وكأنّه ذكر الوهم في حفظه، فذكرت له من حديثه يحيى بن أيوب عن عمرة عن عائشة أن النبي ﷺ: كان يقرأ في الوتر[٤]، فقال: ها من يحتمل هذا[٥].

---

(١) هو الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه، إمام مشهور، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٤٦٩١)، التقريب (رقم: ٥٦٨٤)، تهذيب التهذيب (٨/٤١٢).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم:٤١٢٥,١٤٢٤,١٤٢٣).

(٣) الجرح والتعديل (٩/١٢٧).

(٤) أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/٣٩١)، ابن عدي في الكامل (٧/٢١٥) بإسناده عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يوتر يقرا في الوتر في الركعة الأولى بسبح وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس.

قال عثمان بن الحكم الحزامي: سألت يحيى بن سعيد عن حديث عمرة عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقرا في الوتر بسبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد فلم يعرفه وأنكره.

وقال العقيلي: أما المعوذتين فلا يصح.

(٥) الضعفاء للعقيلي (٤/١٥٠٤).

وجه الاختلاف:

يظهر في قوله في رواية الساجي عنه: يخطيء خطأ كثيرا، وهذا يفيد أنه ضعيف الحديث، يردّ حديثه، وكذا قوله في رواية عبدالله: سيء الحفظ، وذلك يتعارض مع قوله في رواية الأثرم: لا بأس به مع إشارته إلى أنه يخطيء غير أنه لم يجعله في الكثرة التي يضعّف الراوي من أجلها، فأفاد أنه صدوق حسن الحديث

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن يحيى بن أيوب صدوق حسن الحديث عند الإمام أحمد، وذلك لتصريحه بذلك في رواية عبدالله، والأثرم، وأما قوله عنه: يخطيء خطأ كثيرا، فالصدوق يخطيء أيضا، ولكن خطئه لا يبلغ حد الضعف الذي يردّ معه حديث الراوي، فالكثرة هنا نسبية وهو إذا ما قورن بغيره ممن هو أرفع منه من طبقته وأهل بلده، كحيوة بن شريح، وسعيد بن أبي يوب، ولهذا لما قارن بينهم الإمام أحمد في إحدى الروايات قال عنه: سيء الحفظ، وهو كذلك بالنسبة لهم، لكن إذا أعطي حكما بقطع النظر عن غيره، فهو صدوق كما تقدم، والله أعلم.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال ابن يونس: كان أحد طالبي العلم بالآفاق، وحدث عنه الغرباء أحاديث ليست عند أهل مصر، فحدّث عنه يحيى بن إسحاق السالحيني[1] عن يزيد بن أبي حبيب[2] عن ربيعة بن لقيط[1] عن ابن حوالة[2]: من نجا من ثلاث[3]، ليس هذا

---

(١) هو يحيى بن إسحاق السيلحيني، أبو زكريا، أو أبو بكر، نزيل بغداد، صدوق، مات سنة عشر ومائتين، أخرج له مسلم، والأربعة.

الكاشف (رقم: ٦١٢٧)، التقريب (رقم: ٧٤٩٩)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٥٥).

(٢) هو يزيد بن أبي حبيب المصري أبو رجاء، واسم أبيه سويد، واختلف في ولائه، ثقة فقيه، وكان يرسل، مات سنة ثمان وعشرين ومائة وقد قارب الثمانين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

=

بمصر من حديث يحيى بن أيوب، وروى عنه أيضا عن يزيد عن ابن شماسة[٤] عن زيد بن ثابت[٥]: طوبى للشام مرفوعاً[٦]، وليس هو بمصر من حديث يحيى، وأحاديث جرير بن حازم عن يحيى بن أيوب ليس عند المصريين منها حديث، وهي تشبه عندي أن تكون من حديث ابن لهيعة[٧][٨].

= الكاشف (رقم: ٦٢٨٩)، التقريب (رقم: ٧٧٠١)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٧٨).

(١) هو ربيعة بن لقيط التجيبى المصري، تابعي وثقه العجلي

التاريخ الكبير (٣/ ٢٨٣)، الثقات للعجلي (رقم: ٤٧٠)، الجرح والتعديل (٣/ ٤٧٥).

(٢) هو عبدالله بن حَوالة الأزدي أبو حوالة، صحابي نزل الشام، ومات بها سنة ثمان وخمسين وله اثنتان وسبعون سنة، ويقال: مات سنة ثمانين، أخرج له أبو داود.

الكاشف (رقم: ٢٦٩٧)، التقريب (رقم: ٣٢٨٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٧٠).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٤٩٠)، وأحمد (٥/ ٢٨٨)، وصححه الحاكم (٤٥٤٨)، والضياء المقدسي في المختارة (٢٤٣) عن يزيد بن أبي حبيب به.

(٤) هو عبدالرحمن بن شِماسة المَهْري المصري، ثقة، مات سنة إحدى ومائة أو بعدها، أخرج له مسلم، والأربعة.

الكاشف (رقم: ٣٢٢٠)، التقريب (رقم: ٣٨٩٥)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٧٦).

(٥) هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن لوذان الأنصاري النجاري أبو سعيد، وأبو خارجة، صحابي مشهور، كتب الوحي، قال مسروق: كان من الراسخين في العلم، مات سنة خمس أو ثمان وأربعين، وقيل بعد الخمسين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ١٧٢٥)، التقريب (رقم: ٢١٢٠)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤٤).

(٦) أخرجه أحمد (٥/ ١٨٤)، وأخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ(٢/ ٣٠١)، من طريق ابن وهب، والطبراني (٤٩٣٤) من طريق عمرو بن خالد الحراني، كلاهما عن ابن لهيعة، بهذا الاسناد.

وأخرجه ابن حبان (٧٣٠٤)، والطبراني(٤٩٣٥) من طريق عمرو بن الحارث. وقال ابن حبان: وذكر ابن سليم وهو شيخ ابن حبان آخر مع عمرو ابن الحارث، يعني ابن لهيعة، وإنما لم يذكره لأنه ليس من شرطه.

(٧) تهذيب الكمال (٣١/ ٢٣٧).

(٨) هو عبدالله بن لهَيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبدالرحمن المصري القاضي، صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، مات =

وقال ابن سعد: منكر الحديث[١].

قال النسائي: ليس بالقوي[٢].

وفي موضع آخر قال: ليس ممن يعتمد عليه، وعنده غير حديث منكر[٣].

وقال أيضا: يحيى بن أيوب عنده أحاديث مناكير، وليس هو بذلك القوي في الحديث[٤].

وقال الإسماعيلي: لا يحتج به[٥].

وذكره العقيلي في الضعفاء[٦].

وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب[٧].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: يحيى بن أيوب صالح[٨].

وقال الدارمي: قلت ليحيى بن معين: الليث أحبّ إليك أو يحيى بن أيوب؟ فقال: الليث أحبّ إليّ، ويحيى ثقة[٩].

= سنة أربع وسبعين ومائة وقد ناف على الثمانين، أخرج له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه. الكاشف (رقم: ٢٩٣٤)، التقريب (رقم: ٣٥٦٣)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧).

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٥١٦).

(٢) السنن الكبرى (رقم: ٢٦٤٩).

(٣) السنن الكبرى (رقم: ٣٣٠٩).

(٤) السنن الكبرى (رقم: ١٠١٩٧).

(٥) تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٤).

(٦) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٩١).

(٧) السنن (١/ ٩٨)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٤).

(٨) الجرح والتعديل (٩/ ١٢٧).

(٩) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٧١٩).

وقال أحمد بن صالح المصري: كان يحيى بن أيوب من وجوه أهل البصرة، وربما خلط في حفظه[١].

وقال العجلي: ثقة[٢].

وقال الترمذي عن البخاري: ثقة[٣].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي: يحيى بن أيوب أحب إليك أو ابن أبي أبى الموالي[٤]؟ فقال: يحيى بن أيوب أحبّ إلي، ومحل يحيى الصدق، يكتب حديثه، ولا يحتج به[٥].

قال الآجري: قلت لأبي داود: ابن أيوب ثقة؟ فقال هو: صالح[٦].

وقال يعقوب بن سفيان: كان ثقة حافظا[٧]

وقال إبراهيم الحربي: ثقة[٨].

قال النسائي: ليس به بأس[٩].

وقال الساجي: صدوق يهم[١].

---

(١) تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٤).

(٢) معرفة الثقات (رقم: ١٩٦٢).

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٤).

(٤) هو عبدالرحمن بن أبي الموال، واسمه زيد، وقيل: أبو الموال، جدّه أبو محمد مولى آل علي، صدوق ربما أخطأ، مات سنة ثلاث وسبعين ومائة، أخرج له البخاري، والأربعة.

الكاشف (رقم: ٣٣٢٦)، التقريب (رقم: ٤٠٢١)، تهذيب التهذيب (٦/٢٥٣).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ١٢٨).

(٦) سؤالات الآجري (٥/١٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٤).

(٧) تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٤).

(٨) تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٤).

(٩) الضعفاء والكتروكين للنسائي (رقم: ٦٢٦).

وقال ابن عدي: ويحيى بن أيوب له أحاديث صالحة، وقد روى عنه الليث، وروى عنه ابن وهب الكثير، وابن أبي مريم، وابن عفير وغيرهم من شيوخ مصر، وهو من فقهاء مصر ومن علمائهم، ويقال: إنه كان قاضيا بها، ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة أو يروى هو عن ثقة حديثا منكرا فأذكره، وهو عندي صدوق لا بأس به[٢].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يغرب[٣].

وقال ابن شاهين في الثقات: قال ابن صالح: له أشياء يخالف فيها[٤].

وقال الحاكم أبو أحمد: إذا حدث من حفظه يخطئ، وما حدث من كتاب فليس به بأس[٥].

قال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ[٦].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر أن يحيى بن أيوب وسط، صدوق، حسن الحديث، يقع في حديثه بعض الغلط، ربما ردّ حديثه لأجلها، وذلك لما قاله أهل مصر فيه كأحمد بن صالح، وابن يونس، والنسائي، وهم أعلم به من ابن عدي، ولعله يريد -وهو الأقرب- بقوله: ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة أو يروى هو عن ثقة حديثا منكرا، متنا منكرا تفرد بروايته، ومن أطلق توثيقه من الأئمة فهم على ضربين:

---

(١) تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٤).

(٢) تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٥).

(٣) الثقات (٧/ ٦٠٠).

(٤) تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٥٩٤).

(٥) تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٤).

(٦) تقريب التهذيب (رقم: ٧٥١١).

١ - من وثقه في موضع بإطلاق، وأشار إلى ضعف فيه، كالنسائي

٢ - من لم يشر إلى ضعفه، فهو محمول على صدقه في الجملة

وأما قول ابن سعد فيه: منكر الحديث فكأنه يريد به ما أشار إليه ابن يونس وغيره من المناكير التي تقع في حديثه، وقد تقدم أنها لم تبلغ الحد الذي يرد بها حديثه

قال الذهبي: ينفرد بغرائب كغيره من الأئمة[١].

هذا وقد أخرج ليحيى بن أيوب البخاري[٢]، مسلم في مواضع عدة، وغالبها مقرونا[٣].



(١) تاريخ الإسلام (١٠/٥٠٨).

(٢) انظر مثلا: (٢٣٨)، (٣٩٤)، (٥٤٦)، (٦٢٥).

(٣) انظر مثلا: (١١)، (٤٦)، (٦٠)، (١٠٢).

يحيى بن صالح الوُحَاظِي[1]**، أبو زكريا، ويقال: أبو صالح الشامي**[2].

ت(٢٢٢).

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن يحيى بن صالح الحمصي الوحاظي؟ فقال: رأيته في جنازة أبي المغيرة[3]، فجعل أبي يصفه

قال أبي: أخبرني إنسان من أصحاب الحديث قال: قال يحيى بن صالح: لو ترك أصحاب الحديث عشرة أحاديث - يعني هذه الأحاديث التي في الرؤية -.

قال أبي: كأنه نزع إلى رأي جهم[4].

قال عبدالله: قال أبي: لم أكتب عنه؛ لأني رأيته في مسجد الجامع يسيء الصلاة[5].

قال أبو عوانة الإسفراييني: حسن الحديث، ولكنه صاحب رأي، وهو عديل

---

(١) قال ابن حجر: بضم الواو، وتخفيف المهملة، ثم معجمة. تقريب التهذيب (رقم: ٧٥٦٨).

(٢) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى (٤٧٣/٧)، (١٣٧/٢)، العلل ومعرفة الرجال (رقم: ١٢٣٢)، التاريخ الكبير (٢٨٢/٨)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ١٢٠٩)، الضعفاء للعقيلي (٤٠٨/٤)، الجرح والتعديل (١٥٨/٩)، الثقات لابن حبان (٢٦٠/٩)، طبقات الحنابلة (٤٠٢/١)، تاريخ دمشق (٢٧٣/٦٤)، تذكرة الحفاظ (٤٠٨/١)، السير (٤٥٣/١٠)، تاريخ الإسلام (٤٤٩/١٦)، شرح العلل (٧٦٦/٢)، الرواة الذين تكلم فيهم بما لا يوجب بالرد (رقم: ٣٧٢)، تهذيب التهذيب (٢٠١/١١)، بحر الدم (رقم: ١١٥٢).

(٣) هو عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني أبو المغيرة الحمصي، ثقة، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٣٤٢٢)، التقريب (رقم: ٤١٤٥)، تهذيب التهذيب (٣٢٩/٦).

(٤) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ١٢٣٢).

(٥) تهذيب التهذيب (٢٠١/١١)

محمد بن الحسن[1] إلى مكة، وأحمد بن حنبل لم يكتب عنه[2].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال أبو زرعة: لم يقل أحمد بن حنبل في يحيى بن صالح إلا خيرا[3]

وجه الاختلاف:

ظاهر فيما نقله أبو زرعة أن أحمد لم يقل فيه إلا خيرا، مع ما نقله عبدالله عنه من وصفه إيّاه بالتجهّم، وإساءة الصلاة، وترك الكتابة عنه، وكلّها شرّ لا خير فيها.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر لي -والعلم عند الله- أن ما نقله أبو زرعة محمول على ضبطه وحفظه، فهو لم يجرحه من هذا الباب، وأما ما نقله عبدالله فهو هجر له لما رمي به من بدعة التجهم مضافا إليها إساءته للصلاة.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال العقيلي: يحيى بن صالح الوحاظي حمصي جهمي[4].

وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالحافظ عندهم[5].

---

(١) هو فقيه عصره أبو عبدالله محمد بن الحسن الشيباني مولاهم الكَفَوي المنشأ، ولد بواسط، وعاش سبعا وخمسين سنة، وسمع أبا حنيفة، ومالك بن مغول، وطائفة، وكان من أذكياء العالم، قال أبو عبيد: ما رأيت أعلم بكتاب الله منه، وقال الشافعي: لو أشاء أن أقول نزل القرآن بلغه محمد بن الحسن لقلت؛ لفصاحته، توفي سنة ١٨٩ هـ.

طبقات الفقهاء للشيرازي (ص: ١٤٢)، اللسان (٥/ ١٢١)، شذرات الذهب (١/ ٣٢٢).

(٢) تهذيب الكمال(٨/ ٥١).

(٣) تهذيب الكمال(٨/ ٥١).

(٤) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤٠٨).

(٥) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٠٢).

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال أبو زرعة الدمشقي: قلت ليحيى بن معين: ما تقول في يحيى بن صالح الوحاظى؟ فقال: ثقة(١).

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن يحيى بن صالح الوحاظى فقال: صدوق(٢).

وقال الساجي: هو عندهم من أهل الصدق والأمانة(٣).

وذكره ابن حبان في الثقات(٤).

وقال سليمان بن عبدالحميد البهراني(٥): سمعت أبا اليمان يقول: قدم الحسن بن موسى الأشيب علينا قاضيا بحمص فقال: دلني على رجل ثقة موسر أستعين به على أمري، فقلت: لا أعرف أحدا أوثق من يحيى بن صالح(٦).

وقال الخليلي: ثقة يروى عنه الأئمة(٧).

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر أن يحيى بن صالح ثقة، وذلك لتوثيق الأئمة له كما تقدم، ولا يتعارض هذا مع ما ما قول أبي أحمد الحاكم: ليس بالحافظ، فإنه الوحاظي مع كونه

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٥٨)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٤/ ٢٨٠).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ١٥٨).

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٠٢).

(٤) الثقات (٩/ ٢٦٠).

(٥) هو سليمان بن عبدالحميد بن رافع البهراني أبو أيوب الحمصي، صدوق، رمي بالنصب، وأفحش النسائي القول فيه، مات سنة أربع وسبعين ومائتين، أخرج له أبو داود.
الكاشف (رقم: ٢١٠٨)، التقريب (رقم: ٢٥٨٤)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٨٠).

(٦) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٠٢).

(٧) الإرشاد في معرفة علماء البلاد (١/ ٢٦٧).

ثقة لا يبلغ درجة الحفاظ الأثبات، وأما ما نقل عن أحمد فقد تقدم الجواب عنه، ومثله ما قاله العقيلي، فهو تبع له .

وقال الذهبي: غمزه بعض الأئمة لبدعة فيه، لا لعدم إتقان.

قال أحمد بن حنبل: أخبرني رجل من أصحاب الحديث أن يحيى ابن صالح قال: لو ترك أصحاب الحديث عشرة أحاديث - يعني هذه التي في الرؤية - ثم قال أحمد: كأنه نزع إلى رأي جهم.

قلت: والمعتزلة تقول: لو أن المحدثين تركوا ألف حديث في الصفات والاسماء والرؤية، والنزول لأصابوا.

والقدرية تقول: لو أنهم تركوا سبعين حديثا في إثبات القدر.

والرافضة تقول: لو أن الجمهور تركوا من الاحاديث التي يدعون صحتها ألف حديث، لأصابوا

وكثير من ذوي الرأي يردون أحاديث شافه بها الحافظ المفتي المجتهد أبو هريرة رسول الله ﷺ، ويزعمون أنه ما كان فقيها، ويأتوننا بأحاديث ساقطة، أو لا يعرف لها إسناد أصلا محتجين بها.

قلنا: وللكل موقف بين يدي الله تعالى، يا سبحان الله ! أحاديث رؤية الله في الآخرة متواترة، والقرآن مصدق لها، فأين الإنصاف؟[1].



(١) السير (١٠/ ٤٥٥).

يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص القرشي، الأموي، أبو أيوب الكوفي[1]، نزيل بغداد، ولقبه: جمل. ت(٢٦٤).

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال المروذي: سئل -يعني أبا عبدالله- عن يحيى بن سعيد الأموي؟ فقال: لم تكن له حركة في الحديث[2].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال ابن هانئ: سئل- يعني أحمد بن حنبل- عن يحيى بن سعيد بن أبان الأموي. فقال: هو صدوق، إلا أنه حدّث بشيء ليس له أصل[3]

قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: يحيى بن سعيد الأموي ليس به بأس، عنده عن الأعمش غرائب[4].

قال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبدالله وذكر يحيى بن سعيد الأموي فقال لي:

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى (٣٩٨/٦)، (٣٢٩/٧)، تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٢٨٠، ٢٥٤٨، ٢٥٦٩)، تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ٢٨٢)، العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي- (رقم: ٢٢٤)، التاريخ الأوسط (٢٧٦/٢)، التاريخ الكبير (٢٨٢/٨)، الكنى والأسماء لمسلم (رقم: ١٣٠)، المعرفة والتاريخ (٢٠٧/٣)، سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٥٧٧)، الضعفاء للعقيلي (٤٠٣/٤)، الجرح والتعديل (١٥١/٩)، مشاهير علماء الأمصار (رقم: ١٣٩١)، الثقات لابن حبان (٥٩٩/٧)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٦٠١)، سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم: ٥٣٨)، تاريخ بغداد (١٣٢/١٤)، تذكرة الحفاظ (٣٢٥/١)، السير (٤٥٣/١٠)، تاريخ الإسلام (٤٦٢/١٣)، تهذيب التهذيب (١٨٧/١١)، بحر الدم (رقم: ١١٤٧).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ٢٤٤).

(٣) سؤالات ابن هانئ (رقم: ٢٢٨٨)

(٤) سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٥٧٧)، تاريخ بغداد (١٣٤/١٤).

ما كنت أرى أن عنده هذا الحديث الكثير، فإذا هم يزعمون أن عنده عن الأعمش حديثا كثيرا، وكان له أخ قد روى علما يقال له: عبدالرحمن بن سعيد، ولم يثبت أمر يحيى في الحديث كان يصدق، وليس بصاحب حديث، فقلت له: روى عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله حديثا منكرا أعني قوله: لا يزال المسروق يتظنى حتى يكون أعظم إثما من السارق[1]؟ فقال أبو عبدالله: نعم[2].

وجه الاختلاف:

يظهر من قوله في رواية المروذي: لم تكن له حركة في الحديث، وهي عبارة مشعرة بذم، قد يقتضي ضعفا، مع أنه أثنى عليه في باقي الروايات خيرا

الجمع بين القولين:

لا تعارض بين القولين فالمراد من قوله: لم تكن له حركة في الحديث ، أن لم يكن ذا رحلة فيه، ولم يجمع منه ما يجمعه أصحاب الحديث، ولهذا كان يقول عنه: لم يكن صاحب حديث مع أنه قال فيه: صدوق، ولا بأس به.

قال أحمد بن العباس النسائي[3]: سألت أحمد بن حنبل عن الرجل يكون معه مائة ألف حديث يقال إنه صاحب حديث؟ قال: لا، قلت له: عنده مائتا ألف حديث يقال: إنه صاحب حديث؟ قال: لا، قلت له: ثلاثمائة ألف حديث؟ فقال: بيده كذا، يروّح يمنة ويسرة[4].

---

(١) أخرجه أحمد في المسائل -رواية ابنه صالح- (رقم: ١٥٦١)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٤/ ١٣٣) عن يحيى بن سعيد الأموي به.

(٢) تاريخ بغداد (١٤/ ١٢٣)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤٠٣).

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي (رقم: ٢).

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال ابن حجر: أورده العقيلي في الضعفاء، واستنكر له عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله: لا يزال المسروق متغيظا حتى يكون أعظم إثما من السارق[١].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث[٢].

وقال الدوري، وابن أبي خيثمة: قال يحيى بن معين: يحيى بن سعيد الأموي ثقة[٣].

وقال يزيد بن الهيثم عن ابن معين: هو من أهل الصدق ليس به بأس[٤].

وقال محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي: كوفي ثقة[٥].

وقال أبو داود: ليس به بأس ثقة[٦].

وقال يعقوب بن سفيان: ثقة[٧].

وقال النسائي: ليس به بأس[٨].

وذكره ابن حبان في الثقات[١].

---

(١) تهذيب التهذيب (١١/ ١٨٧).

(٢) تهذيب التهذيب (١١/ ١٨٧).

(٣) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٢٨٠)، الجرح والتعديل (٩/ ١٥٢).

(٤) تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ٢٨٢).

(٥) تاريخ بغداد (١٤/ ١٣٤).

(٦) تاريخ بغداد (١٤/ ١٣٤).

(٧) المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٠٧).

(٨) تاريخ بغداد (١٤/ ١٣٤).

وقال الدارقطني: ثقة[2].

قال ابن حجر: صدوق يغرب[3].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر أن يحيى بن سعيد الأموي ثقة، وذلك باتفاق أهل الحديث، وذكر العقيلي له في الضعفاء ليس حكما عليه بالضعف؛ فإنه يذكر فيه كلّ من تكلم فيه وإن لم يكن ضعيفا، ووجود المناكير والغرائب في روايته لا يتعارض مع توثيقه لأنها قليلة في مقابل صوابه، وقد تقدم توجيه مراد أحمد: ليس له حركة في الحديث، وقد أخرج له البخاري في صحيحه حديثا على سبيل الاحتجاج[4]، ومسلم في مواضع[5]، والله أعلم.



(١) الثقات (٥/٥٢٦).

(٢) سؤالات البرقاني للدراقطني (رقم: ٥٣٨)، العلل للدارقطني (٣/١٩٧).

(٣) تقريب التهذيب (رقم: ٧٥٥٤).

(٤) (رقم: ٣٨٤٦)

(٥) انظر مثلا: (٤٢)، (٣٤١)، (١٣٠٦)، (٢٠٤٠).

يحيى بن عبدالله بن الحارث الجابر ، أبو الحارث، الكوفي، التيمي البكري[1].

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال عبدالله: قال أبي: يحيي بن الجابر. فقال: هو أبو الحارث، ضعيف الحديث[2]

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن يحيى بن عبدالله الجابر؟ فقال: ليس به بأس، حدث عنه شعبة بحديث، عن أبي ماجد[3]، وأبو ماجد رجل مجهول لا يعرف[4]

وقال عبدالله: قال أبي: يحيى الجابر ليس به بأس، ولكن الذي يحدث عنه يحيى

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٩٠١)، تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن الجنيد- (رقم: ٨٤٥)، العلل ومعرفة الرجال (رقم: ٨٠٤، ٣٩٩٩، ٤٠٠٠)، التاريخ الكبير (٨/ ٢٨٦)، أحوال الرجال (رقم: ٦٥)، معرفة الثقات (رقم: ١٩٦٦)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/ ٣٨١)، المعرفة والتاريخ (٣/ ١١٤)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٦٢٣)، الكنى والأسماء للدولابي (٣/ ٩٨٢)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤١٠)، الجرح والتعديل (٩/ ١٦١)، المجروحين (٣/ ١٢٣)، الكامل (٧/ ٢٠١)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٦٠١)، ذكر من اختلف فيه النقاد (رقم: ٦٧)، سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم: ٥٢٨)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٧٣٥)، تاريخ الإسلام (٨/ ٥٦١)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٠٩)، بحر الدم (رقم: ١١٥٣).

(٢) الكامل (٧/ ٢٠١).

(٣) هو أبو ماجد يروي عن ابن مسعود، قيل: اسمه عائذ بن نضلة، مجهول، لم يرو عنه غير يحيى الجابر، أخرج له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

الكاشف (رقم: ١٠٦٩)، التقريب (رقم: ٨٣٣٤)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٣٧).

(٤) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم:٤٠٠، ٨٠٤).

الجابر أبو ماجد لا يعرف[١].

وجه الاختلاف:

ظاهر؛ فإنه وثقه في رواية، وضعفه في أخرى

الجمع بين القولين:

الظاهر أن للإمام أحمد فيه قولين مبنيين على اختلاف اجتهاد في الحكم عليه، ولعل السبب في ذلك أن يحيى الجابر يروى عن رجل يدعى أبو ماجدة، وقيل: أبو ماجد، وهو رجل لا يعرف له راو عنه غير يحيى الجابر، وقد روى عن ابن مسعود حديثين منكرين[٢].

والاختلاف فيه مرتّب على إلحاق هذه المناكير به أو بيحيى الجابر، ولا يعلم أيّ القولين متأخر عن الآخر حتى يرجع إليه، والأقرب أن يكون التوثيق آخرها، والله أعلم.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال عبدالله بن أحمد: قال يحيى بن معين: ضعيف الحديث[٣].

وقال ابن الجنيد: سألت يحيى عن يحيى الجابر، كيف حديثه؟ فقال: يحيى بن عبدالله الجابر ليس حديثه بشيء[٤].

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بشيء[٥].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٤٠٠٠).

(٢) انظر: أحوال الرجال (رقم: ٦٦)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤١٠).

(٣) الكامل (٧/ ٢٠١).

(٤) سؤالات ابن الجنيد (رقم: ٨٤٥)

(٥) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٠٩).

وقال أبو حاتم: ضعيف[١].

وقال النسائي: ضعيف[٢].

وقال الجوزجاني: غير محمود[٣].

وقال ابن حبان: منكر الحديث، يروى المناكير الكثيرة التى لا تشبه حديث الائمة حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان يتعمد لذلك، لا يجوز الاحتجاج به بحال[٤].

وقال الدارقطني: كوفي يعتبر به، ولا يتابع على أحاديثه، ولا يكاد يروي عن شيوخه غيره[٥].

وقال ابن حجر: لين الحديث[٦].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل

وقال ابن المديني: معروف[٧].

وقال أيضا: يحيى الجابر ثقة فيما روى عن غير أبي ماجد؛ لأن أبا ماجد مجهول لا يعرف، فأما حديثه عن غيره فليس به بأس[٨].

وقال ابن عدي: وليحيى غير ما ذكرت وأحاديثه متقاربة، وليس فيه حديث

(١) الجرح والتعديل (٩/١٦٢).

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (رقم: ٦٢٣).

(٣) أحوال الرجال (رقم: ٧٠).

(٤) المجروحين (٣/١٢٣).

(٥) سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم: ٥٢٨، ٥٢٩).

(٦) تقريب التهذيب (رقم: ٧٥٨١).

(٧) العلل لابن المديني (ص: ٩٩).

(٨) المعرفة والتاريخ (٣/١١٢).

منكر، وأرجوا أنه لا بأس به[1].

وقال الترمذي: ثقة[2].

وقال العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي[3].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن يحيى الجابر ثقة، صدوق، لا بأس، إذا روى عن ثقة، وعنه ثقة، دون ما رواه عن المجاهيل كأبي ماجد ونحوه، كما قال أحمد، وابن المديني، والترمذي، وابن عدي.

وأما من ضعفه فإنما ضعفه لأجل المناكير التي يرويها عن المجاهيل والضعفاء، وحينئذ لا يتعارض القولان، والله أعلم

---

(١) الكامل (٧/٢٠٢).

(٢) الجامع (رقم: ١٠١١).

(٣) معرفة الثقات (رقم: ١٥٧٥).

يحيي بن عيسى بن عبدالرحمن، ويقال: ابن محمد التميمي، النَّهْشَلي، أبو زكريا الكوفي، الجرار ،الفَاخُوري[1]، سكن الرملة. ت(٢٨١).

قول الإمام أحمد الدال على الجهالة:

قال عبدالله بن أحمد: سألته -يعني أباه- عن يحيى بن عيسى الرملي، قلت: ثقة؟ قال: ما أدري، ما كتبت عنه شيئا[٢].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق :

قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن يحيى بن عيسى الرملي؟ قال: ما أقرب حديثه، كوفي سكن الرملة[٣]، مرّ بالكوفة حاجا.

قلت له: سمعت منه شيئا؟ قال: لا[٤].

وقال أبو داود: بلغني عن أحمد أنه أحسن الثناء عليه[٥].

وجه الاختلاف:

يظهر في قوله: ما أدري، ما كتبت عنه شيئا، وذلك يفيد أن لم يعلم من حاله ما يتأتى به الحكم عليه، بينما قال في الرواية الأخرى: ما أقرب حديثه، وذلك يفيد

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٣٥٤)، تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٨٩٣)، العلل ومعرفة الرجال (رقم: ٣٢٢١، ٤١١٠)، التاريخ الأوسط (٢/ ٢٩٤)، التاريخ الكبير (٨/ ٢٩٦)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٦٣٠)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤٢١)، الجرح والتعديل (٩/ ١٧٨)، المجروحين (٣/ ١٢٦)، الكامل (٧/ ٢١٧)، تاريخ الإسلام (١٤/ ٤٧٤)، السير (٩/ ٤٢٣)، الرواة الذين تكلم فيهم بما لا يوجب الرد (رقم: ٣٧٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٠).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٢٢١).

(٣) مدينة عظيمة بفلسطين وكانت قصبتها، وكانت رباطا للمسلمين. معجم البلدان (٣/ ٦٩).

(٤) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٤١١٠).

(٥) تهذيب الكمال(٨/ ٧٧).

الاطلاع على رواياته وأحاديثه

الجمع بين القولين:

الظاهر أنه لا بأس به عنده إلا أنه لم يرو عنه شيئا ، وأما قوله:"ما أدري عنها" فهذا كان قبل أن يعرفه.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال الدوري عن ابن معين: ليس بشئ[١].

وقال في موضع آخر: ضعيف[٢].

وقال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى بن معين: فيحيى بن عيسى الرملي، ما تعرفه؟ قال: نعم، ما هو بشيء!

قال عثمان: هو كما قال يحيى، هو ضعيف[٣].

وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: هو ضعيف، لا يكتب حديثه[٤].

وقال الجوزجاني: يحيى بن عيسى يروي أحاديث ينكرها الناس[٥].

وقال النسائي: ليس بالقوي[٦].

وقال ابن حبان: وكان ممن ساء حفظه وكثر وهمه حتى جعل يخالف الأثبات

---

(١) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٣٥٤).

(٢) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٠).

(٣) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٨٩٣).

(٤) الكامل (٧/٢١٧).

(٥) أحوال الرجال (رقم: ٦٢).

(٦) الضعفاء والمتروكون للنسائي (رقم: ٦٦١).

فيما يروي عن الثقات، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به[١].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه[٢].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال العجلي: ثقة، وكان فيه تشيع[٣].

وقال يعقوب بن شيبة: عبيدالله بن موسى[٤]، ومحاضر[٥]، ومندل[٦]، وأبو معاوية، ووكيع، وابن نمير، ويحيى بن عيسى، كل هؤلاء ثقة في الأعمش[٧].

وقال أحمد بن سنان[٨] قال أبو معاوية: اكتبوا عنه، فطالما رأيته عند

---

(١) المجروحين (١٢٦/٣).

(٢) الكامل (٢١٧/٧).

(٣) معرفة الثقات (رقم: ١٥٩٨).

(٤) هو عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي أبو محمد، ثقة كان يتشيع، قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم، واستصغر في سفيان الثوري، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين على الصحيح، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٣٥٩٣)، التقريب (رقم: ٤٣٤٥)، تهذيب التهذيب (٤٦/٧).

(٥) هو محاضر بن المورّع الكوفي، صدوق له أوهام، مات سنة ست ومائتين، أخرج له مسلم، وأبو داود، والنسائي.
الكاشف (رقم: ٥٣٠١)، التقريب (رقم: ٦٤٩٣)، تهذيب التهذيب (٤٦/١٠).

(٦) هو مندل بن علي العَنَزي أبو عبدالله الكوفي، يقال: اسمه عمرو، ومندل لقب، ضعيف، ولد سنة ثلاث ومائة ومات سنة سبع أو ثمان وستين ومائة، أخرج له أبو داود، وابن ماجه.
الكاشف (رقم: ٥٦٢٧)، التقريب (رقم: ٦٨٨٣)، تهذيب التهذيب (٢٦٤/١٠).

(٧) شرح العلل (٧١٨/٢).

(٨) هو أحمد بن سنان بن أسد بن حِبّان أبو جعفر القطان الواسطي، ثقة حافظ، مات سنة تسع وخمسين ومائتين وقيل قبلها، أخرجه له الستة إلا الترمذي.
الكاشف (رقم: ٣٦)، التقريب (رقم: ٤٤)، تهذيب التهذيب (٣٠/١).

الأعمش[١].

وذكره ابن حبان في الثقات[٢].

وقال مسلمة: لا بأس به، وفيه ضعف[٣].

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، ورمي بالتشيع[٤].

خلاصة أقوال الأئمة :

بعد التأمل في هذه الأقوال يترجح لي -والعلم عند الله- أن يحيى بن عيسى ضعيف، وذلك لتضعيف أكثر الأئمة له كما تقدم، وأما من وثقه كالعجلي، ويعقوب بن شيبة، فمتعقّب بما قاله ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقد ذكر له عن الأعمش أيضا مناكير في ترجمته، وحينئذ حثّ أبي معاوية على الكتابة عنه لا تعني تعديله، فكونه أكثر الترداد على الأعمش لا يعني سلامته من الغلط والخطأ، فقد يكون ملازما له وفي حفظه اضطراب، ولم يخرج له مسلم إلا حديثا واحدمتابعة[٥].

(١) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٠).

(٢) الثقات (٧/٦٠٣).

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٣١).

(٤) تقريب التهذيب (رقم: ٧٦١٩).

(٥) (رقم: ١٤٤).

يحيى بن يزيد بن عبدالملك النوفلي[1].

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال المروذي: قلت - يعني لأبي عبدالله - يزيد بن عبدالله -أو عبدالملك- النوفلي؟ قال: ما أدري، روى هذا حديث أبي هريرة. قلت: فابنه؟ قال: قدم إلى هاهنا، وضعفه[2].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن يحيى بن يزيد بن عبدالملك؟ قال: لا بأس به، إنما الشأن في أبيه، بلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال: يحيى بن يزيد لا بأس به.

ولم يكن عنده إلا حديث أبيه، ولو كان عنده غير حديث أبيه لتبين أمره[3][4].

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤٢١)، الجرح والتعديل (٩/ ١٩٨)، الكامل (٧/ ٢٤٧)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٧٦٣)، تاريخ الإسلام (١٣/ ٤٨٠)، لسان الميزان (٦/ ٢٨١).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ١٨٨).

(٣) هذا المقطع الأخير مشكل، وهو موصول مع ما قبله في الجرح والتعديل، ولم يتبيّن صراحة من قائله، والذي يظهر لي أن قائله هو ابن أبي حاتم، وإنما قلت ذلك لأنه لو كان من قول أحمد لاختلف أوّل الكلام مع آخره، فإنه قال أولا: لا بأس به، ثم ذكر أن أمره لم يتبيّن لأن له رواية عن أبيه فقط وهو ضعيف، فإذا لم يتبيّن أمره كيف يقول عنه: لا بأس به؟

وأما إذا قلنا هو من قول ابن أبي حاتم سلم النص من الاختلاف؛ لأن ابن أبي حاتم ساق في ترجمته أولا قول أبيه: منكر الحديث، ثم أتبعه بقول أحمد هذا، وهذا الاختلاف في حكاية الأقوال فيه يسوغ معه ذلك التساؤل، والله أعلم.

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ١٩٨).

وجه الاختلاف:

ظاهر فقد ضعفه في رواية، ووثقه في أخرى.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن للإمام أحمد فيه قولين، بناء على اختلاف اجتهاده فيه، والسبب في ذلك أن يحيى بن يزيد لا يروي عن غير أبيه، وأبوه ضعيف كما سيأتي[(١)]، فالتضعيف مبني على ضعف الروايات التي تروى عن أبيه، والتوثيق مبني على أن ذلك الضعف في الروايات يختص بأبيه، لا بابنه، والله أعلم.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: منكر الحديث، لا أدري منه أو من أبيه! لا ترى في حديثه حديثا مستقيما[(٢)].

وقال ابن عدي: يحيى بن يزيد بن عبدالملك هذا له غير ما ذكرت، وهوضعيف، ووالده يزيد ضعيف، والضعف على أحاديثه التي أمليت والذي لم أمله بيّن، وعامتها غير محفوظة[(٣)].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن يحيى بن يزيد بن عبدالملك قال: لا بأس به، إنما الشأن في أبيه[(٤)].

---

(١) سيأتي فيما يلي دراسة مستقلة عنه.

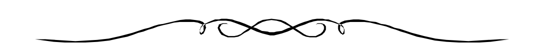
(٢) الجرح والتعديل (٩/ ١٩٨).

(٣) الكامل (٧/ ٢٤٧).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ١٩٨).

خلاصة أقوال الأئمة :

بعد التأمل في هذه الأقوال يترجح لي -والعلم عند الله- أن يحيى بن يزيد النوفلي ضعيف، لقول أبي حاتم، وابن عدي فيه، وقولهما أبين من قول غيرهما، وأبو زرعة إنما تبع الإمام أحمد فيه، والله أعلم.



يزيد بن عبدالله الشيباني، أبو عبدالله الكوفي، مولى الصَّهْباء بنت هبيرة[1].

قول الإمام أحمد الدال على الجهالة:

قال عبدالله بن أحمد: قلت لأبي: وكيع قال: حدثني يزيد بن عبدالله مولى الصهباء. قال: لا أعرفه[2].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال أبو داود: قلت لأحمد: يزيد أبو عبدالله الشيباني؟ قال: هذا شيخ قديم ليس به بأس[3]

وجه الاختلاف:

يظهر من قوله في رواية عبدالله عنه: لا أعرفه، وذلك يفيد عدم المعرفة بحاله حتى يتأتى الحكم عليه، وذلك يتعارض في الظاهر مع توثيقه إيّاه في رواية أبي داود عنه، وذلك يفيد الوقوف على حديثه ورواياته.

الجمع بين القولين:

الظاهر أنه صدوق عند الإمام أحمد؛ لأنه صرح بذلك في قوله:" ليس به بأس"، ويحمل قوله:"لا أعرفه" على أن ذلك قبل الاطلاع على حديثه ومروياته.

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ١٤٥٢)، التاريخ الكبير (٣٤٥/٨)، سؤالات أبي لأحمد (رقم: ٤١٨)، الجرح والتعديل (١٧٨/٩)، الثقات لابن حبان (٦٢١/٧)، تاريخ الإسلام (٤٧٤/١٤)، تهذيب التهذيب (٣٠٠/١١).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ١٤٥٢)

(٣) سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٤١٨).

أقوال الأئمة:

قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: يزيد الشيباني ثقة[1].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن يزيد بن عبدالله الشيباني فقال: لا بأس به[2].

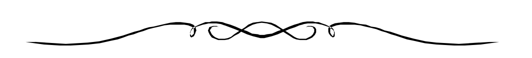
وقال ابن شاهين: ويزيد بن عبدالله الشيباني يروي عن شهر بن حوشب، وهو كوفي ثقة[3].

وذكره ابن حبان في الثقات[4].

وقال ابن حجر: ثقة[5].

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن يزيدا الشيباني ثقة، لا بأس يه، وذلك لاتفاق أهل الحديث على توثيقه، دون الوقوف على مخالف لهم، وأما قول الإمام أحمد فقد تقدم الجواب عنه، ولو كان هو المتأخر لكان العمل على توثيق غيره له؛ لأنها زيادة علم.



(١) الجرح والتعديل (٩/ ٢٧٥).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٧٥- ٢٧٦).

(٣) تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٥٦٩).

(٤) الثقات (٧/ ٦٢١).

(٥) تقريب التهذيب (رقم: ٧٧٤٣).

يزيد بن عبدالله بن خصيفة بن عبدالله بن يزيد الكندي، المدني[1]، وقد ينسب لجده. ت(١٣٠).

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: قال أحمد: منكر الحديث[2].

أقوال الإمام أحمد الدالة على التوثيق:

قال عبدالله بن أحمد: قال أبي: يزيد بن خصيفة ما أعلم إلا خيرا[3]

وقال أبو بكر بن الأثرم: سألت أبا عبدالله عن يزيد بن خصيفة؟ فقال: ثقة ثقة[4].

وجه الاختلاف:

ظاهر في تضعيفه في رواية أبي داود حيث قال: منكر الحديث، وبين توثيقه في رواية الأثرم.

الجمع بين القولين:

الظاهر أنه ثقة عند الإمام أحمد، وأما قوله منكر الحديث فلعله يقصد به التفرد.

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ٣٤٧)، العلل ومعرفة الرجال (رقم: ٣٢٣٢)، التاريخ الكبير (٣٤٥/٨)، الجرح والتعديل (٢٧٤/٩)، الثقات لابن حبان (٦١٦/٧)، مشاهير علماء الأمصار (رقم: ١٠٦٦)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٥٥٨، ١٥٧٥)، تاريخ الإسلام (٥٦٦/٨)، السير (١٥٧/٦)، تهذيب التهذيب (٢٩٧/١١)، بحر الدم (رقم: ١١٨٠).

(٢) تهذيب الكمال (١٣٤/٨).

(٣) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٢٣٢)

(٤) الجرح والتعديل (٢٧٤/٩).

قال ابن حجر: هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عُرف ذلك بالاستقراء من حاله[1].

أقوال الأئمة:

قال ابن سعد: كان عابدا ناسكا كثير الحديث ثبتا[2].

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ثقة[3].

وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: ثقة حجة[4].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن يزيد بن خصيفة فقال: ثقة[5].

وقال النسائي: ثقة[6].

وذكره ابن حبان في الثقات[7].

وقال في موضع آخر: يزيد بن عبدالله بن خصيفة من جلة أهل المدينة، وكان يهم كثيرا إذا حدث من حفظه[8].

وقال ابن حجر: قد ينسب لجده، ثقة[9].

---

(١) هدي الساري (ص: ٤٥٣).

(٢) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٩٨).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٧٤).

(٤) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٩٨).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٢٧٤).

(٦) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٩٨).

(٧) الثقات (٧/ ٦١٦).

(٨) مشاهير علماء الأمصار (رقم: ١٠٦٦).

(٩) تقريب التهذيب (١/ ٧٠١).

خلاصة أقوال الأئمة :

بعد النظر في هذه الأقوال يترجح لدي -والعلم عند الله- أن يزيد بن عبدالله بن خصيفة ثقة، لتوثيق عامة أهل العلم له، وقد أخرج له البخاري[(١)]، ومسلم[(٢)]، وصحح له الترمذي[(٣)]، وابن خزيمة[(٤)].

قال ابن حجر: وقد احتج بابن خصيفة مالك والأئمة كلهم[(٥)].

وأما ما نقل عن أحمد فقد تقدم الجواب عنه، وابن حبان فيما يظهر لي تبع له، على أن لأحمد قولا موافقا لهؤلاء الأئمة، وابن حبان لما ذكره في الثقات لم يشر إلى تلك الكثرة، ومهما يكن من أمر، فقول هؤلاء الأئمة أولى، لكثرتهم وجلالتهم، والله أعلم.



(١) انظر مثلا: (رقم: ٤٥٨)، (رقم: ١٠٢٢)، (رقم: ٢١٩٨)، (رقم: ٣١٤٧).

(٢) انظر مثلا: (رقم: ٤٤٤)، (رقم: ٥٧٧)، (رقم: ١٥٧٦)، (رقم: ٢١٥٣).

(٣) انظر: (رقم: ٢٠٨٠).

(٤) انظر: (رقم: ١٣٠٥).

(٥) هدي الساري (ص: ٤٥٣).

يزيد بن عبدالملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث الهاشمي، النوفلي، أبو المغيرة[١]، ويقال: أبو خالد المدني.

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال المروذي: قلت لأبي عبدالله: يزيد بن عبدالله أبو عبدالملك النوفلي؟

قال: ما أدري، روى هذا حديث أبي هريرة[٢]!

قلت: فابنه؟ قدم إلى هاهنا، وضعفه[٣].

وقال البخاري، وأبو حاتم: قال أحمد بن حنبل: عند يزيد بن عبدالملك مناكير[٤]

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: معرفة الرجال لابن محرز (١/٥٧)، (٢/١٨٣)، العلل ومعرفة الرجال (رقم: ٣٢٣٢)، الضعفاء الصغير (رقم: ٤٠٥)، التاريخ الأوسط (٢/٢٠٦)، التاريخ الكبير (٨/٣٤٨)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/٦٧١)، العلل الكبير للترمذي (ص: ٣٩٢)، المعرفة والتاريخ (١/٢٢٥)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٦٤٥)، الضعفاء للعقيلي (٤/٣٨٤)، الجرح والتعديل (٩/٢٧٨)، المجروحين (٣/١٠٢)، الكامل (٧/٢٦٠)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٥٥٨، ١٥٧٥)، الضعفاء لأبي نعيم (رقم: ٢٧٠)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٧٩٣)، تاريخ الإسلام (١٠/٥٢٣)، تهذيب التهذيب (١١/٣٠٤)، بحر الدم (رقم: ١١٨٤).

(٢) لعله يشير إلى ما رواه يزيد بن عبدالملك النوفلي عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ: لسقط أقدمه بين يدي أحب الى من فارس أخلفه ورائي

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/٣٤٨)، وابن حبان في المجروحين (٣/١٠٢) عن عبدالعزيز بن عبدالله الأويسي عنه

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣/٣٥٤)، ومن طريقه ابن ماجه (١٥٩٦) عن خالد بن مخلد عن يزيد بن عبدالملك النوفلي عن يزيد بن رومان عن أبي هريرة مرفوعا.

(٣) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ١٨٨).

(٤) التاريخ الكبير (٨/٣٤٨)، الجرح والتعديل (٩/٢٧٩).

وقال ابن حبان: كان أحمد بن حنبل سيئ الرأي فيه[١]

وقال أبو حاتم عن أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث[٢]

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال الفضل بن زياد: سألت أبا عبدالله عن يزيد بن عبدالملك النوفلي؟ فقال: شيخ من أهل المدينة، ليس به بأس[٣].

وجه الاختلاف:

ظاهر في تضعيفه في رواية، وتوثيقه في أخرى.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن للإمام أحمد فيه قولين مختلفين، واحد بالتضعيف، والآخر بالتوثيق، ولم يتبيّن من سياق النصوص الواردة عنه أيّهما المتأخر، وإن كان الأقرب أن يكون التضعيف أولى القولين، ذلك أن الروايات فيه أكثر، في مقابل رواية واحدة في التعديل، مع موافقتها لسائر الأئمة كما سيأتي.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

سُئل يحيى بن معين عن يزيد بن عبدالملك النوفلي فقال: ضعيف الحديث[٤].

وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: ليس حديثه بذاك[٥].

---

(١) المجروحين (٢/ ٤٥٣).

(٢) تهذيب الكمال (٨/ ١٣٩).

(٣) المعرفة والتاريخ (١/ ٤٢٧).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٢٧٩).

(٥) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠٤).

وقال أحمد بن صالح المصري: ليس حديثه بشئ[(١)].

قال البخاري: أحاديثه شبه لا شيء، وضعفه جدا[(٢)].

وقال البرذعي لأبي زرعة: واهي الحديث، وغلظ القول جدا[(٣)]

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن يزيد بن عبدالملك النوفلي فقال: منكر الحديث[(٤)].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن يزيد بن عبدالملك النوفلي فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا[(٥)].

وقال النسائي: متروك الحديث[(٦)].

وقال في موضع آخر: ليس بثقة[(٧)].

قال الساجي: فيه ضعف وعنده مناكير[(٨)].

وقال ابن حبان: كان ممن ساء حفظه حتى كان يروي المقلوبات عن الثقات ويأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير، فلما كثر ذلك في أخباره بطل الاحتجاج بآثاره، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه من غير أن يحتج به لم أر بذلك بأسا[(٩)].

---

(١) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠٤).

(٢) التاريخ الأوسط (٢/ ٢٠٦). علل الترمذي الكبير(ص: ٧٦).

(٣) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٣٩٩/١). تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠٤).

(٤) الجرح والتعديل (٢٧٩/٩).

(٥) الجرح والتعديل (٢٧٩/٩).

(٦) الضعفاء والمتروكون (٦٤٥).

(٧) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠٤).

(٨) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠٤).

(٩) المجروحين (١٠٢/٣).

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ[1].

وقال الدارقطني: ضعيف[2].

قال أبو العرب[3]: قال مالك بن عيسى[4]: يزيد النوفلي ضعيف[5].

قال الحاكم: روى عن سهيل[6] وسعيد[7]، وابن خصيفة مناكير[8].

قال ابن حجر: قال أبو عمر بن عبدالبر: أجمع على تضعيفه، وتبعه عبدالحق[9]

---

(١) الكامل (٧/٢٠٨).

(٢) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (رقم: ٥٩٢).

(٣) هو الحافظ محمد بن أحمد بن تميم المغربي أبو العرب الإفريقي، من أولاد أمير الغرب، أخذ عن أصحاب سحنون، قال عياض: كان حافظا لمذهب مالك عالما، غلب عليه الحديث والرجال، مات سنة ٣٣٠ هـ.

تاريخ الإسلام (٢٥/٩٢)، السير (١٥/٣٩٤)، طبقات الحفاظ (ص: ٣٦٤).

(٤) هو مالك بن عيسى القفصي المالكي، ولي قضاء بلده، سمع محمد بن سحنون، وشجرة بن عيسى، وبمصر من يونس بن عبدالأعلى، وابن عبدالحكم، وكان إماماً كبيراً، رحل إليه العلماء من الأندلس، وصنف كتباً، توفي سنة ٣٠٥ هـ.

البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عذاري (١/٧٧)، تاريخ الإسلام (٢٣/١٧٤).

(٥) تهذيب التهذيب (١١/٣٠٤).

(٦) هو سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان أبو يزيد المدني، صدوق، تغير حفظه بأخرة، روى له البخاري مقرونا وتعليقا، مات في خلافة المنصور، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٢١٨٣)، التقريب (رقم: ٢٦٧٥)، تهذيب التهذيب (١/٣٠).

(٧) هو المقبري.

(٨) تهذيب التهذيب (١١/٣٠٤).

(٩) هو عبدالحق بن عبدالرحمن بن عبدالله بن حسين بن سعيد الحافظ العلامة الحجة، أبو محمد الأزدي الإشبيلي، ويعرف أيضا بابن الخراط، كان فقيها حافظا عالما بالحديث وعلله وعارفا بالرجال موصوفا بالخير والصلاح والزهد والورع ولزوم السنة والتقلل من الدنيا مشاركا في الأدب، توفي سنة ٥٨١ هـ.

=

فقال: لا أعلم أحدا وثقه، وليس ذاك بجيد[1].

وقال ابن حجر: ضعيف[2].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال ابن سعد: كان جلدا صارما ثقة، وله أحاديث[3].

وقال الدارمي عن ابن معين: ما كان به بأس[4].

خلاصة أقوال الأئمة :

بعد التأمل في هذه الأقوال المنصوصة يترجح لي أن يزيد بن عبدالملك النوفلي ضعيف، وذلك لتضعيف عامة أهل العلم له كما تقدم.

وأما عن توثيق ابن سعد له، فمحجوج بقول عامة أهل العلم مع بيان حاله وأن في حديثه من المناكير ما يمنع توثيقه، حتى قال ابن عدي: وعامة ما يرويه غير محفوظ، وأما عن قولي أحمد، وابن معين في تعديله، فالجواب عنه بأن لهما رأيا يخالف هذا النقل، وما كان منهما موافقا لأئمة الحديث فهو أولى، والله أعلم



= تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٥٠)، طبقات الحفاظ (ص: ٤٨٢)، الشذرات (٤/ ٢٧١).

(١) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠٤).

(٢) تقريب التهذيب (رقم:٧٧٥١).

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠٤).

(٤) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٨٨٣).

يزيد بن عطاء بن يزيد بن عبدالرحمن اليَشْكُري، ويقال: الكندي، ويقال: السلمي، مولاهم، أبو خالد الواسطي البزاز، مولى أبي عوانة[1]. **ت(١٧٧).**

قول الإمام أحمد الدال على التحسين:

قال عبدالله بن أحمد: سئل - يعني أباه - عن يزيد بن عطاء؟ قال: ليس به بأس، ثم قال: حديثه مقارب[2].

وقال أبو داود: قلت لأحمد: يزيد بن عطاء؟ قال: كان ثقة، هو مولى أبي عوانة من فوق، مقارب الحديث[3].

قال أحمد بن يحيي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: يزيد بن عطاء مولى أبي عوانة، ليس بالقوي في الحديث[4]

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى (٧/٣١٢)، تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٢٩٦، ٣٤٨٦)، معرفة الرجال لابن محرز (١/٥٢)، العلل ومعرفة الرجال (رقم: ٣٢١١)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (رقم: ٦)، التاريخ الكبير (٨/٣٥١)، معرفة الثقات (رقم: ٢٠٢٧)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/٦٧١)، سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٩٤، ٤٣٦)، تاريخ واسط (ص: ١٥٠)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٦٤٦)، الضعفاء للعقيلي (٤/٣٨٧)، الجرح والتعديل (٩/٢٨٢)، الثقات لابن حبان (٥/٥٤٧)، المجروحين (٣/١٠٣)، الكامل (٧/٢٧٢)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٥٥٨، ١٥٧٥)، تاريخ دمشق (٦٥/٣١٨)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٧٩٤)، تاريح الإسلام (١١/٤٠٢)، تهذيب التهذيب (١١/٣٠٦)، بحر الدم (رقم: ١١٨٥).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٢١١).

(٣) سؤالات أبي داود لأحمد (رقم: ٤٣٦).

(٤) الكامل (٧/٢٧٣).

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال الآجري عن أبي داود كان أحمد يوثقه[1].

وجه الاختلاف:

يظهر في قوله: حديثه مقارب، ومقارب الحديث، وقوله: ليس بالقوي في الحديث، وجميع ذلك يفيد وجود ضعف يسير لا يردّ مع حديثه، وذلك يتعارض في الظاهر مع إطلاق توثيقه في رواية أبي داود عنه.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن يزيد بن عطاء عند الإمام أحمد وسط، صدوق، لا بأس به، دون الثقة المتماسك، وهو ما أشعر به قوله: مقارب الحديث، أو حديثه مقارب، فكل ذلك مشعر بأنه لم يكن بمنزلة الثقة الذي يحتج بحديثه في كل حال، وأما عن حكاية إطلاق توثيقه من أبي داود عنه، فإن أبا داود لم يذكر لفظ أحمد فيه، والحكاية هذه قد تكون بالوصف الأعم، فإن من قيل فيه: مقارب الحديث، ونحوها فقد وثق، والله أعلم

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال ابن سعد: كان ضعيف الحديث[2].

وقال الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: يزيد بن عطاء هو مولى أبى عوانة من فوق، ضعيف الحديث[3].

---

(١) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠٦).

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٣١٢).

(٣) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٤٨٦).

وقال في موضع آخر عنه: ليس بشيء[١].

وقال ابن معين مرة: ليس بقوي في الحديث[٢].

وقال ابن أبي خيثمة ابن معين: ثبت أبو عوانة وسقط مولاهم يزيد[٣].

وقال ابن أبي شيبة: سألت عليا عن يزيد بن عطاء فقال: كان ضعيفا[٤].

وقال النسائي: ضعيف[٥].

وقال مرة: ليس بالقوي[٦].

وقال ابن حبان: ساء حفظه حتى كان يقلب الأسانيد ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات لا يجوز الاحتجاج به[٧].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال العجلي: جائز الحديث، وأبو عوانة أرفع منه[٨].

وقال ابن عدي: ويزيد بن عطاء مع لينه حسن الحديث، وعنده غرائب، ومع لينه يكتب حديثه[٩].

---

(١) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٢٩٦).

(٢) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠٦).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٤١).

(٤) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (رقم: ٦).

(٥) الضعفاء والمتروكون للنسائي(رقم: ٦٤٦).

(٦) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠٦).

(٧) المجروحين (٣/ ١٠٣).

(٨) معرفة الثقات (رقم: ١٩٣٧).

(٩) الكامل (٧/ ٢٧٤).

قال ابن حجر: لين الحديث[1].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر بعد التأمل في هذه الأقوال والنصوص أن يزيد بن عطاء وسط في حديثه لين، وهو أنزل من الصدوق، وفوق الضعيف، يردّ حديثه أحيانا، ويقبل أحيانا أخرى، حسب ما يرويه ومن يروي عنه، وهذا جمع بين من ضعفه، ومن عدّله، وهذه المنزلة في الحكم يتردد فيها أئمة الحديث كثيرا، فمنهم من يحكم يضعف الراوي تغليبا لجانب الخطأ، ومنهم من يحكم بتعديله تغليبا لجانب صوابه، ومنهم من يطلق أحكاما وسطى فيه، كما قال أحمد هنا، وفي الواقع العملي لا تجد تعارضا كبيرا بين هذه الاتجاهات، وذلك لصعوبة إطلاق حكم جازم فيمن هذا حاله، والله أعلم.



(١) تقريب التهذيب (رقم: ٧٧٥٦).

يزيد بن هارون بن زاذي، ويقال: ابن زاذان بن ثابت السلمي، أبو خالد الواسطي[1]. ت (٢٠٦).

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبدالله ذكر سماع يزيد بن هارون من سعيد أبي عروبة فضعفه، وقال: كذا وكذا حديثا خطأ[2].

أقوال الإمام أحمد الدالة على التوثيق:

قال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبدالله وقيل له: يزيد بن هارون له فقه؟ قال: نعم، ما كان أفطنه وأذكاه وأفهمه

قيل له: فابن علية؟ فقال: كان له فقه، إلا أني لم أخبره خبري يزيد بن هارون، ما كان أجمع أمر يزيد، صاحب صلاة، حافظ متقن للحديث، صرامة وحسن مذهب[3]

وقال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: كان يزيد بن هارون حافظا، متقنا للحديث، صحيح الحديث عن الحجاج بن أرطاة[4]، قاهرا لها

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى (٧/٣١٢)، تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٤٤١٠، ٤٤١٢)، تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ٣٢٧)، العلل ومعرفة الرجال (رقم: ١٤٦٢، ٤١١٤، ٥٣٤١)، التاريخ الأوسط (٢/٣٠٧-٣٠٩)، التاريخ الكبير (٨/٣٦٨)، معرفة الثقات (رقم: ٢٠٣٩)، تاريخ واسط (ص: ١٤٣)، الجرح والتعديل (٥/٢٩٥)، الثقات لابن حبان (٧/٦٣٢)، مشاهير علماء الأمصار (رقم: ١٤٠٦)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٥٥٤)، تاريخ بغداد (١٤/٣٣٧)، تذكرة الحفاظ (١/٣١٧)، السير (٩/٣٥٨)، تاريخ الإسلام (١٤/٤٥٤)، تهذيب التهذيب (١١/٣٢١)، بحر الدم (رقم: ١١٨٧).

(٢) تاريخ بغداد (١٤/٣٣٨).

(٣) تاريخ بغداد (١٤/٣٤٠).

(٤) هو حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي، أحد الفقهاء، صدوق كثير =

حافظا لها[١].

وجه الاختلاف:

يظهر في تضعيفه روايته عن سعيد بن أبي عروبة، مع قوله في رواية أبي طالب: كان يزيد بن هارون حافظا، متقنا للحديث.

الجمع بين القولين:

أن يزيد بن هارون ثقة حجة عند الإمام أحمد، وذلك لتوثيقه وثنائه عليه، وأما تضعيف روايته عن سعيد بن أبي عروبة، فذاك من سعيد بن أبي عروبة نفسه لا من يزيد بن هارون؛ لأن سعيد بن أبي عروبة قد اختلط، وسماع يزيد منه في الاختلاط[٢].

قال الذهبي: إنما الضعف فيها من قبل سعيد بن أبي عروبة، لأنه سمع منه بعد التغير[٣].

قال يزيد بن هارون: سمعت منه سنة اثنتين وأربعين ومئة، وهي أول سنة دخلت البصرة، ولم ننكر منه شيئا، وكان قيل لنا أنه اختلط[٤]

= الخطأ والتدليس، مات سنة خمس وأربعين ومائة، أخرج له الأربعة.

الكاشف (رقم: ٩٢٨)، التقريب (رقم: ١١١٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٧٢).

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٢٩٥).

(٢) الكواكب النيرات (ص: ١٨١).

(٣) السير (٩/ ٣٦٣).

(٤) الكواكب النيرات (ص: ١٨١).

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال زكرياء بن يحيى قال: وسمعت أبي يعني أبا خيثمة زهير بن حرب يقول: كان يعاب على يزيد حين ذهب بصره ربما إذا سئل عن حديث لا يعرفه فيأمر جاريته فتحفظه من كتابه[1].

قال ابن أبي خيثمة: وسمعت يحيى بن معين يقول: يزيد ليس من أصحاب الحديث؛ لأنه لا يميز ولا يبالي عمن روى[2].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال أحمد بن أبي الطيب: سمعت يزيد يقول في هارون - يعني مستمليه -: بلغني أنك تريد أن تدخل علي في حديثي، فأجهد جهدك، لا أرعى الله تعالى عليك، إن رعيت، أحفظ ثلاثة وعشرين ألف حديث، لا أقامني الله إن كنت لا أقوم بحديثي[3].

وقال محمد بن قدامة الجوهري[4]: سمعته يقول: أحفظ خمسة وعشرين ألف إسناد ولا فخر، وأنا سيد من روى عن حماد بن سلمه ولا فخر[5].

---

(١) تاريخ بغداد (١٤/٣٣٨).

(٢) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٢٢).

(٣) تاريخ بغداد (١٤/٣٤٠).

(٤) هو محمد بن قدامة الجوهري الأنصاري أبو جعفر البغدادي، فيه لين، مات سنة سبع وثلاثين ومائتين، أخرج له البخاري في خلق أفعال العباد.

الكاشف (رقم: ٥١٢٠)، التقريب (رقم: ٦٢٣٤)، تهذيب التهذيب (٩/٣٦٣).

(٥) تاريخ بغداد (١٤/٣٣٩).

وقال علي بن شعيب[١]: سمعته يقول: أحفظ أربعة وعشرين ألف حديث بإسناده ولا فخر، وأحفظ للشاميين عشرين ألف حديث لا أسأل عنها[٢].

وقال زياد بن أيوب[٣]: ما رأيت له كتابا قط، ولا حديثا إلا حفظا[٤].

وقال عفان: أخذ يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة حفظا، وهي صحاح بها من الاستواء غير قليل، ومدحها[٥].

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث[٦].

وقال ابن أبي حاتم: قال علي ابن المديني: يزيد بن هارون من الثقات[٧].

وقال ابن المديني أيضا: ما رأيت أحفظ منه[٨]

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: ما رأيت أتقن حفظا من يزيد[٩].

---

(١) هو علي بن شعيب بن عدي السمسار البزاز البغدادي، فارسي الأصل، ثقة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين، أخرج له النسائي.

الكاشف (رقم: ٣٩٢٥)، التقريب (رقم: ٤٧٤٥)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٩١).

(٢) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٢٢).

(٣) هو زياد بن أيوب بن زياد البغدادي أبو هاشم، طوسي الأصل، يلقّب دلّويه، وكان يغضب منها، ولقّبه أحمد شعبة الصغير، ثقة حافظ، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين وله ست وثمانون، أخرج له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

الكاشف (رقم: ١٦٧٠)، التقريب (رقم: ٢٠٥٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٠٦).

(٤) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٢٣).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٢٩٥).

(٦) الطبقات الكبرى (٧/ ٣١٤).

(٧) تاريخ بغداد (١٤/ ٣٣٨).

(٨) تاريخ بغداد (١٤/ ٣٣٨).

(٩) الجرح والتعديل (٩/ ٢٩٥).

وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث، وكان متعبدا حسن الصلاة جدا، وكان يصلي الضحى ست عشرة ركعة، بها من الجودة غير قليل، وكان قد عمي[١].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن يزيد بن هارون فقال: ثقة إمام، صدوق في الحديث، لا يسأل عن مثله[٢].

وقال يحيى بن يحيى[٣]: كان بالعراق يعد أربعة من الحفاظ شيخان وكهلان، فأما الشيخان: فهشيم، ويزيد بن زُرَيع[٤]، وأما الكهلان: فوكيع، ويزيد بن هارون، وأحفظ الكهلين يزيد بن هارون[٥].

وقال ابن قانع: ثقة مأمون[٦].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من خيار عباد الله تعالى ممن يحفظ حديثه، وكان قد كفّ في آخر عمره[٧].

وقال ابن حجر: ثقة متقن عابد، وقد قارب التسعين[٨].

---

(١) معرفة الثقات (رقم: ١٦٣٦).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٩٥).

(٣) هو يحيى بن يحيى بن بكر بن عبدالرحمن التميمي أبو زكريا النيسابوري، ثقة ثبت إمام، مات سنة ست وعشرين ومائتين على الصحيح، أخرج له البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي.
الكاشف (رقم: ٦٢٦٤)، التقريب (رقم: ٧٦٦٨)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٦٢).

(٤) هو يزيد بن زُرَيع البصري أبو معاوية، ثقة ثبت، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٦٣٠١)، التقريب (رقم: ٧٧١٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٨٤).

(٥) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٢٢).

(٦) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٢٢).

(٧) الثقات (٧/ ٦٣٢).

(٨) تقريب التهذيب (رقم: ٧٧٨٩).

وثناء الأئمة على يزيد بن هارون طويل حتى قال الذهبي: وكان رأسا في العلم والعمل، ثقة حجة، كبير الشأن[1].

خلاصة أقوال الأئمة :

بعد التأمل في هذه النصوص والأقوال يترجح أن يزيد بن هارون إمام، ثقة ثبت حجة، وذلك للثناء البالغ عليه من أئمة الحديث، لكثرة محفوظه وإتقانه، وأما ما قاله يحيى بن معين: ليس من أصحاب الحديث؛ لأنه كان لا يبالي عمّن روى، فيريد به -والعلم عند الله- أنه لم يكن كأئمة النقد كابن مهدي، ويحيى القطان وأضرابهما ممن يتحرى الرواية عن الثقات، وأما يزيد فقد كان لنهمته لا يتحرى في ذلك كتحري الأئمة النقاد

وأما قول أبي خيثمة: كان يعاب على يزيد حين ذهب بصره ربما إذا سئل عن حديث لا يعرفه، فيأمر جاريته فتحفظه من كتابه.

فقد أجاب عن ذلك الأئمة، فقال الخطيب معقّبا: قد وصف غير واحد من الأئمه حفظ يزيد بن هارون لحديثه وضبطه له، ولعله ساء حفظه لما كفّ بصره وعلت سنه، فكان يستثبت جاريته فيما شك فيه، ويأمرها بمطالعة كتابه لذلك[2]

وقال الذهبي: قلت: ما بهذا الفعل بأس مع أمانة من يلقنه، ويزيد حجة بلا مثنوية[3].

وقال ابن رجب في الكلام عمن كان يلقن ويستثبت: وحاصل الأمر أن الناس ثلاثة أقسام: حافظ متقن يحدث من حفظه، فهذا لا كلام فيه، وحافظ نسي فلقّن حتى ذكر أو تذكر حديثه من كتاب فرجع إليه حفظه الذي كان نسيه، وهذا

---

(١) السير (٩/ ٣٥٨).

(٢) تاريخ بغداد (١٤/ ٣٣٨).

(٣) السير (٩/ ٣٦٣).

أيضا حكمه حكم الحافظ، ومن لا يحفظ وإنما يعتمد على مجرد التلقين، فهذا الذي منع أحمد ويحيى من الأخذ عنه[1].

وحكم يزيد بن هارون في القسم الثاني، والله أعلم



(١) شرح العلل (١/ ٣٤).

يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأَيْلي، أبو يزيد مولى معاوية بن أبي سفيان[1]. ت(159).

قول الإمام أحمد الدال على التضعيف:

قال أبو الحسن الميموني: سئل أحمد بن حنبل: من أثبت في الزهري؟ قال: معمر، قيل له: فيونس؟ قال: روى أحاديث منكرة[2].

وقال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: يونس بن يزيد؟ فقال: لم يكن يعرف الحديث، يكتب أول الكتاب: الزهري عن سعيد، وبعضه الزهري فيشتبه عليه[3].

وقال أحمد: عُقيل، وإبراهيم بن سعد عن الزهري أقل خطأ من يونس[4].

وقال أبو زرعة الدمشقي: سمعت أبا عبدالله أحمد ابن حنبل يقول: في حديث يونس عن الزهري منكرات، منها: عن سالم عن أبيه فيما سقت السماء العشر[5].

---

(1) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى (٥٢٠/٧)، تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٦٧٦)، تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن الجنيد- (رقم: ١٣٩)، معرفة الرجال لابن محرز (ص: ١٢١)، العلل ومعرفة الرجال (رقم: ٣٤٢١)، التاريخ الأوسط (١٣٣/٢)، التاريخ الكبير (٤٠٦/٨)، معرفة الثقات (رقم: ٢٠٦٨)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٦٨٤/١)، المعرفة والتاريخ (١١٨/٢-١١٩)، الطبقات للنسائي (رقم: ١٦)، الجرح والتعديل (٢٤٧/٩)، الثقات لابن حبان (٦٤٨/٧)، مشاهير علماء الأمصار (رقم: ١٤٥٢)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٥٥٤)، تاريخ بغداد (٣٣٧/١٤)، تذكرة الحفاظ (١٦٢/١)، السير (٢٩٧/٦)، تاريخ الإسلام (٦٧٤/٩)، شرح العلل (٦٤٧/٢)، (٧٦٥/٢)، تهذيب التهذيب (٣٩٥/١١)، بحر الدم (رقم: ١٢٠٧).

(2) تهذيب الكمال (٢٢١/٨).

(3) الجرح والتعديل (١٠٤٢) ٩/ ٢٤٨.

(4) شرح العلل للترمذي (٦٧٥/٢).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٨٨) عن يونس ين يزيد به.

قال أبو زرعة: قلت له: هو عندي حديث صحيح[1].

وقال أحمد: إذا حدث من حفظه يخطىء[2].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال عبدالله بن أحمد: قلت له - يعني أباه -: أيما أثبت أصحاب الزهري؟ فقال: لكل واحد منهم علة، إلا أن يونس وعقيلا يؤديان الألفاظ، وشعيب بن أبي حمزة[3]، وليس هم مثل معمر؛ معمر يقاربهم في الإسناد.

قلت: فمالك؟ قال: مالك أثبت في كل شيء، ولكن هؤلاء الكثرة، كم عند مالك ثلاثمائة حديث، أو نحو ذا! وابن عيينة نحو من ثلاثمائة حديث. ثم قال: هؤلاء الذين رووا عن الزهري الكثير يونس، وعقيل، ومعمر.

قلت له: شعيب؟ قال: شعيب قليل، هؤلاء أكثر حديثا عن الزهري.

قلت: فصالح بن كيسان[4] روايته عن الزهري؟ قال: صالح أكبر من الزهري، قد رأى صالح بن عمر[5].

---

(١) الفوائد المعللة (رقم: ١٩٤).

(٢) شرح العلل للترمذي (٢/٧٦٥).

(٣) هو شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم، واسم أبيه دينار، أبو بشر الحمصي، ثقة عابد، قال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري، مات سنة اثنتين وستين ومائة أو بعدها، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٢٢٨٦)، التقريب (رقم: ٢٧٩٨)، تهذيب التهذيب (٤/٣٠٧).

(٤) هو صالح بن كيسان المدني أبو محمد، أو أبو الحارث، مؤدّب ولد عمر بن عبدالعزيز، ثقة ثبت فقيه، مات بعد سنة ثلاثين ومائة أو بعد الأربعين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٢٣٥٨)، التقريب (رقم: ٢٨٨٤)، تهذيب التهذيب (٤/٣٥٠).

(٥) هو صالح بن عمر الواسطي، نزيل حلوان، ثقة، مات سنة ست أو سبع أو خمس وثمانين ومائة، أخرج له مسلم.

=

قلت: فهؤلاء أصحاب الزهري.

قلت: أثبتهم مالك؟ قال: نعم مالك أثبتهم، ولكن هؤلاء الذين قد بقروا علم الزهري يونس، وعقيل، ومعمر. قلت له: فبعد مالك من ترى؟ قال: ابن عيينة[(١)].

وقال الفضل بن زياد: قال أحمد: يونس أكثر حديثا عن الزهري من عقيل، وهما ثقتان[(٢)]

وقال حنبل بن إسحاق عن أحمد: ما أعلم أحدا أحفظ بحديث الزهري من معمر، إلا ما كان من يونس؛ فإنه كتب كل شئ هناك[(٣)].

وجه الاختلاف:

يظهر في قوله: روى أحاديث منكرة، وقوله: في حديثه عن الزهري منكرات، وذبك يقتضي ضعف حديثه عنه، بينما وثقه في رواية الفضل

ويظهر أيضا في قوله: عُقيل، وإبراهيم بن سعد عن الزهري أقل خطأ من يونس، وذلك يقتضي كون رواية عقيل، وإبراهيم بن سعد أرفع من رواية يونس، بينما قال في رواية حنبل: ما أعلم أحدا أحفظ بحديث الزهري من معمر، إلا ما كان من يونس؛ فإنه كتب كل شئ هناك.

وكذلك يظهر في قوله في رواية الأثرم: لم يكن يعرف الحديث، يكتب أول الكتاب: الزهري عن سعيد، وبعضه الزهري فيشتبه عليه، وهذا ذم لكتابه، وذلك يتعارض مع ثنائه عليه في رواية حنبل مما جعله يجعله بعد معمر في التقديم.

= الكاشف (رقم: ٢٣٥٦)، التقريب (رقم: ٢٨٨١)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٤٩).

(١) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٢٥٤٣).

(٢) تهذيب الكمال (٨/ ٢٢١-٢٢٢).

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٩٦).

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن يونس بن يزيد عند أحمد ثقة، صحيح الكتاب من أصحاب الزهري المقدمين فيه، ما لم يحدّث من حفظه، فإذا حدّث من حفظه وقع في روايته بعض المنكرات كما نص على ذلك أحمد حيث قال: إذا حدث من حفظه يخطىء، مع ما سيأتي مما يؤيد ذلك من كلام الأئمة، وهذه المنكرات التي تقع في حديثه إذا حدّث من حفظه هي التي عناها الإمام أحمد بقوله في رواية الميموني، وأبي زرعة: روى أحاديث منكرة

وأما قوله في روايةالأثرم: لم يكن يعرف الحديث، يكتب أول الكتاب: الزهري عن سعيد، وبعضه الزهري فيشتبه عليه، فالذي يظهر لي فيه -والعلم عند الله- أن ذلك تفسير أوّلي لما كان يقع من المنكرات في حديث يونس، ولم يستقر رأيه عليه، وإنما قلت ذلك لأن هذا يعارض قول كثير ممن أثنى على كتاب يونس ين يزيد كما سيأتي، ولأن أحمد قال في رواية حنبل: ما أعلم أحدا أحفظ بحديث الزهري من معمر، إلا ما كان من يونس؛ فإنه كتب كل شئ هناك، فهذا ثناء على كتابه[1].

وليس هذا التقديم في هذا النص على ظاهره، وإنما هو تقديم في الكثرة؛ فإن يونس ين يزيد كان كثير الحديث عن الزهري جدا قال أحمد بن صالح المصري: كان الزهرى إذا قدم أَيلة نزل على يونس، وإذا سار إلى المدينة زامله يونس[2]

وإنما قلنا ذلك لأن المتفق عليه عند عامة أئمة العلل ومنهم أحمد أن مالك بن أنس هو المقدّم في حديث الزهري[3]، ولهذا قال في رواية عبدالله لما سأله عن أثبت

---

(١) على أن ما استند إليه أحمد في ما عابه على كتاب يونس قد يكون حجة لغيره في الثناء عليه؛ إذ قد يكون ذلك تفريقا منه لما يرويه الزهري عن سعيد مرسلا، وما يرويه عن عنه متصلا، على حسب ما اصطلح عليه، وإنما فعل ذلك طلبا للاختصار لكثرة ما يكتبه عنه، والله أعلم.

(٢) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤).

(٣) شرح العلل (٢/ ٦٧١).

أصحاب الزهري؟ فقال: لكل واحد منهم علة[١]، إلا أن يونس وعقيلا يؤديان الألفاظ، وشعيب بن أبي حمزة ، وليس هم مثل معمر؛ معمر يقاربهم في الإسناد.

قلت: فمالك؟ قال: مالك أثبت في كل شيء، ولكن هؤلاء الكثرة، كم عند مالك ثلاثمائة حديث، أو نحو ذا!

وقال الفضل بن زياد عنه: يونس أكثر حديثا عن الزهري من عقيل، وهما ثقتان.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال أحمد بن حنبل قال وكيع: رأيت يونس الأيلى وكان سيئ الحفظ[٢].

وقال مقاتل بن محمد[٣] قال: سمعت وكيعا يقول: لقيت يونس بن يزيد الأيلى وذاكرته بأحاديث الزهري المعروفة، وجهدت أن يقيم لي حديثا فما أقامه[٤].

وقال عبدالله لأبيه: يونس بن يزيد الأيلي؟ قال: حدّث عنه الناس، وسمعته مرة أخرى وذكر يونس فقال: قال يحيى بن سعيد: قلت لابن المبارك: اكتب لي حديثا -سماه أبي- وظن يحيى أن ابن المبارك يرويه عن معمر عن الزهري، فقال ابن المبارك: إن أردته عن يونس يعني كتبته لك؟ فقال له يحيى: إن كان عن يونس لم أرده، فتركه، كأن يحيى لم يعجبه يونس، وكأن معمرا عنده أصلح من يونس[٥].

---

(١) يريد معنى يقدّم لأجله، كالكثرة، والإتقان في الحفظ ونحو ذلك.

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨).

(٣) هو مقاتل بن محمد النصراباذي الرازي، قال أبو حاتم: كان ثقة فقيها.
الجرح والتعديل (٨/٣٥٥)، تاريخ الإسلام (١٦/ ٤١١)

(٤) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٢/ ٦٨٥)، الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨).

(٥) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣٤٢١).

وقال ابن سعد: كان حلو الحديث كثيره، وليس بحجة ربما جاء بالشيء المنكر[1].

وقال ابن مهدي: لم أكتب حديث يونس بن يزيد إلا عن ابن المبارك؛ فإنه أخبرني أنه كتبها عنه من كتابه[2].

وجعله ابن المديني في الطبقة الثامنة من تسع طبقات من أصحاب نافع مولى ابن عمر[3].

وقال البرذعي: سألت أبا زرعة عن يونس في غير الزهري، فقال: ليس بالحافظ[4].

وقال أبو زرعة: كان صاحب كتاب؛ فإذا حدث من حفظه لم يكن عنده شيء[5].

وقال الدارمي ليحيى بن معين: قلت له: فمعمر أحب إليك أو يونس؟ فقال: معمر

قلت: فيونس أحب إليك أو عُقيل؟ فقال: يونس ثقة، وعُقيل ثقة نبيل الحديث عن الزهري

وسألته عن الأوزاعي، ما حاله في الزهري؟ فقال: ثقة

قلت له: أين يقع من يونس؟ فقال: يونس أسند عن الزهري، والأوزاعي ثقة، ما أقل ما روى الأوزاعي عن الزهري![6].

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٥٢٠).

(٢) شرح العلل (٢/ ٧٦٥).

(٣) شرح العلل (٢/ ٧٦٥).

(٤) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٢/ ٦٨٤).

(٥) شرح العلل (٢/ ٧٦٥).

(٦) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٢٠، ٢١، ٢٢).

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال خالد بن نزار[1] قال: سألني الأوزاعي فقال لى: أنت من أهل آيلة، أين أنت عن أبي يزيد -يعني- يونس بن يزيد يحضني عليه[2].

وقال علي بن المديني: سألت عبدالرحمن بن مهدي عن يونس قال: كان ابن المبارك يقول: كتابه صحيح.

قال ابن مهدي: وأقول أنا كتابه صحيح[3].

قال ابن المبارك: ما رأيت أحدا أروى للزهري من معمر، إلا أن يونس كان آخذ للسند؛ لأنه كان يكتب[4].

وقال عبدان عن ابن المبارك: إني إذا نظرت في حديث معمر، ويونس يعجبني، كأنهما خرجا من مشكاة واحدة[5].

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: معمر، ويونس عالمان بحديث الزهري[6].

وقال الدارمي: سمعت أحمد بن صالح يقول: نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحدا.

---

(١) هو خالد بن نزار الغساني الأيلي، صدوق يخطىء، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين، أخرج له أبو داود، والنسائي.

الكاشف (رقم: ١٣٥٨)، التقريب (رقم: ١٦٨٢)، تهذيب التهذيب (٣/١٠٦).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨).

(٥) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٩٦).

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨).

قال أحمد: سمعت أحاديث يونس عن الزهري، فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه من الزهري مرارا .

قال أحمد: وكان الزهرى إذا قدم أيلة نزل على يونس، وإذا سار إلى المدينة زامله يونس[١].

وقال ابن الجنيد: سئل يحيى بن معين وأنا أسمع: من أثبت الناس في الزهري؟ قال: مالك، ثم معمر، ثم عُقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي، والزبيدي، وابن عيينة فكل هؤلاء ثقات[٢].

وقال العجلى: ثقة[٣].

وقال النسائي: ثقة[٤].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن يونس بن يزيد فقال: لا بأس به[٥].

وقال يعقوب بن شيبة: صالح الحديث عالم بحديث الزهري[٦].

وقال ابن خراش: صدوق[٧].

وذكره ابن حبان في الثقات[٨].

قال ابن حجر: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأ[٩].

---

(١) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤).

(٢) سؤالات ابن الجنيد (رقم: ١٤٧).

(٣) معرفة الثقات (رقم: ١٦٦١).

(٤) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٩٧).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٩).

(٦) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٩٧).

(٧) تهذيب التهذيب (١١/ ٣٩٧).

(٨) الثقات (٧/٦٤٨).

(٩) تقريب التهذيب (رقم: ٧٩١٩).

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر من التأمل في هذه الأقوال والنصوص أن يونس بن يزيد الأيلي سيء الحفظ إذا حدّث من حفظه كما قال وكيع، وأبو زرعة، غير أنه كان صحيح الكتاب، كثير الحديث، والحفظ حفظان: حفظ صدر، وحفظ كتاب، فالأحاديث المنكرة التي وقعت في حديث يونس هي مما حدث به من حفظه، فحديثه حجة سيما عن الزهري -فإنه كان شديد الملازمة له كما تقدم، ما لم تظهر له علة، فيكون ذلك ما حدّثه من حفظه، وقد وقفت على حديث أعلّه أبو حاتم مما رواه من حفظه عن الزهري.

قال ابن أبي حاتم: وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ رواهُ سعدانُ عن يُونُس عنِ الزُّهرِيِّ عن قبِيصة بنِ ذُؤيبٍ[1] وأبِي سلمة عن أبِي هُريرة عنِ النّبِيِّ ﷺ قال: يُوشِكُ أن يكون أقصى مسالِحِ المُسلِمِين بِسِلاحٍ.

قال أبِي: ورواهُ الزُّهرِيُّ عن سالِمٍ سمِع أبا هُريرة موقُوفًا.

قال أبِي: الموقُوفُ أشبهُ.

قُلتُ: وما تُنكِرُ أن يكُون سمِع مِنهُما.

قال: أُنكِرُ؛ فإِنّهُ لا يُحتملُ أن يكُون هذا مِن حدِيثِ قبِيصة، وسعدانُ أرى أنّهُ سمِع مِن يُونُس بِمكّة، أوِ المدِينةِ، ويُونُسُ لم يكُن معهُ كُتُبُهُ، قال وكِيعٌ: رأيتُ يُونُس بن يزِيد بِمكّة، فجهدتُ أن يُقِيم لِي إِسناد حدِيثٍ لم يُقِمهُ، فنرى أنَّ سعدان سمِع مِنهُ بِمكّة، لأنّ حدِيثهُ، وحدِيث أبِي ضمرة،

---

(١) هو قبيصة بن ذُؤَيب بن حلحلة الخزاعي أبو سعيد أو أبو إسحاق المدني، نزيل دمشق، من أولاد الصحابة وله رؤية، مات سنة بضع وثمانين، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٤٥٤٥)، التقريب (رقم: ٥٥١٢)، تهذيب التهذيب (٨/٣١١).

وسُليمان بنِ بِلالٍ[1]، وطلحة بنِ يحيى[2] مُتقارِبٌ[3].

---

(١) هو سليمان بن بلال التيمي مولاهم أبو محمد، وأبو أيوب المدني، ثقة، مات سنة سبع وسبعين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٤٥٤٥)، التقريب (رقم: ٢٥٣٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٥٤).

(٢) طلحة بن يحيى بن النعمان بن أبي عياش الزرقي الأنصاري المدني، نزيل بغداد، صدوق يهم، أخرج له أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي. الكاشف (رقم: ٢٤٨٣)، التقريب (رقم: ٣٠٣٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٦).

(٣) العلل لابن أبي حاتم(١/ ٣١٧).

أبو المُهَزِّم التميمي البصري الأوزاعي[١]، اسمه يزيد، وقيل: عبدالرحمن بن سفيان[٢].

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال عبدالله بن أحمد: سألته - يعني أباه - عن أبي المهزم؟ قال: هو كذا وكذا، وقد روى عنه شعبة[٣].

وقال الميموني: قال أبو عبدالله: أبو المهزم يزيد، أما شعبة لم يرو عنه، وحماد بن سلمة يروي عنه[٤]

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال حرب بن إسماعيل: سألت أحمد بن حنبل عن أبي المهزم؟ فقال: ما أقرب حديثه[٥].

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى (٧/٢٣٨)، تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٣٨٥٧)، تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن الجنيد- (رقم: ٥٤٥، ٨٥٣)، معرفة الرجال لابن محرز (ص: ٥٤)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (رقم: ٢)، العلل ومعرفة الرجال (رقم: ٣١٥٤)، العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي- (رقم: ٣٩٠)، الضعفاء الصغير (رقم: ٤٠٤)، التاريخ الكبير (٨/٣٣٩)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/٦٧١)، المعرفة والتاريخ (٣/١٥٠)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (رقم: ٦٤٨)، الضعفاء للعقيلي (٤/٣٨٣)، الجرح والتعديل (٩/٢٦٩)، المجروحين (٣/٩٩)، الكامل (٧/٢٦٦)، سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم: ٥٥٢)،)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (رقم: ٥٩٢)، الضعفاء لأبي نعيم (رقم: ٢٦٨)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٧٨٣)، تهذيب التهذيب (١٢/٢٧٢)، بحر الدم (رقم: ١٢٣٨).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (١٢/٢٢٤).

(٣) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣١٥٤).

(٤) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ٣٩٠).

(٥) مسائل حرب الكرماني لأحمد (ص: ٤٦٧)، الجرح والتعديل (٩/٢٦٩).

وجه الاختلاف:

هو بين قوله في رواية عبدالله: هو كذا وكذا، وذلك إشارة إلى ضعف فيه كما تقدم في ترجمة عبدالرحمن بن ثروان؛ لأن الثقة الصدوق لا يقال فيه ذلك؛ فإنه لو كان عنده ثقة لقال ذلك ولم يعرّض بقوله: هو كذا وكذا، وبين قوله: ما أقرب حديثه، حيث أفاد هذا أن حديثه مقبول لا ضعف فيه.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن أبا المهزّم في منزلة الصدوق عند الإمام أحمد لقوله: ما أقرب حديثه، وفي ذلك إشارة إلى وجود ضعف فيه، لا يردّ معه حديثه، فكان صوابه غلب على غلطه فكان قريبا من القبول، وذلك الضعف المستفاد من قوله هذا هو المعني بقوله: هو كذا وكذا.

أقوال الأئمة:

قال مسلم بن إبراهيم[(١)]: قال شعبة: رأيت أبا المهزم لو أعطوه فلسين لحدثهم سبعين حديثا[(٢)].

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: أبو المهزم ضعيف[(٣)].

وقال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء[(٤)].

---

(١) هو مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي أبو عمرو البصري، ثقة مأمون مكثر، عمي بأخرة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين وهو أكبر شيخ لأبي داود، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ٥٤٠٥)، التقريب (رقم: ٦٦١٦)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٠٩).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٩).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٩).

(٤) الكامل (٧/ ٢٦٦).

وقال عمرو بن على: ما سمعت يحيى وعبد الرحمن يحدثان عن أبي المهزم شيئا قط[1].

وقال ابن أبي شيبة: وسألت عليا عن أبي المهزم فقال: كان ضعيفا[2].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن أبي المهزم يزيد بن سفيان فقال: ليس بقوي، شعبة يوهّنه ويقول: كتبت عنه مائة حديث، ما حدثت عنه بشيء![3].

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث[4].

وقال النسائي: متروك الحديث[5].

وقال أيضا: ليس بثقة[6].

وقال زكرياء الساجي: عنده أحاديث مناكير، ليس هو بحجة في السنن[7].

وقال ابن الجنيد: شبه المتروك[8].

وقال ابن حبان: كان ممن يهم ويخطىء فيما يروي، فلما كثر في روايته مخالفة الأثبات خرج عن حد العدالة[9].

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٩).

(٢) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (رقم: ٢).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٩).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٩).

(٥) الضعفاء والمتروكون للنسائي (٦٧٩).

(٦) تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٢٥).

(٧) تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٢٥).

(٨) سؤالات ابن الجنيد (رقم: ٤٠٢).

(٩) المجروحين (٣/ ٩٩).

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه ليس بمحفوظ[1].

وقال الدارقطني: ضعيف[2].

وقال في موضع آخر: بصري أساء القول فيه شعبة، يترك[3]

وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم[4].

قال ابن حجر: متروك[5].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر أن أبا المهزّم ضعيف، وذلك في قول عامة أئمة الحديث، إلا ما سبق نقله عن أحمد، وقولهم مقدّم على قوله سيّما أن له قولا قريب إلى قولهم كما تقدم، ولهذا قال الذهبي عنه: متفق على ضعفه[6]، فكأنه لم يقف على قوله، والله أعلم.



(١) الكامل (٧/ ٢٦٧).

(٢) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (رقم: ٥٩١).

(٣) سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم: ٥٥٢).

(٤) تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٢٥).

(٥) تقريب التهذيب (رقم: ٨٣٩٧).

(٦) السير (١٤/ ١٧٢).

أبو بكر بن نافع القرشي ، العَدَوي، المدني، مولى عبدالله بن عمر[١][٢]. ت(١٧٣).

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال المروذي: سألته - يعني أبا عبدالله - عن عمر بن نافع[٣]؟ فقال: عمر لا أعرفه، وأبو بكر بن نافع تكلم بشيء[٤].

قال المروذي : عرضت على - أبي عبدالله - كتابا فيه هذه الأسماء أبو بكر بن نافع. فقال : أبو بكر بن نافع هو عبدالله بن نافع، وتكلم بشيء[٥].

---

(١) وهناك أبو بكر بن نافع قرشي عدوي آخر، مولى زيد بن الخطاب، وهو الذي قال فيه يحيى بن معين: ليس بشيء وإن لم يأت في النص تصريح بذلك؛ إذ يبعد أن يقول ذلك يحيى بن معين في كتاب واحد منقول عنه، وقد فرق بينهما البخاري، وابن أبي حاتم.

ومما يدل على ذلك أن ابن أبي خاتم ذكر التعديل فقط في صاحب الترجمة، وبيّض للأول، ولم يذكر فيه شيئا، ولو كان الحكمان لصاحب الترجمة لذكرهما معا كما هي عادته، ولما اقتصر على نقل واحد وهما في كتاب واحد.

انظر: تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٤٤)، التاريخ الكبير (١٤/٩)، الجرح والتعديل (٣٤٣/٩)، الميزان (٣٤٣/٧-٣٤٤)،

(٢) ترجمته في المصادر التالية: تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٤٤، ٩٥٤، ١٠٨٣)، العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي- (رقم: ١٩٥، ٢٩٥)، التاريخ الأوسط (٥٩/٢)، التاريخ الكبير (١٤/٩)، معرفة الثقات (رقم: ٢٠٦٨)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٤٣٩/٢)، المعرفة والتاريخ (١٤٥/٣، ١٥٠)، الضعفاء للعقيلي (٣٨٣/٤)، الجرح والتعديل (٣٤٣/٩)، الثقات لابن حبان (٦٥٥/٧)، الكامل (٢٩٨/٧)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ١٥٥٤)، تاريخ الإسلام (٥٧٨/٨)، شرح العلل (٣٠/١)، تهذيب التهذيب (٣٦/١٢)، بحر الدم (رقم: ٧٥٤، ١٢١٩).

(٣) هو عمر بن نافع العدوي مولى ابن عمر، ثقة، مات في خلافة المنصور، أخرج له الستة إلا الترمذي. الكاشف (رقم: ٤١١٥)، التقريب (رقم: ٤٩٧٣)، تهذيب التهذيب (٤٣٩/٧).

(٤) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ١٩٥).

(٥) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ٢٩٥).

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن أبي بكر بن نافع مولى ابن عمر؟ فقال: هذا مديني من أوثق ولد نافع[١].

وجه الاختلاف:

ظاهر بين قوله في رواية المروذي: تكلم بشيء، أي: أنه متكلم فيه، ويظهر ذلك من ترجمة عبدالله بن نافع عند من فرق بينه وبينه أبي بكر بن نافع؛ فإنه متفق على ضعفه[٢]، وبين قوله في رواية عبدالله: من أوثق ولد نافع، ففيه توثيق يتعارض في الظاهر مع ما أفاده النص الآخر من التضعيف.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن الإمام أحمد كان له اجتهادان في هذه المسألة، حيث كان في أول أمره لا يفرق بين أبي بكر بن نافع وبين عبدالله بن نافع، ويجعلهما واحدا، فكان يستضعفه بناء على أن عبدالله بن نافع ضعيف عند أئمة الحديث كما تقدم، ثم استقر اجتهاد الإمام على التفرقة بينهما كما هو قول سائر الأئمة، حيث جعله أولاد نافع ثلاثة: عمر، وعبد الله، وأبو بكر، منهم: يحي بن معين، وابن المديني[٣]، والبخاري[٤]، وأبو حاتم[٥]، والترمذي[٦]، والنسائي[٧]،

---

(١) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٤٣٧٤).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٤٦/٨).

(٣) تسمية من روي عنه من أولا العشرة (رقم: ٣٥).

(٤) التاريخ الأوسط (٥٨/٢-٥٩).

(٥) الجرح والتعديل (١٣٨/٦).

(٦) الجامع (رقم: ٢٧٦٤).

(٧) السنن الكبرى (رقم: ٣٦٥٥).

وابن عدي[1]، وبناء على ذلك وثقه، والله أعلم.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

يذكر بعض من ترجم لأبي بكر بن نافع أن يحيى بن معين قال فيه: ليس بشيء[2]، وذلك بناء على ما جاء في رواية الدوري عنه أنه قال: وأبو بكر بن نافع ليس بشيء[3]، وهذا النص هنا لم يحدّد فيه من المعنيّ بهذا هل هو أبو بكر مولى نافع بن عمر، أم أبو بكر بن نافع مولى زيد بن الخطاب؟ فإن هناك اثنان ممن يسمى بهذا الاسم كما تقدم، والثاني منهما ضعيف كما سيأتي عن أبي زرعة[4]، وقد جاء بعد هذا النص أيضا في المرجع نفسه أن الدوري قال: سمعت يحيى يقول: عبدالله بن نافع ضعيف، وعمر بن نافع ليس به بأس، وأبو بكر بن نافع ليس به بأس

قال الدوري: قلت ليحيى: أليس هذا نافع مولى ابن عمر؟ فقال: نعم[5]، وبعده بمواضع ما نصه عن الدوري أيضا قال: سمعت يحيى يقول: أبو بكر بن نافع مدني ليس به بأس[6]، وهذان الحكمان أصرح من ذلك، والأولى أن يحمل ذاك على أبي بكر بن نافع مولى زيد بن الخطاب؛ إذ يبعد أن نقل قولين متعارضين عن إمام واحد في مصدر واحد من سائل واحد، بهذا القدر من التفاوت في الحكم؛ فإن قوله: ليس بشيء تعني شدة الضعف غالبا، وقوله: لا بأس به، نفي لذلك الضعف، وهو مقتض لقبول حديثه

---

(١) الكامل (٥/٤٦).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (٧/٣٤٣)، تهذيب التهذيب (١٢/٤٣).

(٣) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٤٤).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٩/٣٤٣)، الميزان (٧/٣٤٣-٣٤٤).

(٥) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤).

(٦) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٠٨٣).

على أن ابن معين قد يطلق هذا الحكم ويعني به قلة حديث الرجل، لا التضعيف الشديد[1].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال الدوري: سئل يحيى بن معين عن أبي بكر بن نافع قال: ليس به بأس[2].

وقال ابن الجنيد: وسئل عن أخويه عمر بن نافع، وأبي بكر بن نافع فقال: ثقتان[3].

وقال البرذعي: سمعت أبا زرعة يقول: أبو بكر بن نافع رجل جليل، وأبو بكر بن نافع صاحب حديث عائشة: أقيلوا ذوي الهيئات[4] ضعيف[5].

وذكره ابن المديني في الطبقة الثامنة من تسع طبقات لأصحاب نافع مولى ابن عمر[6].

وقال الآجري عن أبي داود: من ثقات الناس[7].

وقال الترمذي: وأبو بكر بن نافع هو مولى ابن عمر ثقة، وعمر بن نافع ثقة،

---

(١) انظر: هدي الساري (ص: ٤٢١)، مقدمة تحقيق التاريخ ليحيى بن معين -رواية الدوري- (١١٥/١).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٣٤٣).

(٣) سؤالات ابن الجنيد (رقم: ٣).

(٤) أحرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (١١٤٢)، وأبو يعلى في مسنده (٤٩٥٣)، والطخاوي في مشكل الآثار (١٩٦٣)، وابن حبان في صحيحه (٩٤) من طرق عن أبي بكر مولى زيد بن الخطاب عن محمد بن أبى بكر بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة قال النبي ﷺ: أقيلوا ذوى الهيئات عثراتهم.

(٥) سؤالات البرذعي (٤٣٩/١).

(٦) شرح العلل (٢٣٠/١).

(٧) تهذيب التهذيب (٣٦/١٢).

وعبد الله بن نافع مولى ابن عمر يضعف[1].

وقال ابن عدي: وأبو بكر بن نافع قد روى عنه مالك، ولولا أنه لا باس به لما روى عنه مالك؛ لأن مالكا لا يروى إلا عن ثقة، وقد روى غير مالك عن أبى بكر بن نافع أشياء غير محفوظة، وأرجو أنه صدوق لا بأس به[2].

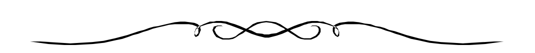
وذكره ابن حبان في الثقات[3].

وقال الحاكم أبو أحمد: لم أقف على اسمه ويقال: هو ثقة[4].

قال ابن حجر: صدوق، يقال: اسمه عمر[5].

خلاصة أقوال الأئمة :

بعد النظر في أقوال الأئمة في أبي يكر بن نافع يتبيّن أنه ثقة، لا بأس به، لتوثيق الأئمة له، وأخرج له مسلم حديثا متابعة[6]، وصحح له الترمذي[7]، وأما من نقل عن التكلم فيه فقد سبق الجواب عنه، والله أعلم.



(١) الجامع (رقم: ٢٧٦٤).
(٢) الكامل (٧/ ٢٩٨).
(٣) الثقات (٧/ ٦٥٥).
(٤) تهذيب التهذيب (١٢/ ٣٦).
(٥) تقريب التهذيب (رقم: ٧٩٩١).
(٦) (رقم: ٢٥٩).
(٧) الجامع (رقم: ٢٧٦٤).

أبو عبدالله الجدلي الكوفي اسمه عبد بن عبد. وقيل: عبدالرحمن بن عبد[1].

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال المروذي: سألته -يعني أبا عبدالله- عن أبي عبدالله الجدلي؟ فقال قولا لينا[2].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

قال حرب بن إسماعيل: قلت لأحمد: أبو عبدالله الجدلي معروف؟ قال: نعم، ووثقه[3].

وجه الاختلاف:

هو ظاهر بين توثيقه في رواية حرب وتليينه في رواية المروذي.

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن أبا عبدالله الجدلي ثقة عند الإمام أحمد، بناء على توثيقه له في رواية حرب، وأما الإشارة إلى تليينه في رواية المروذي فهي حكاية من المروذي دون ذكر نص الإمام، فيحتمل أن تكون على معنى ما، وهذا التليين هو محمول على ما كان من سيرة أبي الجدلي ~ ، حيث كان متشيعا، وكان ممن انتدبهم المختار بن أبي

---

(١) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى (٦/٢٢٨)، تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٦٤٦، ٢٤٢٨)، التاريخ الكبير (٥/٣١٩)، معرفة الثقات (رقم: ٢١٩٤)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (١/٤٨٦)، المعرفة والتاريخ (٣/١٤٥، ١٥٠)، الكنى والأسماء للدولابي (٢/٨١٥، ٨٢٤)، الجرح والتعديل (٦/٩٣)، الثقات لابن حبان (٥/١٠٢)، تاريخ الإسلام (٦/٥٣٣)، تهذيب التهذيب (١٢/١٦٥)، بحر الدم (رقم: ١٢٢٨).

(٢) العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي وغيره- (رقم: ٥١).

(٣) مسائل حرب الكرماني لأحمد (ص: ٤٥٣)، الجرح والتعديل (٦/٩٣).

عبيد الثقفي كذاب ثقيف لقتال عبدالله بن الزبير { كما سيأتي عنه، والله أعلم.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال ابن سعد: يستضعف في حديثه، وكان شديد التشيع، ويزعمون أنه على شرطة المختار، فوجهه إلى ابن الزبير في ثمانمائة من أهل الكوفة ليمنعوا محمد بن الحنفية مما أراد به ابن الزبير(١).

وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: أبو عبدالله الجدلي ليس بمتروك(٢).

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سألت يحيى بن معين عن أبي عبدالله الجدلي فقال: كوفي ثقة(٣).

وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة(٤).

وذكره ابن حبان في الثقات(٥).

قال ابن حجر: ثقة، رمي بالتشيع(٦).

---

(١) الطبقات الكبرى (٦/ ٢٢٨).

(٢) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ٢٤٢٨).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٩٣).

(٤) معرفة الثقات (رقم: ٢١٩٤).

(٥) تهذيب التهذيب (١٢/ ١٣٣).

(٦) تقريب التهذيب (رقم: ٨٢٠٧).

خلاصة أقوال الأئمة :

الذي يظهر أن أبا عبدالله الجدلي ثقة، فقد وثقه يحيى بن معين، وأحمد في رواية حرب، والعجلي، وابن حبان، وصحح له الترمذي[1]، وابن حبان[2]، والحاكم[3].

وأما من تكلم فيه فقد أجاب عنه الإمام ابن حجر، حيث قال: كان ابن الزبير قد دعا محمد بن الحنفية إلى بيعته فأبى، فحصره في الشعب وأخافه هو ومن معه مدة، فبلغ ذلك المختار بن أبي عبيد وهو على الكوفة، فأرسل إليه جيشا مع أبي عبدالله الجدلي إلى مكة فأخرجوا محمد بن الحنفية من محبسه، وكفّهم محمد عن القتال في الحرم، فمن هنا أخذوا على أبي عبدالله الجدلي وعلى أبي الطفيل[4] أيضا؛ لأنه كان في ذلك الجيش، ولا يقدح ذلك فيهما إن شاء الله تعالى[5].

قلت: ولعل في قول ابن معين: ليس بمتروك إشارة إلى هذا، كأنه يقول: ما كان منه وخاض فيه لا يجعله متروك الحديث، والله أعلم.



(١) انظر مثلا: (٩٥)، (٢٠١٦).

(٢) انظر مثلا: (١٣٢٩)، (١٣٣٢)، (٦٤٤٣).

(٣) انظر مثلا: (٤٦١٥)، (٤٦٤٣).

(٤) هو عامر بن واثلة بن عبدالله بن عمرو بن جحش الليثي أبو الطفيل، وربما سمي عمرا، ولد عام أحد، ورأى النبي ﷺ، وروى عن أبي بكر فمن بعده وعمر إلى أن مات سنة عشر ومائة على الصحيح، وهو آخر من مات من الصحابة، قاله مسلم وغيره، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٢٥٤٨)، التقريب (رقم: ٣١١١)، تهذيب التهذيب (٥/ ٧١).

(٥) تهذيب التهذيب (١٢/ ١٣٣).

أبو بكر[1] بن عياش بن سالم الأسدي، الكوفي المقرئ، الحَنَّاط[2]، مولى واصل الأحدب. ت(١٧٤).

أقوال الإمام أحمد الدالة على التضعيف:

قال المهنا بن يحيى: سألت أحمد بن حنبل أيهما أحب إليك إسرائيل أو أبو بكر بن عياش؟ فقال: إسرائيل، فقلت: لِمَ؟ قال: لأن أبا بكر كثير الخطأ جدا، قلت: كان في كتبه خطأ، قال: لا، كان إذا حدث من حفظه[3].

وقال الفضل بن زياد: قال أبو عبدالله : أبو بكر يضطرب في حديث هؤلاء الصغار، فأما حديثه عن أولئك الكبار ما أقربه، عن أبي حصين، وعاصم، وإنه ليضطرب عن أبي إسحاق[4]، أو نحو هذا، ثم قال: ليس هو مثل سفيان، وزائدة،

---

(١) قال ابن حجر: أبو بكر بن عياش بتحتانية ومعجمة بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحناط بمهملة ونون مشهور بكنيته والأصح أنها اسمه وقيل: اسمه محمد أو عبدالله أو سالم أو شعبة أو رؤبة أو مسلم أو خداش أو مطرف أو حماد أو حبيب عشرة أقوال. تقريب التهذيب ٢/٣٦٦.

(٢) ترجمته في المصادر التالية: الطبقات الكبرى (٦/٢٢٨)، تاريخ يحيى بن معين -رواية الدوري- (رقم: ١٧٩٧)، تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٥٣، ٨٦، ٢٨٨)، تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ٢٥، ٤٤)، معرفة الرجال لابن محرز (١/٦٩، ٨٢، ١١٤)، العلل ومعرفة الرجال (رقم: ٣١٥٥)، العلل ومعرفة الرجال -رواية المروذي- (رقم: ٢١٥)، التاريخ الكبير (٥/٣١٩)، معرفة الثقات (رقم: ٢٠٩٩)، المعرفة والتاريخ (٣/١٤٥، ١٥٠)، الكنى والأسماء للدولابي (٢/٨١٥، ٨٢٤)، الضعفاء للعقيلي (٢/١٨٨)، الجرح والتعديل (٩/٣٤٨)، الثقات لابن حبان (٧/٦٦٨)، مشاهير علماء الأمصار (رقم: ١٣٧٣)، الكامل (٤/٢٥)، تاريخ أسماء الثقات (رقم: ٣٩٥)، تاريخ بغداد (١٤/٣٧١)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم: ٣٨٩٣)، تذكرة الحفاظ (١/٢٦٥)، تاريخ الإسلام (١٣/٤٩٤)، السير (٨/٤٩٥)، الرواة الذين تكلم فيهم بما لا يوجب الرد (رقم: ٣٩٥)، تهذيب التهذيب (١٢/٣٧)، بحر الدم (رقم: ١٢١٥).

(٣) تاريخ بغداد (١٤/٣٧٩).

(٤) هو عمرو بن عبدالله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة الهمداني أبو إسحاق السبيعي، ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة، مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك، أخرج له أصحاب الكتب =

وزهير[١]، وكان سفيان فوق هؤلاء وأحفظ[٢].

وقال ابن هانيء: قال أحمد: ليس حديثه بشيء[٣].

قول الإمام أحمد الدال على التوثيق:

وقال عبدالله: قال أبي: أبو بكر بن عياش ثقة وربما غلط[٤].

وقال صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل: قلت لأبي: أبو بكر بن عياش؟ قال: صدوق ثقة، صاحب قرآن وخير[٥].

وجه الاختلاف:

ظاهر بين قوله في رواية مهنا: كثير الخطأ، وقوله في رواية الفضل: مضطرب الحديث، وكلاهما يقتضي تضعيف حديثه، وبين قوله في رواية عبدالله: ثقة وربما غلط، فأفاد أن غلطه قليل في جنب صوابه، ولذلك قال: ربما، وكذا إطلاق التوثيق في رواية ابنه صالح عنه.

= الستة.

الكاشف (رقم: ٤١٨٥)، التقريب (رقم: ٥٠٦٥)، تهذيب التهذيب (٥٦/٨).

(١) هو زهير بن معاوية بن حديج أبو خيثمة الجعفي الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة، مات سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين ومائة وكان مولده سنة مائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (رقم: ١٦٦٨)، التقريب (رقم: ٢٠٥١)، تهذيب التهذيب (٣٠٣/٣).

(٢) تاريخ بغداد (٣٧٩/١٤).

(٣) بحر الدم (رقم: ١٢١٥).

(٤) العلل ومعرفة الرجال -رواية عبدالله- (رقم: ٣١٥٥).

(٥) الجرح والتعديل (٣٤٩/٩-٣٥٠).

الجمع بين القولين:

الذي يظهر أن أبا بكر بن عياش عند الإمام أحمد ثقة، يغلط في بعض الأحايين، وذلك لما قاله في رواية عبدالله ابنه عنه، وإطلاق توثيقه في رواية صالح لا يتعارض مع هذا؛ إذ من كان قليل الخطأ قد يوصف بالصدق والثقة دون الإشارة إلى وجود الخطأ في روايته؛ لقلته ونقصه

وأما قوله في رواية مهنا: كان كثير الخطأ، فهي كثرة نسبية في حالة خاصة، وليست وصفا لازما له، وقد بيّن ذلك الفضل في روايته حيث نصّ فيها على أن غلطه يكون في روايته عن الصغار، لا الكبار، وفي حديثه عن أبي إسحاق، وأما حديثه عن أبي حصين، وعاصم فجيّد.

أقوال الأئمة:

أقوال الأئمة الدالة على التضعيف:

قال أبو نعيم: لم يكن في شيوخنا أحد أكثر غلطا منه[1].

وقال الدارمي: قلت لابن معين: فأبو الأحوص[2] أحب إليك في أبي إسحاق أو أبو بكر بن عياش؟ قال: ما أقربهما؟

قلت: الحسن بن عيّاش[3] أخو أبي بكر كيف حديثه؟ قال هو: ثقة.

---

(١) تهذيب التهذيب (١٢/ ٣٣).

(٢) هو سلام بن سليم الحنفي مولاهم أبو الأحوص الكوفي، ثقة متقن، صاحب حديث، مات سنة تسع وسبعين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٢٢٠٥)، التقريب (رقم: ٢٧٠٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٤٧).

(٣) هو الحسن بن عيّاش بن سالم الأسدي أبو محمد الكوفي، أخو أبي بكر المقرىء، صدوق، مات سنة اثنتين وسبعين ومائة، أخرج له مسلم، والترمذي، والنسائي.
الكاشف (رقم: ١٠٥٧)، التقريب (رقم: ١٢٧٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٧٠).

قال عثمان: هما من أهل الصدق والأمانة وليسا بذاك في الحديث[1].

وقال الدارمي: وسمعت محمد بن عبدالله بن نمير يضعف أبا بكر في الحديث قلت: كيف حاله في الأعمش؟ قال هو ضعيف في الأعمش وغيره[2].

وقال ابن محرز: أبو بكر بن عياش رجل صدوق، ولكنه ليس بمستقيم الحديث[3].

وفي موضع آخر قال: وسألت يحيى عن ابى بكر بن عياش فقال ليس به بأس صدوق[4].

وقال يزيد بن الهيثم قال يحيى بن معين: وحديث معاذ إذا سقت السماء[5]، ليس يرويه إلا أبو بكر بن عياش، وليس هو بالقوي[6].

وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد: لو كان أبو بكر بن عياش حاضرا ما سألته عن شيء! ثم قال: إسرائيل فوق أبي بكر، وكان يحيى بن سعيد إذا ذكر عنده كلح وجهه[7].

---

(١) تاريخ يحيى بن معين -رواية الدارمي- (رقم: ٢٨٨).

(٢) تهذيب التهذيب (١٢/ ٣١).

(٣) معرفة الرجال لابن محرز (ص: ٦١).

(٤) معرفة الرجال لابن محرز (ص: ٨٢).

(٥) هو حديث يرويه أبو بكر بن عياش عن عاصم، عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ قال: بعثني النبي ﷺ إلى اليمن، وأمرني أن آخذ مما سقت السماء، وما سقي بعلا العش، وما سقي بالدوالي فنصف العشر.

أخرجه أحمد (٥/ ٢٣٣)، وابن ماجه (١٨٠٨)، والنسائي (٢٤٤٤)، والبزار (٢٢٩٦)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ١٦٩)

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا يرويه عن معاذ بإسناد إلا بهذا الإسناد

(٦) تاريخ يحيى بن معين -رواية ابن طهمان- (رقم: ٤٤).

(٧) تهذيب التهذيب (١٢/ ٣٣).

وقال المروذي لأحمد: قلت : فأبو بكر بن عياش كيف كان عنده -أي يحيى بن سعيد-؟ قال: كان لا يرضاه[1].

وقال البزار: لم يكن بالحافظ، وقد حدّث عنه أهل العلم، واحتملوا حديثه[2].

وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالحافظ عندهم[3].

أقوال الأئمة الدالة على التعديل:

قال عثمان بن زائدة[4]:وقلت لسفيان: إلى من أجلس بعدك؟ فأطرق ساعة، ثم قال: ما أعرف أحدا!، فقلت: اللهَ، اللهَ، أو كما قلتُ، قال: لا عليك أن تكتب الحديث من ثلاثة: من زائدة بن قدامة، وأبي بكر بن عياش، وابن عيينة[5].

وقال ابن سعد: عمّر حتى كتب عنه الأحداث، وكان من العباد، وكان ثقة صدوقا عارفا بالحديث والعلم، إلا أنه كثير الغلط[6].

وقال العجلي: كان ثقة قديما، صاحب سنة وعبادة، وكان يخطئ بعض الخطأ، تعبد سبعين سنة[7].

وقال يعقوب بن شيبة: شيخ قديم، معروف بالصلاح البارع، وكان له فقه كثير، وعلم بأخبار الناس، ورواية للحديث، يُعرف له سنة وفضل، وفي حديثه

---

(١) العلل -رواية المروذي وغيره- (رقم: ٢١٥).

(٢) تهذيب التهذيب (١٢/ ٣٣).

(٣) تهذيب التهذيب (١٢/ ٣٣).

(٤) هو عثمان بن زائدة المقرىء أبو محمد الكوفي العابد، نزيل الريّ، ثقة زاهد، أخرج له مسلم. الكاشف (رقم: ٣٦٩٥)، التقريب (رقم: ٤٤٦٧)، تهذيب التهذيب (١٠٦/٧).

(٥) الجرح والتعديل (٧٣/١).

(٦) الطبقات الكبرى (٣٨٦/٦).

(٧) تهذيب التهذيب (٣٧/١٢).

اضطراب[١].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي بكر بن عياش وأبي الأحوص قال: ما أقربهما، لا أبالي بأيهما بدأت[٢].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن شريك وأبي بكر بن عياش أيهما أحفظ؟ قال: هما في الحفظ سواء، غير أن أبا بكر أصح كتابا[٣].

وقلت لأبي: أبو بكر بن عياش وعبد الله بن بشر الرقى[٤]؟ قال: أبو بكر أوثق منه وأحفظ[٥].

وقال الآجري: قلت لأبي داود: أبو بكر بن عياش كان يغلط؟ فقال: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: كان أبو بكر يحدث بحتا بن بحت

قال أبو داود: أبو بكر ثقة[٦].

وقال الساجي: صدوق يهم[٧].

وقال ابن حبان: وربما أروي في هذا الكتاب واحتج بمشايخ قد قدح فيهم بعض أئمتنا مثل سماك بن حرب وداود بن أبي هند ومحمد بن إسحاق بن يسار

---

(١) تهذيب التهذيب (١٢/ ٣٣).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٣٥٠).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٣٥٠).

(٤) هو عبدالله بن بشر الرقي القاضي، أصله من الكوفة، اختلف فيه قول ابن معين، وابن حبان، وقال أبو زرعة، والنسائي: لا بأس به، وحكى البزار أنه ضعيف في الزهري خاصة، أخرج له النسائي، وابن ماجه.

الكاشف (رقم: ٢٦٤٧)، التقريب (رقم: ٣٢٣١)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٤٠).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٣٥٠).

(٦) سؤالات الآجري لأبي داود (رقم: ١٢١).

(٧) تهذيب التهذيب (١٢/ ٣٣).

وحماد بن سلمة لم ينصف من جانب حديث حماد بن سلمة واحتج بأبي بكر بن عياش في كتابه، وبابن أخي الزهري[1]، وبعبدالرحمن بن عبدالله بن دينار[2]؛ فإن كان تركه إياه لما كان يخطئ فغيره من أقرانه مثل الثوري وشعبة وذويهما كانوا يخطئون .

فإن زعم أن خطأه قد كثر من تغير حفظه ، فقد كان ذلك في أبي بكر بن عياش موجوداً، وأنى يبلغ أبو بكر حماد بن سلمة؟ في إتقانه؟ أم في جمعه؟ أو في ضبطه؟ ولم يكن من أقران حماد بن سلمة بالبصرة مثله في الفضل والدين والنسك والعلم والكتبة والجمع والصلابة في السنة والقمع لأهل البدع ، ولم يكن يثلبه في أيامه إلا معتزلي قدري أو مبتدعي جهمي ، لما كان يظهر من السنن الصحيحة التي تنكرها المعتزلة[3].

وقال ابن عدي: أبو بكر هذا كوفي مشهور وهو يروي عن أجلة الناس، وحديثه سنذكره، وهو من مشهوري مشايخ الكوفة وقرائهم وعن عاصم بن بهدلة، أحد القراء هو في كل رواياته عن كل من روى عنه لا بأس به، وذلك أني لم أجد له حديثا منكرا إذا روى عنه ثقة، إلا أن يروي عن ضعيف[4].

---

(١) هو محمد بن عبدالله بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب الزهري المدني بن أخي الزهري، صدوق له أوهام، مات سنة اثنتين وخمسين ومائة وقيل بعدها، أخرج له أصحاب الكتب الستة.
الكاشف (رقم: ٤٩٧٦)، التقريب (رقم: ٦٠٤٩)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٤٨).

(٢) هو عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار مولى ابن عمر، صدوق يخطىء، أخرج له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.
الكاشف (رقم: ٣٢٣٤)، التقريب (رقم: ٣٩١٣)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٨٧).

(٣) الثقات (٦/ ٢١٦).

(٤) الكامل (٤/ ٢٥).

وذكره ابن حبان في الثقات[1].

وقال ابن حجر: وكان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه، وذلك أنه لما كبر ساء حفظه، فكان يهم إذا روى، والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، فمن كان لا يكثر ذلك منه فلا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته[2].

وقال فيه أيضا: ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح[3].

خلاصة أقوال الأئمة:

الذي يظهر -والعلم عند الله- أن أبا بكر بن عياش ثقة في الجملة، إلا في حديثه بعض الخطأ، ويغلط في الشيء بعد الشيء، ولهذا وثقه جمع من الأئمة كما تقدم، ومن أشار إلى ضعف فيه، فهو ضعف لا يخرجه عن حد القبول كما فصّل ذلك ابن حبان، وقد صحح له البخاري[4]، والترمذي[5]، وابن خزيمة[6]، وابن حبان[7]، والله أعلم.



(١) الثقات (٧/٦٦٨).

(٢) تهذيب التهذيب (١٢/ ٣٣).

(٣) تقريب التهذيب (رقم: ٧٩٨٥).

(٤) انظر: (رقم: ١٣٢٥)، (رقم: ٦٦٨٧)، (رقم: ٧٠٧١).

(٥) انظر: (رقم: ٢٥٨)، (رقم: ٣٤٩)، (رقم: ٤٥٦).

(٦) انظر: (رقم: ١٨)، (رقم: ١٠٦٧)، (رقم: ١٦٤٠).

(٧) انظر: (رقم: ١٩٢)، (رقم: ٣٨٧)، (رقم: ٥٤٩).



الخاتمـــة

الخاتمـــة

الحمد لله أولا وآخرا حمد يليق بجلال ربنا وكماله وكما يحب ربنا ويرضى، فقد يسر الله لي بمنه وكرمه وفضله ومنته علي إتمام هذا البحث الذي عشت معه فترة من الزمن مع إمام أهل السنة والجماعة أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل في ظل كلامه في الجرح والتعديل على الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال رحمهم الله.

قد من الله علي بإتمام هذا البحث الذي أشرف علي فيه فضيلة الشيخ الدكتور محمد سعيد بن محمد حسن بخاري حفظه الله ورعاه والذي هو بعنوان (الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الإمام أحمد جرحا وتعديلا، دراسة نظرية تطبيقية من أول من اسمه عبد الله إلى آخر الكنى والنساء).

من أبرز النتائج التي توصلت لها من خلال هذا البحث ما يلي:

١ - أن التعارض بين الأقوال المروية عن أئمة النقد ليس على درجة واحدة، فمنه ما هو شديد، ومنه ما هو دون ذلك.

٢ - أن التعارض في هذه الأقوال ليس نابعا عن جهل أو هوى في صاحبه، بل هو إما تعارض نسبي، أو اختلاف اجتهاد على نحو ما سبق تفصيله في الخطوات.

٣ - أن هذا التعارض الموروث حجة ظاهرة على أصالة علم الحديث ونزاهة أئمة النقد، برهان ذلك بقاء هذا الاختلاف إلى يومنا هذا كما دوّنته كتب الأئمة في القديم، ليتبين أن أحكامهم لم تكن لمحاباة أو غرض شخصي آخر.

٤ - أن هذا التعارض بين الأقوال المروية في آحاد الرواة يثري الخلاف العلمي، فالحديث الذي يحتج به إمام على رأي ما بناء على ثقة رواته عنده قد يرى ضعفه إمام آخر بناء على ضعف رواته عنده، كالشأن في الخلاف المأثور عن الأئمة في الفقهيات.

٥- أن وقوع التعارض بين أقوال الأئمة ليس مذمّة، ولا منقصة في حقهم

٦- أن الإمام أحمد أحد الأئمة المبرّزين المعتمدة أقوالهم في علوم الجرح والتعديل ونقد الرجال.

٧- أن الإمام أحمد من الأئمة المعتدلين في أحكامه.

٨- كثرة اعتناء الأئمة بنقل أقواله، والحرص على ذكرها والأخذ بها.

٩- تميز كلام الإمام أحمد في الرواة جرحا وتعديلا، بالدقة العلمية، والأمانة التامة، والخبرة الواسعة بالرواة ومروياتهم، والعدل والإنصاف.

١٠- أن الإمام أحمد لم ينفرد في أغلب آرائه وترجيحاته عن بعض أقرانه وشيوخه.

١١- أن نفي الاحتجاج عند أحمد لا تعني غالبا ضعف الراوي وردّ حديثه بإطلاق، وإنما المراد بها أن الراوي لم يبلغ درجة الاحتجاج بحديثه دون تردّد.

١٢- أن قول أحمد في الراوي منكر الحديث قد لا يراد بها الضعف المطلق، ويراد بها من يغرب على أقرانه بالحديث.

١٣- أن الإمام أحمد يفرّق بين الرواية عن الضعفاء والكتابة عنهم، فالكتابة أعمّ وأوسع، فلا يروي إلا عمن يحتمل الرواية عنه، ويتجنب الرواية عن المتهم والمتروك، فلا يكتب عنهم إلا على سبيل المعرفة.

١٤- تعديل الأمام أحمد قد يطلقه على بعض الرواة من حيث دينه، لا من حيث ضبطه وتثبته.

١٥- أن الإمام عبد الله ابن الإمام أحمد أكثر من روى أقوال أبيه في الجرح والتعديل، وروايتُه أجمع الروايات في ذلك.

١٦- أن أحكام الأئمة على الرواة تختلف من حيث الإفراد والمقارنة.

١٧ - أن منزلة الراوي في الضبط لا تظهر إلا بجمع كافة الأقوال التي ذكرت فيه من الأئمة المعتبرين.

۞ التوصيات:

١ - الاعتماد على الكتب الأصيلة في نقل عبارات الجرح والتعديل عن الرواة ، لأن في بعض الكتب الناقلة لعبارات الجرح والتعديل تجريد بعض العبارات من سياقها، وفصل عن مناسباتها.

٢ - جمع عبارات الجرح والتعديل للأئمة النقاد خلال القرون الثلاثة ، ودراسة معانيها وكيفية تنزيلها على الرواة، ودراسة كل إمام على حدة ومحاولة التوفيق والجمع بين ما اختلف من أقواله.

٣- تكوين مراكز بحث متخصصة في دراسة علوم السنة وتكون تحت إشراف علماء متخصصين ، تثري وتضيف وتمد من علوم السنة المشرفة.





الفهـــارس

فهرس الأحاديث النبوية

م	اسم العلـــــــــم	الصفحة
١	كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته	١٢٢
٢	اقتلوا الفاعل والمفعول به	١٥٢
٣	أنه مسح على الخفين	١٨٢
٤	أنه نهى عن النظر في النجوم	١٩٦
٥	إذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة	٢٤٩
٦	أنّهُ سأل رسُول الله ﷺ: هل فِي مسِّ الذكر وضوءٌ؟ قال: لا	٢٧٧
٧	سئل عن ماء البحر؟ فقال: هو الطهور ماؤه الحلال ميتته	٢٩١
٨	فيما سقت السماء ففيه العشر، وما سقى بالغرب والدالية ففيه نصف العشر	٣٠٧
٩	لا طلاق قبل النكاح	٣٤٢
١٠	من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة	٣٦٦
١١	كان إذا سافر قصر وأتم	٣٦٦
١٢	أن رسول الله ﷺ فرض فيما سقت السماء والأنهار والعيون العشر، وفيما سُقي بالنواضح نصف العشر	٤٢٦
١٣	طوبى للشام	٤٤٣



فهرس الأعلام المترجم لهم

م	اسم العلـــــــــم	الصفحة
١٧٣	زيد بن ثابت بن الضحاك بن لوذان الأنصاري	٤٤٣
١٧٤	سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشي	٤٢٦
١٧٥	سريج بن يونس بن إبراهيم البغدادي	٤٢٨
١٧٦	سعيد بن أبي أيوب الخزاعي المصري	٤٤٠
١٧٧	سعيد بن أبي سعيد أبو نصر الأرطائي	٦٨
١٧٨	سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبرى	٣٢٥
١٧٩	سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري البصري	١١٢
١٨٠	سعيد بن الحكم بن محمد الجمحي المصري (ابن أبي مريم)	١٣٩
١٨١	سعيد بن سليمان الضبي أبو عثمان الواسطي (سعدويه)	١٥٠
١٨٢	سعيد بن سنان الكندي الحمصي	١٩٢
١٨٣	سعيد بن عمرو البرذعي	٤٥
١٨٤	سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي (سعدان)	٢١٦
١٨٥	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي	٢٣
١٨٦	سفيان بن عيينة بن ميمون أبو محمد الهلالي الكوفي	٢٩
١٨٧	سلام بن سليم الحنفي أبو الأحوص الكوفي (أبو الأحوص)	٥١٢
١٨٨	سلمان الفارسي أبو عبدالله	٤٢٠
١٨٩	سلمة بن الفضل الأبرش	٢٩٧
١٩٠	سلمة بن سعيد بن عطية البصري	٢١٦
١٩١	سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي الكوفي	٢٣٩
١٩٢	سليم بن عامر الكلاعي الحمصي	١٩٣
١٩٣	سليمان بن أحمد بن محمد بن سليمان الجرشي الشامي	٢٥١
١٩٤	سليمان بن أرقم البصري	٣٠٨
١٩٥	سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني	٤٨

م	اسم العلـــــــــم	الصفحة
٢٤٢	عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة الكوفي المسعودي	خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
٢٤٣	عبدالرحمن بن علي بن محمد التيمي البكري (الخطيب)	١٩
٢٤٤	عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي	١٦٣
٢٤٥	عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله الدمشقي	٥٩
٢٤٦	عبدالرحمن بن غَزْوان الضبي (قُراد)	٢٣٩
٢٤٧	عبدالرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الحنظلي (ابن أبي حاتم)	٦٨
٢٤٨	عبدالرحمن بن مَغْراء الدوسي الكوفي (أبو زهير)	٢٩٦
٢٤٩	عبدالرحمن بن مهدى بن حسّان العنبري	٢٨
٢٥٠	عبدالرحمن بن يوسف بن خِراش المروزي البغدادي	٩١
٢٥١	عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني	٣١
٢٥٢	عبدالسلام بن حرب بن سلم النهدي الملائي	١٦٢
٢٥٣	عبدالعزيز بن أبي سليمان الهذلي المدني (أبو مودود)	٨٣
٢٥٤	عبدالعزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد البغدادي	٢٠
٢٥٥	عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله المنذري	٩٤
٢٥٦	عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني الحمصي (أبو المغيرة)	٤٤٨
٢٥٧	عبدالله بن أبي نجيح يسار المكي الثقفي (ابن أبى نجيح)	٥١
٢٥٨	عبدالله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي	١٩٢
٢٥٩	عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني	٢٠
٢٦٠	عبدالله بن إسحاق بن إبراهيم الأنماطي المدائني	٤٢٦
٢٦١	عبدالله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي	١١٠
٢٦٢	عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي (ابن المبارك)	٧٩
٢٦٣	عبدالله بن النعمان السحيمي اليمامي	٢٧٨
٢٦٤	عبدالله بن بشر الرقى	٥١٥

م	اسم العلـــــــــم	الصفحة
٤٠٣	محمد بن المنكدر بن عبدالله بن الهُدير التيمي المدني (ابن المنكدر)	٤٠٩
٤٠٤	محمد بن الوليد بن عامر الزُبَيدى الحمصي	٢٦٨
٤٠٥	محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري (بندار)	٣٣٢
٤٠٦	محمد بن بكار بن الريان الهاشمي البغدادي	٤٠٧
٤٠٧	محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري (ابن جرير)	١٠٨
٤٠٨	محمد بن جمعة بن خلف أبو قريش القهستاني	٣٠٢
٤٠٩	محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي (ابن حبان)	٧٠
٤١٠	محمد بن خازم التميمي السعدي الكوفي	٢٧
٤١١	محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري (ابن سعد)	٨٤
٤١٢	محمد بن سليم الراسبي البصري (أبو هلال)	١٩٩
٤١٣	محمد بن شعيب بن شابور الأموي الدمشقي	١٩٤
٤١٤	محمد بن طاهر بن عبدالله الخزاعي (ابن طاهر)	٤١
٤١٥	محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي (ابن أبى ليلى)	٣١٠
٤١٦	محمد بن عبدالرحمن بن سهل الأصبهاني (أبو عبدالله الغزال)	٨٧
٤١٧	محمد بن عبدالله بن عمار المخرّمي الأزدي (ابن عمار الموصلي)	٢١٤
٤١٨	محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه الضبي النيسابوري (الحاكم)	١٨٤
٤١٩	محمد بن عبدالله بن مسلم بن عبيدالله الزهري المدني	٥١٦
٤٢٠	محمد بن عبدالله بن نمير الهمداني الكوفي (ابن نمير)	٢١٢
٤٢١	محمد بن عبدالملك بن أيمن بن فرج القرطبي	١٠٢
٤٢٢	محمد بن عبدالملك بن زنجويه البغدادي	٣٥٢
٤٢٣	محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي الكوفي	٨١
٤٢٤	محمد بن عجلان المدني	٣٢٥
٤٢٥	محمد بن عقبة بن هَرم السدوسي البصري	١٤١



فهرس المصادر والمراجع

١- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية ، لدكتور: سعدي الهاشمي، الطبعة الأولى ١٤٢٦ ، الجامعة الإسلامية بالمدينة النوبية.

٢- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق مجموع من المحققين، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة المنورة.

٣- الأحاديث المختارة للضياء محمد بن عبدالواحد بن أحمد المقدسي، دراسة وتحقيق: أ.د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، الطبعة الرابعة ١٤٢١هـ، دار خضر: بيروت.

٤- أحوال الرجال للجوزجاني إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق، وهو ضمن كتاب: الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل مع تحقيق كتابه الشجرة في أحوال الرجال وأمارات النبوة، دراسة وتحقيق: د. عبدالعليم بن عبدالعظيم البستوي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، مكتبة دار الطحاوي: الرياض.

٥- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي الخليل بن عبدالله بن أحمد، دراسة وتحقيق و تخريج: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد: الرياض.

٦- الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري، دراسة وتحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، مكتبة الغرباء الأثرية: المدينة المنورة.

٧- الاستذكار لابن عبدالبر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار الوعي: حلب.

٨- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر يوسف بن عبدالله بـن محمـد بـن عبدالبر النمري، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، دار الجيل: بيروت.

٩- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير علي بن محمد الجزري، طبـع بـإشراف: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٢٣هــ، دار الفكـر: بيروت.

١٠- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر أحمد بن علي بن محمـد العـسقلاني، تحقيـق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، دار الجيل: بيروت.

١١- إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية للشيخ الدكتور الشريف/ حاتم بن عارف العـوني، اعتنـى بـه: هـاني بـن منـير الـسويهري، الطبعـة الأولى ١٤٢٨هــ، دار الصميعي: الرياض.

١٢- الأعلام : لخير الدين الزركلي، الطبعة الـسادسة(١٩٨٤)، دار العلـم للملايـين: بيروت.

١٣- الاقتراح في بيان الاصطلاح، للإمام محمد بن علي بن دقيق العيد، تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، الطبعة الأولى ١٤١٧، دار البشائر الاسلامية: بيروت.

١٤- إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي بن قلـيج، تحقيـق: عـادل بـن محمـد، وأسـامة بـن إبراهيم، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار الفاروق الحديثة: القاهرة.

١٥- إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي بن قليج، وطبع تحت اسم: الـتراجم الـساقطة مـن كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي بن قليج، تحقيق: مجموعة مـن طلبـة مرحلـة الماجستير بجامعة الملك سعود، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، دار المحدث: الرياض.

١٦- الإكمال لابن ماكولا علي بن هبة الله بـن عـلي الأمـير، طبعـة دار إحيـاء الـتراث العربي.

١٧- ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي: للكتور أحمد بن معبد بن عبد الكـريم، الطبعـة الأولى ١٤٢٥، أضواء السلف: الرياض.

١٨- الأنساب للسمعاني عبدالكريم بن محمد التميمي، تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الفكر: بيروت.

١٩- الأوسط في السنن والإجماع والخلاف لابن المنذر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: د. صغير أحمد بن محمد حنيف، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ، دار طيبة: الرياض.

٢٠- الايثار بمعرفة رواة الآثار: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: سيد كسوري حسن، الطبعة الأولى ١٤١٣، دار الكتب العلمية: بيروت.

٢١- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير للشيخ أحمد محمد شاكر، عني به: د. بديع السيد اللحام، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ، مكتبة دار الفيحاء: دمشق، ومكتبة دار السلام: الرياض.

٢٢- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم لابن عبدالهادي يوسف بن حسن بن عبدالهادي الصالحي، تحقيق وتعليق: د. وصي الله بن محمد بن عباس، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار الراية: الرياض.

٢٣- بحوث في تاريخ السنة المشرفة: للدكتور أكرم ضياء العمري، الطبعة الخامسة ١٤١٥، دار الثقافة العربية: القاهرة.

٢٤- البداية والنهاية لابن كثير إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار هجر: الجيزة.

٢٥- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن عمر ابن علي بن أحمد الأنصاري، تحقيق مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، دار الهجرة: الرياض.

٢٦- بغية الطلب في تاريخ حلب: ابن العديم، تحقيق: الدكتور سهيل زكار، دار الفكر: بيروت.

٢٧- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب: لمحمد بن محمد المراكشي، الطبعة الثالثة ١٩٨٣، دار الثقافة: بيروت.

٢٨- بيان الوهم والإيهام لابن القطان علي بن محمد بن عبدالملك الفاسي، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار طيبة: الرياض.

٢٩- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي، طبعة دار الفكر: بيروت.

٣٠- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية: دمشق.

٣١- تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين عمر بن أحمد بن عثمان، تحقيق: صبحي السامرائي، الطبعة ١٤٠٤، الدار السلفية: الكويت.

٣٢- تاريخ أصبهان: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران المهراني الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى ١٤١٠، دار الكتب العلمية: بيروت.

٣٣- تاريخ الإسلام للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ، دار الكتاب العربي: بيروت.

٣٤- التاريخ الأوسط للبخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الصميعي: الرياض.

٣٥- تاريخ التراث العربي للدكتور / فؤاد سزكين، نقله إلى العربية: د. محمود فهمي حجازي، طبع من قبل جامعة الإمام محمد بن سعود، عام ١٤١١هـ.

٣٦- تاريخ الثقات للعجلي أحمد بن عبدالله بن صالح، بترتيب الهيثمي، وثق أصوله: د. عبدالمعطي قلعجي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

٣٧- التاريخ الكبير للبخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، دار المعارف العثمانية: الهند، تصوير: دار الكتب العلمية: بيروت.

٣٨- تاريخ بغداد للخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، وطبع تحت عنوان: تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار الغرب الإسلامي: بيروت.

٣٩- تاريخ جرجان للسهمي حمزة بن يوسف بن إبراهيم، تحقيق: دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ، عالم الكتب: بيروت.

٤٠- تاريخ دمشق لابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، تحقيق ودراسة: عمر بن غرامة العمروي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار الفكر: بيروت.

٤١- التاريخ رواية الدارمي عن ابن معين، تحقيق: أ.د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث في جامعة الملك عبدالعزيز (سابقاً)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية: مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٤٢- التاريخ رواية الدوري عن ابن معين، طبع ضمن كتاب: يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق: أ.د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث في جامعة الملك عبدالعزيز (سابقاً)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية: مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

٤٣- التاريخ رواية هاشم بن مرثد الطبراني عن ابن معين، حققه وقدم له: نظر محمد الفاريابي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٤٤- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لمحمد بن عبد الله بن زبر الربعي ، تحقيق: محمد المصري، الطبعة الأولى ١٤١٠، مركز المخطوطات والتراث والوثائق: الكويت.

٤٥- التبصرة والتذكرة شرح ألفية العرقي: لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسن العراقي، تعليق: محمد بن الحسن العراقي، دار الكتب العلمية: بيروت.

٤٦- تحرير علوم الحديث لعبدالله بن يوسف الجديع، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ، مؤسسة الريان: بيروت.

٤٧- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: للسخاوي، اعتنى به: أسعد طرابزوني، الطبعة الأولى ١٣٩٩، دار نشر الثقافة: القاهرة.

٤٨- التدوين في أخبار قزوين، للمؤرخ عبد الكريم بن محمد الرافعي، تحقيق: عزيز الله العطاردي، ١٤٠٨، دار الكتب العلمية: بيروت.

٤٩- تذكرة الحفاظ للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، وضع حواشيه: زكريا عميرات، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

٥٠- تسمية الشيوخ: لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: الدكتور حات بن عارف الشريف، دار عالم الفوائد: مكة المكرمة.

٥١- تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم: لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، الطبعة الأولى ١٣٦٩، دار الوعي: حلب.

٥٢- تسمية من روى عنه من أولاد العشرة: لعلي بـن المـديني، تحقيـق: باسـم فيـصل جوابره، الطبعة الأولى ١٤٠٨، دار الراية: الرياض.

٥٣- تعارض أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل: عطـا الله طـلال عبـد الله جمعـان، رسالم ماجستير في الحديث النبوي، الجامعة الأردنية، ١٤٢٠.

٥٤- تعجيل المنفعة لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيـق ودراسـة: د. إكرام الله إمداد الحق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.

٥٥- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد الباجي، تحقيق: أبو لبابة حسين، الطبعة الأولى ١٤٠٦، دار اللواء: الرياض.

٥٦- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، تحقيق: خليل بن محمد العـربي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، الفاروق الحديثـة: القـاهرة، ودار الكتـاب الإسـلامي: القاهرة.

٥٧- تقريب التهذيب لابن حجر أحمد بن عـلي بـن محمـد العـسقلاني، بعنايـة: عـادل مرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.

٥٨- تلخيص الحبير لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، بعناية: السيد عبدالله هاشم اليماني، طبع عام ١٣٨٤هـ.

٥٩- تلخيص المستدرك للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، وهو مطبـوع مـع المـستدرك للحاكم، تحقيق: عبدالـسلام بـن محمـد علـوش، الطبعـة الأولى ١٤١٨هــ، دار المعرفة: بيروت.

٦٠- التمهيد لما في الموطإ من المعاني والمسانيد لابن عبدالبر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري، حققه: محمد عبدالقادر عطا، الطبعة الثانيـة ١٤٢٤هــ، دار الكتب العلمية: بيروت.

٦١- تهذيب التهذيب لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، ضـبط ومراجعـة: صدقي جميل العطار، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار الفكر: بيروت.

٦٢- تهذيب الكمال للمزي يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف، تحقيـق: د. بـشار عـواد معروف، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.

٦٣- توضيح الأفكار لماعني تنقيح الأنظار للعلامة محمد بن اسماعيل الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى ١٤١٨، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

٦٤- الثقات لابن حبان محمد بن حبان البستي، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ، تصوير: مؤسسة الكتب الثقافية.

٦٥- جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري، قدم له وعلق عليه: محمد عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، مؤسسة الكتب الثقافية: بيروت.

٦٦- الجامع في الجرح والتعديل جمع وترتيب: مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، عالم الكتب بيروت.

٦٧- الجامع لشعب الإيمان للبيهقي أحمد بن الحسين، تحقيق: د. عبدالعلي عبدالحميد حامد، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، مكتبة الرشد: الرياض.

٦٨- الجامع للأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب، الطبعة الأولى ١٤١٢، مؤسسة الرسالة: بيروت.

٦٩- الجامع للترمذي محمد بن عيسى بن سورة، طبع بإشراف ومراجعة: د. صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار السلام: الرياض.

٧٠- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: عبدالرحمن ابن يحيى المعلمي، مطبوعات مجلس دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ، تصوير: دار الكتاب الإسلامي: القاهرة.

٧١- جزء في مسائل عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل: لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي.

٧٢- جواب المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل: اعتنى به: الدكتور عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى ١٤١١، مكتب المطبوعات الإسلامية: حلب.

٧٣- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

٧٤- خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل: لشريف حاتم بن عارف العوني، الطبعة الأولى ١٤٢١، دار عالم الفوائد: مكة.

٧٥- دراسات في الجرح والتعديل لمحمد ضياء الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، عالم الكتب: بيروت.

٧٦- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: سالم الكرنكوي الألماني، دار الجيل: بيروت.

٧٧- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: للحافظ الذهبي، تحقيق: محمود شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادديني، الطبعة الأولى ١٤٠٦، مكتبة المنار: الزرقاء، الأردن.

٧٨- ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، اعتنى بإخراج نصه: حماد بن محمد الأنصاري، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، أضواء السلف: الرياض؛ والإحالة إليها بدون لفظة: ذكر.

٧٩- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، ضمن كتاب: أربع رسائل في علوم الحديث، اعتنى بها: عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة السادسة ١٤١٩هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.

٨٠- الرفع والتكميل للكنوي محمد عبدالحي، حققه: عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.

٨١- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، الطبعة الأولى ١٤١٢، دار البشائر: بيروت.

٨٢- الرواة الذين اختلفت فيه أقوال الدارقطني: لخالد بن عبد المعين الشريف، وهي رسالة ماجستير تقدم بها لجامعة أم القرى وقد نوقشت في عام ١٤٢٩.

٨٣- الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الحافظ بن حجر، وهي عبارة عن رسائل علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير والدكتوراه في جامعة أم القرى.

٨٤- الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين وأعادهم في الثقات: للدكتور مبارك بن سيف الهاجري، ١٤٢١، جماعة الكويت: الكويت.

٨٥- سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: أ.د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف: الرياض.

٨٦- سؤالات ابن الجنيد لابن معين، تحقيق: أ.د. أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مكتبة الدار: المدينة المنورة.

٨٧- سؤالات أبي داود للإمام أحمد، دراسة وتحقيق: د. زياد محمد منصور، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة.

٨٨- سؤالات الآجري لأبي داود، دراسة وتحقيق: د. عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة دار الاستقامة: مكة المكرمة، ومؤسسة الرياض: بيروت.

٨٩- سؤالات البَرْذَعِي لأبي زرعة، ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، دراسة وتحقيق: أ.د. سعدي الهاشمي، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ، دار الوفاء: القاهرة، ومكتبة ابن القيم: المدينة المنورة.

٩٠- سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: د. عبدالرحيم بن محمد القشقري، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، كتب خانه جميلي: باكستان.

٩١- سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن: القاهرة.

٩٢- سؤالات الحاكم للدارقطني، دراسة وتحقيق: أ.د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف: الرياض.

٩٣- سؤالات السجزي للحاكم، دراسة وتحقيق: أ.د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار الغرب الإسلامي: بيروت.

٩٤- سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ، الجريسي: الرياض.

٩٥- سؤالات حمزة السهمي للدارقطني، دراسة وتحقيق: أ.د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف: الرياض.

٩٦- سنن ابن ماجه: للحافظ محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار لكتب العلمية: بيروت.

٩٧- السنن الكبرى للنسائي أحمد بن شعيب، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي وجماعة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت؛ والإحالة إليها مقيدة بذكر الناشر.

٩٨- السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار ابن حزم: بيروت.

٩٩- السنن للدارقطني علي بن عمر، علق عليه وخرج أحاديثه: مجدي بن منصور الشوري، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية: بيروت؛ وإليها الإحالة عادة.

١٠٠- سنن للنسائي(المجتبى) أحمد بن شعيب، حققه: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ، دار المعرفة: بيروت.

١٠١- سير أعلام النبلاء للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، حققها: د. بشار معروف وشعيب الأرنؤوط وجماعة، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.

١٠٢- شذرات الذهب في أخبار الذهب: ابن عماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى ١٤٠٦، دار ابن كثير: دمشق.

١٠٣- شرح علل الترمذي لابن رجب عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالرحمن الحنبلي، تحقيق وتعليق: د. نور الدين عتر، الطبعة الرابعة ١٤٢١هـ، دار العطاء: الرياض.

١٠٤- شرح مشكل الآثار: للإمام الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى ١٤١٥، مؤسسة الرسالة: بيروت.

١٠٥- شرح معاني الآثار، للإمام الطحاوي، تحقيق: محمد زهـري النجـار، ١٣٩٩، دار الكتب العلمية: بيروت.

١٠٦- شعب الإيمان: للإمام البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلـول، الطبعـة الأولى ١٤١٢، دار الكتب العلمية: بيروت.

١٠٧- شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل لأبي الحسن مصطفى بن إسـماعيل، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، مكتبة ابن تيمية: القاهرة، ومكتبة العلم: جدة.

١٠٨- الصحاح للجوهري إسماعيل بن حماد، تحقيق: د. إميل بديع يعقـوب ود. محمـد نبيل طريفي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

١٠٩- صحيح ابن حبان وهو بترتيب ابـن بلبـان، تحقيـق: شـعيب الأرنـؤوط، الطبعـة الثانية ١٤١٨هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.

١١٠- صـحيح ابـن خزيمـة، تحقيـق: د. محمـد مـصطفى الأعظمـي، الطبعـة الثانيـة ١٤١٢هـ، المكتب الإسلامي: بيروت.

١١١- صحيح البخاري، إخراج: مكتب البحوث والدراسات والتوثيق في دار الفكـر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الفكر: بيروت.

١١٢- صحيح مسلم، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ، دار ابن حزم: بيروت.

١١٣- صفة الصفوة: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: محمد رواس قلعجي، الطبعة الثانية ١٣٩٩، دار المعرفة: بيروت.

١١٤- الـضعفاء الـصغير للبخـاري محمـد بـن إسـماعيل بـن إبـراهيم، تحقيـق: بـوران الضناوي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، عالم الكتب: بيروت.

١١٥- الضعفاء للعقيلي محمد بن عمرو بن موسى، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الصميعي: الرياض.

١١٦- الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي عبدالرحمن بن علي بن محمـد، حققـه: عبـدالله القاضي، دار الكتب العلمية: بيروت.

١١٧- الضعفاء والمتروكين للدارقطني علي بن عمـر، دراسـة وتحقيـق: أ.د. موفـق بـن عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف: الرياض.

١١٨- الضعفاء والمتروكين للنسائي أحمد بن شعيب، تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، مؤسسة الكتب الثقافية: بيروت، ودار الفكر: بيروت.

١١٩- الضعفاء: لأحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق: فاروق حمادة، الطبعة الأولى ١٤٠٥، دار الثقافة: الدار البيضاء.

١٢٠- ضوابط الجرح والتعديل عن الإمام الذهبي: لمحمد الثاني بن عمر بن موسى، الطبعة الأولى ١٤٢١، ضمن سلسلة إصدارات الحكمة، ليدز، بريطانيا.

١٢١- ضوابط الجرح والتعديل: لدكتور عبد العزيز بن ابراهيم العبد اللطيف، الطبعة الأولى ١٤٢٦، مكتبة العبيكان: الرياض.

١٢٢- طبقات الاسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث: لأحمد بن هارون البرديجي، الطبعة الأولى ١٤١٠، تحقيق: عبده علي كوشك، دار المأمون للتراث: دمشق.

١٢٣- طبقات الحفاظ للسيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

١٢٤- طبقات الحنابلة: لابن أبي يعلى، تحقيق: الدكتور محمد بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ١٤٢٠، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة: الرياض.

١٢٥- طبقات الفقهاء: للشيرازي، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، الطبعة الأولى ١٤٠١، دار الرائد العربي: بيروت.

١٢٦- الطبقات الكبرى لابن سعد محمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: د. علي محمد عمر، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، مكتبة الخانجي: القاهرة.

١٢٧- طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني عبدالله بن محمد بن جعفر الأصبهاني، دراسة وتحقيق: عبدالغفور عبدالحق البلوشي، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.

١٢٨- طبقات المفسرين: الداوودي، الطبعة الأولى١٤٠٣، دار الكتب العلمية: بيروت.

١٢٩- الطبقات: لأبي عمرو خليفة بن خياط، تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري، الطبعة الثانية ١٤٠٢، دار طيبة: الرياض.

١٣٠- العبر في خبر من غبر للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية: بيروت.

١٣١- علل الترمذي الكبير بترتيب أبو طالب القاضي، حققه جماعة من المحققين، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، عالم الكتب: بيروت.

١٣٢- علل الحديث لابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، طبعة تحت إشراف د. سعد آل حميد ود. خالد الجريسي، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

١٣٣- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي، تحقيق: خليل الميس، الطبعة الأولى١٤٠٣، دار الكتب العلمية: بيروت.

١٣٤- العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني علي بن عمر، تحقيق و تخريج: د. محفوظ الرحمن السلفي، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ، دار طيبة: الرياض.

١٣٥- العلل لعلي بن المديني، تحقيق وتخريج: حسام محمد بو قريص، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار غراس: الكويت.

١٣٦- العلل للترمذي محمد بن عيسى بن سورة، وهو العلل الصغير، وهو يلي كتابه الجامع، طبع بإشراف ومراجعة: د. صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار السلام: الرياض.

١٣٧- العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد: براوية المروذي وغيره، تحقيق: الدكتور وصي الله عباس الطبعة الأولى ١٤٠٨، الدار السلفية: الهند.

١٣٨- العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد: برواية عبد الله بن الإمام أحمد، تحقيق: الدكتور وصي الله عباس، الطبعة الأولى ١٤٠٨، المكتب الاسلامي: بيروت.

١٣٩- غريب الحديث للخطابي حمد بن محمد بن إبراهيم، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم العزباوي، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى: مكة المكرمة.

١٤٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة دار السلام: الرياض، ومكتبة دار الفيحاء: دمشق.

١٤١- فتح المغيث للسخاوي محمد بن عبدالرحمن، دراسة وتحقيق: د. عبدالكريم بن عبدالله الخضير ود. محمد بن عبدالله آل فهيد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، دار المنهاج: الرياض.

١٤٢- فهرسة ابن خير الإشبيلي محمد بن خير بن عمر الأموي، وضع حواشيه: محمد فؤاد منصور، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

١٤٣- الفوائد المعللة: لعبد الرحمن بن عمرو النصري أبو زرعة الدمشقي

١٤٤- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار القبلة للثقافة الإسلامية: جدة ومؤسسة علوم القرآن: جدة.

١٤٥- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

١٤٦- الكفاية في علم الراوية: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغداي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، الطبعة الأولى ١٤٠٥، دار الكتاب العربي: بيروت.

١٤٧- الكنى والأسماء للدولابي محمد بن أحمد بن حماد، حققه وقدم له: نظر محمد الفاريابي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار ابن حزم: بيروت.

١٤٨- الكنى والأسماء: لمسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى ١٤٠٤، الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة.

١٤٩- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الثقات: لأبي البركات محمد بن أحمد بن كيال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، الطبعة الأولى ١٤٠١، دار المأمون: دمشق.

١٥٠- اللباب في تهذيب الأنساب: لعز الدين علي بن أبي الكرم محمد الجزري ابن الأثير،١٤٠٠، دار صادر: بيروت.

١٥١- لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم بن علي الأنصاري، تحقيق: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

١٥٢- لسان الميزان لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.

١٥٣- المؤتلف والمختلف للدارقطني علي بن عمر، تحقيق: أ.د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الغرب الإسلامي: بيروت.

١٥٤- المتفق والمفترق: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي، الطبعة الأولى ١٤١٧، دار القادري: دمشق وبيروت.

١٥٥- المتكلمون في الرجال للسخاوي محمد بن عبدالرحمن، ضمن كتاب: أربع رسائل في علوم الحديث، اعتنى بها: عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة السادسة ١٤١٩هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.

١٥٦- المجروحين لابن حبان محمد بن حبان البستي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الصميعي: الرياض.

١٥٧- مجموع الفتاوى: لابن تيمية أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الحراني، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد القاسمي العاصمي، ومساعده ابنه محمد، الطبعة الأولى ١٣٨١، تصوير مكتبة ابن تيمية: القاهرة.

١٥٨- المزكون لرواة الأخبار عند الإمام ابن أبي حاتم: لهشام بن عبد العزيز الحلاف، الطبعة الأولى ١٤١٩، دار عالم الفوائد: مكة.

١٥٩- مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ النيسابوري، تحقيق: زهير الشاويش، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ - ١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي: بيروت.

١٦٠- مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح، بإشراف: طارق بن عوض الله بن محمد، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الوطن: الرياض.

١٦١- مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبدالله، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ، دار الخاني: الرياض.

١٦٢- مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه برواية حرب الكرماني عنهما، اعتنى به: د. ناصر بن سعود السلامة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، مكتبة الرشد: الرياض.

١٦٣- مسائل الإمام أحمد: تأليف أبي داود السجستاني، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة: بيروت.

١٦٤- المستخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، وهو مطبوع تحت عنوان: مسند أبي عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار المعرفة: بيروت.

١٦٥- المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

١٦٦- المستدرك على الصحيحين للحاكم محمد بن عبدالله النيسابوري، تحقيق: عبدالسلام بن محمد علوش، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار المعرفة: بيروت.

١٦٧- مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ١٩٨٨، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة.

١٦٨- المسند للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق و تخريج: مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.

١٦٩- المسند للحميدي عبدالله بن الزبير، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

١٧٠- المسند: لأبي يعلى الموصلي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة الأولى ١٤٠٤، دار المأمون: دمشق وبيروت.

١٧١- المسند: لاسحاق بن راهوية الحنظلي المروزي، تحقيق: الدكتور عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، الطبعة الأولى ١٤١٢، مكتبة الإيمان: المدينة.

١٧٢- مشاهير علماء الأمصار لابن حبان محمد بن أحمد بن حبان البستي، تحقيق: مجدي بن منصور الشورى، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

١٧٣- المصباح المنير: أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي، الطبعة الأولى، المكتبة العلمية: بيروت.

١٧٤- المصنف، للحافظ أبي بكر عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤٠٣، المكتب الاسلامي: بيروت.

١٧٥- المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: محمد عبدالسلام شاهين، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

١٧٦- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ احمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: غني ن عباس بن غيم و ياسر بن إبراهيم بن محمد، الطبعة الأولى ١٤١٨، دار الوطن: الرياض.

١٧٧- معجم الأدباء لإمام ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، الطبعة الأولى ١٩٩٣م، دار الغرب الاسلامي، بيروت.

١٧٨- المعجم الأوسط، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني،١٤١٥، دار الحرمين: القاهرة.

١٧٩- معجم البلدان لإمام ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، الطبعة الثاني ١٩٩٥م، دار صادر: بيروت.

١٨٠- المعجم الصغير للطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب، طبعة دار الكتب العلمية.

١٨١- المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد الحميد السلفي، الطبعة الثانية ١٤٠٤.

١٨٢- معجم الكتب ليوسف بن حسن بن أحمد بن حسن عبد الهادي الدمشقي، تحقيق: يسرى عبد الغني البشري،١٤٠٩،مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع: مصر.

١٨٣- معجم تهذيب اللغة للأزهري محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، تحقيق: د. رياض زكي قاسم، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار المعرفة: بيروت.

١٨٤- معجم ما ساتعجم من أسماء البلاد والمواضع: لأبي عبيدعبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، تحقيق: مصطفى السق، الطبعة الثالثة ١٤٠٣، عالم الكتب: بيروت.

١٨٥- معجم مقاييس اللغة لابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

١٨٦- معرفة الرجال رواية ابن محرز عن ابن معين، تحقيق: محمد كامل القصار، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، مطبوعات مجمع اللغة العربية: دمشق.

١٨٧- معرفة السنن والآثار للبيهقي أحمد بن الحسين، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، جامعة الدراسات الإسلامية: كراتشي، ودار الوعي: حلب.

١٨٨- معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، وطبع الكتاب تحت عنوان: علوم الحديث، تحقيق وشرح: د. نور الدين عتر، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ، دار الفكر المعاصر: بيروت، ودار الفكر: دمشق.

١٨٩- معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه للحاكم محمد بن عبدالله النيسابوري، شرح وتعليق: أحمد ابن فارس السلوم، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، دار ابن حزم: بيروت.

١٩٠- المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، مكتبة الدار: المدينة المنورة.

١٩١- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: لبرهان الدين ابن مفلح، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ١٤١٠، مكتبة الرشد: الرياض.

١٩٢- من تكلم فيه وهو موثق للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، واسمه: ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق وتعليق: محمد شكور بن محمود الحاجي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، مكتبة المنار: الزرقاء.

١٩٣- من سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل، ضمن كتاب: ثلاث رسائل في علم الجرح والتعديل، تقديم وتحقيق: د. عامر حسن صبري، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.

١٩٤- من كلام ابن معين برواية ابن طهمان عنه، تحقيق: عبدالله أحمد حسن، دار القلم: بيروت، وهو مطبوع مع تاريخ ابن معين برواية الدوري.

١٩٥- من كلام الإمام أحمد برواية المروذي ع[نـه، تحقيـق: الـسيد صـبحي الـسامرائي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة المعارف: الرياض، وهـو مجمـوع فيـه مـن كـلام الإمام أحمد برواية ابنه صالح والمروذي والميموني.

١٩٦- من كلام الإمام أحمد برواية الميمـوني عنـه، تحقيـق: الـسيد صـبحي الـسامرائي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة المعارف: الرياض، وهـو مجمـوع فيـه مـن كـلام الإمام أحمد برواية ابنه صالح والمروذي والميموني.

١٩٧- مناقب الإمام احمد: لابن الجوزي، تحقيـق: عبـد الله بـن عبـد المحـسن التركـي، الطبعة الثانية ١٤٠٩، دار هجر: القاهرة.

١٩٨- المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور: لعبد الغافر الفـارسي: انتخبـه ابـراهيم بـن محمد الصريفني، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، الطبعة الأولى ١٤٠٩، دار الكتب العلمية: بيروت.

١٩٩- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي عبدالرحمن بن علي بن محمد، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر ومصطفى عبـدالقادر، الطبعـة الثانيـة ١٤١٥هــ، دار الكتب العلمية: بيروت.

٢٠٠- المنتقى، لابن الجارود، مراجعة: خليل الميس، ١٩٨٧، دار القلم: بيروت.

٢٠١- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي يحيى بـن شرف، تحقيـق: خليـل مأمون شيحا، الطبعة السابعة ١٤٢١هـ، دار المعرفة: بيروت.

٢٠٢- منهج الإمام أحد في التعليل وأثره في الجرح والتعـديل مـن خـلال كتابـه العلـل ومعرفة الرجال: لدكتور أبو بكر بن الطيب كافي، الطبعة الأولى ١٤٢٦، دار ابـن حزم: بيروت.

٢٠٣- منهج الإمام أحمد في إعلال الحـديث لـدكتور: بـشير عـلي عمـر، الطبعـة الأولى ١٤٢٥، وفق السلام الخيري: الرياض.

٢٠٤- موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجـال الحـديث وعللـه، جمـع وترتيـب السيد أبو المعاطي النوري و أحمد عبد الرزاق عيد و محمود محمد خليـل، الطبعـة ألولى ١٤١٧، عالم الكتب: بيروت.

٢٠٥- موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، الطبعة الأولى ١٣٧٨هـ، مطبوعات دائرة المعـارف العثمانية: حيدر آباد.

٢٠٦- الموقظة للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، اعتنى به: عبدالفتاح أبـو غـدة، الطبعـة الرابعة ١٤٢٠هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.

٢٠٧- ميزان الاعتدال للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة: بيروت.

٢٠٨- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر أحمد بن علي بن محمـد العـسقلاني، تحقيق: د. نور الدين عتر، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ، دار الخير: بيروت.

٢٠٩- نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي عبدالله بن يوسف، بعناية: محمـد عوامـة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مؤسسة الريان: بيروت، ودار القبلة: جدة.

٢١٠- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيـب: للمقـري، تحقيـق: الـدكتور إحـسان عباس، لطبعة الأولى ١٣٨٨، دار صادر: بيروت.

٢١١- النكت على ابن الصلاح لابن حجر أحمد بن عـلي بـن محمـد العـسقلاني، تحقيـق ودراسة: د. ربيع بن هادي المدخلي، الطبعة الثانيـة ١٤٢٤هــ، مكتبـة الفرقـان: عجمان.

٢١٢- النهاية في غريب الحديث للعلامة: أبي السعادات المبارك محمد بن الأثير بن محمد الجزري، تحقيق: الشيخ خليل مامون شيحا، الطبعة الأولى ١٤٢٢، دار الامعرفة: بيروت.

٢١٣- هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر أحمد بن علي بن محمـد العـسقلاني، الطبعـة الأولى ١٤١٨هــ، مكتبـة دار الـسلام: الريـاض، ومكتبة دار الفيحاء: دمشق.

٢١٤- الوافي بالوفيات لخليل بن أيبك الصفدي، تحقيق واعتناء: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

فهرس الموضوعات